جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير

تخصص: التجارة الدولية

بعنوان:

تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية

دراسة تطبيقية على مجموعة من البلدان النامية خلال الفترة: 1981-2015

إعداد المترشح:

رنان مختار

نوقشت وأجيزت علنا يوم 28 فيفري 2018

أمام اللجنة المكونة من:

أ/الدكتور:	**علاوي محمد لحسن**	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	**رئيسا**
أ/الدكتور:	**لعمى أحمد**	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	**مشرفا ومقررا**
الدكتور:	**سائح بوزيد**	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	**مناقشا**
الدكتور:	**عبد اللاوي عقبة**	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الوادي	**مناقشا**
الدكتور:	**بن سانية عبد الرحمان**	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	**مناقشا**
الدكتور:	**سلام عبد الرزاق**	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	**مناقشا**

السنة الجامعية **2018/2017**

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أبي رحمه الله وإلى أمي حفظها الله، وإلى زوجتي وابنتي ايمان وإخوتي وكل الأهل والأقارب من قريب أو بعيد.

وإلى كل المخلصين لهذا البلد الكبير والجميل، وكل الذين أسعدني بمؤلفاتهم وكتاباتهم وتوجيهاتهم

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

مختار ماجستير

الأربعاء
05 رمضان 1438
31 ماي 2017

شكر

الحمد الله الذي علم بالقلم، وأسبغ على الإنسان غزير النعم، وهداه إلى الصراط المستقيم، وجعل أمة محمد صلى الله عليه وسلم خير الأمم أما بعد:

أتشرف أن أتوجه بخالص الشكر إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور **أحمد لعمى** على تكرمه بالإشراف على أطروحتي.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة وإثراء موضوعها.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من قدم يد المساعدة لإتمام هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

وأتوجه بالشكر أيضا، إلى كل الأصدقاء والزملاء على تشجيعهم لي لإتمام هذا العمل.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية، وهل هناك اتجاه واحد لتأثير العولمة على توزيع الدخل في جميع البلدان النامية؟، ومن أجل ذلك تم دراسة ظاهرة العولمة وتوزيع الدخل بالإضافة إلى تعرف على خصائص وواقع البلدان النامية، مع تحديد أهم القنوات انتقال تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية، وفي الجانب التطبيقي تم أخذ عينة من 25 بلد من البلدان النامية مع فترة زمنية من 1981 إلى 2015، وتم تطبيق مجموعات من الاختبارات، منها تحليل المركبات الأساسية والتصنيف التصاعدي الهرمي، أما الدراسة القياسية تم اختيار منهجية البيانات المدمجة.

ولقد تم الوصول إلى أن تأثير العولمة على توزيع الدخل يختلف بين دول النامية، فنجد أن الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع وهي البلدان أكثر تطور بين البلدان النامية مثل البرازيل وتركيا وماليزية...، أن ارتفاع مؤشرات العولمة فيها ترافق مع انخفاض في معدلات جيني أي تحسن في توزيع الدخل على عكس مجموعات الدول الأخرى، مع تقديم مجموعة من نتائج العامة والنتائج المرتبط باختبار الفرضيات واقتراح توصيات وأفاق مرتبط بالدارسة.

الكلمات المفتاحية: العولمة، توزيع الدخل، التحرير المالي، التحرير التجاري،

Study summary:

This thesis aims to investigate the influence of globalization on income's distribution in developing countries in one hand, and if there is a particular trend of its influence on the distribution of income in all those countries in the other hand. Therefore, both the globalization phenomenon and income's distribution were studied. In addition to introducing both characteristics and reality of the developing countries, important transmission channels of globalization on income's distribution in developing countries are looked.

In the practical part of this research, a sample of the experience of 25 developing countries were conducted for the period 1981 to 2015, including the analysis of basic compounds and hierarchical classification. As for the econometric studies, they studied with pooled data methodology.

As the result, the influence of the globalization on income's distribution varies among developing countries. Thus, Upper-middle income countries, which are already more developed like Brazil, Turkey and Malaysia…, simultaneously have a decline in GINI rates in income's distribution. in the contrast to the rest of the developing countries. Finally, all of these are sorted with a set of general results and outcomes associated with examining hypotheses and propose recommendations and prospects.

Keywords: globalization, income distribution, financial liberalization, trade liberalization.

المحتويات

العنـــــــــوان	الصفحة
الإهداء	III.
الشكر	IV.
ملخص الدراسة	V.
قائمة المحتويات	VI.
قائمة الجداول	IX.
قائمة الأشكال البيانية	XI.
قائمة الملاحق	XII.
قائمة الرموز والمصطلحات	XIII.
المقدمة	**ب**
الفصل الأول: نشأة وتطور العولمة	**1**
تمهيد الفصل الأول	**2**
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لظاهرة العولمة	**3**
المطلب الأول: محاولات الاقتراب من تحديد مفهوم وتعريف العولمة	3
المطلب الثاني : المرجعية الفكرية و التاريخية لظاهرة العولمة	9
المطلب الثالث: مراحل العولمة	14
المبحث الثاني: الأبعاد المتعددة لظاهرة العولمة	**22**
المطلب الاول : البعد الاقتصادي لظاهرة العولمة	22
المطلب الثاني : البعد السياسي لظاهرة العولمة	27
المطلب الثالث: البعد الثقافي لظاهرة العولمة	30
المبحث الثالث: ظاهرة العولمة بين النظري و القياس	**33**
المطلب الأول : مفهوم قياس العولمة.	33
المطلب الثاني: المؤشرات التجميعية لقياس ظاهرة العولمة.	35
المطلب الثالث: المؤشرات المركبة لقياس ظاهرة العولمة.	36
المطلب الرابع: تقييم مؤشرات العولمة	39
خلاصة الفصل الأول	**42**
الفصل الثاني: توزيع الدخل: المفاهيم، والقياس	**43**
تمهيد الفصل الثاني	**44**
المبحث الأول: توزيع الدخل في النظم الاقتصادية	**45**
المطلب الاول : توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الرأسمالي	45
المطلب الثاني : توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الاشتراكي	50

المطلب الثالث: توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الإسلامي 51
المبحث الثاني: توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني 58
المطلب الأول: الدخل الوطني وطرق قياسه 58
المطلب الثاني: توزيع الدخل: المفهوم والأشكال. 62
المطلب الثالث: إعادة توزيع الدخل 65
المبحث الثالث: توزيع الدخل بين القياس والعدالة في التوزيع 70
المطلب الاول: مشاكل قياس توزيع الدخل 70
المطلب الثاني: معايير قياس توزيع الدخل. 71
المطلب الثالث: مؤشرات قياس والتفاوت في توزيع الدخل 72
خلاصة الفصل الثاني 81
الفصل الثالث: البلدان النامية بين طموح التنمية وواقع التبعية 82
تمهيد الفصل الثالث 83
المبحث الأول: البلدان النامية والتخلف 84
المطلب الأول: التخلف، المفهوم والنظريات. 84
المطلب الثاني: البلدان النامية وتقسيماتها 88
المطلب الثالث: التنمية في البلدان النامية لمواجهة التخلف. 95
المبحث الثاني: الخصائص المشتركة للبلدان النامية 99
المطلب الأول: خصائص الاقتصادية 99
المطلب الثاني: خصائص الديموغرافية والاجتماعية 104
المطلب الثالث: خصائص السياسية والثقافية 107
المبحث الثالث: واقع البلدان النامية 111
المطلب الأول: التبعة التجارية 111
المطلب الثاني: التبعة المالية 117
المطلب الثاني: التبعية التكنولوجية 121
خلاصة الفصل الثالث 124
الفصل الرابع: قنوات تأثير العولمة على توزيع الدخل 125
تمهيد الفصل الرابع 136
المبحث الأول: العولمة وتوزيع الدخل في البلدان النامية 127
المطلب الأول: آراء حول آثار العولمة على توزيع الدخل 127
المطلب الثاني: اتجاهات العولمة في البلدان النامية 131
المطلب الثالث: اتجاهات توزيع الدخل في البلدان النامية 135
المبحث الثاني: دور القناتين التجارية والمالية في توزيع الدخل 140

المطلب الأول: حركة الانفتاح التجاري و المالي في العالم والبلدان النامية 140
المطلب الثاني: اثر الانفتاح التجاري على توزيع الدخل 146
المطلب الثالث: أثر الافتتاح المالي على توزيع الدخل 152
المبحث الثالث: تأثير التكنلوجيا والتعليم والتوظيف على توزيع الدخل 159
المطلب الأول: أثر التكنولوجيا 159
المطلب الثاني: أثر التعليم 160
المطلب الثالث: أثر التوظيف 161
خلاصة الفصل الرابع 164
الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لأثر العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية 165
تمهيد الفصل الخامس 166
المبحث الأول: الدراسة الوصفية للمتغيرات والعينة 167
المطلب الأول: تحليل متغيرات الدراسة والعينة 167
المطلب الثاني: تطبيق تحليل المركبات الأساسية (APC) على المتغيرات والعينة 172
المطلب الثالث: التصنيف التصاعدي الهرمي (CAH) لعينة الدراسة 175
المبحث الثاني: منهجية ونماذج الدراسة القياسية 178
المطلب الأول: ماهية البيانات المدمجة 178
المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل البيانات المدمجة والاختيار بينهم 179
المطلب الثالث: النماذج المستخدمة في التقدير 183
المبحث الثالث: النتائج والتحليل 187
المطلب الأول: تحليل النتائج في حالة تجانس دول العينة 187
المطلب الثاني: تحليل النتائج في حالة عدم تجانس دول العينة 199
خلاصة الفصل الخامس 201
الخاتمة 202
قائمة المصادر والمراجع 209
ملاحق الدراسة 224

قائمة الجداول

عـــــــــــنوان	الصفحة
الجدول رقم 1.1: مقارنة بين مؤشرات العولمة	44
الجدول رقم 1.3: تصنيف البنك الدولي حسب معيار الدخل	92
الجدول رقم 2.3: التقسيم الجغرافي للبلدان النامية حسب البنك الدولي	93
الجدول رقم 3.3: تطور الصادرات السلعية في العالم 1995-2012	111
الجدول رقم 4.3: الدول العشرة الرائدة في تجارة السلع لسنة 2013	112
الجدول رقم 5.3: مؤشر الانكشاف الاقتصادي في بعض مناطق البلدان النامية1995-2014	113
الجدول رقم 6.3: مؤشر تخصص التجارة للدول النامية في بعض المنتوجات خلال الفترة: 1995-2012	115
الجدول رقم 7.3: مؤشر الترابط التجاري لأهم المجموعات الدولية خلال سنة 2012	116
الجدول رقم 8.3: نسبة رصيد الدين الخارجي من إجمالي الدخل الوطني في البلدان النامية 1990-2012	118
الجدول رقم 9.3: نسبة رصيد الادخار المحلي من إجمالي الدخل الوطني في البلدان النامية 1995-2014	119
الجدول رقم 10.3: نسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الدخل الوطني في البلدان النامية خلال الفترة 1995-2014	120
الجدول رقم 11.3: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في اقتصاديات العالم 1985-2014	121
الجدول رقم 12.3: الصادرات بضائع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال في سنة 2012-2013	122
الجدول رقم 13.3: نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدّمة من إجمالي الصادرات السلع المصنوعة في البلدان النامية خلال في سنة 2012-2013	123
الجدول رقم 1.4: أطروحات نظريات التنمية حول الأثار التوزيعية للعولمة	127
الجدول رقم 1.4: ترتيب البلدان النامية العشرة الأوائل و الأواخر حسب مؤشر KOF	135
الجدول رقم 2.4: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في مناطق البلدان النامية خلال الفترة: 1990-2014	136
الجدول رقم 3.4: مقارنة بين أفقر الدول واغنى الدول في العالم بين سنتي:1984-2014	137
الجدول رقم 4.4: معدلات التفاوت العالمي 1820 -2002	138
الجدول رقم 5.4: تطور مؤشر الانفتاح التجاري في البلدان النامية 1962-2014	148
الجدول رقم 6.4: التحرير الرسمي لأسواق الأسهم في بعض الدول الناشئة	155

الجدول رقم 7.4: أثر الأزمة المالية على الفقر وتوزيع الدخل في المكسيك خلال الفترة ما بين 1992-1996	156
الجدول رقم1.5: مكونات مؤشر (KOF) للعولمة	168
الجدول رقم2.5 :تصنيف دول العينة حسب معيار الدخل للبنك الدولي	170
الجدول رقم 3.5: الإحصائيات الوصفية لعينة الدراسة خلال الفترة الزمنية 1981-2015	173
الجدول رقم 4.5: التباين داخل المجموعة وبين المجموعات	176
الجدول رقم 5.5: نتائج التقدير القياسي لنماذج الانحدار لأثر الكلي للعولمة على توزيع الدخل	188
الجدول رقم 6.5: نتائج اختبار مضاعف لاغرانج LM للمفاضل بين النماذج للأثر الكلي للعولمة	188
الجدول رقم 7.5: نتيجة اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية لأثر الكلي للعولمة	189
الجدول رقم 8.5: نتائج التقدير القياسي لنماذج الانحدار لأثر المؤشرات الفرعية للعولمة على توزيع الدخل	191
الجدول رقم 9.5: نتائج اختبار مضاعف لاغرانج LM للمفاضل بين النماذج للأثر المؤشرات الفرعية للعولمة	192
الجدول رقم 10.5: نتيجة اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية المؤشرات الفرعية للعولمة	192
الجدول رقم 11.5: نتائج التقدير القياسي لنموذج الانحدار لأثر المؤشر الكلي للعولمة على توزيع الدخل في حالة عدم تجانس الدول	194
الجدول رقم 12.5: نتائج التقدير القياسي لنموذج الانحدار لأثر المؤشر الفرعية للعولمة على توزيع الدخل في حالة عدم تجانس الدول	197

قائمة الاشكال

عـــــــــــــــنوان	الصفحة
الشكل رقم 1.1: مفاهيم هيرود لقياس العولمة	34
الشكل رقم 1.2: منحنى لورنز	77
الشكل رقم 1.3: الحلقة المفرغة	100
الشكل رقم 2.3: معدلات نمو الدخل الفردي في بعض مناطق البلدان النامية	101
الشكل رقم 3.3: عدد السكان في الاقتصاديات النامية والمتقدمة	105
الشكل رقم 1.4: منحى كوزنتش	129
الشكل رقم2.4: تطور العولمة في العالم و مناطق البلدان النامية حسب مؤشر CSGR	132
الشكل رقم3.4: تطور أبعاد العولمة في بعض البلدان النامية حسب مؤشر KOF 2015-1980	134
الشكل رقم5.4: التغيرات الحاصلة في معدل نمو الدخل الفردي في مناطق البلدان النامية 1980 -2015	136
الشكل رقم6.4: مقارنة حصة الأعلى دخلا لـ 10 ٪ من السكان في بعض البلدان النامية 1980-2010	139
الشكل رقم7.4: مقارنة معدل التعريفة الجمركية على جميع المنتجات بالأوساط المرجحة بين سنة 1996 -2012	149
الشكل رقم8.4: مؤشرات الانفتاح التجاري ومعاملات جيني في بعض البلدان النامية لسنة 2012.	150
الشكل رقم 4.9: أليات انتقال أثر التحرير المالي على توزيع الدخل	153
الشكل رقم 1.5: تطورات معدلات العولمة لدول العينة من سنة 1981 - 2015.	171
الشكل رقم 2.5: تطورات معدلات توزيع الدخل لدول العينة 1981-2015.	172
الشكل رقم 3.5: العلاقة المتبادل بين المتغيرات ومحاور	174
الشكل رقم 4.5: العلاقة المتبادل بين العينة ومحاور	174
الشكل رقم 5.5: مستويات المعلومات المفسرة حسب عدد التقسيمات	175
الشكل رقم 6.5: المخطط الهرمي للعينة الدراسة حسب المجموعات	176
الشكل رقم 7.5: التصنيف الهرمي للعينة الدراسة حسب الدول	177

قائمة الملاحق

عنوان	الصفحة
الملحق رقم 01: مكونات مؤشر(CSGR)	225
الملحق رقم 02: المتغيرات مؤشر العولمة ماستريخت (MGI)	226
الملحق رقم 03: أوجه الاختلاف بين المنظمات الدولية في تصنيف البلدان النامية.	227
الملحق رقم 04: قائمة البلدان النامية و الناشئة أفريل 2015	228
الملحق رقم 05: اقتصاداتها التي تمر بمرحلة انتقالية تصنيف صندوق النقد الدولي 2009/2002/2000	229
الملحق رقم 06: قائمة البلدان المثقلة بالديون(HIPC) أفريل 2015	230
الملحق رقم 07: قائمة البلدان النامية حسب معيار الدخل البنك الدولي جويلية 2015	231
الملحق رقم 08: تصنيف البلدان النامية حسب المنطقة جويلية 2015	232
الملحق رقم 09: قائمة البلدان الأقل نموا (LDC) لسنة 2015	233
الملحق رقم 10: تاريخ فتح الاسواق المالية في بعض البلدان النامية	234
الملحق رقم 11: قائمة اختصارات دول العينة	235
الملحق رقم 12:تطور مؤشر جيني في الدول العينة	236
الملحق رقم 13:تطور مؤشر العولمة في الدول العينة	238
الملحق رقم 14: تطور مؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية في الدول العينة	240
الملحق رقم 15: تطور مؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية في الدول العينة	202
الملحق رقم 16: تطور مؤشر الفرعي للعولمة السياسية في الدول العينة	244
الملحق رقم 17: مخرجات تطبيق ACP على متغيرات وعينة الدراسة من برنامج XLSTAT	246
الملحق رقم 18: مخرجات تطبيق CAH على متغيرات وعينة الدراسة من برنامج XLSTAT	251
الملحق رقم 19:مخرجات برنامج Eviews أثر العولمة على توزيع الدخل في دول النامية	253

قائمة الرموز والمصطلحات

المصطلح/الرمز	البيان
DAC	Development Assistance Committee لجنة مساعدة التنمية
ELGH	Growth-Led Export Hypothesis فرضية النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات
GLEH	Export-Led Growth Hypothesis فرضية زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي
TRIPS	Trade-Related Intellectual Property Rights اتفاقية حماية الملكية الفكرية
GATT	General Agreement On Tariffs and Trade الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة
HDI	Human Development Index مؤشر دليل التنمية البشرية
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development منظمة الإنماء والتعاون الاقتصادي
IMF	International Monetary Fund صندوق النقد الدولي
UNDP	United Nations Development Programme برنامج الأمم المتحدة للبيئة
WTO	World Trade Organization منظمة التجارة العالمية
ESCWA	United Nations Economic and Social Commission for Western Asia اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
DTIS	Diagnostic Trade Integration Study إجراءات الدراسة التشخيصية لتكامل التجارة
WB	World Bank البنك الدولي
TRIMS	Trade- Related Investment Measure القضايا المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية المرتبطة
TRIPS	Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية
LDC	Least developed countries البلدان الأقل نموا

Heavily indebted poor countries البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	**HIPC**
Maastricht Globalization Index مؤشر ماستريخت للعولمة	**MGI**
Center for study of globalization regionalisation مؤشر مركز دراسة العولمة و الإقليمية	**CSGR**
Swiss Institute for Research on Economic Cycle مؤشر المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية للعولمة	**KOF**
A.T.Kearney /Foreign Policy Magazine Globalization Index مؤشر كيرني لقياس العولمة.	**ATK/FP**
World Market Research Center مؤشر مركز بحوث السوق العالمي.	**WMRC**
Economic Vulnerability Index مؤشر الضعف الاقتصادي	**EVI**
Bank for International Settlements بنك التسويات الدولية	**BIS**
United Nations Conference on Trade and Development مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية	**UNCTAD**
Analyse en Composantes Principales تحليل المركبات الأساسية	**ACP**
Classification Ascendante Hiérarchique تصنيف التصاعدي الهرمي	**AHC**
Pooled Regression Model نموذج الانحدار المجمع	**PRM**
Fixed Effects Model نموذج الانحدار الثابتة	**FEM**
Random Effect Model نموج الأثار العشوائية	**REM**
Ordinary least squares مربعات الصغرى العادية	**OLS**
Least Spuares With Dummy Variables Model المربعات الصغرى المشتمل على متغيرات صورية	**LSDV**

المقدمة

أ- تمهيد

لقد شهد العالم في بداية التسعينات تغيرات كبيرة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، ولعل أبرز حدث كان انهيار الكتلة الشرقية، وفشل التجربة الاقتصادية الاشتراكية التي تبنتها وتفكك تلك الدول، بل وتحول أغلب دول الكتلة الشرقية إلى تبني النهج الرأسمالي القائم على اقتصاديات الأسواق، وبات واضحا أن الغلبة والانتصار أصبح للفكر الرأسمالي ومبادئه التي يتبناها، فاغتنمت الولايات المتحدة الفرصة وقادت العالم إلى تقبل الأفكار الليبرالية من خلال مجموعة من أدوات الضغط السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية بغرض الترويج لمفاهيم وأفكار وآليات العولمة على العالم. ووجدت دول العالم الثالث نفسها أمام هذا الخيار الذي لا يمكن الفرار منه، حيث تتميز العولمة المعاصرة بسرعة تطورها ونموها مقارنة بالفترات السابقة ولقد ساعد في ذلك التقدم التكنولوجي الهائل في شتى المجالات خاصة في ميدان المواصلات والاتصالات، بالإضافة إلى دور المنظمات الدولية التي لعبت دور كبيرا في نمو ظاهرة العولمة.

إن ظاهرة العولمة تنطوي على مفاهيم متعددة، فهي تأخذ صبغة ايدلوجية من خلال تبني مجموعة من المعايير والأفكار الأحادية التي تحكم اختيارات الأفراد والمجتمع، ومفهوم آخر يعتبر العولمة هي حقبة تاريخية من حيث أنها ضرورة تاريخية فرضها منطق التحولات في لحظات تاريخية حاسمة، وأن التاريخ قد انتهى بإيجاد الدولة العامة والمتجانسة وهو ما يفهم بالديمقراطية الليبرالية والعولمة هي الفاعلة في ذلك، وأما المفهوم الأكثر وضوحا وقوة هو أن العولمة هي عملية تحول إلى تبني آليات السوق وتحرير التجارة وإزالة العوائق أمام المبادلات التجارية المنظورة وغير المنظورة وحركات رؤوس الأموال؛ إلا أننا نذكر أن العولمة التي نشهدها حاليا ليست وليدة التسعينات بل لها جذور تاريخية ومنابع أيديولوجية في الفكر الرأسمالي.

للعولمة أبعاد متعددة: اقتصادية وسياسية وثقافية، وهي تتمثل في عولمة الأسواق والإنتاج والاستثمار ورؤوس الأموال وانتشار مفاهيم حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي زادت صعوبة التفريق بين ما هو دولي وبين ما هو محلي، وانتشار ثقافة المجتمعات الغربية والتي تنطوي على نوع من تنميط أسلوب الحياة في الطعام والملبس والتسوق والاستهلاك، وأمام هذه الظاهرة حاول الكثير من الباحثين قياسها ومعرفة الأثار التي تنجم عنها.

ونظرا لتعدد أبعاد العولمة، فقد تعددت آثارها على دول العالم، ويعد هذا أحد الأمور المثيرة للجدل، حيث يرى مؤيدو العولمة أن العولمة لها تأثير إيجابي على دول العالم هذا وفقا لمنطلقات النظرية الاقتصادية، بينما يرى معارضو العولمة أنها عملية غير متكافئة، تعمل على زيادة الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية وزيادة الفقر وتكريس التفاوت في توزيع الدخل.

إن الاهتمام بتوزيع الدخل ليس جديدا، فلقد تناوله الاقتصاديون بالكثير من التحليل والنقاش

وبالرجوع إلى الأعمال الكلاسيكية في كتابات ديفيد ريكاردو وجون ستيوارت وفرانسوا كيناي نجد اهتماما كبيرا به حتى وإن كانت نظرتهم إلى هذا الموضوع ترى أن الدخل في جميع البلدان وفي كل الأوقات يوزع بالطريقة نفسها؛ لأنه حسب رأيهم يعكس توزيع الكفاءة والموهبة في النظام الاجتماعي، وهذا مرده إلى المبادئ التي انطلقوا منها والتي بررت الاختلالات والفروقات الكبيرة في توزيع الدخل الذي شهده العالم في تلك الفترة والتي لقيت الكثير من الانتقادات على يد كارل ماركس أولا والذي ويرى أنه إذا كانت قوانين الإنتاج تفرضها الطبيعة مثل قانون الغلة المتناقصة فإن قوانين التوزيع يفرضها الأنسان، ثم على يد جون كينز ثانيا الذي كان يرى أنه لا بد من العمل على تقليل الفوارق بين الدخول والثروات للناس، أي العمل على ضرورة إعادة توزيع الدخول والثروات لصالح الطبقات ذات الدخول المحدودة وهي تلك الطبقات التي تتمتع بميل حدي للاستهلاك مرتفع، عن طريق تبني سياسة مالية نشطة وفعالة، بينما تذهب نظرية التوزيع الإسلامية، حسب كثير من المتخصصين إلى تأصيل آلية ذاتية للتوزيع قبل وبعد وأثناء العملية الإنتاجية وتوسيع قاعدة الملكية، من خلال تحريم الربا والاكتناز ووجوب الزكاة والحث على الصدقة والدعوة إلى تخصيص الأوقاف....بما يسهم في التوزيع العادل .

إن الاهتمام بالعدالة في توزيع الدخل بدأ بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أعمال ماكس لورينز وكورادو جيني وسيمون كوزنتش حيث ساهموا في البحث عن العوامل المؤدية إلى عدم العدالة والتفاوت في توزيع الدخل.

يعتبر التفاوت في توزيع الدخل من المظاهر المنتشرة بكثرة في البلدان النامية، والتي تعاني من مشاكل عديدة لعل أبرزها التخلف في شتى الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية، وواقعها الاقتصادي الذي يتميز بالضعف في شتى الميادين والتبعية التجارية والمالية والتكنولوجية اتجاه البلدان المتقدمة وانتشار الفقر، إذ أن هناك ما يربو عن ربع سكان هذا العالم يعيش بأقل من دولارين في اليوم أغلبهم في البلدان النامية، وتضغط العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية من خلال التحرير الاقتصادي المتزايد في غير صالح هذه البلدان في بعض الأحيان، غير أنه نجد من يعتقد أن العولمة سيكون لها دورا إيجابيا في التنمية والتطور في البلدان النامية، وفي هذا الباب نجد اتجاهين متناقضين حول أثر العولمة على توزيع الدخل، اتجاه يرى أن للعولمة قوى إيجابية تعمل على تحسين توزيع الدخل خاصة في المدى الطويل؛ وآخر مشكك في قدرة العولمة على تحسين توزيع الدخل، بل يؤكد أن العولمة تعمل على زيادة الفوارق في توزيع الدخل خاصة في البلدان النامية.

ب- إشكالية الدراسة

ومن خلال ما سبق نحاول من خلال هذا البحث طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن تقييم اتجاهات تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- كيف تطورت العلاقة بين التحرير الاقتصادي ومستويات الدخل في البلدان النامية؟
- كيف أثرت العولمة على معدلات "حدود" التبادل الدولي؟ وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اتجاه البلدان النامية؟
- إلى أي مدى ساهم التحرير المالي الدولي في تحسين مستويات الدخول في البلدان النامية؟
- هل يختلف تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية فيما بينها أم أن هناك اتجاها واحدا لتأثير العولمة على توزيع الدخل؟

ج- فرضيات الدراسة

- إن العامل الاقتصادي هو الدافع الأساسي إلى تشكيل ظاهرة العولمة كما نعرفها اليوم، وله دور في أي محاولة لقياس هذه الظاهرة.
- نفترض أن قوانين التوزيع وخاصة توزيع الدخل تتبع البنية الاقتصادية في المجتمع، وهي تعتمد على الأيدولوجية الثقافية والسياسية والاقتصادية السائدة، أي إن توزيع الدخل هو شكل مفروض بوسائل مختلفة.
- نفترض أن التفاوت في توزيع الدخل في البلدان النامية مظهر من مظاهر التخلف، وهو مرتبط بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تعمل على زيادة مستويات التفاوت، ويكرسه الواقع الذي تعيشه هذه البلدان.
- نفترض أن أسباب الاختلاف بين الاقتصاديين حول التأثير الإيجابي أو السلبي لظاهرة العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية يرجع بالأساس إلى اختلافات البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك البلدان.
- نفترض أن تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية يختلف فيما بينها، وهذا يقودنا إلى القول بأن تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية يأخذ أشكالا مختلفة.

د- حدود الدراسة

حدود الدراسة من سنة 1981م إلى غاية 2015 م ، وذلك لعدة اعتبارات لعل أبرزها ازدياد موجة العولمة التي تجتاح العالم وفي كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية...، وبروز وتفاقم ظاهرة تفاوت توزيع الدخل في العالم وفي البلدان النامية خصوصا، كما أن هذه الفترة شهدت تحولات كبيرة في السياسات الاقتصادية للدول النامية إضافة إلى أن هذه الفترة تمكننا من الحكم على مدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه العولمة على توزيع الدخل.

ه- أهمية الدراسة

يمكن ذكر أهمية الدراسة في ثلاثة نقاط أساسية:

أولا: من حيث الموضوع:

يحظى الموضوع الذي نتناوله في الفترة الأخيرة بمزيد من الاهتمام والمتابعة من قبل مراكز البحث والباحثين والهيئات الدولية، بل وحتى من قبل مسؤولين وأفراد نظرا للحساسية التي تطرحها مشكلة العدالة في توزيع الدخل والدور الذي تقوم به العولمة في التأثير على نمط التوزيع، وآثار ذلك على البلدان النامية، ومنه فموضوع العولمة وتوزيع الدخل يطرح نفسه بقوة في ظل التوجه نحو تعدد القطبية وزيادة الاهتمام لدى المجتمع المدني في البلدان النامية والمتقدمة في إقامة اقتصاد عالمي يكون أكثر عدلا وأنصافا.

ثانيا: من حيث عينة الدراسة:

إن عينة الدراسة وقد تم اختيارها بطريقة عشوائية والتي تمثل مجموعة من البلدان النامية حاولنا فيها التأكد من مدى ملاءمتها وتوفر البيانات الخاصة بتوزيع الدخل والعولمة من خلال بناء نموذج إحصائي يمكّننا من الحكم على أثر هذه الظاهرة على توزيع الدخل خلال الفترة الزمنية المختارة.

ثالثا: من حيث التحليل والاختبارات الإحصائية

إن الموضوع الذي نناقشه ليس جديدا من حيث الطرح؛ لكنه يقدم فكرة جديدة من خلال مناقشة الأفكار السابقة حول العولمة وتوزيع الدخل ومحاولة عرضها بشكل يزيد من حدة النقاش وذلك بتقديم التطورات الحديثة التي شهدتها، من حيث قياس هذه الظواهر، وتقدم الدراسة نظرة حول كيفية انتقال تأثير العولمة على توزيع الدخل خاصة في البلدان النامية التي تتميز بخصائص تختلف كثيرة عما هو موجود في البلدان المتقدمة، ولقد تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية منها تحليل المركبات الأساسية والتصنيف التصاعدي الهرمي واستعمال منهج البيانات المدمجة في الدراسة القياسية بنماذجه المختلفة، ولقد تم الاستعانة ببعض البرامج الإحصائية مثل: Eviews9 وXLSTAT.

و- منهج الدراسة:

على اعتبار أن المنهج هو الطريق الذي يسلكه الباحث للوصول إلى المعرفة، فلقد اعتمدنا في بحثنا هذا ومن حيث الإجراءات التي قمنا بها على المنهج الوصفي التحليلي لأنه المنهج المناسب لدراستنا.

ز- مصادر الدراسة

يمكن تقسم مصادر الدراسة إلى جانبين:

الجانب الأول: مرجعيات الدراسة

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مرجعيات متنوعة منها: المرجعيات الأصيلة والتي تتمثل في الكتابات والدراسة الأكاديمية الأولى في الموضوع ونقصد بها العولمة وتوزيع الدخل، والتي كان لها دور مهم في توجه الدراسة، بالإضافة إلى مجموعة من الكتب والمقالات المرتبطة بالموضوع لمجموعة من الكتاب المهتمين بالموضوع باللغات العربية والأجنبية، دون أن ننسى المذكرات المرتبطة بموضوع الدراسة.

الجانب الثاني: بيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدة مصادر للبيانات لعدة أسباب لعل أبرزها الندرة الموجودة في بعض البيانات خاصة المرتبطة بتوزيع الدخل، ومن هذه المصادر قاعدة بيانات لمجموعة البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالإضافة إلى بيانات مراكز البحث والإحصائيات في بعض الدوريات الاقتصادية.

ح- الدراسات السابقة

حتي نقوم بإعداد هذه الدراسة فقد تم الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع، من كتب علمية وأبحاث في مختلف الدوريات العالمية، وهذا من أجل التعرف على الجهود والدراسات السابقة ذات الصلة، وفي هذا السياق يمكن القول أن الاهتمام بموضوع العولمة والعدالة في توزيع الدخل من قبل المفكرين بدأ بعد الحرب العالمية الثانية، حتى وإن كانت له جذور فكرية في الأدبيات الاقتصادية ويظهر ذلك في كتابات دافيد ريكاردو من خلال أفكاره حول توزيع الدخل على العاملين في توليد الثروة، وتظهر كذلك في كتابات توماس مالتوس وماركس وفي نموذج روستو حول المراحل النمو، غير أن أهم الدارسات حول توزيع الدخل ظهرت مع الاقتصادي كوزنتس، والمرجعيات التي اعتمدت عليها الدراسة هي كالتالي:

1- دراسة Simon Kuznets (1955)[1]

تعد دراسة كوزنتس من أوائل الدراسات التي بحثت في إشكالية توزيع الدخل، حيث حاولت الدراسة أن تبين العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في بريطانيا خلال الفترة 1880 -1947

[1] Simon Kuznets, **Economic Growth and Income Inequality**, American Economic Review, March 1955, Vol: 14, No: 16.
http://piketty.pse.ens.fr/files/Kuznets1955.pdf

وذلك بهدف تحديد العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل كنظام الضرائب والإعانات والخدمات الاجتماعية، وجاءت خلاصة دراسته أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضا في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، ثم يتجه إلى زيادة حتى يصل إلى أعلى مستويات، ثم يتجه إلى الاستقرار ثم في مرحلة المتقدمة من النمو الاقتصادي ينخفض.

إن هذه الدراسة تعتبر من الأدبيات النظرية في موضوع توزيع الدخل حيث إنها أصيلة وهي مرجع مهم في الدراسات الخاصة بتوزيع الدخل، وتختلف عن دراستنا من حيث إنها تبحث عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل؛ أما الدراسة التي قمنا بها فهي تبحث عن أثر العولمة على توزيع الدخل والاختلاف الثاني أن الدراسة كوزنتس هي خاص ببريطانيا أما دراستنا فخاصة بالبلدان النامية.

2- دراسة Peter H. Lindert and Jeffrey G. Williamson (2001)[1]

تناولت هذه الدراسة إشكالية، هل العولمة تجعل العالم أكثر تفاوتا ؟، من خلال دراسة التحركات الطويلة في عدم المساواة في العالم والعولمة بدءا من 1820، ولقد ركزت الدراسة على مرحلة ازدهار العولمة 1820-1914 والقنوات التي ساعدة على ازدهارها واثر هذه القنوات على التفاوت في توزيع الدخل كالتجارة والهجرة وتدفقات رؤوس الأموال، ومرحلة انحصار العولمة 1914-1950 والعوامل التي أدت إلى ذلك وشكل التفاوت في هذه المرحلة، ثم مرحلة بعث العولمة من جديد والاختلاف الرئيسية بين مرحلة الازدهار الأولى والثانية والاختلافات الحاصلة في تفاوت الدخل، وفي الأخير على آثار العولمة على التفاوت.

لقد استطاعة هذه الدراسة أن تصل إلى استنتاجات مهمة لعل أبرزها: مكونات المساواة في العالم، ومصادر العولمة، ودرجة العولمة في البلدان خلال الفترة الزمنية؛ إلا أن هذه الدراسة اهتمت كثيرا بدول OECD والاختلافات بين هذه الدراسة ودراستنا نشير إليه في النقاط التالية:

- ✓ اهتمام هذه الدراسة بتحليل متغيرات العولمة في الفترة الممتدة بين سنة 1820 إلى سنة 1950، أما دراستنا اهتمت بالفترة الأخيرة فقط أي من بداية الثمانيات فقط؛
- ✓ هذه الدراسة ركزت على بعض المتغيرات العولمة فقط، بينما في دراستنا حاولنا الإشارة إلى كل أبعاد العولمة: الاقتصادية والثقافية والسياسية.
- ✓ هذه الدراسة اهتمت بالدول الأعضاء في منظمة OECD، بينما ركزنا على البلدان النامية.

[1] Peter H. Lindert, Jeffrey G. Williamson, Does Globalization Make the World More Unequal? **Scientific Conference: Globalization in Historical Perspective**, Chicago May 3-6, 2001, USA. http://papers.nber.org/books/bord03-1

3-دراسة Shang-Jin Wei and Yi Wu (2001)[1]

حاولت هذه الدراسة البحث في أثر العولمة على عدم المساواة الدخل في الصين، من خلال دراسة تأثير أهم مكونات العولمة وهي الانفتاح المالي والتجاري على عدم المساواة في الدخل، باستخدام البيانات عبر المناطق الصينية عن طريق تحليل البيانات المدمجة لـ 100 عينة من المدن في المناطق الحضرية والريفية الصينية خلال الفترة 1988- 1993، ووثقت الدراسة سلبية العلاقة بين عدم المساواة والانفتاح التجاري والمالي، من خلال متغيرين هما نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي وأجمالي التدفقات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث لاحظت أن زيادة الانفتاح أدى إلى زيادة التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية؛ لكن استنتجت أيضا أن المدن التي كان لها أكبر زيادة في نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي شهدت انخفاضا أسرع في عدم المساواة في الدخل، ولكن الدراسة لا توضح جيدا طبيعة العلاقة بين الانفتاح المالي والتجاري لأن اختبارها كان داخل بلد واحد، حيث يرجح أن يكون سبب العلاقة السلبية بين العولمة والتفاوت في الدخل راجع إلى عدم التوازن في تطبيق السياسات الاقتصادية في ذلك البلد، ولعل هذا من أبرز أوجه الاختلاف حيث أن دراستنا تأخذ عينة من البلدان النامية بينما هذه الدراسة خاصة بدولة واحدة فقط.

4-دراسة Pinelopi Koujianou Goldberg and Nina Pavcnik (2007)[2]

تبحث هذه الدراسة حول الآثار التوزيعية للعولمة في البلدان النامية، لقد حاولت مناقشة كيف يمكن أن تؤثر العولمة على توزيع الدخل البلدان النامية؟ من خلال تقديمها إلى الدراسات التجريبية السابقة على تطور العولمة وعدم المساواة في البلدان النامية خلال الفترة 1980-1990، ثم تطرقت إلى القنوات التي يمكن للعولمة أن تؤثر بها على توزيع الدخل، ولقد أكدت الدراسة على زيادة معدلات العولمة وعدم المساواة في معظم البلدان النامية، وأكدت أن الكثير من البلدان النامية تبنت إصلاحات اقتصادية كان لها أثر على التجارة وتدفقات السلع ورأس المال وخاصة توزيع العمالة، هذه الأثار تعتبر هي القنوات الأساسية لتأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية.

هذه الدراسة من أهم الدراسات السابقة، فقد بحثت عن القنوات التي يمكن بها أن ينتقل أثر العولمة على توزيع الدخل، وهذا ما حاولنا دراسته وهو الجانب المشترك بيني وبين أصحاب الدراسة، بالإضافة إلى اهتمامهم بالبلدان النامية في دراستهم، ومن النتائج المشتركة بيننا هو أن العامل المحدد في أثر العولمة على توزيع الدخل هو التعامل مع الأثار السلبية والإيجابية من خلال الإصلاحات الضرورية والفعالة؛ إلا أن المدة التي اختارتها الدراسة قصيرة لتتبع أثر ظاهرة بحجم العولمة.

---

[1] Shang-Jin Wei, Yi Wu, **Globalization and inequality: Evidence from within china**, National Bureau of Economic Research, 2001, Working Paper 8611.
http://www.nber.org/papers/w8611.pdf

[2] Pinelopi. K, Goldberg N. P, **Distributional Effects of Globalization in Developing Countries**, Journal of Economic Literature, 2007, vol: 45, No:1
http://www.nber.org/papers/w12885.pdf

5-دراسة Carol Litwin (2009)[1]

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري وتوزيع الدخل في البلدان النامية باستعمال بيانات المقطع العرضي على عينة متكونة من 56 بلد نامي، ولقد أكدت النتائج وجود دلائل تشير إلى أن أثر الانفتاح التجاري على توزيع الدخل يعتمد على مواهب رأس المال البشري، ولاحظ أن التعليم الأساسي يعتبر المتغير الرئيسي الذي يحدد المكون المحلي في الصادرات فالبلدان التي تتمتع بتعليم أساسي مقبول تميل إلى أن يكون لديها حصص أكبر من صادرات الصناعات التحويلية وتوجد لديها عدم مساواة أقل من البلدان التي لديها حصص أكبر من الصادرات الأولية.

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أنه إذا ترافق الانفتاح التجاري مع السياسات التي تشجع الصناعات التحويلية ومع زيادة الإنفاق على التعليم الأساسي ستحقق تأثيرا جيدا في الحد من الفقر والتقليل من التفاوت في توزيع الدخل، الجانب المشترك في هذه الدراسة هو أن أثر العولمة من خلال الانفتاح التجاري يختلف بين البلدان النامية وهذا ما توصلت إليه الدراسة التي قمنا بها.

6-دراسة فايزة عبد الهادي أحمد (2013)[2]

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين العولمة بالتنمية البشرية دراسة تطبيقية ركزت الباحثة فيها على البلدان النامية، وكانت مشكلة البحث: ما هو تأثير العولمة على التنمية البشرية؟ وما هو نوع ودرجة الفروق بين البلدان النامية والمتقدمة في التأثير نوعا ودرجة ؟، كما ركزت أيضا على تأثير العولمة على عامل عدم المساواة في التنمية البشرية، واعتمدت الدراسة على مؤشر المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية (KOF)في مجال تحديد مؤشر العولمة وعلى عينة من 168 دولة نامية ومتقدمة.

وأكدت النتائج على وجود علاقة ارتباط غير خطية طردية قوية بين دليل التنمية البشرية (HDI) والعولمة (KOF)، وعلاقة ارتباط غير خطي ضعيفة بين العولمة وعامل عدم المساواة في كل دول العالم، وتشترك الدراسة مع درستنا من حيث اعتماد نفس مؤشر العولمة وهو مؤشر المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية، وتختلف مع الدراسة التي قمنا بها من حيث إنها اعتمدت على عشرة متغيرات تابعة كان من ضمنها المتغير التابع المعتمد في دراستنا هو مؤشر جيني للدخل، وكانت النتائج متقاربة بين البلدان النامية و المتقدمة وهذا عكس ما تقره النظرية الاقتصادية.

ط- هيكل الدراسة

لقد تم معالجة الموضوع الدراسة من خلال خمسة فصول أساسية:

---

[1]Carol Litwin, **Trade and Income Distribution in Developing Countries**, World Development, 2009, Vol: 37, No:2.p 287.

[2] فايزة عبد الهادي أحمد، **علاقة العولمة بالتنمية البشرية: دراسة تطبيقية مع التركيز على الدول النامية**، منظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2013.

لقد حاولنا في الفصل الأول معالجة قضية العولمة من حيث النشأة والتطور من خلال ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي لظاهرة العولمة وذلك من خلال محاولة الاقتراب من مستويات تحديد مفهوم وتعريف العولمة والبحث عن المرجعية الفكرية والتاريخية لها ومحاولة طرح نموذج لمراحلها الحديثة؛ أما في المبحث الثاني: تطرقنا إلى قضية الأبعاد المتعددة لظاهرة العولمة وهي البعد الاقتصادي والبعد السياسي والبعد الثقافي؛ أما في المبحث الأخير من الفصل الأول ناقشنا فيه ظاهرة العولمة بين النظرية والقياس من خلال تحديد مفهوم قياس العولمة، ومع التذكير بأهم مقاييس العولمة والتي قسمناها إلى شكلين أساسيين هما: المقاييس التجميعية والمقاييس المركبة وتقديم محاولة لتقييم مقاييس العولمة المشار إليها سابقا.

وفي الفصل الثاني والذي عالجنا فيه قضية توزيع الدخل من حيث المفاهيم والقياس، من خلال ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تطرقنا إلى توزيع الدخل في النظم الاقتصادية ونقصد به توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي والإسلامي؛ أما المبحث الثاني ركزنا فيه على الدخل الوطني من حيث توزيع وإعادة التوزيع من خلال ثلاثة عناصر أساسية هي: الدخل الوطني وطرق قياسه ثم مفهوم توزيع الدخل والأشكال ومع الإشارة إلى مفهوم إعادة توزيع الدخل؛ وفي المبحث الثالث حاولنا إثارة قضية توزيع الدخل بين القياس والعدالة في التوزيع من خلال المشاكل التي تطرحها عملية قياس توزيع الدخل والمعايير الواجب توفرها فيه مع ذكر أهم مؤشرات قياس تفاوت توزيع الدخل.

أما في الفصل الثالث حاولنا مناقشة قضية البلدان النامية بين طموح التنمية وواقع التبعية، حيث تناولناه من ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول ركزنا فيه على تحديد مفهوم للتخلف وأسبابه النظرية مع تحديد المصطلحات المختلفة التي توصف بها البلدان النامية مع تركيز على مختلف التقسيمات التي تطرحها الهيئات الدولية وفي المبحث الثاني قمنا بذكر أهم الخصائص المشتركة للبلدان النامية ونقصد بها على الخصوص الخصائص الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والسياسية والثقافية أما في المبحث الثالث طرحنا فيه واقع هذه البلدان الذي يتميز بالتبعية نحو البلدان المتقدمة وحاولنا تلمس ذلك من ثلاثة أوجه أساسية مع الاستشهاد بالبيانات والمؤشرات التي توضح ذلك، وأوجه التبعية حصرنها في التبعة التجارية والمالية والتكنولوجية.

أما في الفصل الثالث حاولنا تقديم طرح للقنوات التي يمكن أن تؤثر من خلالها العولمة على توزيع الدخل وذلك من خلال ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول حاولنا حصر مختلف الآراء حول آثار العولمة على توزيع الدخل ثم محاولة التعرف على اتجاهات توزيع الدخل والعولمة في البلدان النامية، وفي البحث الثاني تطرقنا إلى أهم قنوات انتقال تأثير العولمة على توزيع الدخل ونقصد بها قناتين هما التجارية والمالية وذلك من خلال معرفة حركة الانفتاح التجاري والمالي في العالم والبلدان النامية

خصوصا، ثم محاولة معرفة أثر الانفتاح التجاري والمالي على توزيع الدخل؛ أما في المبحث الثالث قمنا بالتذكير بالقنوات الأخرى التي يمكن أن ينتقل بها تأثير العولمة على توزيع الدخل ونقصد بها التكنولوجيا والتعليم والعمل.

أما في الفصل الخامس وبما أنه أصبح من الضروري للباحث في مجال العلوم الاقتصادية النفاذ إلى البيئة الاقتصادية لفهم المتغيرات وضبط اتجاهاتها حاولنا دراسة الموضوع دراسة التطبيقية بداية بالدراسة الوصفية للمتغيرات والعينة أي من خلال تحليل متغيرات الدراسة والعينة ثم استعمال منهج تحليل المركبات الأساسية (ACP) للمتغيرات والعينة والتصنيف التصاعدي الهرمي (CAH) لعينة الدراسة، ثم في المبحث الثاني حاولنا تعريف منهجية الدراسة القياسية ونماذجها ثم في الأخير تقديم النتائج ومناقشتها من خلال زاويتين الأولى حالة تجانس دول النامية، أما الثانية في حالة اختلاف في القواطع والميول الجزئية.

الفصل الأول : نشأة وتطور العولمة

تمهيد الفصل الأول:

من أبرز سمات العصر الحديث التي شدت إليها الباحثين والعلماء هي ظاهرة العولمة، هذه الظاهرة التي مست كل الجوانب المرتبطة بحياة الإنسان السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ....، ولقد تداخلت المفاهيم المرتبطة بها بحيث أصبح من الصعب جدا الاقتراب من تحديد مفهوم لهذه الظاهرة، فمنذ ظهور كتاب ماكلوهان حول القرية الكونية إلى يومنا هذا مازالت هذه الظاهرة تشهد مزيدا من الاختلاف أكثر من الاتفاق، وأمام هذه الظاهرة التي تعد فريدة من نوعها سنحاول الاقتراب من تحديد المفهوم أو المفاهيم المرتبطة بالعولمة مع إلقاء نظرة على تطورها و الأبعاد التي يمكن أن تأخذها، ومحاولة التعرف على طرق ومناهج قياسها، وذلك وفق المخطط التالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة العولمة

المبحث الثاني: الأبعاد المتعددة لظاهرة العولمة

المبحث الثالث: ظاهرة العولمة بين النظرية والقياس

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة العولمة

من أبرز المصطلحات العلمية المتداولة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية هي العولمة، حيث إن هذه الظاهرة تعد أهم سمات العصر الحالي، ولا زالت تحظى بكثير من الاهتمام والنقاش والاختلاف حولها.

المطلب الأول: محاولات الاقتراب من تحديد مفهوم وتعريف العولمة

ينطوي مفهوم وتعريف العولمة على حساسية وخطورة بالغتين، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها: أن العولمة ظاهرة تمس كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك التعليمية والصحية والبيئية...إلخ، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن مفهوم وتعريف العولمة تناولهما العديد من العلماء والكتّاب والباحثين والسياسيين ...، كلٌ في مجال تخصصه ومن زاويته الخاصة لذا نجد أن صياغة مفهوم دقيق للعولمة ثم التعريف لها أمر في غاية التعقيد، نظرا للاختلافات الأيديولوجية والفكرية لدارسيها.

إن كلمة العولمة لغة هي على وزن (فوعلة) مشتقة من كلمة (عالم) والعالم جمع لا مفرد له كالجيش والنفر[1]، أما اصطلاحا فتشير الدراسات إلى أن مصطلح العولمة أطلق لأول مرة في نهاية الستينيات من قبل أستاذ السيسيولوجيا في جامعة تورنتو الكندية Marshall McLuhan[2] عندما صاغ مفهوم القرية الكونية في كتابه "حرب وسلام في القرية الكونية" الذي ركز فيه على التطور الثقافي الواسع في وسائل الاتصال وأثره في تحويل العالم إلى قرية صغيرة.

أما على الصعيد العربي فنجد أن " سمير أمين"[3] من أوائل من تطرق إلى مصطلح العولمة، إضافة إلى كتّاب ومفكرين آخرين لعل من أبرزهم محمد عابد الجابري، وقد اختلف الكتاب العرب حول التسمية، فمعظمهم سماها: الكوكبية، الشمولية، الاعتمادية، الترابطية وأحيانا التدويل، لكن استقر الرأي على مصطلح العولمة لان هنالك فروقا كبيرة بين المصطلحات الأخرى والعولمة.

فالشمولية Totalitarianism مصطلح سياسي يقصد به السيطرة، أما الاعتمادية أو الترابطية

---

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة العولمة وأنواعها**، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011، ص9.

[2] هربرت مارشال ماكلوهان Herbert Marshall McLuhan (1911 م-1980م) أستاذ وكاتب وفيلسوف سيسيولوجي كندي، يعتبر من أوائل من تكلموا عن العولمة، وهو من المنظرين في مجال الاتصالات، وتحدث عن قدرات وسائل الاتصال على التغيير والسيطرة على آراء البشر زادت شهرته بعد تأليفه لكتاب "حرب وسلام في القرية الكونية" أو"War and Peace in the Global Village" (1968).

[3] سمير أمين (04 سبتمبر 1931) كاتب و مفكر اقتصادي مصري ،متحصل على درجة الأستاذية في العلوم الاقتصادية من السوربون بباريس 1966، شغل عدة مناصب هو حاليا رئيس منتدى العالم الثالث والمنتدى العالمي للبدائل منذ 1980،له العديد من المؤلفات أهمها: التطور اللامتكافىء ترجمة: برهان غليون (1974)، ما بعد الرأسمالية(1988)، وأخر مؤلفاته في نقد الخطاب العربي الراهن (2009).

Interdependence فيشير إلى التفاعل والاعتماد والترابط بين الدول فيما بينها، في حين أن التدويل Internationalization يشير إلى الأهمية المتزايدة للتجارة الدولية، والعلاقات الدولية، والمعاهدات والتحالفات ...الخ بين الدول، ومنه نجد أن هناك اختلافات كبيرة بين المصطلحات السابقة والعولمة.

إن المصطلح الإنجليزي Globalization يفيد في معناه اللغوي التعميم أي تعميم الشيء وجعله شاملا، وهو مشتق من Globe بمعنى الكرة والمقصود هنا هو الكرة الأرضية وبالتالي العولمة تعني تعميم نمط حياة على الكرة الأرضية كلها، أما بالفرنسية Mondialisation فهي مشتقة من كلمة Le Mondeأي العالم والمقصود هو المشاركة الإنسانية في تشكيل الظاهرة وانتشارها.[1]

لقد أصبحت العولمة واحدة من المفاهيم التي تنطوي على مضامين متنوعة ومتعددة بسبب اختلاف المشارب الفكرية والأيدولوجية للباحثين، كما ذكرنا ذلك سابقا، والمتتبع لتلك الأطر المفاهيمية يجد أنها تنحصر في:

أولا: العولمة كإيديولوجيا

غالبا ما ينظر للعولمة كأيديولوجيا[2] تحمل في طياتها فكرا و عقيدة تسعى لفسح المجال أمام انتشار قيم معينة في جميع المجالات الحيوية، وهي بطبيعتها ذات مستوى مميز وشمولي لا يتعين التخلف عنه، فمفهوم العولمة في هذا المستوى ينظر على أنها إطار فكري يقوم على فكرة انتصار الحضارة الغربية و تدشين مرحلة جديدة في التاريخ البشري أو التأسيس لحضارة إنسانية جديدة، وتستند هذه الدعاوى على مجموعة من الأطر الإيديولوجية كالليبرالية الجديدة أو اتجاه ما بعد الحداثة أو مرحلة ما بعد التنمية أو ما بعد الإمبريالية، وتسلك نفس المسلك نظريات مثل نظرية نهاية التاريخ و نظرية التحديث والتلاقي.[3]

فالعولمة هنا تطرح نفسها كمحاولة لنشر حضارة الغرب أو القيم الغربية فتنطلق من تحطيم المسلمات والمفاهيم والقيم والافتراضات القائمة وإحلال محلها بدائل أخرى.

و على هذا الأساس هناك من يرى أن العولمة توجه أيديولوجي تم اختياره منذ بداية الثمانيات من القرن العشرين من قبل العديد من الدول الغربية نتيجة لسيادة الاتجاهات السياسية المحافظة، حيث تركزت النواحي المادية للعولمة على أيديولوجيا ليبرالية جديدة تتمثل في الحرية الاقتصادية

---

[1] بوشوشة حميد، **العولمة، المفاهيم، التجليات والتأثيرات**، مجلة الدراسات اللغوية، العدد:9، 2013، ص26.

[2] أيديولوجيا "Ideology " مصطلح له العديدة من المعاني من بينها الرؤية المعيارية الشاملة أو يعني عبارة عن مجموعة من المعايير التي يتم اتباعها من قبل الناس والحكومة، أو غيرها من الجماعات التي تعتبر القاعدة لها، أي هي مجموعة من الأفكار المقترحة من قبل الطبقة المهيمنة في المجتمع على جميع أفراد المجتمع .

[3] كرازي إسماعيل، **العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص57.

والسياسية والثقافية ونظام السوق الحر والمنافسة والانفتاح العالمي.[1]

وعليه يمكن تعريف العولمة على أنها مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرسمالي، تهدف إلى تحقيق وحدة العالم من منظور رأسمالي باعتباره نظاما عالميا قادرا على علاج كل المشاكل والعولمة بهذا المعنى تأخذ بعدا أيديولوجيا يستهدف الكيانات: الدولة، الأمة، الوطن.

ثانيا: العولمة كحقبة تاريخية

فالعولمة في نظر أصحاب هذا الرأي، هي حقبة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطارا أيديولوجيا، وقد بدأت بشكل عام منذ بداية ما يعرف بسياسة الوفاق التي سادت في الستينات بين القطبين المتصارعين في النظام الدولي آنذاك، ونعني الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وهذا المفهوم للعولمة يقوم على الزمن بغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى نشأة ظاهرة العولمة[2]، أي أنها التطور الطبيعي والموضوعي والتاريخي، ذلك التطور الذي حدث نتيجة للتقدم العلمي والتقني والديموغرافي و الثقافي، والذي لابد أن يؤدي إلى تكاتف العلاقات بين المجتمعات البشرية، وإلى تقاربها، ذلك التطور الذي كان نتيجة حتمية لتداخل الحضارات و تفاعلها وصولا إلى الحضارة الغربية السائدة و المسيطرة.[3]

من اهم التعاريف التي تشترك في هذا المفهوم نجد:

تعريف جاك فونتانال " إن العولمة ضرورة تاريخية واقتصادية في أن واحد ومشروع يهدف إلى تقليص الثقافات الوطنية، يرتكز على حركة التجارة الدولية ورؤوس الأموال والهجرة الدولية ونشر الثقافة والأفكار المتنوعة مع إمكانية مجانستها"[4]

وهناك من يرى أن العولمة هي عبارة عن نتاج التطور التاريخي الذي حدث في قلب النظام الرأسمالي، وهي ولادة طبيعية لهذا النظام وهي الوسيلة لتصدير أزماته الخانقة التي يعاني منها، أي أن العولمة هي أعلى مراحل الإمبريالية العالمية.[5]

---

[1] مهدي صائب حسن، **العولمة ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد**، مجلة العلوم الاقتصادية لجامعة الكوفة، العدد:17، 2010، ص96.

[2] مصطفى رجب، العولمة: ذلك الخطر القادم، ط1، مؤسسة الوراق، الأردن، 2009، ص16.

[3] العولمة وأبعادها الاقتصادية، مجموعة كتاب، أسعد عبد المجيد.. وآخرون، **العولمة وانعكاسات على عملية التنمية في الدول النامية**، كاظم جاسم على العيساوي، ط1، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010، ص608..

[4] جاك فونتانال، **العولمة الاقتصادية والأمن القومي، مدخل إلى الجيواقتصاد**، ترجمة: محمود إبراهيم، ديون مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 7.

[5] محمد طاقة، **مأزق العولمة**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص30.

ثالثا: العولمة كعملية

مفهوم العولمة وفق هذا المستوى أنها عملية تتم بوعي تام من جانب من يقوم بها وتستهدف تحقيق أهداف معينة خطط لها سلفا، أي إنها فعل وخلفها فاعل مؤثر يمتلك إمكانات القوة، فهي تنطوي على مجموعة من الممارسات والأفعال والأنشطة التي تتم بوعي من جانب القائمين بها، والتي تستهدف تحقيق غايات معينة، أي أن هناك إرادة واعية تدير وتوجه هذه الأنشطة لتحقيق أهداف معينة اعتمادا على وسائل وأساليب وأدوات.[1]

وتحت هذا المفهوم يبرز لنا مدخلين لمفهوم ظاهرة العولمة هما:

أ- العولمة كعملية تحول

يرى أصحاب هذا المدخل أن مفهوم العولمة يعني القضاء على الإقليمية والتمكين للفوق إقليمية، أي إنها عملية تحول عميق بصدد إعادة تنظيم العلاقات والمعاملات العالمية، بحيث تحدث عملية التحول في مستويات أعلى من الوحدات المكونة الجزئية، أي الاتجاه نحو توحيد الكون من خلال توحيد المعايير والقيم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي إن العولمة مرحلة جديدة تتكيف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي ويحدث تلاحم غير قابل للفصل بين المحلي والعالمي بروابط ثقافية واقتصادية وسياسية وإنسانية، ومن المفكرين الذين اخذوا هذا المنحى نجد:

روبرتسون الذي يقول[2] " العولمة هي العملية التي من خلالها تزداد فرصة رؤية العالم في شكل واحد بالإضافة إلى الطرق التي تجعلنا في حالة وعي بهذه العملية "[3]

أما متلمان James h. Mittelman بعد تفسيره للديناميكية النظامية للعولمة، وتركيزه على التفاعل بين قوى السوق والعولمة، فيعرفها على أنها التغيرات الطارئة على التقسيم الدولي للعمل التي تعد المكونات الأساسية المحركة للعولمة، من خلال تفكيك عملية إنتاج العديد من السلع إلى وحدات وسيطة غير محدودة القومية، حيث تقوم دولة معينة بإنتاج جزء من سلعة ما في حين تقوم دولة أخرى بإنتاج جزء آخر من السلعة نفسها، وعليه فالعولمة تسعى لتحقيق الاعتماد المتبادل Interdépendance بين دول العالم في مجال الإنتاج والتجارة ورأس المال والثقافة والأفراد، من

---

[1] كرازي إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] رولاند روبرتسون Roland Robertson من مواليد 1938، وهو عالم اجتماع يعتبر من اهم منظري العولمة، له العديد من المؤلفات المهمة من بينها: المعنى والتغيير (1978)، والعولمة: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع (2003)، موسوعة العولمة (2007)، أما اهم كتبه تأثيرا: العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة العالمية (1992) أو Globalization: Social Theory and Global Culture

[3] Roland Robertson, **Globalization: Social Theory and Global Culture**, Sixth Ed, SAGE, London, 2000, p8.

خلال التحول و الاندماج في أسواق العالم في إطار حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والقوى العاملة، بحيث تصبح هذه الأسواق أسواقا واحدة كسوق قومية.[1]

أما Michel Aliette و Anton Brender فيعرفونها على أنها زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول بوسائل متعددة منها: زيادة حجم و تنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، التدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة و مدى انتشار التكنولوجيا ،بسبب التحولات التي حدثت في العالم.[2]

أما Terry Clark فيعرفها أنها تلك الحالة التي تندمج فيها النظم الاقتصادية والسياسة والثقافية والاجتماعية والعناصر الأخرى التي هي ذات صلة بكيان الدولة في الأنظمة العالمية الأخرى من خلال تحول كل ما هو من المحلية إلى العالمية.[3]

أما عبد المطلب عبد الحميد فعرفها على أنها السمة الأساسية للنظام العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية ورأس المال والتحول إلى آليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف يختفي فيها الدور الأساسي للدول ويتفق فيها الأطراف الفاعلون من دول وتكتلات اقتصادية ومؤسسات دولية وشركات متعددة الجنسية على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة في تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات [4]

أما ممدوح محمود منصور فيعرفها أنها الانتشار السريع لعمليات التحول الديمقراطي سياسيا وعمليات التحول إلى آليات السوق وتحرير التجارة، وإزالة عوائق المبادلات على حركة الأفراد ورؤوس الأموال.[5]

ب- العولمة كعملية تحرر

مفهوم العولمة وفق هذا الاتجاه هي إزالة القيود والعوائق التي فرضتها الحكومات في كافة

---

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، ط1، دار وائل، الأردن، 2008، ص26.

[2] Michel Aliette, Anton Brender, **globalisation financière l'aventure obligée**, Ed économico, paris, 1990, p16.

[3] Terry Clark, Lynette L. Knowles, **Global myopia: globalization theory in International Business**, Journal of International Management, Volume 9, Issue 4, 2003, P 368.
http://ac.els-cdn.com/S1075425303000553/1-s2.0-S1075425303000553-main.pdf?_tid=fb1d8db6-36df-11e5-83ef 00000aab0f6b&acdnat=1438277312_af36b293b556a2fd1c684b1fb48a35a0.pdf

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2008**، ص24.

[5] ممدوح محمود منصور، **العولمة، دراسة في المفهوم الظاهرة والأبعاد**، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط1، الإسكندرية، 2003، ص15.

المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...، والتي تذوب فيها الحدود التي تفصل بين الداخل والخارج، ويمكن القول أن العولمة هي الحركة التي تتضمن انكماش البعدين الزماني والمكاني مما يجعل العالم يبدو صغيرا إلى حد يحتم على البشر التقارب بعضهم من بعض، وتعني أيضا التداخل الواضح في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية من خلال التحرر من القيود السابقة.

وفي هذا الاطار يعرفها Benton E. Gup العولمة هي تلك الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية التي تدفعها إزالة الحواجز بين الكيانات المختلفة، فمن اهم صور هذه الديناميكية هو التأثير المتبادل بين أسواق راس المال إذ تصبح اكثر تكاملا بحيث تمنح مثلا فرصا متزايدة للاقتراض و الإقراض دوليا[1]

ويؤكد محمد عابد الجابري أن العولمة تعني جعل الشيء على مستوى عالمي أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي يتناى عن كل مراقبة، والمحدود هنا أساسا الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية، إضافة إلى حمايتها من أي خطر أو تدخل خارجي سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو بالسياسة أو بالثقافة، أما اللامحدود فالمقصود به العالم، فالعولمة إذن تضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في مجال الاقتصاد المالي والتجاري وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم.[2]

ونعني التحرير المتزايد للاقتصاديات و الأسواق الوطنية و زيادة درجة انفتاحها على بعضها بعضا، وزيادة درجة التكامل أو الاعتماد المتبادل فيما بينها ..ويرتبط بهذه العملية التزايد الكبير في معدلات نمو التجارة الدولية في السلع و الخدمات و النمو الضخم في حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول، وازدياد المنافسة في السوق العالمية المترامية الأطراف[3]

رابعا: العولمة كهيمنة

ومن هنا يرى الكثير من المفكرين بأن مفهوم العولمة مرادف للأمركة من الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية ... الأمريكية، وتأثر مختلف السياسات في كل البلدان بما يجري في أمريكا، ويعتقدون أنه بعد انتهاء الحرب الباردة في عام 1989 ثم تفكك الاتحاد السوفييتي في عام 1991، قد اكتملت عناصر الهيمنة الأمريكية وتحولت إلى الدولة السيدة التي تسيطر وتتحكم و تعمل بكل السبل على الاحتفاظ بهيمنتها على شؤون العالم ،إملاء السياسات والقواعد

[1]Benton E. Gup, Capital Markets**, Globalization, And Economic Development**, Fourth Ed, Springer, USA, 2005, p161.

[2] محمد عابد الجابري، **قضايا الفكر المعاصر**، مركز دارسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1997، ص136.

[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص26.

التي تريدها على الغير.[1]

تعبر العولمة عن المفهوم الأمريكي فقط، أي تكريس النظرة الأمريكية في كل شيء، ففي الجانب الاقتصادي مثلا نجد أن العولمة تدعو إلى تبني الرؤية الأمريكية للرأسمالية من خلال القطيعة مع منطق الدولة القومية ومنطق تدخلها في الحياة الاقتصادية لأن هذا التوجه اصبح لا يتلاءم مع متطلبات نمو الاقتصاد الأمريكي.[2]

يرى محضير بن محمد أن العولمة بصورتها الحالية صاغتها الدول المتقدمة استجابة للتقدم التقني وسرعة الانتقال وسهولته؛ لكن الاهتمام كله ينصب على التدفق الحر لرؤوس الأموال وتجارة البضائع والخدمات، بينما الناس والأشياء الأخرى لا تنتقل بمثل هذه الحرية، فالحرية تعني عندهم التحرر من الإجراءات الحكومية والقوانين والسياسات، وهكذا تكون الهيمنة للمؤسسات الدولية التي تسن القوانين و تدعمها.[3]

وهو ما يؤكده محمد عابد الجابري أن العولمة التي يجري الحديث عنها هي نظام ذو أبعاد تتجاوز نطاق الاقتصاد ليشمل مجالات السياسية والفكر، وهي تشير إلى محاولة تصميم نمط حضاري يخص بلد بعيه هو الولايات المتحدة الأمريكية، على بلدان العالم أجمع، فالعولمة ليست مجرد تطوير تلقائي للنظام الرأسمالي بل إنها بالدرجة الأولى دعوة إلى تبني نموذج معين، أو بعبارة أخرى تمثل أيديولوجية تعكس الإدارة الأمريكية للهيمنة على العالم.[4]

أما نعيم إبراهيم الظاهر يقدم تعريفا للعولمة بأنها تعني هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي وانتشاره في الصميم مضافا إلى انتشاره في الظاهر أيضا، وبعبارة أخرى هيمنة النمط الرأسمالي الأميركي على مضمار الإنتاج والتبادل المادي والرمزي مع معنى الانتقال من المجال الوطني أو القومي إلى المجال العالمي الكوني، وذلك ضمن مفهوم تعيين مكاني جغرافي وهو الفضاء العالمي برمته، و تعيين زماني تاريخي وهو الحقبة ما بعد الدولة القومية.[5]

المطلب الثاني: المرجعية الفكرية والتاريخية لظاهرة العولمة.

يرى كثير من الباحثين أن ظاهر ة العولمة ليست ظاهرة جديدة الأصل والتكوين بل هي ظاهرة كانت لها ملامح وأصول فكرية وتاريخية ترتكز عليها، وهناك محفزات فكرية وتاريخية

---

[1] مصطفى رجب، **العولمة: ذلك الخطر القادم**، ط1، مؤسسة الوراق، الأردن، 2009، ص 17.

[2] حميد الجباني، صالح إبراهيم، **الاقتصاد السياسي للعولمة**، دار اللبنانية، لبنان، 2005، ص 36.

[3] محضير بن محمد، **موسوعة الدكتور محضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا**، المجلد السادس: العولمة والواقع الجديد، الطبعة الأولى، دار الكتاب، لبنان، 2004، ص11.

[4] محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص96.

[5] نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص11.

ساهمت في انبعاث ظاهرة العولمة بالشكل الذي هي عليه اليوم.

أولا: الجذور الفكرية لظاهرة العولمة.

تؤكد كثير من الآراء أن العولمة جاءت تلبية لحاجات ومتطلبات تطور الرأسمالية التي استقرت خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ونحن نعلم أن الرأسمالية ترتكز على المنطلقات الفكرية لليبرالية والتي تتقف وتنسجم مع الظروف والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات الغربية، ولفهم العولمة لابد من العودة إلى الجذور الفكرية للرأسمالية، فالرأسمالية في المرحلة الأولى ارتكزت على الرأسمالية التجارية حيث كانت آلية التبادل التجاري هي الأسلوب التطبيقي الأول للعولمة، وعليه فالعولمة ظهرت في التاريخ الرأسمالي من خلال نفس الشروط والظروف في عهد الرأسمالية التجارية (الميركنتالية) غير أنها ظلت ذات طابع إقليمي ولقد مهد التقدم التقني للمجتمعات الأوربية السيطرة على العالم، من خلال الاستعمار واستغلال كل طاقات المجتمعات الأخرى ومع تراكم رأس المال ظهرت أفكار آدم سميث وديفيد ريكاردو كتأصيل فكري لهذه الحركية الجديدة من خلال الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية للاقتصاد الرأسمالي الحر الذي لا تعدو العولمة الاقتصادية سوى إحدى مراحل تطوره ولقد رسخت الأفكار الكينزية هذا التوجه ولكن من خلال إعطاء الدول دورا أكبر والدعوة إلى إقامة ما يعرف باقتصاديات الطلب وما إن انتكست هذه التوجهات بسبب الظروف التي مر بها الاقتصاد العالمي في السبعينيات حتى ظهرت من جديد الليبرالية المتطرفة بتيارين بارزين هما:

أ-التيار الأول: مدرسة النيوكلاسيكية الحديثة

أبرز من يمثل هذا التيار هو الاقتصادي ميلتون فريدمان[1]، و آخرون[2]، من خلال مجموعة من الأفكار التي كانت لبنة أساسية لما يعرف الآن بالعولمة و لعل أهم هذه الأفكار هي:[3]

1. المناداة بالحرية الاقتصادية باعتبارها الأساس لحياة الفرد والمجتمع والضوابط هي الاستثناء

---

[1] ميلتون فريدمان "Milton Friedman " (1912 م-2006 م)، هو اقتصادي أمريكي عرف بأعماله في الاقتصاد الكلي و الجزئي والتاريخ الاقتصادي والإحصاء، كان أستاذاً للاقتصاد في جامعة شيكاغو، واكتسب فيها سمعة عالمية، حيث أصبح من كبار مفكري ما عُرف بمدرسة شيكاغو، وهي مجموعة من الاقتصاديين وجهت النقد إلى النظريات الاقتصادية التي صاغها جون كينز والسياسات الاقتصادية المترتبة عليها، من اشهر مؤلفاته : التاريخ المالي للولايات المتحدة 1867 ـ 1960 ، وأسواق حرة لرجال أحرار، أما اشهر اعماله فكتابه الذي يحمل عنوان: الرأسمالية والحرية أو Capitalism and Freedom، ولمزيد من الاطلاع انظر: http://www.pdf-archive.com/2011/12/28/friedman-milton-capitalism-and-freedom/friedman-milton-capitalism-and-freedom.pdf

[2] لعل ابرز انصار هذه المدرسة نجد: Frank Knight، Friedrich Hayek، Ronald Coase، George Stigler، Robert Vogel، Gary Baker، Richard Posner، Robert Lucas، Eugene Fama .

[3] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، ط1، دار الحامد، الأردن، 2010، ص60

وعدم وجود تقاطع بين سعي الفرد للبحث عن المصلحة الحقيقة ومصلحة المجتمع؛

2. الرسمالية كنظام لا تنطوي على عيوب خطيرة بل عيوبها تكمن في العوائق التي تحول دون عمل قوانين السوق، فالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وتزمت العمال وإصرارهم على الزيادة في الأجور، فلو توفرت الحرية لحركة الأسعار واقتصرت مهمة الحكومات على حماية هذه الحركة من ضغوط النقابات والاحتكارات والدولة عندها يمكن للنظام أن يسير بسهولة؛

3. السياسة الاجتماعية[1] التي طبقتها الدولة أدت إلى البطالة وعجز الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز له علاقة وثيقة بزيادة عرض النقد وانفجار التضخم وتمويل العجز من خلال سياسة الدين العام التي كان لها اثر المزاحمة[2] على الاستثمار المنتج وتعطيل النمو أو من خلال الاقتراض الخارجي الذي كان له اثر على توازنات الاقتصاد الكلي؛

4. إن المسؤول المباشر على ما يعرف بانفجار التضخم والبطالة والتي يطلق عليها اختصارا "الركود التضخمي"[3]، هو التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية أو ما يعرف بدولة الرفاه[4] والتي كانت تسعى إلى التوظيف الكامل، فهي المسؤولة عن البطالة وزيادة الأسعار وتدني الادخار والركود الاستثمار وتراجع معدل النمو وشل كفاءة الأسعار، فالسعي إلى التوظيف الكامل تطلب زيادة الإنفاق وعجز الموازنة العامة وزيادة الإصدار النقدي التي كان لها الأثر الواضح على ظاهرة الركود التضخمي.

ب- التيار الثاني: مدرسة اقتصاديات العرض

يعرف هذا التيار عند الاقتصاديين بمدرسة اقتصاديات العرض[5] Supply Side Economics

---

[1] السياسة الاجتماعية " social policy "هو مصطلح يتم تطبيقه في كل المجالات المختلفة، بما فيها الاقتصاد و يقصد بها تلك السياسة أو الممارسة في مجالات الرعاية الصحية والخدمات البشرية، العدالة، عدم المساواة، والتعليم، والعمل.

[2] اثر المزاحمة أو Crowding Out يعرفها الاقتصادي Olivier Blanchard على انها ظاهرة تحدث عند زيادة تورط الحكومة في قطاع من القطاعات الاقتصادية بما يؤثر على قوى السوق، و ترتبط كثيرا بالسياسة المالية التوسعية من خلال مزاحمة القطاع الخاص في الاقتراض من السوق المالي أنظر:

Olivier Blanchard, **The New Palgrave Dictionary of Economics**, http://economics.mit.edu/files/678.pdf.

[3] الركود التضخمي Stagflation، و وهي الحالة التي يترافق فيها الارتفاع المستمر للتضخم مع ارتفاع معدلات البطالة و يكون هناك ركود في الطلب في الاقتصاد، واول من اشار اليه هو السياسي و وزير الخزانة في الحكومة البريطانية Iain Norman Macleod ،في خطابه الشهير بمجلس العموم في 17 نوفمبر 1965، حين قال "لدينا الآن أسوأ ما في العالم، ليس التضخم فقط أو الركود؛ لكن كليهما معا، لدينا نوع من الركود التضخمي. "، حيث كان ينظر قبل ذلك إلى أن التضخم والركود يستبعد احدهما الاخر.

[4] دولة الرفاه welfare state، هو مفهوم للحكم عندما تلعب الدولة دورا رئيسا في تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، من خلال مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الثروة، والمسؤولية العامة في توفير الحد الادنى للحياة لغير القادرين، ولقد استخدم المصطلح لأول مرة سنة 1870 لوصف برامج دعم الدولة التي وضعتها الحكومة الالمانية.

[5] اقتصاديات جانب العرض مدرسة الاقتصادية تؤكد على أن النمو الاقتصادي يمكن أن تنشأ على نحو أكثر فعالية عن طريق خفض الحواجز للناس لإنتاج (العرض) السلع والخدمات وكذلك الاستثمار في رأس المال، و تخفيض معدلات الضريبة قد يكون لها تأثير

فأصحاب هذا التيار هم الدعاة للتحرر الاقتصادي الكامل، وتركزت تحليلات التيار بالدعوة إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الطبقة الغنية بدعوة أن التراكم الرأسمالي هو أساس التطور النظام الرأسمالي، وأعتمد أصحاب هذا التيار على امرين هما:[1]

1. الدعوة بخفض الضرائب على الدخول والثروات الكبيرة بحيث إن الضرائب هي المسؤولة عن تدهور حوافز العمالة والادخار والاستثمار والتهرب الضريبي واتساع حجم الاقتصاد الخفي فالذي تعانيه الرأسمالية من البطالة وانخفاض في معدلات النمو لا يعكس ازمه في الطلب الكلي بقدر ما يعكس ازمه في العرض، ويرى أصحاب هذه المدرسة أن خفض الضرائب ممكن أن ينعكس على زيادة في الاستثمار والذي يصاحبه زيادة فرص العمل الذي يؤدي إلى زيادة الدخول فينعكس ذلك على الطلب، فالمنطلق الأساسي لهذه الفكرة عندهم هو خفض معدل الضريبة الذي سيجعل المحصلة الضريبية تتزايد بآثار توسعية في الدخل والناتج، ودليلهم على ذلك فكرة الاقتصادي لافر والمعروفة بمنحى لافر[2] الذي ينص أنه اذا كان معدل الضريبة صفر فالحصيلة ستكون صفر واذا كان معدل الضريبة 100 % فالحصيلة صفر أيضا، ولقد تبنت حكومة ريغان هذا الفكرة؛

2. الأمر الثاني الذي نادى إليه أنصار هذه المدرسة هو قضية نقل ملكية المشروعات والمؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، لأن القطاع الخاص هو الأكثر كفاءة وله القدرة الكافية على الأبداع والتطوير لسهولة اتخاذ القرار والعقلانية في اتخاذه.

ولقد طبقت الكثير من الأفكار التي دعت إليها هذه المدرسة في أمريكا وبريطانيا ولقد نجم عنها إعادة توزيع الثروة على الطبقة الغنية.

ثانيا: المرجعية التاريخية لظاهرة العولمة.

اختلفت الآراء حول تحديد الجذور التاريخية للعولمة ويعود السبب في ذلك إلى اختلاف التوجهات والأفكار والمنهجيات التي يتناولها الباحثون في هذا الموضوع.

يؤكد جلال أمين ويرى أن بداية الظاهرة اقترن ببزوغ الدولة القومية فالعناصر الأساسية في

إيجابي على العمل،وتوليد المزيد من الإيرادات الحكومية، من أهم أتباعها: Arthur Laffer، Victor Canto، Robert Mundell، Robert Barro.

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2] منحى لافر أو Laffer curve هو نموذج اقتصادي، تم اقتراحه من طرف مدرسة اقتصاد العرض، عبر أعمال الاقتصادي الأمريكي آرثر لافر Arthur Laffer ويوضح النموذج على أن علاقة الارتباط الإيجابي بين نسب التضريب و إيرادات ميزانية الدولة، تنعكس عندما تتجاوز نسب الضريبة العتبة الحرجة، وعلى الرغم من آرثر لافر لا يدعي أنه اخترع مفهوم منحنى لافر، كما أن المفهوم الاساسي ليس بجديد بل نجده في كتابات ابن خلدون أنظر:

عبدالرحمن بن محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، المكتبة العصرية، لبنان، 2006، ص249.

فكرة العولمة هي ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو انتقال رؤوس الأموال أو انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، وأن كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ قرون، ويضيف أن الظاهرة عمرها خمسة قرون على الأقل، وبدايتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بتقدم تقنية الاتصالات والتجارة منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية.[1]

ويعتبر غازي الصوراني أن العولمة كظاهرة نشأت في ظروف موضوعية وذاتية دولية وإقليمية وليست حتمية تاريخية، فالعولمة ليست في حد ذاتها شكلا طارئا من أشكال التطور البشري، وإنما هي امتداد بالمعنى التاريخي والبياني والاقتصادي والمعرفي لعملية التطور الرأسمالي التي لم تعرف التوقف عن الحركة والصراع والتوسع والنمو المتسارع والبطيء، ومرحلتها الجنينية الأولى في القرن الخامس عشر إلى مرحلة نشوئها في القرن الثامن عشر ومن ثم تطورها إلى شكلها الإمبريالي في نهاية القرن التاسع عشر، هذه المرحلة التي وصل فيها النظام الرأسمالي شكله المعولم الذي نعرفه اليوم.[2]

وفي حين يرى محمد طاقة أن العولمة ليست إلا مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي تشكلت وفقا لمقتضياته واحتياجاته وفي إطار قوانينه الأساسية، فالعولمة هي نتاج التطور التاريخي المادي للرأسمالية العالمية فقط، ويرى أن العولمة هي أعلى مراحل الإمبريالية.[3]

ثالثا: نماذج نشوء وتطور ظاهرة العولمة

بناءا على الطرح السابق اهتم العديد من الباحثين والمفكرين بوضع نماذج توضح نشوء وتطور ظاهرة العولمة لعل من أهمهم نجد بول كيركبراید و رونالد روبرتسون، حيث إن بول كيركبراید يضع أربع مراحل للنزعة العالمية و هي على النحو التالي[4]:

- ✓ **النزعة العالمية قبل الحداثة:** وهي ما ين بداية التاريخ وعصر النهضة
- ✓ **النزعة العالمية في ظل الحداثة الجديدة:** وهي من 1500 م إلى 1800 م
- ✓ **النزعة العالمية الحديثة:** من القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرون
- ✓ **النزعة العالمية المحاصرة:** من منتصف القرن العشرون وحتى الآن

أبرزها نجد النموذج الذي قام بصياغته رونالد روبرتسون ربط روبرتسون الجوانب الموضوعية لعملية العولمة في صياغة متكاملة من المتغيرات التي سمحت بتطورها، مع حدوث وعي مجتمعي رافق

---

[1] جلال امين، العولمة **والدولة: مستقبل العربي**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد: 228، 1998، ص23.

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص38.

[3] محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص40

[4] بول كيركبراید، **العولمة: الضغوط الخارجية**، ترجمة: رياض الأبرش، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2006، ص 151.

تطورها.[1]

أما رونالد روبرتسون في دراسته المهمة (العولمة النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية) قدم نموذجا تاريخيا لرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها المكاني والزماني وأثر العوامل الاجتماعية وأحيانا العوامل السياسية والاقتصادية في ذلك، إذ انطلق رونالد روبرتسون من فرضية أساسية مفادها ارتباط ظاهرة العولمة بظهور الدولة القومية الموحدة باعتبارها نقطة البداية الفاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة، كما أن ظهور المجتمع القومي منذ حوالي منتصف الثامن عشر يمثل بنية تاريخية فريدة والدولة القومية المتجانسة في ثقافة مواطنيها وخضوعهم لإرادتها تمثل تشكيلا محدودا لنمط محدد من الحياة، وشيوع المجتمعات القومية في القرن العشرين يمثل جانبا من جوانب العولمة، كما إن انتشار فكرة المجتمع القومي يعد أحد أشكال النزعة المجتمعية وشرطا لتسريع العولمة التي برزت منذ مئة عام الماضية وتنحصر مكونات العولمة في الأنظمة القومية ونظام العلاقات الدولية للأفراد والبشرية وكان هذا أساسا ضروريا في تطور مفهوم العولمة والعالمية لدى روبرتسون خلال تطوراتها الخمس، والمراحل التي أشار إليها روبرتسون هي:[2]

- المرحلة الأولى: مرحلة الجنينية 1400-1700
- المرحلة الثانية: مرحلة النشوء.
- المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق
- المرحلة الرابعة: الصراع من أجل الهيمنة.
- المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين.

المطلب الثالث: مراحل العولمة

إن التحليل السابق لتطور العولمة لا يجيب تماما عن التساؤلات الأساسية حول التطورات السريعة في ظاهرة العولمة وما هي الأحداث والشواهد التي ساهمت في بلورة الشكل الحالي للعولمة، وهنا نقول إن الشكل الحالي للعولمة ساهم في تشكيل مجموعة من الأحداث الأساسية نتجت عنها وهذا ما يمكن أن نسمه بموجات العولمة الحديثة، على أننا يمكن تقسيمه إلى عدة فترات مرتبطة بحوادث شكلت منعطفا لهذه العولمة، هذه المراحل تتمثل في:

- **المرحلة الأولى للعولمة: 1870م-1914م**

شهد القرن التاسع عشر ظهور العولمة في شكلها الحديث، حيث سمحت الثورة الصناعية بإنتاج السلع على نطاق وظهور الفائض منها باستخدام تقنيات العمل الحديث واقتصاد الغلة، كما

[1] Roland Robertson, Op.Cit, p9.

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص64-65.

ساهمت الزيادة السكانية في استدامة الطلب على هذه المنتوجات، وأخذت العولمة شكلها تحت تأثير الإمبريالية في القرن التاسع عشر، فبعد حرب الأفيون واستعمار الصين والهند أصبح سكان المستعمرات مستهلكون للمنتوجات الأوربية، وفي هذه الفترة تم إدماج أفريقيا جنوب الصحراء وجزر المحيط الهندي في المنظومة التجارية العالمية من خلال تصدير المواد الأولية كما أدى اكتشاف هذه المناطق واستعمارها إلى استغلال واسع للمواد الطبيعية وساهمت في دفع عجلة التجارة ما بين الدول الإمبريالية والعالم الجديد، ولعل اهم الأسباب التي ساهمت في انطلاق المرحلة الأولى يمكن ذكرها في:

✓ السعي غير المسبوق إلى ما عرف "بالإمبراطورية من أجل الإمبراطورية " والمنافسة العدائية لاكتساب أراضي ما وراء البحار؛

✓ الثورة الصناعية والاختراعات التي ساهمت في زيادة التقدم التكنولوجي خاصة في مجال النقل والذي صاحبه انخفاضا كبيرا في تكاليف النقل من خلال التحول من السفن الشراعية إلى السفن البخارية، وظهور خطوط السكك الحديدية، وسيطرة الشركات الكبرى على حركة النقل البحري؛

✓ وجود القليل من الحواجز المصطنعة التي تقف حجر عثرة أمام حرية التبادل الاقتصادي بين دول العالم، مما أدى إلى زيادة سهولة تدفق رؤوس الأموال والسلع وذلك بسبب تخفيض القيود أمام التجارة الدولية وسيطرة آراء ومبادئ التجارة الحرة، بل وشمل ذلك الأفراد كذلك؛

✓ تطور الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية وارتفاع العرض من الإنتاج الصناعي، وانتشار الإمبراطوريات الأوربية حول العالم، وهو ما أدى إلى انفتاح إلزامي للأسواق؛[1]

✓ سيطرت الاقتصاديات الرأسمالية على مساحات واسعة من الأراضي ففي عام 1914م وصلت مساحة المستعمرات التابعة لكل من فرنسا وإنكلترا وروسيا وألمانيا واليابان 48.5% من مساحة سطح الأرض، وهذا ما شكل سوقا واسعا و دافعا كبيرا للإنتاج الرأسمالي؛[2]

✓ استقرار أسعار الصرف بين العملات الناتج عن تطبيق نظام نقدي يعتمد على قاعدة الذهب وذلك من خلال تحديد قيمة ثابتة للعملة الورقية بالنسبة لوزن معين من الذهب، والإلزامية بتحويل العملات الورقية إلى الذهب، كل ذلك أدى إلى استقرار في أسعار الصرف الدولي وهو عامل مهم في تنمية حجم التجارة الدولية؛

✓ زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأوروبية إلى المستعمرات في الخارج للاستثمار في انتاج السلع الأولية اللازمة للصناعة الأوروبية مثل القطن والمعادن المختلفة، ولقد ارتفعت نسبة مخزون رأس المال

---

[1] أحمد هاشم اليوشع، **عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2003، ص53.

[2] محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص24.

الأجنبي من 9% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية عام 1870م إلى 32% عام 1914م؛[1]

✓ ارتفاع معدلات الهجرة إذ هاجر ما يقارب 60 مليون نسمة من أوربا إلى أمريكا الشمالية وأستراليا كما حدثت هجرة أخرى في آسيا بنفس التعداد تقريبا من المناطق المزدحمة مثل الصين والهند إلى مناطق أقل ازدحاما مثل سيريلانكا وبورما والفلبين وتايلاند وفيتنام ولقد قدرت تدفقات الهجرة من البشر خلال هذه الفترة بحوالي 10% من سكان العالم آنذاك حيث بلغ عدد المهاجرين المسجلين القادمين إلى أمريكا الشمالية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية مثلا خلال الفترة ما بين 1909م و1914م حوالي 14.5 مليون مهاجر؛[2]

ولقد ساعدت العولمة في مرحلتها الأولى على تقريب الأجور في الدول التي اندمجت في الاقتصاد العالمي خلال هذه المرحلة فالدول التي هاجرت منها أعداد كبيرة ارتفعت الأجور فيها مثل هولندا وإيطاليا والنرويج أما الدول هاجرت إليها أعداد كبيرة انخفضت الأجور فيها مثل و م أ وكندا والأرجنتين.

وفيما يتعلق بما حدث داخل الدول نفسها فقد لوحظ أن ملاك الأرض بالدول التي كانت تصدر منتجات أولية استفادوا بدرجة كبيرة من موجة العولمة الأولى كما كان الحال في المستعمرات الأوروبية من البلدان النامية وقد عمق هذا من درجة عدم العدالة في توزيع الدخل بين الطبقات المالكة والطبقات المعدمة.[3]

➢ المرحلة الثانية: 1914م-1944م

المرحلة الثانية خفت فيها بريق العولمة حين نشبت الحرب العالمية الأولى في 28 جويلية 1914 وظهرت النزعة الحمائية ما بين الدول الأوربية، التي لجأت إلى تطبيق الحماية الجمركية وفرض القيود على رأس المال، حيث تم التراجع عن سياسة حرية التجارة والعودة للحماية والقيود، والتخلي على قاعدة الذهب، ولعل السبب في ذلك هو أن هذه الفترة قد شهدت ثلاثة أحداث أساسية وهي:

- ❖ الحرب العالمية الأولى (1914م-1918م)؛
- ❖ الكساد العظيم (1929م-1933 م)؛
- ❖ الحرب العالمية الثانية (1939م-1945م).

ومن أهم ملامح انكماش العولمة في هذه الفترة ما يلي:

✓ انكماش حركة التجارة الدولية فمثلا واردات الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت خلال فترة الكساد العظيم بنسبة 30%، وانخفضت صادراتها خلال نفس الفترة بنسبة 40% وقد

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير التجارة والتنمية 2007**، جنيف، سمبتمر2007. ص365.

[2] عبير محمد عبد الخالق، **العولمة وأثارها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2007، ص36.

[3] المرجع السابق، ص34.

أدت موجة الحماية المتصاعدة خلال هذه الفترة والمتمثلة في فرض رسوم وحصص جمركية على الواردات من الخارج إلى إلغاء أثر الانخفاض في تكاليف النقل الناجمة عن التقدم التكنولوجي في تلك الفترة، ونتيجة لذلك انخفضت نسبة الصادرات العالمية من الناتج العالمي إلى 5% عام 1950م[1]، ومع التأكيد على الدور الذي أصبحت تقوم به التجارة الخارجية في اقتصاديات دول العالم والدور المهم في النمو الاقتصادي، حيث تضاعف حجم الصادرات في العالم خلال الفترة ما بين 1870م من 53.3 مليار دولار سنة 1870م إلى 212.4 مليار دولار سنة 1913م؛[2]

✓ ضعف حركة رؤوس الأموال بين الدول حيث فرضت الدول عالية الدخل قيودا على صادرات رأس المال للخارج، ونتيجة لذلك انخفض رصيد رأس المال الأجنبي بالبلدان النامية إلى نسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة أقل من نصف النسبة التي كانت سائدة عام 1870م؛[3]

✓ بدأت الحكومات تفرض قيودا على الهجرة الدولية إلى بلادها كما أن أعداد المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية انخفض إلى 6 ملايين خلال الفترة ما بين 1914م-1953م؛[4]

➢ المرحلة الثالثة: 1944م-1971م.

لقد بدأت هذه المرحلة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و استمرت إلى بداية السبعينيات، ويمكن اعتبار هذه الفترة إعادة تأسيس للعولمة الجديدة من خلال إيجاد توافقات بين الدول وتكريس مبادئ عالمية تهدف إلى المحافظة على الاستقرار والسلم العالمي، وكان للجانب الاقتصادي الحيز الأهم من خلال بناء نظام اقتصادي عالمي جديد يعمل على إزالة العقبات والقيود كافة أمام عمليات العولمة، من خلال إنشاء عدد من المؤسسات الدولية التي كانت تهدف إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول[5].

إن النظام الاقتصادي الجديد الذي تم تبنيه عرف بنظام بريتون وودز[6] وهو نظام يرتكز على ثلاثة أضلاع أساسية تمثلت في صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدول للبناء والتعمير والذي عرف فيما بعد بالبنك الدولي(WB) إضافة إلى انطلاق مفاوضات بين الدول تهدف إلى إزالة العوائق

---

[1] المرجع السابق، ص37.

[2] WTO, World Trade Report 2014, Geneva, 2014, p264.

[3] محمد عبد القادر عطية، إبراهيم مصطفى، **قضايا اقتصادية معاصرة**، دار الجامعية الجديد، مصر، 2005، ص10.

[4] Andre Gautlier, D Une Mondialisation a' l'autre L'Economie Mondiale Du Début Du 19 Siècle A Nos Jours, BREAL, France, 2009, p92.

[5] محمد عبد القادر عطية، إبراهيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص11.

[6] Bretton Woods Conference أو مؤتمر بريتون وودز، والمعروفة رسميا باسم مؤتمر النقدية والمالية للأمم المتحدة، وجمع 730 مندوبا من 44 دولة من الحلفاء في فندق ماونت واشنطن، وتقع في بريتون وودز، نيو هامبشاير، الولايات المتحدة الأمريكية، لتنظيم النقد الدولي و النظام المالي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية،وكانت رغبة بريطانيا للعمالة كاملة والاستقرار الاقتصادي ومثلها John Maynard Keynes ، أما رغبة الولايات المتحدة في التجارة الحرة ومثلها Harry Dexter White.

أمام تدفق التجارة الدولية عرفت فيما بعد بـ (GATT)، والتي مهدت الطريق لقيام المنظمة العالمية للتجارة(WTO)، وتكاد الكتابات المعاصرة تتفق على أن المؤسسات الدولية الكبرى التي قامت في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد ساهمت بسياساتها وألياتها المختلفة في دفع قوي للعولمة الحديثة، والتي يمكن تسميتها بمثلث الاقتصاد العالمي.

ويمكن كذلك ملاحظة أنه في هذه المرحلة ازدادت حدة المنافسة في الاقتصاد العالمي نتيجة لإزالة أو تخفيف العوائق أمام تدفقات السلع ورؤوس الأموال هذا أدى بدوره إلى خلق أسواق عالمية تتصارع فيها الدول المختلقة وتستخدم لإدارة هذا الصراع أدوات عديدة منها التكتل في كيانات إقليمية كبيرة، ولعل من أبرز مميزات هذه الفترة نذكر منها:

- ✓ الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام الذي حدث في الطلب الاستهلاكي والاستثماري ، بسبب عمليات الأعمار فيما بعد الحرب العالمية الثانية إضافة إلى زيادة الإنفاق العسكري؛[1]
- ✓ انخفاض تكاليف الإنتاج والنقل وانتشار ثقافة الاستهلاك مما عزز الطلب على المنتوجات؛
- ✓ شهدت الدول المتقدمة تحسنا في ارتفاع معدلات النمو حيث بلغ المعدل السنوي المتحقق في فترة ما بين 1955-1968 حوالي 4.5%، ولم يزد معدل التضخم عن 2-3% ،انخفاض معدلات البطالة إلى اقل من 3% وكما زادت الضمانات الاجتماعية الموجهة ضد مخاطر البطالة والمرض والشيخوخة، ونفس الوضع تحقق في أمريكا، وعلى نحو افضل في اليابان خلال نفس الفترة؛[2]
- ✓ حصول أغلب البلدان النامية على استقلالها السياسي، وبدايتها في خوض برامج للتنمية الصناعية والتحديث؛
- ✓ استعمال السياسة التجارية والدبلوماسية في الضغط على البلدان النامية لتحرير تجارتها
- ✓ استمرار انخفاض أسعار المواد الأولية بسبب سيطرة الشركات الغربية عليها؛
- ✓ تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات؛
- ✓ التبادل الواسع للأفكار والتقنية والعلوم؛
- ✓ سيطرة الثقافة الغربية من خلال تحكمها وهيمنتها على الأعلام والراديو والتلفزيون والسينما والموسيقى...
- ✓ تطور وسائل النقل والاتصالات

➢ **المرحلة الرابعة: 1971م-1986م**

تعتبر هذه الفترة حرجة في مسار موجات العولمة نظرا للتطورات التي حصلت والتغيرات الكبيرة

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص73.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

التي وقعت، والتي أدت فيما بعد إلى إعادة بعث العولمة بشكل أكثر قوة وبالشكل الذي نعرفها اليوم، فلقد بدأت الأوضاع العالمية تتغير وبدأت الأزمات العالمية الواحدة تلو الأخرى تحدث: أزمة الغداء في سنة 1970م، وأزمة المديونية سنة 1982م...، فضلا عن أزمة التنمية والزراعة في الاقتصاديات الاشتراكية، وبدأ العالم الرأسمالي يواجه العديد من المشاكل الاقتصادية، فارتفعت الأسعار واشتعل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية مع ارتفاع معدلات البطالة وارتفع العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي إضافة إلى زيادة عرض الدولار، مما زاد الضغط على قيمته وأدى في النهاية إلى تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن قابلية تحويل الدولار في 15أوت 1971، وبدأت موجة جديدة من العولمة قائمة على نظام جديد هو التقويم غير المقنن للعملات تبعها تعديلات في اتفاقية صندوق النقد الدولي خاصة اتفاقية 1976م وفي نفس الوقت بدأت تظهر الأثار السلبية لتوسع دور الدولة واقتصاد الرفاهية في معظم الدول الغربية.[1]

وفي هذه المرحلة وصل الفكر الكينزي إلى أدنى درجاته، وظهر مفكرون طالبوا بالرجوع إلى مبادئ الرأسمالية الكلاسيكية والمتمثلة في عدم تدخل الدول في النشاط الاقتصادي وسيادة مكانيزمات السوق وتعزز هذا الطرح بتبنيه من قبل حكومة تاتشر Thatcher في بريطانيا وتبعها في ذلك حكومة ريقان Rigan، فتم تبنى سياسة محافظة بتقييد دور الدولة كما جاءت في هذه الفترة الصدمة النفطية، فاشتعلت مختلف الأسعار في دول العالم ودخلت الاقتصاديات الصناعية مرحلة جديدة من التضخم والانكماش عُرف بالركود التضخمي، وفي المقابل بدأ المعسكر الاشتراكي في مرحلة من الجمود وعدم التغيير فبدأت تحل به مظاهر الوهن الاقتصادي؛ وبشكل عام يمكن إبراز أهم الأحداث التي شهدت هذه الفترة كما يلي:

- ✓ انهيار نظام بريتون وودز بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وكلنا يعلم الدور الذي كان يلعبه الدولار في نظام بريتون وودز كعملة استقرار عالمية؛
- ✓ تقلص حجم التجارة الدولية؛
- ✓ وصول الفكر الكينزي إلى أدنى درجاته وبداية تراجعه عن أهم مبادئه والرجوع إلى الجذور التقليدية للفكر الرأسمالي؛
- ✓ انخفاض معدلات النمو السنوي للإنتاج الصناعي في مجموعة الدول الصناعية المتقدمة من 6.2 % في الستينات إلى 3.2 % في السبعينات وتدهور معدلات الاستثمارات الإنتاجية من 5.6 % إلى 1.5 % سنويا في مجموعة (OCED)؛[2]
- ✓ انتشار الأزمات و تنوعها كأزمة الغذاء 1970 وأزمة الطاقة 1973م وانهيار قاعدة الطاقة

[1] حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، عالم المعرفة، الكويت، 2007، ص69.

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص74.

منخفضة السعر، أزمة المديونية 1982م؛ [1]

- ✓ زيادة حدة الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي؛
- ✓ تفجر أزمة المديونية في العالم الثالث كأزمة البرازيل والمكسيك ...

➢ **المرحلة الخامسة: 1986م-1995م**

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل تطور العولمة حيث تتميز بالكثير من التغيرات التي كان لها تأثير بالغ في توجيه العولمة بالشكل الذي هي عليه اليوم، ومن هذه التغيرات نجد:

✓ عودة الانتعاش إلى الاقتصاديات الغربية بعد سلسلة الإصلاحات التي تبنتها الدول الغربية وبروز اليابان كقوة اقتصادية عالمية، أما البلدان النامية فقد شهدت مجموعة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى انخفاض الأسعار في مختلف المواد الأولية والتي تشكل عماد اقتصادياتها فتعاظمت مديونيتها وتم القبول بإجراء تغيرات جذرية على سياساتها الاقتصادية بضغط من البنك الدول والدول الغربية؛

✓ التطور الكبير الذي شهدته التكنولوجيا بصفة عامة ووسائل الاتصال بصفة خاصة كنظام الويندوز 1986م وأنظمة المعلومات بصفة عامة، التي مهدت الطريق إلى بروز اقتصاد جديد يعتمد على المعرفة؛

✓ تزايد تدفقات رؤوس الأموال بصيغة استثمارات مباشرة في مختلف أنحاء العالم، حيث بلغ صافي تدفق رأس المال الخاص في البلدان النامية باستثناء دول حديثة التصنيع ما يقارب 150 مليار دولار سنويا في الفترة ما بين 1993 م -1996م، وهو ما يمثل زيادة تقترب من ستة أضاف المتوسط السنوي للتدفقات الوافدة في المدة ما بين 1983م-1989 م، وازداد حجم تدفقات رأس المال الخاص من 0.5% من أجمالي الناتج المحلي للدول النامية في المدة 1983م-1989 م إلى حدود 4% من أجمالي الناتج المحلي خلال المدة 1993 م -1996م؛[2]

✓ تعاظم دور الأسواق المالية الدولية وزيادة اعتماد الدول في التوجه إليها وانتقال الاقتصاد العالمي من اقتصاد المديونية إلى اقتصاد الأسواق المالية، ويرجع السبب في ذلك إلى ابتكار الأدوات المالية، وزيادة تحرير الأسواق المالية بالإضافة إلى الفوائض المالية الكبيرة الناتجة عن المضاربة في الأسواق المالية، وأيضا بسبب تراجع أسعار النفط وهو ما حفز على زيادة الإنتاج؛

✓ التوجه نحو تعزيز تحرير التجارة الدولية من خلال الاستمرار في مفاوضات " GATT" والتي توجت باتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في مراكش 1995؛

---

[1] رضا أحمد، العولمة، **مجلة الاقتصاد والمحاسبة**، العدد:63، 2011، ص229.

[2] جميل رباح الخطيب، **أثر النظام الاقتصادي العالمي (العولمة الاقتصادية) في أداء قطاعات اقتصادية رئيسية للاقتصاد المصري**، مجلة تنمية الرافدين، العدد:35، 2014، ص7.

✓ انهيار المعسكر الاشتراكي وتوجه العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية والتي كرست بروز الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مهيمنة على الساحة السياسية والاقتصادية والعسكرية العالمية فالتصق مفهوم العولمة بالنموذج الأمريكي وهذا تجلى في هذه المرحلة بالذات.

➢ **المرحلة السادسة منذ 1995م إلى يومنا هذا**

تميزت هذه المرحلة بحدث مهم جدا وهو اكتمال أضلاع الاقتصاد العالمي بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتصبح أكبر تجمع عالمي بعد الأمم المتحدة، وأهم ما تميزت به هذه المرحلة هو:

- ✓ التحرير المتزايد لرؤوس الأموال من خلال فتح العديد من دول العالم أسواقها المالية أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية؛
- ✓ التوصل إلى اتفاق تحرير تجارة للخدمات والتي توجت بتوقيع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية 1997م؛
- ✓ تتابع الأزمات الاقتصادية والمالية التي أصابت الاقتصاد العالمي في سنوات: 1997-1998-1999-2001-2007-2011م بحيث أصبحت أكثر عمقا وتعقيدا؛
- ✓ زيادة عمليات المضاربة في الأسواق المالية بشكل غير مسبوق بحيث أصبح حجم الأموال المتداولة في الأسواق المالية كبير جدا أضعاف الاقتصاد الحقيقي؛
- ✓ التذبذبات في أسعار المواد الأولية؛
- ✓ بروز اقتصاديات أكثر قوة وتأثيرا مثل الصين، وتعاظم دور التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي ...، في محاولة لتقليل من مخاطر العولمة من خلال الاندماج الإقليمي؛

المبحث الثاني: الأبعاد المتعددة لظاهرة العولمة

لعل ما يميز ظاهرة العولمة أنها لا تقتصر على مجال واحد بل تأخذ أبعادا مختلفة تلتقي في عناصر مشتركة، لعل أهم بعد هو البعد الاقتصادي؛ لكن هذا لا ينفى أهمية الأبعاد الأخرى والتي لا يجب تغيبها عن تحليل ظاهرة العولمة.

المطلب الأول: البعد الاقتصادي لظاهرة العولمة.

يعتبر الجانب الاقتصادي هو جوهر العولمة قبل أي شيء آخر، ومنبع كل صفاتها الأخرى غير الاقتصادية ولذلك يرى بول سويزي أن العولمة هي اقتصادية بامتياز، من خلال أنها صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالي مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات إنتاج الرأسمالية مما يقود إلى إخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.[1]

ويتم كل ذلك من خلال عولمة الأسواق والشركات والاستثمار والإنتاج والتجارة والمال والتكنولوجيا والبحث والتطوير العلمي والتكنولوجي وأسهمت مؤسسات العولمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منظمة التجارة العالمية، والشركات العملاقة دولية النشاط في ذلك.[2]

وعليه فالبعد الاقتصادي لظاهرة العولمة يتمثل في عولمة كل النشاطات والقطاعات الاقتصادية والانتقال بها من المحلية إلى العالمية بدفع من الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات والمنظمات على المستوى الدولي التي كان لها الدور الأبرز في تعزيز البعد الاقتصادي لظاهرة العولمة.

أولاً: الأشكال الاقتصادية لظاهرة العولمة.

أ- عولمة السوق

إن عولمة الأسواق تعد من أبرز الأشكال الاقتصادية لظاهرة العولمة وترتبط عولمة الأسواق بجوانب عديدة وهامة ذات علاقة وثيقة بطبيعة الاقتصاد الرأسمالي وسماته الأساسية وآلية عمله، ولأن هذه العولمة تتحقق في إطار النظرية والفكر الاقتصادي الليبرالي المتصل بذلك وتتضمن التأكيد على ضرورة تحرير الأسواق من أجل توسيعها وتوحيدها، ولأن استمرار عمل الاقتصاد الرأسمالي وتطوره ونموه يقتضى التوجه نحو توسيع هذه الأسواق وتوحيدها خاصة وأن ما تحقق من مضامين في واقع عمل الاقتصاد الرأسمالي، وبالذات خلال مسار تطوره أسهمت في هذا التوسع

[1] فايز عبد الهادي أحمد، **علاقة العولمة بالتنمية البشرية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2013، ص105

[2] فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص13.

للأسواق ومن ثم عولمتها وارتباطها بعولمة الأشكال الأخرى.[1]

ب- عولمة الإنتاج

من الأشكال المهمة للأبعاد الاقتصادية لظاهرة العولمة هو عولمة الإنتاج من خلال تأثيرات هامة وأساسية على الإنتاج وعناصر الإنتاج وطرق الإنتاج وعلى هيكل الإنتاج، ويتمثل ذلك من خلال التوسع في تجزئة العمليات التي يتم عن طريقها الإنتاج، بحيث يتم نشره على نطاق العالم كله وذلك من خلال عمل الشركات متعددة الجنسيات التي تمارس أدوارا هامة ومسيطرة تحتكر من خلالها إنتاج العديد من السلع والخدمات، والتي يتحقق إنتاجها من خلال القيام بهذه العمليات الإنتاجية رأسيا (عموديا) وأفقيا.[2]

ج- عولمة الاستثمار

تتم عولمة الاستثمار من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الناتج عن عولمة الإنتاج والذي دفع بالاستثمار الأجنبي إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، وبتأثير كبير كذلك من الشركات متعددة الجنسيات وتتم عولمة الاستثمار كذلك بالاستثمار غير المباشر الذي يتم في محافظ الأوراق المالية من خلال الأسواق المالية والنقدية التي تم عولمتها هي كذلك.

د- العولمة المالية

لقد عرفت بأنها الظاهرة التي نمت وتطورت بالموازاة مع نمو التجارة العالمية ونمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أنها عرفت انتشارا كبيرا بدخول نظام تقويم أسعار الصرف وإزالة الحدود والقوانين الردعية للنظام المالي على المستويين المحلي والعالمي أو ما يعرف بالتحرير المالي، وبالتالي فالعولمة المالية هي نمو سريع في المبادلات الدولية عن طريق زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنشاء أسواق مالية تتدفق فيها الرساميل بين الدول من دون قيود.[3]

ثانيا: الخصائص الاقتصادية لظاهرة العولمة.

هناك الكثير من الخصائص الاقتصادية التي تميز ظاهرة العولمة لعل من أبرزها:

أ- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية

حيث يلاحظ أن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار التنافسية والأمثلية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية

---

[1] المرجع السابق، ص53.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص128.

[3] حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، ط1، دار الصفاء، الأردن، 2011، ص43.

من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي على أن يتم كل ذلك بأقل وقت ممكن.[1]

ب- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل

عمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل Interdépendance ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينيات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقرارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية وبخاصة الصناعية بين أكثر من دولة، بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان؛ وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل أثارا عديدة من أهمها[2]:

- ✓ زيادة درجة التعرض Exposure للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج نظرا للارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد في رخاءه أو كساده على ما يحدث في العالم الخارجي؛
- ✓ سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية إيجابية كانت أو سلبية من ركن إلى آخر من أركان الاقتصاد العالمي؛
- ✓ تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل من عوامل النمو في البلدان النامية حيث أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل؛
- ✓ زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة وينتج ذلك عن إزالة أو تخفيض العوائق أمام التدفقات السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتصارع فيها البلدان المختلفة.

ج- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي.

تتسم الخصائص الاقتصادية لظاهرة العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدراتها الذاتية أن تستقل بمفردها بهذا المنتج.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] المرجع السابق، ص28.

د- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.

تؤثر الشركات متعددة الجنسيات بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحبها من نشاطات في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتعمل هذه الشركات على قولبة أبعاد العولمة الاقتصادية على كافة المستويات المالية والإنتاجية والاستثمارية والأسواق.

ه- تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة.

لعل من الخصائص الاقتصادية العامة لظاهرة العولمة هي تزايد دور المنظمات الاقتصادية في إدارة وتعميق العولمة وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي يتفكك الاتحاد السوفياتي سابقا، وبالتالي تلاشي المنظمات الاقتصادية لهذا المعسكر وإنشاء منظمة التجارة العالمية في يناير 1995م وانضمام معظم دول العالم إليها ومن ثم اكتمل الضلع الثالث من مؤسسات النظام العالمي الاقتصادي الجديد.

و- تقلص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية.

لعل من بين الخصائص الاقتصادية لنظام العولمة الانخفاض في درجة سيادة الدولة القومية وأدت بالتحديد إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى تطبيق قوانين تحرير الأسواق.

ثالثا: المنظمات الاقتصادية العالمية المقولبة لظاهرة العولمة.

يمكن القول أن العولمة الاقتصادية تنطوي على ثلاثة نظم رئيسية هي: النظام النقدي الدولي، والنظام المالي الدولي، والنظام التجاري الدولي؛ ويقوم على إدارة هذه الأنظمة ثلاث منظمات اقتصادية هي: صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) وتقوم هذه المنظمات بإدارة السياسات الاقتصادية للعولمة، فصندوق النقد الدولي يختص بإدارة السياسة النقدية، والبنك الدولي يختص بإدارة السياسة المالية، ومنظمة التجارة العالمية تختص بإدارة سياسة التجارة العالمية.

أ- صندوق النقد الدولي (IMF)

لقد أسندت وثيقة بريتون وودنز التي تم التوصل إليها في 1944 لصندوق النقد الدولي مسؤولية الإشراف على النظام النقدي الدولي وتصريف الشأن النقدي العالمي حيث يختص بصفة رئيسية بالتعامل النقدي قصير الأجل أي يختص بتغطية التعاملات في أسواق الصرف الدولية ويسعى الصندوق من هذا المنطلق إلى تحقيق الاستقرار في شبكة أسعار الصرف العالمية، ويقوم البنك

الدولي بمجموعة من الوظائف، تتمثل اهم هذه الوظائف في:[1]

- ✓ تقديم المعونة الفنية من خلال أرسال بعض الخبرات إلى بعض الدول؛
- ✓ تبني سياسة تدريب متطور، من خلال أنشاء معاهد للتدريب؛
- ✓ تحقيق التنسيق بين بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي؛

ب- البنك الدولي (WB)

من أهم منظمات العولمة الاقتصادية نجد البنك الدولي الذي تم أنشاءه هو الآخر خلال مؤتمر بريتون وودز تحت تسمية البنك الدولي للأعمار و التنمية، وحتي يكون هذا البنك مكملا لعمل صندوق النقد الدولي، حيث إن الصندوق يعالج الاختلالات المؤقتة قصيرة الأجل لموازين المدفوعات، ولذلك تم أنشاء البنك الدولي من اجل معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات ذات الطبيعة طويلة الأجل، والمرتبطة منها بشكل خاص باختلال الهيكل الاقتصادي، وذلك عن طريق توفير الموارد المالية للاستثمار بإقامة مشروعات زراعية وصناعية، وبتركيزه خاصة على مشروعات البنية التحتية.[2]

وبذلك فان البنك الدولي يسعى دوما لتحقيق هدفين أساسين هما:

- ❖ العمل على توفير الاعتمادات المالية للقيام بمشاريع في البنية التحتية لأنها القاطرة الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي؛
- ❖ مساعدة البلدان النامية في توفير تمويل التنمية من خلال إقامة مشاريع صناعية أو زراعية تساهم في تنويع موارد الدول ورفع مستوى معيشة المواطنين؛

ومن اجل تحقيق الأهداف السابقة يستخدم البنك الدولي وسيلتين رئيسيتين هما: [3]

- ➢ منح القروض اللازمة لإقامة الاستثمارات المطلوبة بالعملات الأجنبية سواء لإعادة البناء والأعمار، أو لأغراض التنمية؛
- ➢ تقديم المساعدات الفنية، والخبرة، والاستثمارات ذات الصلة بالجدوى الاقتصادي للمشروعات وتحليل الاقتصاد، ونشاطه واتجاهات تطوره، والسياسات التي يتم اتباعها.

ج- منظمة التجارة العالمية (WTO)

أنشئت منظمة التجارة العالمية كوكالة تابعة للأمم المتحدة وهي في طور التأسيس واستثمرت الولايات المتحدة فرصة عقد دورة المجلس الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة في جنيف عام 1946، لتنتزع توصية بدعوة العالم إلى أنشاء نظام دولي للتجارة يختص بتنظيم التجارة الدولية،

[1] ونيسة الحمورين رجب، **أبعاد العولمة**، مجلة القراءة والمعرفة، العدد:143، 2013، ص150.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص255.

[3] المرجع السابق، ص256.

وفي أكتوبر 1947 تمت موافقة 23 دولة على جميع الاتفاقيات الثنائية في اطار اتفاقية عامة تطبق على الدول المشاركة فيها وقد دعيت بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة المعروفة بـ(GATT)، ولقد اختارت (GATT) أهدافا عامة تضمن التزامات تبادلية في اطار سياسات التجارة الخارجية للأطراف المتعاقدة تهدف الوصول إلى: [1]

- ✓ تحرير التجارة الدولية وتنظيمها، بإزالة الحواجز التجارية الجمركية والقيود التي تعيق التبادل التجاري الحر والتي تضعها الدول أمام حركة السلع عبر الحدود الدولية؛
- ✓ سهولة الوصول إلى الأسواق وضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة الدولية لتوسيع التجارة الدولية؛
- ✓ تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال وما ترابط بها من زيادة في الاستثمارات العالمية وتنشيط التبادل التجاري بين الأطراف المتعاقدة؛
- ✓ الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية والتوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية؛
- ✓ العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة والسعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل فيها ورفع مستويات الدخل الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال بالأطراف المتعاقدة؛
- ✓ اعتماد المفاوضات كأساس لحل المنازعات والخلافات التجارية وتحت رعاية (GATT)

ولقد نظمت (GATT) مجموعة من المفاوضات، توجت بتأسيس منظمة التجارة العالمية في 1 جانفي 1995، ولقد توسع نطاق المفاوضات (GATT) لتشمل جوانب لم يتم تناولها من قبل.

المطلب الثاني: البعد السياسي لظاهرة العولمة.

لا يمكن إنكار المقولات الكبرى في عصرنا مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تنطوي كل منها على جانب عام وخاص بالثقافة والبيئة لكل دولة ولكل شعب، ولقد ازدادت صعوبة التفريق في هذه الشأن بين ما هو دولي وما هو محلي؛ إن البعد السياسي لظاهرة العولمة والذي يركز على الضغوط السياسية والقيام بالحملات العسكرية، يأتي في مقابل مفهوم الدولة والحدود الوطنية الذي استقر كإحدى أسس الأمن الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحنا بذلك أمام نظام عالمي جديد يعطي الأولوية المطلقة لحرية السوق و المشروع الخاص مع تسخير متطلبات سياسية و اجتماعية مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان وتحرير المرأة في خدمة ذلك، أي استخدام هذه المصطلحات بمرونة كبيرة لتبرير التدخل في شؤون الدول.[2]

وعليه يمكن القول أن البعد السياسي لظاهرة العولمة أو ما يعرف بالعولمة السياسية نظام يقفز

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص391.

[2] نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص110.

فوق حدود الدولة والوطن والأمة، فهي تقوم على الخصخصة، أي نزع ملكية الدولة والوطن والأمة ونقلها إلى القطاع الخاص المرتبط بقوى العولمة والذي يحقق أهدافها ومتطلباتها.[1]

ولنفهم جيدا البعد السياسي لظاهرة العولمة لا بد من التحديد الدقيق لمصطلح مهم جدا وهو السيادة وأثر العولمة عليها.

أولا: السيادة الوطنية.

السيادة سلطة مستقلة وسياسة معترف بها في إطار جغرافي ما لجهاز الدولة يسن القوانين ويعطي الأوامر للسكان ويضمن تطبيقها باستعمال أساليب القوة والإكراه لاحتكاره العنف المشروع، وعلى الصعيد الخارجي لا تخضع الدولة لأي سلطة خارجية، وتمارس حقوقها الدولية كاملة، ولا يقيد سلطتها الخارجية سوى التزاماتها الدولية.[2]

و الدولة تنبع سلطتها من الأمة والتي هي السلطة الأصلية التي تنبع منها سائر السلطات الأخرى، ولا تنبع إلا منها لأنها أصلية، فسلطة القانون تأتي من البرلمان الذي يستمد سلطته من الدستور والدستور بدوره تضعه الجمعيات التأسيسية، وهذه الأخيرة تنبع من الأمة، وسلطة الأمة لا تنبع من أي سلطة، إذن فهي السلطة العليا والأمة هي صاحبة السيادة.[3]

ثانيا: الانعكاسات السياسية لظاهرة العولمة.

كما ذكرنا في المقدمة إن من أبرز الانعكاسات التي ظهرت في الأبعاد السياسية للعولمة هي صعوبة الفصل على نحو متزايد بين ما هو داخلي وما هو خارجي، فلقد ارتكزت أسس النظام الدولي ومنذ قرون عديدة على النظر إلى مجموع الدول باعتبار أن كل دولة تمثل وحدة سياسية متميزة عما عداها من الدول، غير أنه بمرور الوقت أخذت هذه الفكرة تتراجع تدريجيا تحت ضغط التفاعل المتزايد بين الدول سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي ونتيجة لتنامي ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل بحيث لم يعد ينظر للحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون التفاعلات الدولية.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن ظاهرة العولمة في حد ذاتها قد واكبت التحول الذي طرأ على صورة النسق العالمي من صورة النسق ثنائي القطبية إلى صورة جديدة راحت تعرف بالنسق أحادي القطبية، والذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى، وتتمثل أبرز

---

[1] المرجع السابق، ص 110.

[2] شيماء عبد الستار جبر الليلة، **العولمة والمنظمات الدولية المالية**، ط1، دار آيلة، الأردن، 2010، ص61.

[3] نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص112.

الانعكاسات السياسية لظاهرة العولمة فيما يلي[1]:

أ- تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدولة.

لقد ظل مبدأ السيادة منذ أشار إليه جان بودان عام 1576 يمثل حجر الزاوية للتنظيم الدولي الحديث غير أن مفهوم السيادة قد لحقه التغيير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين وقد كان مرده إلى أمور عديدة منها:

- ✓ التوسع المتزايد في إبرام الاتفاقيات الدولية، والنظم الدولية التي تضمن قواعد وأحكام ملزمة لعموم الدولة؛
- ✓ الاتجاه المتنامي نحو احترام حقوق الأنسان وحرياته الأساسية ومنحه كفالة الضمانات الدولية التي تمكن من احترام هذه الحقوق وتكفل عدم انتهاكها من جانب الحكومات الوطنية؛
- ✓ الاتجاه المتزايد نحو إقامة الكيانات الدولية عابرة القومية أو فوق القومية؛
- ✓ بروز نوعية من المشكلات الدولية التي تستلزم تكاليفها جهودا دولية وتظافر الإرادات السياسية للدول في سبيل التوصل إلى حلول لها كالأزمات المالية والإرهاب والحروب الأهلية والحروب الإقليمية...إلخ؛

أدت هذه العوامل إلى تراجع مبدأ السيادة الوطنية وقد كان من نتائج ذلك تزايد إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول فقد تعددت وتنوعت مبررات التدخل الأجنبي من ذلك مثلا: التدخل لاعتبارات إنسانية والتدخل لحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والتدخل بدعوة مقاومة الإرهاب الدولي...إلخ.

ب- تعاظم دور المنظمات الدولية

لعل من أبرز الانعكاسات السياسية لظاهرة العولمة هي ظهور قوى تنافس الدولة في النسق الدولي من ذلك مثلا الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية كذلك المنظمات العالمية والتي تعاظم دورها واتسعت مجالات أنشطتها وتزايدت صلاحيتها واختصاصاتها ولاسيما تلك المنظمات فوق القومية كالاتحاد الأوروبي والهيئات التابعة له.

ج- تعاظم قوى التغير الداخلية في البلدان النامية

ولعل أيضا من أبرز الانعكاسات السياسية لظاهرة العولمة هو تعاظم قوى التغير الداخلي (المعارضة) في البلدان النامية، خاصة بسبب انتشار الأفكار الديمقراطية ومحاولة المعارضة الداخلية والاستفادة من التطورات التي حدثت في وسائل الاتصال في جلب التعاطف الدولي حول القضايا

[1] المرجع السابق، ص115.

المحلية ويمكن القول هنا وبتحفظ أن التغيرات السياسية (الديمقراطية) التي حدثت في البلدان النامية لم تكن داخلية دائما وإنما في الغالب وبإيعاز من ومساندة خارجية

د- انتشار أفكار عن حرية التعبير وحقوق الأنسان

لقد تشابكت العلاقة بين حقوق الأنسان و العولمة، و العولمة في أطارها النظري الذي يدعو إلى تزايد التبادل و تحقيق الاعتماد المتبادل على مستوى العالم في شتى المجالات، وإدارة المصالح المشتركة للبشرية و للصالح البشرية، تبدو و كأنها أصبحت ضرورية لا غنى عنها للتعامل مع كثير من القضايا حقوق الأنسان، بعد ما تسعت الحقوق وتشابكت على مستوى العالم، وأصبحت أفكار عن حرية التعبير وحقوق الأنسان جزء من القانون الدولي، ولم تعد الانتهاكات الجسيمة التي تحدث في حقوق الأنسان في مكان ما من العالم مثلا من الشؤون الداخلية بل أصبحت تدخل في اهتمام المجتمع الدولي ككل، وأصبحت هناك الكثير من المنظمات التي تعمل في ضمن شيكات دولية لترصد الانتهاكات و دعوة للتدخل و حماية حقوق الأنسان.[1]

إن ما يلاحظ هي الازدواجية في تطبيق حقوق الأنسان والحرية، فعندما تتعارض مصالح الدول الغربية ما أفكار عن حرية التعبير وحقوق الأنسان، فتميل الكفة نحو تحقيق المكاسب المادية على حساب القيم الأخلاقية، والشواهد هنا كثير في فلسطين، وأحيان تستعمل حرية التعبير وحقوق الأنسان كحجة للتدخل واستنزاف مقدرات الشعوب كما حدث في العرق وما يحدث في منطقتنا.

المطلب الثالث: البعد الثقافي لظاهرة العولمة

للتطرق إلى محتوى البعد الثقافي لظاهرة العولمة لا بد لنا من تحديد مصطلح الثقافة وعولمة الثقافة، أو التعرف على وسائل العولمة الثقافية دون إهمال مظاهر العولمة الثقافية الحالية

أولا: تعريف الثقافة

إن تحديد مصطلح الثقافة علمية ليست سهلة، إلا أنه يمكن القول عن الثقافة هي ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات التي تحفظ لجماعة بشرية تشكل أمة أو ما في معناها بهويتها الحضارية، في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميكيتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء وبعبارة أخرى إن الثقافة هي المعيار الأصل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم

[1] مريم لطيف، العولمة و حقوق الإنسان على المستوى الدولي، **الملتقى الدولي الثالث: العولمة ومناهج البحث العلمي**، جيجل 2014، ص272.

عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده وما ينبغي أن يعمله وما لا ينبغي أن يأمل.[1]

وبتعبير آخر مجموع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفة التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وأنها تشمل الفنون والأدب وطرائق الحياة والإنتاج الاقتصادي كما تشمل الفنون والحقوق الإنسانية للإنسان ونظم القيم التقاليد والمعتقدات.[2]

وتعني الثقافة باختصار مجموعة من الأشخاص يتميزون بامتلاكهم مجموعة فريدة ومتنوعة من صفات تسمى جماعة ثقافية ومقوماتها هي[3]:

- ✓ اجتماعية: أشكال التفاعل والقوانين والتنظيمات؛
- ✓ أيديولوجية: الدين والسياسة وأنظمة المعتقد؛
- ✓ تكنولوجية: قدرات وأنظمة تقنية تؤدي إلى البنيات التحتية.

ثانيا: المحتوى النظري والواقعي للعولمة الثقافية.

للعولمة الثقافية محتويين اثنين أحدهما نظري والثاني واقعي

المحتوى النظري:

العولمة الثقافية تتمثل في انصهار مختلف دول العالم في بوتقة واحدة بحيث يخضع العالم كله لمنظومة ثقافية واحدة بعيدا عن الاختلافات والتناقضات[4]،فالعولمة الثقافية تهدف إلى عولمة الثقافة الواحدة وإلى دمج الثقافات المحلية في بوتقة تنصهر وتذوب معها الخصوصيات الثقافية والهوية الوطنية والقومية.[5]

المحتوى الواقعي:

العولمة الثقافية تعني خضوع العالم كله لثقافة كونية واحدة، وهي الثقافة المعاصرة في المجتمعات الغربية الأكثر تقدما والتي تنطوي على نوع من تنميط أسلوب الحياة في الطعام والملبس والتسوق والاستهلاك، بحيث يستهلك الفرد خاصة في المجتمعات النامية ما يلقى إليه من طعام ورؤى

[1] شيماء عبد الستار جبر الليلة، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص201

[3] وريك موراي، ترجمة: سعيد مناق، **جغرافيا العولمة**، عالم المعرفة، الكويت، 2013، ص269.

[4] مصطفى خلف عبد الجواد، **الإحصاء الاجتماعي**، المبادئ والتطبيقات، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص26.

[5] شيماء عبد الستار جبر الليلة، مرجع سبق ذكره، ص54.

ومبادئ وما يرسم له من أنماط اجتماعية وثقافية ومسالك اقتصادية ليتحول العالم إلى سوق استهلاكية كبرى لمنتجات الشركات الصناعية الأكبر حجما.[1]

ثالثا: وسائل فرض العولمة الثقافية.

أ- الإعـــــلام

من أبرز الوسائل التي تستخدمها العولمة لفرض نموذج واحد ثقافيا هو الإعلام وذلك بسبب التقدم الهائل في وسائل الإعلام وما يوفره لها من الدعاية، فالقنوات التلفزيونية الفضائية والأنترنت تقومان بعرض البرامج المؤثرة على مشاعر الأفراد من خلال ما تقدمانه من إثارة أو استفزاز أو إغراء للناس وتجعلهم تدريجيا يتجردون من ثقافتهم الأصلية ويحاولون التشبث بتقاليد وثقافة الغرب، وتجعلهم يعتقدون أنها تمثل التقدم والتطور، وذلك عن طريق زرع مفاهيم أن العالم أصبح على غير ما كان عليه وأن عصر الآباء والأجداد يختلف عن عصر الأبناء.[2]

ب- اللّـــغة

لقد باتت اللغة الإنجليزية لغة ثورة الاتصال والمعلوماتية، وهي اللغة المسيطرة على جميع لغات العالم وأصبحت الإنجليزية لغة العلماء ورجال الأعمال والسياح وغيرهم، ومن خلال سيطرتها على المعرفة والفكر أصبحت وسيلة لعبور الثقافة الغربية إلى كل المجتمعات الأخرى شواهد هنا كثير.

رابعا: مظاهر العولمة الثقافية الحالية.

لعل من أبرز مظاهر العولمة الثقافية الحالية هي[3]:

- ✓ البنية التحية الثقافية الجديدة للتكنولوجيا حيث تعمل بفاعلية وبمقاييس لم يسبق لها مثيل.
- ✓ الارتفاع الناتج في سرعة التبادلات الثقافية عبر الحدوديين المجتمعات.
- ✓ ظهور لا نظير له للثقافية الغربية كعلامة مركزية للتفاعل الثقافي العالمي.
- ✓ ظهور الشركات المتعددة الجنسيات في الصناعات الثقافية التي تنشئ البنى التحتية الضرورية للانتشار المتزايد وتدعيمها.
- ✓ ظهور الثقافة الصناعية بوصفها دافعا رئيسيا للتبادل الثقافي المرتبط بالنقط السابق.

[1] مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] المرجع السابق، ص55.

[3] وريك موراي، مرجع سبق ذكره، ص276.

المبحث الثالث: ظاهرة العولمة بين النظرية والقياس

إن اهم معضلة يمكن أن تواجه أي باحث هو تحويل أي ظاهرة مدوسة من تصورها النظري إلى واقعها الفعلي، ولا يتم ذلك دون قياسها وإخضاعها للتجريب، وفي هذا المبحث نحاول التطرق إلى قضية قياس العولمة.

المطلب الأول: مفهوم قياس العولمة.

أولا: قياس العولمة بين ما هو محلي وعالمي

القياس مفهوم مركزي في الاقتصاد، ويقصد به تطبيق الطرق الإحصائية على البيانات والمعطيات الاقتصادية، وقد تنامي دوره في الاقتصاد الدولي وزاد الطلب على البيانات الجديدة وأدوات القياس من اجل القيام بالمقارنات الدولية، وهنا تبرز أهمية القياس في مجال العولمة؛ ولكنه يستعمل بدون نقد، ماذا نعني في الواقع بالعالمي؟ وماذا نعي بالمحلي؟ لو حاولنا فهم قياس العولمة يجب أن ندرك جذور وآثار هذه المصطلحات، هذه أسئلة مهمة تؤثر في كيفية تأويلنا للقياس و في طريقة بنائه، ومن ثم تؤثر فيما نقوم به، أي بهذا المعنى هناك منهجية للقياس.[1]

إن عملية قياس العولمة وتأويلها ووضع أحكام متناسقة عنها، أمرا ليس سهلا بسبب أربعة عوامل رئيسة:[2]

- ✓ اتساع شبكات العولمة؛
- ✓ كثافة ترابط العولمة؛
- ✓ سرعة تدفقات العولمة؛
- ✓ نزوع تأثيرات ترابط العولمة.

الأول هو اتساع العلاقات الاجتماعية، التي لها علاقة بمفهوم الزمن –المحيط، وكيف أن التغيير في جزء من العالم قد يكون له تشعبات مهمة جدا على الأشخاص في مكان بعيد، مع الامتداد المفهوم ضمنا أعلاه توحي العولمة بكثافة متزايدة لعبور الحدود و التدفقات المتباعدة إلى حد أن حجم التفاعل يتزايد علاوة على ذلك أن الكثافة و الاتساع المتزايدين لهذه العمليات يوحيان بتزايد في سرعة التدفقات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية وتؤدي هذه الأسباب ضمنا إلى تشابك كبير للعالمي و المحلي مع ارتفاع سرعة و كثافة الروابط وتزايد التداخل.[3]

---

[1] المرجع السابق، ص60.

[2] المرجع السابق، ص54.

[3] المرجع السابق، ص54.

إن مقاييس العولمة لا يجب أن تكون كيانا ثابتا، بل بالعكس يجب أن تكون متغيرة لان المحيط المحلي والعالمي ليسا ساحتين ثابتتين تدور فيهما الحياة الاجتماعية بل يعاد تكوينهما باستمرار، وهنا يقترح Warwick Murray مفهوم لقياس العولمة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 1.1 : مفاهيم هيرود لقياس العولمة

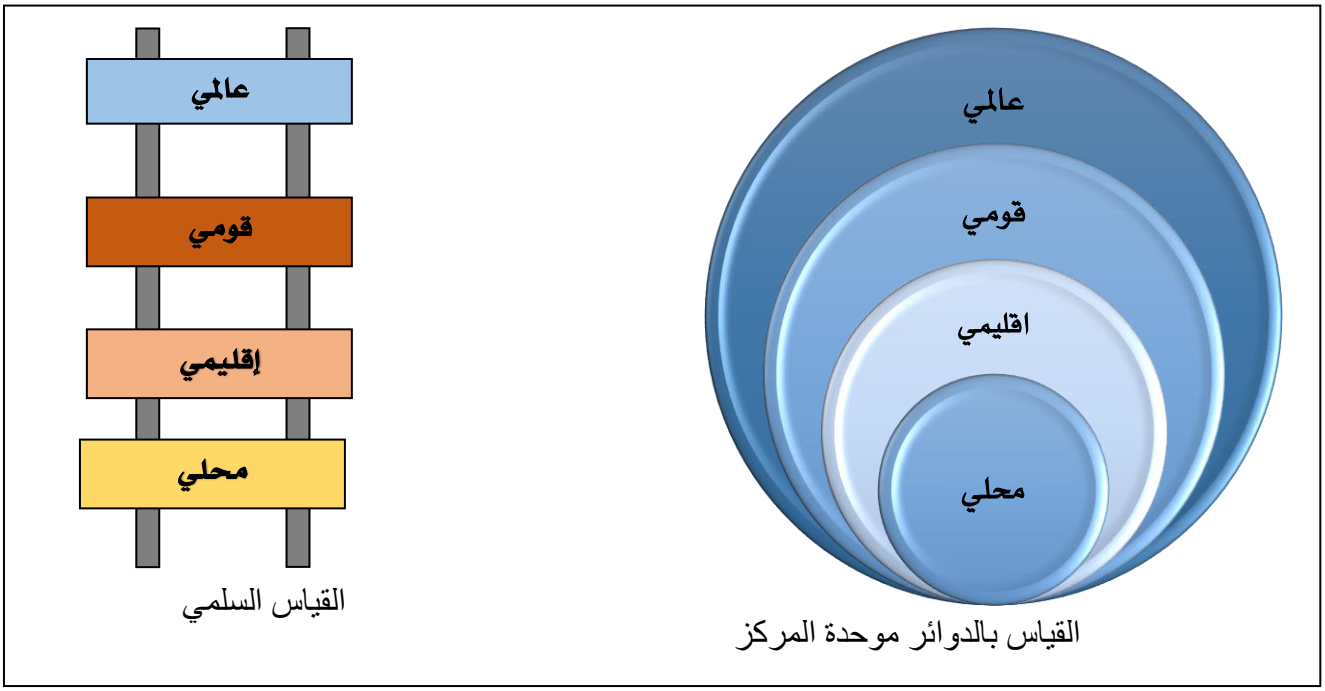

المصدر: وريك موراي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

في الشكل الأول يرى القياس مثل درجات السلم، منتقل من الأعلى العالمي إلى الأسفل المحلي وفي هذه الاستعارة تعتبر المقاييس منفصلة ومنظمة بطريقة هرمية صارمة، أما في الشكل الثاني الذي يوضح مفهوم المحلي باعتباره دائرة صغيرة تضمها دوائر أكبر، والمقاييس تعتبر متميزة في الشكل الثاني لأنها تعطي انطباعا أن المقاييس المختلفة تتلاحم لتؤلف كلا مركبا نظرا إلى تداخل بعضها في بعض.

ثانيا: منهجية قياس العولمة

يجب على مقاييس العولمة أن تحاول شمل السمات الأساسية للعولمة المعاصرة، وهذا يقودنا للتفكير في منهجية لقياس العولمة تكون ممكنة، إن أكبر مشكلة تواجه المؤشرات الحالية للعولمة التفريق بين ما هو قطري وعالمي، حيث مازالت أغلب المقاييس تعبر فقط عن القطرية أو المحلي، فمن المفارقة والخطأ الإصرار على دراسة العولمة بهذا الشكل، فالعولمة أكبر من ذلك، فهذا المنظور يشوه جوهر العولمة على وجه التحديد فعندما تبدأ أي دراسة حول العولمة، والتي تعطي نتائج تعتمد في اغلب الأحوال على البيانات تكون في أفضل الأحوال هي غير ذات صلة، وفي أسوها مضللة، أو

حتى كاذبة، هذه نتائج ناتجة في أساسها عن صعوبة في القياس والذي يتم عن طريق جمع البيانات وبناء المؤشرات.[1]

إن مشكلة قياس العولمة يحتوي على كثير من الصعوبة لعل أهمها الفجوة بين الجانب النظري للعولمة وقياس العولمة، لأن القياس يقودنا إلى التبسيط؛ لكن هناك إمكانية لردم هذه الفجوة من خلال المؤشرات المركبة للعولمة التي توفر الجمع بين النهجين؛ مع أن هذه المؤشرات المركبة تحتاج إلى تحسين وتطوير وتقويم يقوم بها كل الفاعلين من أكاديميين وعلماء في شتى الميادين من الاجتماع والتكنولوجيا والاقتصاد ....

المطلب الثاني: المؤشرات التجميعية لقياس ظاهرة العولمة.

إن محاولات استنباط المؤشرات التي يمكن أن تسفر عن رؤية تجريبية في مدى وآثار العولمة هي حديثة نسبيا، ولقد كانت البداية من خلال ما يعرف بالمقاييس التجميعية لقياس العولمة، ولقد كانت المنظمات الدولية هي السباقة إلى ذلك وهنا نميز بين نوعين:

أولا: المؤشرات التجميعية الوصفية

و هي مؤشرات تقوم منظمات دولية بجمعها، والخاصة بالتطورات الحاصلة في دول العالم في جميع الميادين الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والثقافية و البيئية ...، ولقد شرعت هذه المنظمات في تنفيذ برامج مختلفة تهدف إلى وضع مؤشرات ومناهج لقياس مظاهر العولمة، ولعل من اهم هذه المنظمات هي: البنك الدولي (WB)، صندوق النقد الدولي (IMF) وبنك التسويات الدولية (BIS)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)، الأمم المتحدة (UN)، ومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) وغيرها، وذلك من خلال بناء ترسانة كبيرة من قواعد بيانات مهمة جدا وتفصيلية؛ على الرغم أن بعض الباحثين عندهم مآخذ على تلك المؤشرات.[2]

ثانيا: المؤشرات التجميعية المعيارية

يشهد العالم نشاطا دوليا مكثفا لوضع مؤشرات معيارية تحكم التعاملات في مختلف المجالات، ولقد بدأ هذا النشاط منذ فترة ليست بقصيرة، فعلى سبيل المثال استطاع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وقبلها GATT أن يضعا معايير كثيرة تتعلق بتسيير التجارة والاستثمارات والقروض الرسمية والمساعدات المالية ...بشكل جعل هذه المعايير تتحول إلى أشبه ما يكون بقواعد تنظيمية رسمية فوق قومية.

---

[1] نجا علي عبد الوهاب، **تحليل أثر العولمة عل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1970-2007**، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية، عدد:01، 2011، ص 182.

[2] http://www.seap.usv.ro/annals/ojs/index.php/annals/article/viewFile/416/429

يوجد الكثير من المنظمات والهيئات و المؤسسة الأخرى التي تنتج عنها نماذج معيارية عالمية يجب على الجميع أن يتبعها ويسير على نهجها ففي مجال الأمور التجارية نجد أن المعايير المحاسبية والمعايير القانونية المنظمة للتجارة تخضع باستمرار إلى التقنين الدولي، وهناك معايير الجودة والنوعية في النشاط الإنتاجي والمعروفة (ISO) و هناك كذلك معايير لتجديد معدلات الكفاءة في الائتمان الخاص مثل وكالات (Standard & Poor's)، (Fitch)، (Moody's)، وهناك معايير خاصة بتأمين السفن وتأمين الطائرات، وتوجد معايير لمواجهة الأضرار مثل المعايير الحاكمة لعملية الإغراق، وحقوق الملكية والضرر البيئي ... وغيرها من المعايير في مختلف المجالات.[1]

هذه مؤشرات التجميعية المعيارية لم تأت لقياس آثار العولمة، بل لإعطاء دفعة قوية للعولمة أي انها تعمل على تطوير العولمة بشكل أو بآخر.

المطلب الثالث: المؤشرات المركبة لقياس ظاهرة العولمة.

وتتصف هذه المؤشرات بصفة الشمولية حيث تنطوي على عديد من المؤشرات الجزئية التي تعكس الجوانب المختلفة ومن أهم تلك المؤشرات نذكر:

أولا: مؤشر مركز بحوث السوق العالمي. World Market Research Center (G-Index)

يعد هذا المؤشر أولى المحاولات لإيجاد مؤشر مركب للعولمة، ولقد تم ذلك في عام 2001 من جانب (WMRC) ، وتقوم فكرة هذا المؤشر على تقييم الاقتصاد العالمي من خلال معيارين هما[2]:

- ✓ المعايير الاقتصادية القديمة أو المعايير الاقتصادية التقليدية مع اختيار عدد من المتغيرات الجزئية التي يمثل كل واحد منها جزء من الاقتصاد القديم وهي التجارة الخارجية متمثلة في الصادرات والواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة الأخرى عبر الحدود، بوزن نسبي 70%.
- ✓ المعايير الاقتصادية الجديدة التي تتمثل في صادرات الخدمات وعدد الحواسيب المتصلة بشبكة الأنترنت والاتصالات التليفونية الدولية بوزن نسبي 30%.

ويتم حساب المؤشر لكل دولة على حدا ثم ترتب الدول من حيث درجة اندماجها في الاقتصاد الدولي وفقا لقيمة هذا المؤشر، ويجب الإشارة هنا أن الجوانب الاقتصادية تمثل 90%، بينما تغطي الجوانب التكنولوجية 10%.

---

[1] محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها.. وما عليها، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2005، ص227.

[2] غالم عبد الله، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، ط1، دار أسامة، الأردن، 2014، ص49.

ثانيا: مؤشر كيرني لقياس العولمة. ATK/FP

A.T.Kearney /Foreign Policy Magazine Globalization Index

يعتبر هذا المؤشر أكثر مؤشرات العولمة شمولا والذي تم وضعه من قبل الشركة الاستشارية العالمية كيرني ومجلة السياسة الخارجية، وهذا المؤشر يقدم دليلا شاملا عن العولمة في بلدان العالم المختلفة و يورد تعبيرا كميا لكل بلد على حدا من حيث درجة الاندماج الاقتصادي والمتغيرات المشكلة له.[1]

ولقد تم وضع الصيغ الأولى له في عام 2001، وطور في 2003، ثم عام 2005، و ينقسم المؤشر العام للعولمة إلى أربعة عناصر رئيسية من التكامل العالمي، تتعلق بتدابير تتضمن تدفقات التجارة والاستثمار، وحركة الناس عبر الحدود، وحجم المكالمات الهاتفية الدولية، واستخدام الإنترنت، والمشاركة في المنظمات الدولية، و على العموم يتضمن هذا المؤشر مؤشرات فرعية هي: مؤشر اقتصادي، مؤشر شخصي ومؤشر تكنولوجي، مؤشر سياسي، وتنطوي هذه المؤشرات الأربعة بدورها على 13 متغير.[2]

وهو يورد تعبيرا كميا لكل بلد على حدا من حيث درجة الاندماج الاقتصادي وذلك من خلال تتبع حركة السلع والخدمات بما ينطوي عليه ذلك من تغيير في أنصبة مختلف الدول من التجارة الدولية، ويقيس مدى الحركة عبر الحدود الدولية من خلال الأسعار المحلية والدولية ويرصد هذا المؤشر كذلك تحركات الأموال من خلال جدول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورؤوس أموال محافظ الاستثمار الداخلة والخارجة وجدول للمدفوعات وحصيلة الدخل.

كذلك يقيس مؤشر كيرني للعولمة مستوى الاتصالات الشخصية عبر الحدود من خلال توليفة من البيانات المتعلقة بالرحلات الدولية والمكالمات الهاتفية الدولية وتحويلات المغتربين وغيرها من التحويلات المالية عبر الحدود، كما يضع خارطة لانتشار شبكة الأنترنت لا تقتصر على تقدير عدد مستخدميها الذي يتزايد بصورة مستمرة، وإنما تورد تقديرا لعدد أجهزة الكمبيوتر الرئيسة المستخدمة في الاتصال والحصول على المعلومات وإجراءات المعاملات التجارية عبر الأنترنت.

ويشير مؤشر كيرني إلى البيانات المتعلقة بعدد رحلات السياحة الدولية وعدد خطوط الهاتف وأجهزة الهاتف العمومية وأعداد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول، وكذلك عدد أجهزة التليفزيون وعدد الحواسب الشخصية و عدد مواقع الاستقبال على الانترنت لكل 1000 شخص في دول العالم مرتبة حسب دليل التنمية البشرية[3].

---

[1] http://www.atkearney.com/index.php/Publications/globalization-index-data-2007.html

[2] نجا علي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 413.

[3] عبير محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 48.

ثالثا: مؤشر المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية للعولمة (KOF)

يقدم مؤشر (KOF) للعولمة دليلا شاملا على العولمة في 206 دولة ويعتمد هذا المؤشر على تطبيق مفهوم الهندسة العكسية للعولمة، وذلك بتحليلها إلى أهم مكوناتها وأهم مكونات العولمة تتمثل في المكون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:[1]

أ- **المكون الاقتصادي:** ويمثل وزن مؤشر العولمة الاقتصادية 36٪ من مؤشر العولمة، وفقا لهذا المؤشر يتكون المكون الاقتصادي من بعدين هما:

1. **البعد الأول**

يمثل التدفقات الاقتصادية الحقيقية التي تستخدم في قياس العولمة ويشمل بيانات عن التجارة ويمثل مجموعه صادرات البلد وارداته والاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظة وهي تمثل مجموع الأسهم في بلد ما من الموجودات والمطلوبات ومدفوعات الدخل للرعايا الأجانب وجميع البنود السابقة تمثل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

2. **البعد الثاني**

يمثل القيود التي تفرض على التجارة ورأس المال وتتمثل في حواجز الاستيراد والتعريفة الجمركية والضرائب على التجارة الدولية (كنسبة من العائدات الحالية)

ب- **المكون الاجتماعي:** وفقا لهذا المؤشر يتكون ويمثل وزن مؤشر العولمة الاجتماعية 38٪ من مؤشر العولمة، وله ثلاثة أبعاد هي:

1. **البعد الأول**

يغطي الاتصالات الشخصية ليعبر عن التفاعل المباشر بين الناس الذين يعيشون في بلدان مختلفة متمثلة في مدة الاتصال الدولي والسياحة الواردة والصادرة وعمليات نقل العمالة والرسائل الدولية، والتحويلات كنسبة من الناتج المحلي الأجنبي.

2. **البعد الثاني**

يغطي تدفق المعلومات وهو يشير لمعنى تدفق وانتشار ومشاركة الأفكار عالميا من خلال مستخدمي الأنترنت (لكل 1000 شخص) والتلفزيون (لكل 1000 شخص)، والتجارة في الصحف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

3. **البعد الثالث**

[1] فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص36

يغطي التقارب الثقافي من خلال عدد مطاعم ماكدونالدز (للفرد) وعدد وحدات أيكيا (للفرد) والتجارة في الكتب (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

ج- **المكون السياسي:** يتم وصف هذا المكون في المؤشر من خلال عدد السفارات في الدولة وعدد المنظمات الدولية التي تنضم الدولة في عضويتها وعدد المشاركات الدولية في بعثات حفظ السلام وعدد المعاهدات الدولية التي وقعت عليها الدولة ويمثل وزن مؤشر العولمة السياسية 26٪ من مؤشر العولمة.

رابعا: مؤشر مركز دراسة العولمة والإقليمية Center for study of globalization regionalization

مؤشر(CSGR) هو مؤشر لقياس العولمة يستعمله مركز دراسة العولمة والإقليمية، وهو مركز افتتح عام 1997، تابع لوزارة الخارجية البريطانية يديره البروفيسور شون بريسلين[1]، و يتضمن المؤشر ثلاثة أبعاد هي : العولمة الاقتصادية و العولمة الاجتماعية التي تتضمن مؤشرين فرعيين هما الأفراد والأفكار، والعولمة السياسية وينطوي كل بعد من هذه الأبعاد على عدد من المتغيرات يتراوح ما بين ثلاثة متغيرات كحد أدنى و تسعة متغيرات كحد أقصى، بما يمثل 16 متغيرا، و لمزيد من التفصيل أنظر **الملحق رقم 01**.

خامسا: مؤشر ماستريخت للعولمة Maastricht Globalization Index (MGI)

يعتبر مؤشر ماستريخت للعولمة من اكثر المقاييس شمولية، وحاول القائمون عليه التغلب على المشاكل التي كانت في المؤشرات الأخرى، من خلال إدماج التنمية البشرية، بالإضافة إلي تحقيق التوازن والتغطية الواسعة وتوفر البيانات مع إمكانية الوصول إلى الجودة العالية للنتائج، مع الاعتماد على مصادر متنوعة للبيانات.[2] و **الملحق رقم 02** يقدم شرحا للمعايير والمتغيرات التي يتضمنها.

المطلب الرابع: تقييم مؤشرات العولمة.

أن عملية تقييم مؤشرات قياس العولمة تثير نقاشا كبيرا بين الباحثين، وتنشأ الحاجة للتقييم من اجل التطوير المستمر لتلك المؤشرات، ولإجراء تقييم أكثر موضوعية لجوهر عملية العولمة ونطاقها وتأثيرها على الدول في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية ...، والحقيقتان الجوهريتان التي يجب أن نعلمهما هما أن للعولمة مسألة معقدة، والثانية انه لا يوجد اتفاق عام على منهجية واحدة لقياس العولمة.

[1] http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/

[2] Martens. P, Mohsin. R, **An updated Maastricht Globalisation Index**, International Centre for Integrated assessment and Sustainable development (ICIS), Universiteit Maastricht,2014, p5 http://www.seap.usv.ro/annals/ojs/index.php/annals/article/viewFile/416/429%26prev=search.pdf

ويظهر هذا جليا في الاختلافات بين المؤشرات السابقة لعل من أهمها: [1]

- ✓ التغطية التي تقوم بها هذه المؤشرات، فهي تقوم على عينة من الدول العالم وهذا ربما يرجع إلى عدم القدرة على جمع كافة المعلومات عن جميع دول العالم تكون مقبولة وغير منقوصة؛
- ✓ اختلافات منهجية يمكن ملاحظتها على سبيل المثال، MGI يتضمن صراحة البعد البيئي أما مؤشر KOF فاستبعده من مؤشره والذي يعكس الخيارات المنهجية في اختيار المتغيرات؛
- ✓ تطوير أغلب المؤشرات تم في وقت واحد وهذا لم يسمح لها من تجنب نفس الأخطاء والمشاكل؛
- ✓ اشتراكها في أمر واحد هو التركيز على البعد الاقتصادي لأنه هو البعد الواضح للعولمة؛ مع أن هناك الكثير من المفكرين يؤكدون أن البعد الطاغي على العولمة هو البعد الثقافي؛
- ✓ فشل جميع المؤشرات في التمييز بين العولمة والتدويل والتحرير
- ✓ فشل جميع المؤشرات في التمييز بين العالمية والإقليمية على سبيل المثال عدد السفارات في البلد قد تعكس زيادة التعاون والتكامل الإقليمي لا العولمة.

والجدول التالي يقدم لنا مقارنة بين أربع مؤشرات أساسية للعولمة هي: WMRC، ATK/FP ، KOF ،MGI.

الجدول رقم 1.1 : مقارنة بين مؤشرات العولمة

فئة	الفئة الفرعية	WMRC	ATK/FP	MGI	KOF
الملائمة	لتعريف العولمة المستخدم	ضيقة جدا واقتصادي فقط	متوسط	واسع جدا	واسع جدا
	التفريق بين العولمة والتدويل	لا تميز	لا تميز	لا تميز	لا تميز
	التغيرات البيئية	لا	لا	نعم	لا
	تغطية	185 دولة	72 دولة	117 بلدا	158 بلدا
	العلاقة مع التنمية الاقتصادية	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع
متانة	حساسية البيانات للتغيرات من سنة إلى أخرى	عالية جدا	عالية	متوسط	عالية

Source: Axel. D, noel. G**, Measuring Globalization – Opening The Black Box. A Critical Analysis of Globalization Indices**, journal of globalization studies, vol. 1 no. 1, may 2010, p180.

[1] Martens. P, Mohsin. R, Op.Cit, p15.

ما يمكن قوله هو انه من ناحية التعريف المستخدم للعولمة نجد أن مؤشر MGI و KOF يستخدمان تعريفات موسعة للعولمة مقارنة بـ WMRCوATK/FP ، أما من ناحية التفريق بين العولمة والتدويل فالمؤشرات الأربعة لا تفرق بين التدويل والعولمة، والملاحظة الأخرى هو أن مؤشر MGI يدخل التغيرات البيئية مقارنة بالمؤشرات الأخرى، أما من ناحية حساسية متغيرات المؤشر للتغيرات من سنة إلى أخرى نجد أنها عالية جدا عند مؤشر WMRC مقارنة بالمؤشرات الأخرى.

خلاصة الفصل الأول:

لقد حاولنا في هذا الفصل الاقتراب من تحديد مفهوم العولمة، واقترحنا أربعة أشكال لمفاهيم العولمة: العولمة كإيديولوجيا، كحقبة تاريخية، كعملية، كهيمنة، وذلك مع الرجوع إلى المرجعية الفكرية والتاريخية لهذه الظاهرة، واقترحنا كذلك أبرز مراحل تطورية للعولمة، كما تم التذكير بأهم الأبعاد التي يمكن أن تأخذها العولمة مركزين على البعد الاقتصادي باعتباره البعد الأكثر أهمية لنا.

ولقد حاولنا إبراز المؤشرات المستعملة في قياس ظاهرة العولمة مع أن مشكلة قياسها تحوي الكثير من الصعوبات لعل أهمها الفجوة بين الجانب النظري للعولمة وقياس العولمة، فالقياس قد يقودنا إلى التبسيط؛ لكن هنالك دوما إمكانية لردم هذه الفجوة من خلال المؤشرات المركبة للعولمة.

والمؤشرات المركبة ذات الصفة الشمولية تنطوي على عديد من المؤشرات الجزئية التي تعكس الجوانب المختلفة لظاهرة العولمة، وقد تطرقنا إلى قضية عملية تقييم هذه المؤشرات وهنا تنشأ الحاجة للتقييم من اجل التطوير المستمر لتك المؤشرات، مع التأكيد على أن ظاهرة العولمة معقدة ومن الصعب الوصول إلى مؤشرات تلقى قبولا عاما من القبل الباحثين والدارسين لهذه الظاهرة.

الفصل الثاني : توزيع الدخل : المفاهيم والقياس

تمهيد الفصل الثاني :

تشهد قضية توزيع الدخل والعدالة في توزيعه اهتماماً كبيراً من قبل العديد من الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، حتى وإن كان الاهتمام بالعدالة في توزيع الدخل من المفاهيم الحديثة نسبيا إلا أن قضية توزيع الدخل هي ذات علاقة مباشرة بالفكر الاقتصادي أو بالأحرى بالأيدلوجية الاقتصادية، سنحاول في هذا الفصل التعرف على أوجه الاختلاف في قضية توزيع الدخل بين النظم الاقتصادية المختلفة، كما سنتطرق إلى المفاهيم المرتبطة بالدخل وتوزيع الدخل دون إغفال الجانب القياسي لتوزيع الدخل، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول : توزيع الدخل في النظم الاقتصادية

المبحث الثاني : توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني

المبحث الثالث : توزيع الدخل بين القياس والعدالة في التوزيع

المبحث الأول: توزيع الدخل في النظم الاقتصادية

إن مسألة التوزيع محل اختلاف أساسي بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة، ولكل نظام رؤيته لعملية توزيع الدخل، سنحاول في هذا المبحث تلمس مختلف الآراء في قضية التوزيع من وجهة نظر النظم الاقتصادية المختلفة والمعروفة لدينا.

المطلب الأول: توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الرأسمالي.

نناقش قضية توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الرأسمالي من خلال أهم مدارسه:

أولا: المدرسة الكلاسيكية

لقد جاءت صياغة النظرية الاقتصادية والمبادئ والأسس لهذه المدرسة على يد آدم سميث Adam Smith [1] من خلال بحثه عن أسباب الثروة في مؤلفه "ثروة الأمم" 1776م وكان اهتمامه الأول والأخير عن التراكم والنمو وأن التوزيع لا يمكن أن يكون أكثر عدالة مما هو موجود.

فنجد أن آدم سميث لا يطرح مسألة التوزيع من باب العدالة الاجتماعية، بل يطرحها من خلال التحولات في الفعالية الإنتاجية والعمل المأجور وهو يرى أن العمل خادم رئيس في العملية الإنتاجية وهو يضيف إلى القيمة شيئا بسبب أن الأجور المقدمة لها تكلفة يتحملها المنتج وأن القيمة الحقيقية للعمل إنما هي بشكل رئيس وسوي تظهر مع الأرباح، لأن عمل العامل من الناحية الموضوعية قد استعمل مقابل أجور، وبناء على ذلك فخدمات العمل لا تعوض دفع الأجور المتفق عليها، وبذلك فإن ثراء الرجل يعتمد على تشغيل العامة كذلك فقرهم يعود إلى قلة أو انعدام عرض عملهم، لذلك فإن رؤوس الأموال قادرة على الاحتفاظ بإنتاجية العمل عندما تكون الكمية متساوية لرؤوس الأموال وهذا سيؤدي إلى خلق قدرات جديدة وتحفيز معدلات التشغيل[2].

وعليه يمكن أن نستنتج من هذا الكلام أن النمو والتراكم هو الأول لأنه يضيف قيمة جديدة والتوزيع ثانيا لأنه أمر طبيعي أن يتم توزيع التراكم.

كما أن آدم سميث أبرز مسألة في غاية الأهمية وهي القيمة الاستعمالية ومدى ارتباطها بتقسيم العمل ومن ثم انعكاسها على مسألة التوزيع، هذه الآلية هي التي ستقرر نوع التوزيع الذي يسود في

---

[1] آدم سميث Adam Smith فيلسوف واقتصادي بريطاني 1723م-1790م، يعتبر من اهم الرواد في علم الاقتصاد ومن أكثر المفكرين تأثيرا على الفكر الاقتصادي الرأسمالي، وله الكثير من الإسهامات العلمية في مجال العمل والتجارة الحرة والمجتمع والمنفعة الفردية ولعل اهم أعماله شهرة كتابه: ثروة الأمم أو بحث في طبيعة ثروة الأمم و أسبابها أو An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations والذي صدر في سنة 1776 .

[2] أحمد ابراهيم منصور، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المجتمع على وفق القانون الطبيعي، فالمرء يكون غنيا أو فقيرا طبقا لدرجة حصوله على الضروريات الملائمة ومباهج الحياة الإنسانية. [1]

وبناء على هذا جاء François Quesnay [2] بأفكار جديدة تتعلق بتوزيع الدخل، وذلك من خلال الأطر العلمية والتطبيقية في تحصيل الناتج وتوزيع الثروة، ولقد جاء جدول كيناي الاقتصادي ليمثل توزيع الدخل وبشكل تطبيقي عبر التبادل بين الطبقات الاجتماعية التي قسمها إلى طبقتين:

- ✓ طبقة منتجة: وهم الزراع ومالكو الأراضي.
- ✓ طبقة عقيمة "غير منتجة" وهم أهل الصناعة والتجارة وأرباب الحرف.

أما التبادل فينصب على المنتج الصافي ويتم بين ثلاث طبقات:

- ✓ طبقة ملاك الأراضي.
- ✓ المزارعون والعمال الزراعيون.
- ✓ الحرفيين.

ويفترض كيناي أن تكون الثروة الوطنية قد نتجت عن فعاليات حقيقية موزعة على نسق يندرج فيها المزارعون الذين ينتجون الحبوب ويمتلكون الثروة الحيوانية والبذور ومكافأة العمال ويدفعون الربح لملاك الأراضي والحرفيون الذين ينتجون السلع الصناعية، ويستهلكون جزءا من الحبوب المنتجة محليا وبعض السلع الأجنبية المستورة كمواد خام، والعمال الذين يعملون لدى المزارعين ويستلمون الأجور والتجار الذين يبيعون السلع المستورة ويشترون الحبوب لغرض التجارة والتصدير وملاك الأراضي الذين يملكون الأرض ويستلمون الريع من المزارعين.[3]

لذلك فإن مفهوم التوزيع عند الاقتصاديين الكلاسيك كان مرتبطا بالمنهاج الطبقي، والذي يقوم على تقسيم المجتمع إلى ثلاثة طبقات اجتماعية: هي الرأسماليون، والملاك والعمال وبالتالي يقسم الدخل تبعا للطبقات الاجتماعية التي ينقسم عليها المجتمع، فيحصل الرأسماليون على الربح بالمفهوم الشامل متضمنا الفوائد على رأس المال، ويحصل ملاك الارضي على الريع و يحصل العمال على الاجور والتي تكون مساوية فقط لحد الكفاف ولذلك سميت بأجور الكفاف ولذلك انصب

---

[1] انظر:

Adam Smith, **An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations**, Hackett Pub, USA, 1993, p5

[2] فرانسوا كيناي François Quesnay هو فيلسوف واقتصادي فرنسي 1694م-1774م يعتبر رائد المدرسة الطبيعية أو المذهب الطبيعي من اهم اسهامات كيناي كتابه "الجدول الاقتصادي" الذي ضم شرحا وافيا لدورة الدخل وطريقة توزيعه

[3] أحمد ابراهيم منصور، **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية**، مركز دراسات العربية، لبنان، 2010، ص 338.

التحليل الكلاسيكي لتوزيع الدخل على تحديد المستويات الطبيعية للربح والأجر وشرح القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي بصفة عامة و توزيع الدخل بصفة خاصة.[1]

أي أن النظام الاقتصادي يمثل النظام الطبيعي الذي يجب أن يوفر قدرا من الحرية الاقتصادية لأعوانه، وقد يرافق ذلك قدر من عدم المساواة، أو كما يقول John Stuart Mill [2] أنه "إذا كان النظام الطبيعي بوصفه سياقا للحياة يوفر قدرا لا محدودا من الحرية وقدرا أقل من المساواة ". [3]

أما على كيفية التوزيع جاء طرح David Ricardo[4] على أن التوزيع يختلف عند فئات المجتمع وفقا لمراحل النمو الاقتصادي، حيث تحصل فئة الرأسماليين في المرحلة الأولى للنمو على أرباح مرتفعة مقارنة مع دخول بقية فئات المجتمع الأخرى التي تتمثل في أصحاب الأراضي و العمال، ومع استمرار النمو الاقتصادي يزيد الريع الذي يحصل عليه ملاك الأراضي نتيجة الطلب على الغذاء، ومن ثم يزيد نصيبهم من الإنتاج وينخفض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، على أن الزيادة في النمو تكون اكبر من الزيادة في معدل النمو السكاني، كي يحدث زيادة في نصيب الفرد، وهذا ما أكده Thomas Malthus[5].[6]

ثانيا: المدرسة النيوكلاسيكية:

لقد كان منطلق النظرية النيوكلاسيكية يفترض التوازن الكلي للمجتمع، حيث آمنت بوجود قوانين طبيعية تعمل على إحداث هذا التوازن في غياب كامل لأي دور للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الافتراضات الأخرى المعروفة.[7]

---

[1] محمد أحمد السريتي، **دور الزكاة في اعادة توزيع الدخل القومي**، ط1، دار الكتاب المصرية، مصر، 2014، ص21.

[2] جون ستيوارت John Stuart Mill 1806م-1873 م ، هو فيلسوف واقتصادي بريطاني من رواد الفلسفة الليبرالية، له العديد من المقالات والكتب، تناول فيها بالبحث قضايا فلسفية وسياسية واقتصادية، ومن اشهر مؤلفاته كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي"، ومن مقولاته الشهيرة قوله " إن كل ما يقيد المنافسة الحرة هو الشر المطلق، وكل ما يطلقها هو الخير العميم""

[3] روبرت هيلبرونز، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة: رشيد البراوي، دار النهضة، مصر، 1980، ص41.

[4] دافيد ريكاردو David Ricardo (1772 م-1823 م) مفكر اقتصادي بريطاني، يعتبر أكثر الاقتصاديين تأثيرا على الفكر الرأسمالي، و من أهم أفكاره نظريته الميزة النسبية، دافع عن التجارة الدولية الحرة وأنها تؤدي إلى الازدهار الاقتصادي من أشهر مؤلفاته: مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب أو Principles of Political Economy and Taxation (1817)، و الكثير من المقالات لعل أبرزها مقالة عن تأثير انخفاض سعر الذرة على أرباح الأسهم " the Influence of a Low Price of Corn on the Profits of Stock" (1815)، والتي جادل فيها بأن إلغاء قوانين الذرة من شأنه أن يؤدي إلى توزيع المزيد من الثروة على الأعضاء المنتجين في المجتمع

[5] القس توماس مالتوس Thomas Robert Malthus (1766 م-1834 م) رجل دين له تأثير كبير في مجال الاقتصاد الساسي والديموغرافيا، مازالت افكاره تثير الكثير من الجدل، ومن أهم مؤلفاته مقال عن مبدأ السكان أو An Essay on the Principle of Population (1798) و أصول الاقتصاد السياسي أو Principles of political economy (1820) .

[6] زينب توفيق السيد، **عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد: 70، 2015، ص10.

[7] كريمة محمد الزكي، **أثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي**، دار المعارف، مصر، 2004، ص 71.

ولقد جاء طرح النيوكلاسيك في قضية توزيع الدخل في خضم التغيرات المتلاحقة على المستوى العالمي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وفي أنظمة الحكم على المستوى السياسي ودورات الكساد والتضخم على المستوى الاقتصادي، فكان رجال الاقتصاد يسعون لإصلاح البيت الليبيرالي من الداخل وفرض حالة التوازن والمساواة وإعادة النظر في توزيع الدخل لدرء الأخطار التي تحيق بالنظام الرأسمالي، على المستوى المحلي والدولي.

ويمكن تلخيص أهم أفكار النيوكلاسيك في توزيع الدخل في مدخلين هما:[1]

أ- مدخل التوازن واقتصاد الرفاهية وتوزيع الدخل

لقد كانت الدعوة إلى التوازن هي النتيجة للحالة المقلقة التي تميز بها النظام الرأسمالي منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين[2]، من خلال الإصلاح عبر الاهتمام بجانب الطلب الذي كان مهملا في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ممثلا بقانون Say للأسواق[3]، ولقد انبثقت فكرة جديدة عند النيوكلاسيك من خلال ما عرف بـ"الرفاه ودولة الرفاهة" أو– welfare welfare state[4]، كمحاول لتهذيب الرأسمالية، وقد تجسدت هذه المفاهيم بعد الكساد الاقتصادي الكبير حيث أصبحت هناك قناعة تميل إلى الاعتقاد بأن رفاهية الفرد أهم من أن تترك لمجرد عمليات قوى السوق وقد انصب الاهتمام منذ البداية في مسألة الرفاهية على إعادة النظر في مبدأ التوزيع من دون المساس بأسس النظرية الاقتصادية في مجال التخصيص الكفء للموارد طبقا لآلية السوق.

وتقوم دولة الرفاهة على مبدأين أساسيين: العدالة الاجتماعية في انطوائها على أن لكل عضو في المجتمع الحق في التمتع بالحد الأدنى من الحياة الإنسانية الكريمة، والمبدأ الثاني العمالة الكاملة التي ينبغي أن تكون في مقدمة الأهداف العامة التي تسعى الدولة لتحقيقها.[5]

---

[1] أحمد ابراهيم منصور، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] نقصد الفترة 1850- 1930من خلال الانتشار الواسع لأطروحات ماركس الاشتراكية وأفكار التغيير بالقوة، التقدم الاقتصادي المرافق للفقر مع التجرد عن القيم الأخلاقية، وفي الأخير الأثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب العالمية الأولى.

[3] قانون ساي، أو قانون الأسواق، ينسب إلى الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي Jean-Baptiste Say(1767 م-1832م)،ومفاده أن الإنتاج الكلي يخلق بالضرورة كمية متساوية من الطلب الكلي، من خلال كتابه الشهير مقالة عن الاقتصاد السياسي أو Traité d'économie politique ،سنة 1803 م.

[4] دولة الرفاه، مفهوم للحكم حيث تؤدي الدولة دورا رئيسيا في حماية وتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها، ويقوم على مبادئ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة، والمسؤولية العامة لغير القادرين على الاستفادة من أحكام الحد الأدنى لحياة جيدة، ويغطي هذا المفهوم جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعرفه بعضهم أنها مزيج مميز بين الديمقراطية، الرعاية الاجتماعية، والرأسمالية، وتشمل دول الرفاهية الحديثة الآن بلدان الشمال الأوروبي ، مثل أيسلندا، السويد، النرويج، الدنمارك، وفنلندا التي تستخدم نظاما يعرف باسم نموذج الشمال أو Nordic model

[5] حسن عمر، **التطور الاقتصادي: دراسة تحليلية تاريخية لأسباب ومشكلات التقدم والركود والتخلف**، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 1988، ص67.

ب- مدخل الكفاءة والعدالة ومنحنى الرفاهية

ترتبط الكفاءة ارتباطا وثيقا بنفقات الإنتاج، فالكفاءة في ظل تخصيص الموارد إذا ما أدت إلى زيادة في الإنتاج من دون أن تتكبد المؤسسة أي تكاليف إضافية في تخصيص الموارد فإن ذلك يعني زيادة الدخل، إذ زيادة الدخل هي التي ستفضي إلى العدالة في توزيع الدخل، لكن إعادة توزيع الدخل عن طريق تدخل الدولة هي التي ستقود إلى عدم الكفاءة الاقتصادية.

لكن لم تتغير نظرة الكلاسيك إلى توزيع الدخل، وخلصوا إلى أن الدخل في جميع البلدان وفي كل الأوقات يوزع بالطريقة نفسها؛ لأنه حسب رأيهم يعكس توزيع الكفاءة والموهبة في النظام الاجتماعي، ومن يستحق الثروة قليلون عند مقارنتهم بالجموع التي تستحق الفقر، ربما يستند إلى الداروينية الاجتماعية[1] التي سادت في تلك الفترة و تأثيرها على الفكر الاقتصادي.[2]

رابعا: المدرسة الكينزية

لقد قدم كينز نظريته من خلال الهجوم على المنطلقات النظرية للكلاسيكية، خاصة بافتراضها التشغيل الكامل حيث أعتبر أن "النظرية الكلاسيكية غير قابلة للتطبيق إلا في حالة الاستخدام التام"[3]،و يرى كينز أن أهم أسباب حدوث الأزمة الاقتصادية انخفاض الطلب الفعلي بشكل حاد بما يكشف عن وجود فجوة كبيرة بينه وبين العرض الكلي، ومن هنا كان بحثه في كيفية تحريك الطلب الفعلي لكي يتوازن مع العرض الكلي لمواجهة حالة الكساد المتفشية. ولما كان الاستثمار الخاص عازفا عن المشاركة في العملية الإنتاجية، إما لعدم توفر الحافز لديه وإما لما أصابه من أضرار من جراء الأزمة، لذلك رأى كينز أنه لا بد من العمل على تقليل الفوارق بين الدخول والثروات....، أي العمل على ضرورة إعادة توزيع الدخول والثروات في صالح الطبقات ذات الدخول المحدودة وهي تلك الطبقات التي تتمتع بميل حدي للاستهلاك مرتفع.[4]

لقد ذهب الكينزيون فيما بعد إلى أن التفاوت في التوزيع يؤدي إلى نقص الدخول لدى الأفراد الذين يشكلون غالبية السكان مما يقلل الطلب الكلي الفعال، حيث افترضوا أن هذه المساواة

---

[1] الداروينية الاجتماعية Social Darwinism أو مصطلح منسوب إلى اسم تشارلز داروين وهي فلسفة علمانية شاملة، واحدية وعقلانية مادية تنكر أية مرجعية غير مادية، وتستبعد الخالق من المنظومة المعرفية والأخلاقية وتَرُد العالم بأسره إلى مبدأ مادي واحد كامن في المادة ، نشأت في بريطانيا مع أعمال Herbert Spencer ،ثم شاع المصطلح في الولايات المتحدة في عام 1944، كانوا مهتمين بشكل خاص في تطبيق فكرة "البقاء للأصلح" في سياق اجتماعي واقتصادي، وهذا ما يبرر حسب رأيهم بعض الافكار القائمة على العنصرية و الاستعمار، وهي تستخدم لدفع الحكومة ألا تتدخل في المنافسة ولا تتخذ أي اجراءات لتنظيم الاقتصاد أو توزيع الثروة أو الحد من الفقر أو إدخال الطب الاجتماعي.

[2] جون كينيث جالبرايت، **تطور الفكر الاقتصادي**، ترجمة: أحمد فوائد بلبغ، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص137.

[3] جون منير كينز، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة: :نهاد رضا، موفم لنشر، الجزائر، 1991، ص27.

[4] كريمة محمد الزكي، مرجع سبق ذكره، ص73.

تضع المزيد من المال في أيدي الناس من الطبقات ذات الدخل المنخفض، الذين لهم قابلية للإنفاق، الأمر الذي يجعل الاقتصاد بأكمله أكثر إنتاجية.[1]

لقد طور الكنزيون كثيرا من نظرية التوزيع من خلال ربطها بالنمو الاقتصادي ويظهر ذلك جليا من خلال أعمال كل من Nicholas Kaldor -Jean Robinson حول العلاقة بين التوزيع والتوازن والتي كانت امتدادا لأعمال Harrod-Domar المشهورة .[2]

المطلب الثاني: توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الاشتراكي

النظام الاشتراكي هو ذلك النظام الذي يقوم على الفلسفة الجماعية والتي تستند إلى عدة مبادئ وأفكار أساسية من أهمها الملكية العامة لكافة عناصر الإنتاج والتقييد الاقتصادي والاحتكار الكامل لكافة أسواق السلع والخدمات وأسواق عناصر الإنتاج.[3]

لقد انتقد كارل ماركس[4] Karl Marx نظرية التوزيع والأجور المولدة لفائض القيمة في نظرية الرأسمالية واعتبرها الذروة التي تؤدي إلى الإفساد مركزا على أن الأرباح في المدى المنظور تتجه نحو الانخفاض بسبب:[5]

- ✓ طبيعة المنافسة بوصفها بيئة للنظام الرأسمالي في الإنتاج؛
- ✓ نقص الاستهلاك بسبب أجور حدود الكفاف؛
- ✓ التطور التكنولوجي المؤدي إلى الاستغناء عن بعض من قوة العمل ما يؤدي إلى تفاقم نقص الاستهلاك؛
- ✓ فوضى الإنتاج في ظل المنافسة التامة حيث البقاء للمؤسسات العملاقة التي تتحمل التكاليف التي لا تؤثر في هامش ربحها الحدي.

ويرى ماركس أنه إذا كانت قوانين الإنتاج تفرضها الطبيعة مثل قانون الغلة المتناقصة فإن قوانين التوزيع يفرضها الأنسان، وعليه فإن سعي الرأسماليين للاستثمار عبر فائض القيمة سوف يؤدي إلى نمو في الإنتاج ربما يصل بالاقتصاد الوطني إلى درجة التشغيل الكامل وعند هذه النقطة يرى ماركس أن أجور العمال سترتفع لعدم وجود عرض لقوى العمل، كما أن ارتفاع الأجور سوف

---

[1] J. A. KREGEL, **Post-Keynesian Theory: Income Distribution**, Challenge, Vol: 21, No: 4, 1978, p39.

[2] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص137.

[3] محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص30.

[4] كارل هانريك ماركس 1818م-1883م، فيلسوف واقتصادي، وعالم اجتماع، ومؤرخ ألماني، كان لأفكاره دور هام في تأسيس علم الاجتماع وفي تطوير الحركات الاشتراكية، نشر العديد من المؤلفات خلال حياته، أهمُها بيان الحزب الشيوعي، و رأس المال.

[5] محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص31

يؤدي إلى أثر واضح على هامش الأرباح وربما تحقق بعض المؤسسات خسارة تؤدي إلى تراجع في الإنتاج والاستغناء عن بعض من قوة العمل وتخفيض الأجور.[1]

وعليه فتوزيع الدخل وفق هذه المدرسة التي تقر بالملكية العامة والتخطيط يؤديان إلى توزيع الدخل بطريقة عادلة على العاملين، حيث يتم توزيع الدخل على المشاركين في الإنتاج بعد إلغاء حقوق الملكية الخاصة، ولا يعترف هذا النظام بغير العمل كمصدر لاكتساب الحقوق والحصول على الدخل لذلك فإن التوزيع في ظل هذا النظام يتم على أساس العمل وفقا للخطة الاقتصادية التي ترسمها وتنفذها الدول.[2]

وعليه فإن نمط توزيع الدخل في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي الماركسي هو النمط الذي يعمل على تحقيق المساواة التامة بين العاملين في الدولة، فهم في مجموعهم يمتلكون وسائل الإنتاج ويستحقون الدخل الذي يتحقق من وراء النشاط الاجتماعي، مع إقراره على أن مشكلة التوزيع في القطاع الزراعي تختلف عن المشاكل في القطاع الصناعي. [3]

المطلب الثاني: توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الإسلامي.

الاقتصاد الإسلامي يتجاوز توزيع الدخل و إعادة توزيع الدخل إلى فكرة أوسع و هي العدالة في التوزيع، والعدل لفظ يقتضي معنى المساواة، كما يستعمل في ما يدرك بالبصيرة كالأحكام، والنشاط الاقتصادي ليس من مسائل الإصلاح الاجتماعي يتغير بتغير الظرف الاجتماعي، إنما هو ثوابت العقيدة في نصوص واضحة في ما يتعلق بأنشطة المعاش والأموال، واتساقا مع ما سبق فإن كل الفعاليات الاقتصادية سوف تتصف بالاعتدال، أي الحالة التي تتوسط بين الإسراف والتقتير واللذان هما تخصيص غير كفء للموارد و توزيع اقتصادي غير عادل للدخول والثروات من خلال أحكام الشريعة[4].

لقد جاءت الشريعة للحفاظ على الضروريات، وهي المصالح التي تتضمن حفظ المقاصد وهي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختصّ ملاحظتُها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة[5]، والعلماء قد قسموا علم المقاصد من أجل تبسيطه إلى ثلاثة أقسام[6] منها المقاصد الضرورية وهي ما يعبر عنه بمصطلح الكليات الخمس وهي: الدين

---

[1] جون كينيث جالبرت، مرجع سبق ذكره، ص 235.

[2] محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 30

[3] فرج عبد العزيز عزت، **سياسة توزيع الدخل في البلدان النامية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد: 5، 2010، ص153.

[4] أحمد ابراهيم منصور، مرجع سبق ذكره، ص133.

[5] الطاهر بن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، الطبعة الثانية، 2001، ص251.

[6] تقسيم المقاصد الشريعة إلى ثلاث مراتب وهي: الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات، لاطلاع أكثر أنظر: الطاهر بن عاشور، مرجع سبق ذكره

والنفس والعقل والنسل (العرض) والمال، ولقد جاءت قضية التوزيع في الاسلام من خلال المحافظة على هذه المقاصد وتحقيق تلك الكليات.

أولا: معالجة قضية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي

نحن نعلم أن التوزيع طبقا للاقتصاد الرأسمالي يتم عبر آليات السوق وكفاءة تخصص الموارد الاقتصادية، بعيدا عن القيم الأخلاقية، وأي محاولة إلى ذلك تؤدي إلى سلوك يتناقض مع السلوك الاقتصادي العقلاني حسب التفكير الرأسمالي ؛ أما في الاقتصاد الإسلامي فيأخذ موضوع التوزيع مكانا مهما، حيث ينتقل الخطاب الفقهي من المحتوى العقدي للنظام الاقتصادي إلى مرحلة التحليل الاقتصادي المتولد من السلوك الاقتصادي للمنتجين والمستهلكين[1]

أما مفهوم التوزيع في الاقتصاد الإسلامي هو انتقال وتقسيم أو إعادة تقسيم الدخل أو الثروة بين أفراد المجتمع عن طريق المعاوضة، كما في المبادلات السوقية أو عن أي طريق غيرها كالإرث، وسواء تم بين الأفراد (كالهبات والأوقاف) أو عن طريق الدولة (كالزكاة والأموال) أو بين الدولة والأفراد (كضمان بيت المال لحد معيشة الفرد) وسواء أكان إلزاميا كصدقة الفطر أو تطوعيا كصدقة النافلة.

و نظام التوزيع في الإسلام لا يقتصر على توزيع الدخل والثروة الشخصية فقط، إنما اهتم الإسلام بتوزيع الثروة الطبيعية ما قبل العملية الإنتاجية وقبل أن تتحول إلى ملكية معتبرة ووضع معايير ضابطة تتحكم في توزيع الثروة الطبيعية على أفراد المجتمع.[2]

إن النظام الإسلامي ينظر إلى التوزيع بصفة عامة من منطق العدالة، ومنهج الاسلام في تحقيق العدالة في توزيع وإعادة التوزيع يقوم على هدفين رئيسين هما:[3]

الهدف الأول: تحقيق مستوى الكفاية في مجال الضروريات من مسكن وملبس ومأكل وغيره وذلك لأن توفير وضمان الكفاية لكل مسلم هو حق الله تعالى على الحاكم يعلو فوق كل الحقوق، ومن ثم يأتي الفرض على الجميع إذا لم يتحقق هذا الحق، فهو فرض عين وليس فرض كفاية.

الهدف الثاني: إقرار الإسلام للتفاوت المنضبط، حيث يؤكد الإسلام أنه بعد مستوى الكفاية للجميع يجوز أن يكون هناك تفاوت حسب عمل ومهارة كل فرد، ولكن هذا التفاوت منضبط ومقيد بالمصلحة العامة حتى لا تصبح الثروة مركزة في أيدي مجموعة قليلة من الناس، إن وجود

---

[1] أحمد إبراهيم منصور، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[2] محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، دار نمونة، بيروت، 1987، ص 438.

[3] محمود حامد محمود عبدالرزاق، **النظام الاقتصادي الإسلامي وتوزيع الدخل**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد:13، العدد:2، 2005، ص 53.

ذلك التفاوت المنضبط يتفق مع الفطرة البشرية ويحفز الأفراد نحو العمل ويشجع المنافسة الحرة ويمنع الاحتكارات ويشجع على التوسع في العمليات الإنتاجية.

ويرى كثير من الدارسين أن تحقيق هذه الأهداف لا يتم إلا من خلال أطر القيم والمبادئ والقواعد المنظمة للملكية، والملكية في الإسلام منحة الخالق سبحانه، والإنسان مستخلف والأدلة هناك كثيرة منها قوله تعالى: ((آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ)) الحديد:7، وجاء في الحديث عن مطرف عن أبيه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ ((ألهاكم التكاثر)) قال يقول ابن آدم: مالي قال وهل لك يا ابن آدم من مالك إلا ما أكلت فأفنيت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأمضيت" [1]، وفي هذا الحديث تصحيح النبي صلى الله عليه وسلم لمفهوم الملكية، وبيان أن مال الإنسان ما انتفع به، والملكية هنا تفرض على صاحبها الالتزام بشروط المستخلف –وهو الله سبحانه وتعالى-من خلال سلوك الطرق الشرعية في اكتسابها واتباع القنوات الصحيحة في إنفاقها واستعمالها.

ثانيا: أحكام لها دور في التوزيع وإعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي

وبناء على ما سبق فهناك أحكام وقواعد لها دور في توزيع وإعادة توزيع الدخل والحصة المستحقة لمحل التوزيع، ونقصد بها الأحكام التي تقضي أن يكون هناك توزيع يكفل لكل فرد كفايته من الغذاء، والكساء، والمسكن، وسائر الحاجات الأصلية، التي لا غنى عنها، حتى لا يبقى فرد مضيع، لا قوام له، ومن أمثلتها نجد:

أ- الزكاة:

الزكاة وتعتبر من أهم الأحكام التي لها دور كبير في توزيع الدخل وإعادة توزيعه، والزكاة ليست منة يهبها الغني للفقير، وإنما هي حق استودعه الله يد الغني، ليؤديه لأهله، وليوزعه على مستحقيه ومن ثم تتقرر هذه الحقيقة الكبرى وهي: أن المال ليس وقفا على الأغنياء دون غيرهم، وإنما المال للجميع: أي للأغنياء، والفقراء، على السواء يوضح هذا قول الله تعالى - في حكمه تقسيم الفيء (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) أي هذا التقسيم، لئلا يكون المال متداولا بين الأغنياء، بل يجب توزيعه على الأغنياء والفقراء.[2]

وهي فريضة مالية إسلامية وواجب على المسلمين ذوي الأموال، وحق للفقراء على الأغنياء، ممن ملك النصاب وحال عليه الحول، ونعني بها إخراج جزء معلوم شرعا في مال معين لطائفة مخصوصة، وهي أحد أركان الإسلام ومبانيه العظام، وقد قرنت بالصلاة في القرآن أكثر من 82 مرة، من مثل قوله تعالى: ((وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ)) البقرة: 43،

[1] مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، ج8، دار الجيل، لبنان، 2003، رقم الحديث:7609، ص 211.

[2] السيد سابق، **فقه السنة**، دار الكتاب العربي، ج1، لبنان، ص 416.

وأمر الله عز وجل نبيه عليه الصلاة والسلام أن يأخذ من الناس زكواتهم فقال تعالى: ((خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا)) التوبة: 103، وقال عليه الصلاة والسلام: «بني الإسلام على خمس» فذكر منها «وإيتاء الزكاة»[1]، وجاء الحديث في بيان وجوبها في وصية النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضي الله عنه لما بعثه إلى اليمن فقال له:(... فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم)[2].

ب- زكاة الفطر:

وهي الزكاة التي تجب بالفطر من رمضان، وهي واجبة على كل فرد من المسلمين، صغيرا أو كبيرا، ذكرا أو أنثى، حرا أو عبدا، لما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر، أو صاعا من شعير، على العبد، والحر، والذكر، والأنثى، والصغير، والكبير من المسلمين.[3]

ويستحق زكاة الفطر الفقراء والمساكين من المسلمين لحديث ابن عباس رضي الله عنهما والذي جاء فيه " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين"[4].

ج- الصدقات التطوعية:

ولقد جاء في مفهومها أن (الصدقة ما يخرجه الإنسان من ماله على وجه القربة، كالزكاة، لكن الصدقة في الأصل تقال للمتطوَّع به، والزكاة للواجب, وقد يُسمَّى الواجب صدقةً إذا تحرَّى صاحبها الصدق في فعله)[5] ، قال الله تعالى: ((مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ)) البقرة: 261، وقال سبحانه وتعالى: ((لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ)) آل عمران: 92، وقال صلى الله عليه وسلم: " ما من يوم يصبح العباد فيه، إلا وملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقا خلفا، ويقول الاخر: الله أعط ممسكا تلفا "[6].

---

[1] محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، ج1، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون، ط1، المكتبة السلفية، مصر، 1980، رقم الحديث: 08، ص 19.

[2] محمد بن إسماعيل البخاري، مرجع سبق ذكره، رقم الحديث: 1395، ص 430.

[3] محمد بن إسماعيل البخاري، مرجع سبق ذكره، رقم الحديث: 1503، ص 466.

[4] محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح سنن أبي داود**، ج1، ط1، دار غراس للنشر والتوزيع، الكويت، 2002، رقم الحديث: 1428، ص 317.

[5] الراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط4، دار القلم، سوريا 2009، ص 480.

[6] مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، ج3، دار الجيل، لبنان، 2003، رقم الحديث:2383، ص 83.

د- الوقف:

قال ابن عرفة وهو من فقهاء المالكية في تعريفه بأنه: إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا[1]، وجاء عن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: " إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له"[2]، والمقصود بالصدقة الجارية هنا هو الوقف[3].

يدخل الوقف في الأدوات التي يمكن أن تساهم أسهاما كبيرا في إعادة توزيع الدخل والثروة بين الأغنياء وبقية المجتمع الإسلامي، ولقد أكدت التطبيقات العملية على مر العصور نجاح هذه الأداة في تحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، ويدخل الوقف ضمن الصدقات ولكنه يتميز عنها بأنه ممتد ومستمر أي صدقة جارية وبالتالي يستفيد منه المجتمع على مر العصور.[4]

ه- توزيع الإرث:

يساعد نظام الميراث في الإسلام على تداول الثروات وتوزيعها بصورة عادلة. ومن أجل تحقيق مقاصد الشريعة، لذلك نجد أن توزيع الميراث في الإسلام تكفل الله عز وجل به ولم يوكله إلى أحد من الناس، فقال سبحانه: ((لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا)) النساء: 7.

و- الأجر:

جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة [...] ورجل استأجر فاستوفى منه ولم يوفه أجره"[5]، وفي حديث آخر عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعطوا الأجير أجره، قبل أن يجف عرقه»[6].

---

[1] شمس الدين المغربي، **مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل**، تحقيق: زكريا عميرات، ج:7، دار عالم الكتب، سوريا، 2003، ص 626.

[2] مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، ج5، دار الجيل، لبنان، 2003، رقم الحديث:4310، ص 733.

[3] السيد سابق، **فقه السنة**، ج3، دار الكتاب العربي، لبنان، ص 516.

[4] محمود حامد محمود عبدالرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[5] محمد بن اسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، ج2، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون، ط1، المكتبة السلفية، مصر، 1980، رقم الحديث: 2227، ص 120.

[6] محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح سنن أبي داود**، ج2، ط1، دار غراس للنشر والتوزيع، الكويت، 2002، رقم الحديث: 2443، ص 817.

ز- الربح:

عرّفه ابن خلدون بأنه القدر النامي في المال[1]، وجاء في بيان جواز الربح عن عروة البارقي أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه دينارا يشتري له شاة، فاشترى له شاتين، فباع إحداهما بدينار فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بدينار وشاة فدعا له رسول الله بالبركة[2].

وهناك أحكام أخرى كثيرة لها أثر على التوزيع مثل الفيء والغنيمة والركاز والأيمان...

ثالثا: أحكام لها آثار توزيعية

أ- تحريم الربا:

قال الله تعالى: ((الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)) البقرة: 275، والأحاديث التي تبين حرمة الربا كثيرة منها ما جاء أبي سعيد الخدري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب، إلا مثلا بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق، إلا مثلا بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائبا بناجز»[3] ومعنى (لا تشفوا) أي لا تفاضلوا.

والربا صورة من صور الحصول على المال من غير جهد بشري شأنه شأن الغصب والسرقة ورشوة الحاكم.... و كل هذه السبل للحصول على المال لها أضرار على المجتمع وتخل بالعدالة في التوزيع بأكل أموال الناس بالباطل بدون عوض و تركيز الثروات في أيد القادرين من الناس.[4]

ب- تحريم القمار:

قال الله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ))، وقال ابن عمر رضى الله عنهما: الميسر هو القمار، وجاء عن أبي موسى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله»[5].

ج- تحريم الاكتناز:

---

[1] عبد الرحمن بن محمد، *ابن خلدون*، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق: محمد عبد الله الدويش، ج:2،ط1، دار يعرب، سوريا، 2004،ص83.

[2] محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح سنن أبي داود**، ج2، مرجع سبق ذكره، الحديث: 2402، ص 803.

[3] مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، ج5، دار الجيل، مرجع سبق ذكره، رقم الحديث:4138، ص 42.

[4] نجاح عد العليم أبو الفتوح، الاقتصاد الاسلامي النظام والنظرية، ط1، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2011، ص113.

[5] محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح سنن أبي داود**، ج2، مرجع سبق ذكره، الحديث: 1237، ص 1237.

والاكتناز هو العائق الأول الذي يقف حجرة عثرة في طريق رواج المال وتداوله بين الأيدي بطريق التجارة والاستثمار، قال تعالى: ((وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)) التوبة: 34، وجاء عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: «ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا أحمي عليه في نار جهنم فيجعل صفائح فيكوى بها جنباه وجبينه حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار»[1].

[1] مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، ج3، مرجع سبق ذكره، الحديث: 2339، ص 70.

المبحث الثاني: توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني

لقد زاد الاهتمام بدراسة الدخل الوطني والعدالة في توزيعه وقياس التفاوت فيه من قبل المفكرين الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحظى دراسة الدخل وطرق قياسه بأهمية بالغة، لأهميته في تحديد معدل النمو ورسم السياسية الاقتصادية، وإمكانية قياس رفاهية الفرد من خلال إيجاد الدخل الفردي.

المطلب الأول: الدخل الوطني وطرق قياسه

لعل من أبرز المؤشرات الاقتصادية الدخل الوطني، فلقد أصبحت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تهتم كثيرا بتقديرات الدخل الوطني وكيفية توزيعه، لما له من مدلولات اقتصادية هامة في مجال الرفاهية الاقتصادية، بالإضافة إلى أهمية هذه التقديرات من خلال تحليلها ودراسة العوامل المؤثرة فيها خاصة عند وضع السياسات الاقتصادية للدولة.

وأمام الأهمية المتزايدة للتقديرات الدقيقة للدخل الوطني التي تتطلب جهدا كبيرا ومهارات إحصائية وطنية عالية فقد قامت العديد من الدول بإنشاء أجهزة مركزية للإحصاء تقوم بجمع وتبويب وتنسيق الإحصاءات عن الفعالية الاقتصادية المختلفة لتصل إلى أدق التقديرات للدخل الوطني باستخدام الأساليب والطرق الإحصائية خاصة بعد انتشار استخدام الإعلام الآلي بدرجة عالية من الكفاية.[1]

أولا: حسابات الدخل

ويميز عادة الاقتصاديون بين أفكار أو مفاهيم أساسية تستخدم في حسابات الدخل الوطني وهذا الأفكار هي:[2]

1. الناتج الوطني الإجمالي GNP: Gross National Product

يعتبر أهم حسابات الدخل وأبرز المقاييس الإحصائية وأكثرها استخداما ويمكن تعريفه بأنه: "عبارة عن مجمل القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة عادة سنة"

2. الناتج المحلي الإجمالي GDP: Gross Domestic Product

يعتبر ثاني أهم الحسابات وتبرز أهميته نظرا لبروز ظاهرة التدويل والهجرة الدولية والتحويلات المالية التي تنتج عنها، ولقد اختطه نظام المحاسبة القومية لهيئة الأمم المتحدة لنفسه منذ نشأته،

---

[1] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي**، دار أسامة، الجزائر، 2007، ص54.

[2] صالح خصاونة، **الاقتصاد الكلي**، طبعة الأولى، دار المكتبة، الأردن، 2000، ص 63

أما عن تاريخ تدويل الاهتمامات فانه على الأقل يعود إلى عام 1928 ففي ذلك العام عقدت عصبة الأمم مؤتمرا دوليا للحث على تجميع البيانات واعتماد أساليب عرضٍ موحدةٍ هدفها القدرة على المقارنات الدولية، وحفز هذا التوجه بعد الكساد العام في الثلاثينيات من القرن الماضي والتطورات التي حصلت في الاقتصادات الكلية للدول، وما زالت قضية التدويل تثير الكثير من القضايا المرتبط بالناتج المحلي الإجمالي.[1]

وعليه يمكن أن نعرفه على أنه: "يمثل القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة "

والعلاقة الموجودة بين الناتج الوطني الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي يمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية التالية:

$$GDP = GNP - NFPR$$

حيث $NFPR$ تمثل صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية و يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية

$$NFPR = NPER - NPIR$$

$NPER$ عوائد الانتاج المحمولة من الخارج

$NPIR$ عوائد الانتاج المحمولة الى الخارج

3. الناتج الوطني الصافي NNP: Net National Product

وهو يمثل الإنتاج الفعلي الصافي للاقتصاد الوطني، ويمكن تعريفه على أنه عبارة عن صافي قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد الوطني خلال سنة وذلك باستبعاد قيمة اهتلاك رأس المال Depreciation D، ويمكن الحصول على قيمة الاستهلاك من خلال المعادلة التالية:

$$D = TI - NI$$

حيث:

D قيمة اهتلاك رأس المال

TI الاستثمار الاجمالي و NI الاستثمار الصافي

وعليه يمكن صياغة معادلة الناتج الوطني الصافي على الشكل التالي:

$$\mathrm{NNP} = \mathrm{GNP} - D$$

[1] Ali Al – Wandawi , National Accounting Theory
https://ubaydaali.wordpress.com/theoryinnationalaccounting/

4. الدخل الوطني NI: National Product

ويمكن تعريفه على أنه يمثل مجموع الدخول المكتسبة التي تعود لمالكي عوامل الإنتاج مقابل هذه الخدمات، وبعبارة اخرى يمكن التعبير عنها في المعادلة التالية:

$$NI = W + R + I + P$$

حيث W أجور العمال، وRريع الأرض، وI فائدة رأس المال، P ربح المنظمة.

ويمكن توضيع العلاقة بين الناتج الوطني الصافي والدخل الوطني في المعادلة التالية:

$$NI = NNP - Ti$$

حيث Ti تمثل ضرائب غير مباشرة مثل الضرائب الجمركية وضرائب الإنتاج التي تفرضها الحكومة والتي تعمل على زيادة التكلفة دون مساهمة حقيقية في الإنتاج.

5. الدخل الشخصي PI: Personal Income

يمكن تعريفه بأنه يمثل ذلك الجزء من الدخول المكتسبة Earned Income التي تعود لمالكي عوامل الإنتاج والتي استلموها فعلا.

ويمكن توضيح العلاقة بين الدخل الشخصي والدخل الوطني من خلال المعادلة التالية:

$$PI = NI - TRP$$

ويقصد بـ TRP المدفوعات التحويلية والتي تشتمل على المدفوعات المضافة مثل إعانات البطالة والرواتب التقاعدية، كما يشتمل المدفوعات التحويلية التي تطرح أرباح الشركات غير الموزعة والضرائب على أرباح الشركات المساهمة ومساهمات الضمان الاجتماعي والمساهمات التقاعدية.

6. الدخل الإنتاج أو المعد للإنفاق DI: Disposable Income

وهو يعرف بأنه يمثل الدخل الذي يستطيع الأفراد التصرف به أو الإنفاق منه لأغراض الاستهلاك أو الادخار

ويمكن توضيح العلاقة بين الدخل الإنتاج أو المعد للإنفاق والدخل الشخصي في المعادلة التالية:

$$DI = PI - Tp$$

حيث T_P يمثل الضرائب الشخصية Personal Taxes مثل ضرائب الدخل وضرائب الملكية الخاصة أو الثروة...إلخ.

ثانيا: طريقة قياس الدخل الوطني الإجمالي:

نظرا لأهمية تقدير الدخل الوطني فإنه لا يعتمد في التوصل إليه استعمال طريقة واحدة بل نستخدم عادة أكثر من طريقة لمقارنة النتائج المختلفة ولتنجب الوقوع في أخطاء واكتشافها عند

اختلاف النتائج، والذي يرجح طريقة على أخرى مدى وفرة ودقة البيانات التي تتطلبها هذه الطريقة أو تلك وأهم الطرق المعروفة لتقدير الدخل الوطني هي[1]:

1. **طريقة الناتج:**

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس قيمة كل السلع النهائية والخدمات التي يتم إنتاجها خلال العام، ولتجنب الازدواجية هناك منهجيتين:

أ- منهجية المنتوجات النهائية:

ويمثل المنتوج النهائي قيمة ما تم شراءه أو انتاجه بغرض استخدامه النهائي.

ب- منهجية القيمة المضافة:

يقصد بالقيمة المضافة الزيادة التي يضيفها كل قطاع من القطاعات الاقتصادية إلى الدخل خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخولات.

2. **طريقة الإنفاق:**

ويستعمل الاقتصاديون هذه الطريقة من خلال حصر المجموعات الأساسية التي تقوم بالإنفاق وهي:

أ- الإنفاق العائلي:

وهو مجمل الانفاق الذي يقوم به المستهلكون على مجموع السلع والخدمات الموجودة ونرمز له بالرمز C.

ب- مجمل الاستثمار المحلي الخاص:

وهو يمثل الإنفاق الكلي لقطاع الأعمال على السلع الرأسمالية أو الإنتاجية أي الإحلال أو الإضافة إلى رصيد رأس المال، ويقصد به: السلع الرأسمالية أو الإنتاجية الجديدة والزيادة في المخزون من المواد الأولية، ونرمز له بـ **I**.

ج- المشتريات الحكومية

ويشمل كافة مشتريات الحكومة، بالإضافة إلى الإنفاق على البنية التحتية ونرمز له بـــ: **G**

د- صافي المعاملات الخارجية "Xn" Net Exports

ويقصد به صافي الفرق بين الصادرات Exports والواردات Imports، أي:

$$X_n = \mathrm{X} - \mathrm{M}$$

[1] تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص45.

وعليه فإن قيمة الدخل الوطني الإجمالي وفق هذه الطريقة هو مجموع الإنفاقات السابقة ويمكن صياغته وفق المعادلة التالية:

$$GNP = C + I + G + Xn$$

3. **طريقة الدخل:**

يتم حساب الدخل الوطني الإجمالي GNP من خلال إيجاد الدخل الوطني NI، ولقد تم توضيح طرق قياسه سابقا، ثم نقوم بإضافة الضرائب غير المباشرة ومجموع الاهتلاكات للوصول إلى الدخل المحلي الإجمالي **GDP**، ثم إضافة صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية للوصول إلى الدخل الوطني الإجمالي.

ثالثًا: صعوبات حساب الدخل:

بالرغم من أن قياس الناتج واضح إلا أن هناك مشاكل تتعلق بتحديد العناصر المكونة له، ولعل من أبرز هذه المشاكل[1]:

- ✓ نقص وعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ مشكلة الازدواجية في حساب بعض المنتوجات؛
- ✓ صعوبة قياس قيمة المنتوجات والخدمات التي يستهلكها مالكوها؛
- ✓ صعوبة تقدير ريع المنازل التي يقطنها مالكوها؛
- ✓ مشاكل حساب المدفوعات التحويلية؛
- ✓ تذبذب وتقلب مستوى الأسعار؛
- ✓ عدم القدرة على تقدير امتلاك رأس المال.

المطلب الثاني: توزيع الدخل، المفهوم والأشكال

أولا: مفهوم توزيع الدخل

يقصد بتوزيع الدخل تحديد حصة كل عنصر انتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل وأسلوب هذا التوزيع يعكس طبيعة النظام الاقتصادي وآلية عمله والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين عناصر الإنتاج.[2]

[1] عقبة عبد اللاوي، **حسابات الناتج الوطني: سلسلة محاضرات وتمارين**، المركز الجامعي بالوادي، 2009/2008، ص11.

[2] يونس علي أحمد، **تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، 2010، العدد:83، ص 282.

وتوزيع الدخل هو تحديد الكفية التي يتم بها حصول مكتسبي تلك الدخول على دخولهم، وينتج ذلك من خلال اشتراكهم في العملية الإنتاجية، بحيث يحصل كل منهم على نصيبه من عوائد تلك العملية الإنتاجية سواء كانوا أصحاب ملكية أو أصحاب عمل أو رأس المال أو عمال[1]

لقد اصبح مفهوم توزيع الدخل يأخذ في الاعتبار الاختلافات بين الأفراد في مجتمع ما في مجال الدخل وتوزيع الموارد ونموها، بالإضافة إلى التعرف على الأساليب والطرق التي تجعل توزيع الدخول أو الموارد في هذا المجتمع اكثر كفاءة وعدالة معا.[2]

ثانيا: التوزيع الوظيفي والحصص التوزيعية.

في العديد من الأحيان لا يفرق الاقتصاديون بين التوزيع الوظيفي والحصص التوزيعية، وذلك للصلة الوثيقة بينهما، ولقد اهتم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كثيرًا بالنوعين، أي توزيع الدخل الوطني على عناصر الإنتاج المختلفة، وتوزيع الدخل بين عناصر الإنتاج المختلفة.

أ-التوزيع الوظيفي

ويقصد بالتوزيع الوظيفي الدخل الذي تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة، أي توزيع الدخل بين مختلف عناصر الانتاج ويتكون من النسبة المئوية لنصيب كل من الأجور والأرباح والريع والفائدة من الدخل الوطني.

ويمكن القول أن التوزيع الوظيفي لا يهتم بالأفراد أو دخولهم الشخصية، وإنما بعوامل الإنتاج وهي العمل، ورأس المال، والأرض، والتنظيم، ونظرية التوزيع هنا تبحث في الكيفية التي يحصل فيها كل عامل من عوامل الإنتاج على دخله، وهذا لا يتم عادةً من دون التطرق لعوامل العرض والطلب التي تحدد الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، ويتم تحديد أنصبة عناصر الإنتاج من الدخل الوطني من خلال مدخل الإنتاجية الحدية أو القيمة الإنتاجية الحدية كل عامل من عوامل الانتاج.[3]

ب- الحصص التوزيعية

ويقصد بمفهوم الحصص التوزيعية الحصص النسبية التي يحصل عليها كل عنصر من عناصر الإنتاج من الدخل الوطني.[4] ويستخدم في المقارنة، مثلاً النسبة المئوية لدخل عنصر العمل ممثلة في الأجور ومقارنتها بالنسبة المئوية لإجمالي توزيع الدخل على عوامل الإنتاج، ولكن على الرغم من أن

---

[1] محمود حامد محمود عبدالرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] شريف محمد علي أحمد، **الفقر و توزيع الدخل بمصر: المفهوم، الحجم، السياسات**، مجلة مصر المعاصرة، العدد:100، ص 200.

[3] نادية حسن محمد، **نظرية التوزيع في الاقتصاد الاسلامي**، ط1، دار النفائس، الاردن، 2011، ص34.

[4] إدريس رمضان حجي، **تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة دهوك لسنة 2011**، مجلة تنمية الرافدين، العراق، 2014، عدد:35، ص 251.

بعض الأفراد قد يستلمون الدخل من هذه المصادر مجتمعة، لكن ذلك لا يهم في شرح الدخل الحصصي للتوزيع.[1]

ثانيًا: التوزيع الشخصي

التوزيع الشخصي يعتبر من المفاهيم ذات الاستخدام الواسع من جانب الاقتصاديين، يطلق عليه أحيانًا " التوزيع الفردي"، وهو يتعلق بالأفراد والدخول التي يحصلون عليها، وفي العادة لا تهتم دراسات توزيع الدخل كثيرًا بالخلفية التاريخية لحصول فرد ما على الثروة، بقدر اهتمامها بحجم الدخل الذي يمتلكه؛ وفي بعض الأحيان باهتمامها بمصدر هذا الدخل، ما إذا كان أجرًا أو ريعًا أو ربحًا، أمّا النظريات المختلفة التي قامت بشرح التوزيع بين الأفراد، فقد جاءت من خلال مدرستين رئيسيتين هما:

أ- المدرسة النظرية الإحصائية

ويمثل هذه المدرسة Champernwne[2] واخرون[3]،ولقد حاول هؤلاء تفسير عملية توليد الدخل بمساعدة النظرية العملية العشوائية، وابرز الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية أنها لا توفر سوى تفسير جزئي لكفية توليد الدخل ولا تلقي الضوء على عملية التوزيع وطبيعته ذاتها.[4]

ب- المدرسة الاقتصادية الاجتماعية

وتحاول هذه المدرسة تفسير توزيع الدخل من خلال العوامل الاقتصادية والتنظيمية، مثل الجنس والعمر والوظيفة والتعليم والفروقات الجغرافية، وهنا يجب أن نميز بين ثلاثة مجموعات من الكتاب ينتمون لهذه المدرسة:[5]

1. **المجموعة الأولى:** تتبع منهج رأس المال البشري الذي يقوم على فرضية تعظيم الدخول طول فترة الحياة، وهذا المنهج تم تقديمه من قبل Minser وتم تطويره من قبلBecher وChiswick.
2. **المجموعة الثانية:** ترتكز على جانب الطلب في السوق، ويشار إليها بأنها مدرسة تخطيط

---

[1] مسغوني منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001**، أطروحة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص 87.

[2] جون شامبيرنووني Gawen Champernowne 1912م-2000م وهو اقتصادي انجليزي يعتبر من اهم رواد هذه المدرسة و له العديد من الإسهامات خاصة في الجانب الإحصائي و من منشوراته الهامة كتابه التفاوت الاقتصادي و توزيع الدخل الذي نشرة سنة 1997 ولمزيد من الاطلاع انظر:

D. G. Champernowne, F. A. Cowell**, Economic Inequality and Income Distribution**, First edition, Cambridge, Cambridge University Press, UK,1997.

[3] لعل من أبرزهم: Gibrat، Roy، Aitchison ، Brown ، Rutherford

[4] محمد سعد ناجي الغامدي، **عدالة توزيع الدخل وأثرها التنموية في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مصر، العدد:34، 2003، ص 138.

[5] عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز الدراسات العربية، لبنان، 2001، ص 95.

التعليم، وتفترض هذه المجموعة أن الطلب على الأنواع المختلفة من العمل يتم اشتقاقه من دوال الإنتاج، ويمثل هذه المدرسة Bowles وDougherty وآخرون.

3. **المجموعة الثالثة:** ويطلق عليها أحيانًا مدرسة العرض والطلب، وهذه المدرسة تم تقديمها من طرف Jan Tinbergen [1]، الذي اعتبر أن توزيع الدخل هو نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب على الأنواع المختلفة من العمل، وتحليله لا ينطبق فقط على دخل العمل، وإنما على الدخول المتأتية من العناصر الأخرى للإنتاج.

المطلب الثالث: إعادة توزيع الدخل الوطني

أولا: مفهوم إعادة توزيع الدخل

يقصد بإعادة توزيع الدخل محاولة ثانية لإعادة توزيعه بهدف التقليل من التشوهات التي من الممكن أن تحدث في التوزيع الأول، وموضوع إعادة التوزيع كان موضوعًا للبحث والخلاف، من خلال سياسات إعادة توزيع الملكية مثل قوانين الإصلاح الزراعي وقوانين التأميم، والسياسات المالية في مختلف صور الأنفاق العام وأنواع الضرائب و الرسوم أو أدوات أخرى.[2]

ومن خلال ما سبق يبرز لنا الدور الذي يمكن أن تلعبه وجود سلطة مثل الدولة بما تحمله من إطار مؤسساتي وشرعي نقصد به شرعية في الحكم سواء أكان ملكيا، أو جمهوريا أو شيء آخر في إعادة توزيع الدخل. وهنا يظهر لنا أهمية النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة، لأنه يعتبر المحدد الأساسي للأساليب التي يمكن أن تتخذها الدولة في إعادة توزيع الدخل.

أتفق على أن عملية إعادة التوزيع في كلتا الظروف تأخذ جانبًا من أربعة جوانب أساسية:[3]

- ✓ إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف الفئات الاجتماعية؛
- ✓ إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف عوامل الإنتاج؛
- ✓ إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف فروع الإنتاج" قطاعات الإنتاج": زراعي، خدماتي، صناعي؛
- ✓ إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف الأقاليم.

ثانيًا: أدوات وإجراءات إعادة توزيع الدخل:

[1] جان تنبرجن Jan Tinbergen اقتصادي هولندي (1903م - 1994م)، حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد مناصفة عام 1969م. من خلال أعماله في تطوير نماذج رياضية تستخدم في الاقتصاد القياسي أو الإحصائي أو التحليل الرياضي للنشاط الاقتصادي.

[2] علي كنعان، **دور السياسة المالية في توزيع و إعادة توزيع الدخل القومي في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، 2011، المجلد:4، العدد:33، ص 229.

[3] كريمة محمد الزكي، مرجع سبق ذكره، ص59.

أ- النفقات العامة:

من المعروف أن النفقات العامة تنقسم من الناحية الاقتصادية إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، النفقات الحقيقية هي التي توزع دخولاً مقابل إنتاج جديد، أما النفقات التحويلية فهي التي تحول جزءً من الدخول إلى فئات اجتماعية أخرى، وبالتالي تستمد أهميتها من حيث كونها أداةً لها تأثير على إعادة توزيع الدخل، ويكون للإنفاق العام أثران على إعادة توزيع الدخل هما:[1]

1. **الأثر المباشر:** يكون بزيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد عن طريق الإعانات النقدية لبعض الفئات المعينة عن طريق الإعانات المباشرة، لذلك يطلق عليها " التحويلات النقدية " لأنها نوع من النفقات التحويلية.
2. **الأثر غير المباشر:** ويحدث إذا تم الإنفاق العام عن طريق تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات بثمن اقل من ثمن نفقاتها، ويتم تحديد أماكن بيع هذه المواد بحيث يجب أن تصل هذه السلع والخدمات بثمن اقل من ثمنها للمستهلك المستهدف وهذه تسمى " تحويلات عينية ".

فالإنفاق الحكومي كوسيلة لإعادة توزيع الدخل يؤثر تأثيرًا ملموسًا في دخول المواطنين، خاصة في رفع مستوى المعيشة لدى الفقراء، وذوي الدخول المنخفضة، لكن المشكلة التي تواجه الإنفاق الحكومي باعتباره وسيلة في إعادة توزيع الدخل تتمثل في كيفية تمويل هذه النفقات.[2]

وعليه تسعى الدول إلى تقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة، وتقليصا للفوارق الاجتماعية، ولهذا تسعى سياسة الأنفاق إلى رفع مستوى المداخيل المنخفضة، وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عند حصولهم على الخدمات الاجتماعية بصفة مجانية و بشكل مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية، ويظهر هذا الأثر بشكل أوضح عندما يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية حيث تعمل على تخفيض دخل الطبقات ذات الدخل المرتفع بإخضاع الشرائح العليا للدخل إلى معدلات اقتطاع عالية و تقوم النفقات بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل بصورة غير مباشرة لذوي الدخل المحدود، وقد لا تكون عملية إعادة التوزيع عمودية، أي بين الأغنياء والفقراء، وإنما ممكن أن تكون أفقية، أي بين أصحاب المداخيل المتشابهة ذات البنية المختلفة.[3]

ب- الضرائب:

---

[1] المرجع السابق، ص79.

[2] محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص66.

[3] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص197.

تمثل الضرائب أهم صور الإيرادات التي يتم الاعتماد عليها من جانب أي دولة، حيث تقوم الضرائب باقتطاع جزء من دخول الأفراد، لتحوله إلى الدولة التي تقوم بدورها بإعادة توزيعه في اتجاهاته المختلفة، ومن هنا نجد للضرائب تأثيرًا على الدخول النقدية بخفض أثمان عوامل الإنتاج ولها تأثيرٌ على الدخول الحقيقية برفع أثمان المنتجات، فتؤدي إلى خفض القوة الشرائية للنقود.

ويمكن تلمس اثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل من خلال ما يلي:[1]

1. **الضرائب المباشرة:**

وتضم الضرائب المباشرة نوعين هما الضرائب على الدخل، والضرائب على رأس المال، وفيما يتعلق بالضرائب على الدخل فإنها إما أن تطبق بسعر تصاعدي، أو بسعر نسبي، فإن طبقت بسعر نسبي فسيكون عبؤها شديدًا على أصحاب الدخول المحدودة، وهذا ما يعني أن الضرائب النسبية تزيد من حدة عدم المساواة في توزيع الدخل، أما إذا طبقت الضريبة بسعر تصاعدي فسيكون عبؤها على أصحاب الدخول المرتفعة، وهو ما قد يؤدي إلى عدالة في توزيع الدخل الوطني ومن ناحية ثانية فإن الأثر الإيجابي لمثل هذه الضريبة التصاعدية، يفرض إمكان سهولة نقل القوة الشرائية إلى ذوي الدخول المنخفضة.

ويمكن ملاحظة أمر مهم أنّ أثر الضريبة التصاعدية لها أثر سلبي على الاستثمار الذي هو العامل الأساسي لسياسة اقتصادية هادفة إلى تحقيق رفع مستوى التشغيل وتوفير دخول إلى من ليس لهم دخل.

أما الضرائب على رأس المال، فتطبيقها غالبًا بسعر تصاعدي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح الفئات الغنية.

2. **الضرائب غير مباشرة:**

لعل من أبرز هذه الضرائب، الضرائب على الاستغلال، التي لوحظ انها تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات ذات الدخول المنخفضة.

الضرائب إذا كانت (سواء مباشرة أو غير مباشرة) عند تأثيرها على إعادة توزيع الدخل الوطني تتوقف على مجموعة من العوامل، مثل السعر التي تفرض به ومدى تصاعده وعلى كيفية تحديد وعاء الضريبة، وإعفاء المقررة عليه.

وحتى يحقق النظام الضريبي الغاية المرجوة منه في نطاق إعادة التوزيع، لابد من النظر بصفة عامة لكافة أنواع الضرائب المطبقة حتى لا يكون هناك تعارض في تطبيق السياسة المتبعة في إعادة توزيع الدخل، حيث يمكن أن يكون هناك نوع معين من الضرائب يساعد على تحقيق قدر من

[1] كريمة محمد الزكي، مرجع سبق ذكره، ص80.

المساواة والعدالة في إعادة توزيع الدخل الوطني؛ يطبق معه في الوقت نفسه نوع آخر يخل بالمساواة في إعادة توزيع الدخل إذا ما ترتب عن الأول من نتائج وآثار يمحوها الآخر.

ويمكن الحكم على النظام الضريبي من حيث أنه يساهم في إعادة توزيع الدخل، من خلال إخضاعه إلى المعيار الاجتماعي، ويقصد به اختبار مدى تجاوب النظام الضريبي مع الاعتبارات الاجتماعية التي تتمثل في مراعاة الحالة الاجتماعية للممولين، وتشجيع القيام بالمسؤولية الاجتماعية و يمكن ملاحظة ذلك من خلال[1]:

- ✓ تحقيق بعض الضرائب التوزيع العادل للأعباء المالية، بما يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، وبتقرير بعض الإعفاءات بالنسبة للسلع الضرورية والأساسية والرعاية لذوي الدخل المحدود وبعض الأنشطة ذات الأهمية الاجتماعية؛
- ✓ الإعفاءات الممنوحة للممولين لمواجهة الأعباء العائلية وتشجيع منح الإعانات والتبرعات للجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلي؛
- ✓ محاولة تحميل جميع الأنشطة بجزء من الضرائب للعمل على تحميل الجميع بنصيب في أعباء الدولة؛

ج- سياسات تحديد الأجور والأسعار، وتوزيع الاستثمارات على مختلف الأنشطة الاقتصادية وفي الدولة:

بعض هذه الإجراءات ظهرت في الأنظمة الاقتصادية المركزية "الاشتراكية"، من خلال قيام السلطات المركزية باتخاذ جملة من الإجراءات المتعلقة بالأجور، وتحديد أسعار بعض المنتوجات، وكذلك بتوزيع الاستثمارات على مختلف الأقاليم من خلال خطة اقتصادية، ولكنها ليست للاعتبارات الاقتصادية فقط، بل لاعتبارات اجتماعية، وذلك لتحقيق قدر من الكفاءة الاقتصادية مع قدر من العدالة الاجتماعية؛ لكن يوجه إلى هذه السياسات في إعادة توزيع الدخل في الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية العديد من الانتقادات لعل ابرزها أنها تستند أساسًا و بالدرجة الأولى على الاعتبارات السياسية، والتي تتنافى مع تحقيق العدالة الاجتماعية.[2]

د- الزكاة:

تعتبر الزكاة من أهم المصادر المالية التي لها أثر على إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع في مجال النظرية الاقتصادية الإسلامية، لأن هدف النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال فرض الزكاة على الأغنياء وتوزيعها على مصادرها الثمانية تعميم التكافل الاجتماعي حتى ينموا حق

[1] جلال الشافعي، **تكافؤ الفرص وعدالة توزيع الدخل**، مجلة الاقتصاد و المحاسبة، مصر، 2000، العدد:54، ص 31.

[2] محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص90.

الفقير ويزداد نصيبه من الدخل الوطني، ومن ثم العمل على تقريب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، والعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل.[1]

وعليه فالزكاة تساهم في تقليل التفاوت وإعادة توزيع الدخل بطريقة أفضل من خلال آثار الزكاة على دخول الفئات المستحقة لها من أفراد المجتمع، وأثرها كذلك على دخول الأفراد الاغنياء والقادرين المالكين لنصاب الزكاة التي حصلت منهم، وبتكرار هذه الآثار التوزيعية سنويا، فإن تشريع الزكاة كنظام اجتماعي يحقق التوازن بين طبقات الامة.

ه- راس المال الاجتماعي[2]

يعد رأس المال الاجتماعي مفهوما حديثا نسبيا، ويمكن أن يلعب دورا مهما في علاج مشكلات التوزيع، ويعرف البنك الدولي بأنه مجموعة المؤسسات والعلاقات والقيم التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية، وهو ما يحقق ترابط المجتمع، وهو ضرورة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

يؤدي رأس المال الاجتماعي دورا مهما في علاج القصور في آليات إعادة التوزيع الحكومية، ولقد تزايد اهتمام المنظمات الاقتصادية الدولية خلال العقدين الأخيرين بدور رأس المال الاجتماعي، واعتبر الحلقة المفقودة في التنمية وقد تم إدراجه باعتباره المجموعة الرابعة من رأس المال، إضافة إلى رأس المال المادي والطبيعي والبشري. ووجد انه يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في النمو والاستثمار وعدالة التوزيع، كما تؤكد الأدبيات الاقتصادية والدراسات التطبيقية الدور الجوهري لرأس المال الاجتماعي في تقليل التفاوت، ودعم الفقراء ورفع درجة الرضا عن الوضع الاقتصادي، وتحقيق الرفاهية، وهو ما يتحقق ليس في الدول النامية فقط بل وكذلك في الدول المتقدمة، وقد أصبح رأس المال الاجتماعي جزءا من المؤشر المركب للازدهار الاقتصادي، وهو مركب من عدد من المؤشرات التي تمكن من تحقيق درجة أعلى من الرضى عن مستوى المعيشة.

---

[1] المرجع السابق، ص243.

[2] سمية أحمد علي عبد المولى، **رأس المال الاجتماعي و إعادة توزيع الدخل في مصر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، 2014، مجلد:21، العدد:65، ص96.

المبحث الثالث: توزيع الدخل بين القياس والعدالة في التوزيع.

أن من أهم القضايا التي تطرح كثيرا في مسألة توزيع الدخل هي القياس ومعايير قياس توزيع الدخل، فعملية حساب الدخل الوطني واضحة وتكاد تكون مضبوطة؛ لكن عملية توزيع هذا الدخل على الأفراد وقياس التفاوت في توزيع الدخل هو الذي يطرح الكثير من الصعوبات.

المطلب الأول: مشاكل قياس توزيع الدخل.

إنّ تحديد معنى "توزيع الدخل" أو التفاوت في توزيعه وعلى الرغم من الأحكام القيمية التي يتضمنها وذلك .نظرًا لارتباطه بمفهوم العدالة في توزيع الدخل، ألا أن هناك الكثير من المشاكل التي تواجه الاقتصاديين والإحصائيين في تحديد مقدار التفاوت في تويع الدخل لعل من ابرز هذه المشاكل ما يمكن تحديده في العناصر التالية:[1]

أوّلاً: الإحصاءات.

إن المقارنة بين الأقطار بشأن توزيع الدخل كفيلة بتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الأقطار، وكذلك في القطر الواحد بمرور الوقت. كما أنّها تساعد على توضيح كيف تؤثر على كل من قوى السوق، والتغيرات الديمغرافية والسياسات العامة في الموقع الاقتصادي للمجموعات الاجتماعية المختلفة. إلا أنّ الخلاصات والنتائج التي يتم التوصل إليها من هذه المقارنات تعتمد بدرجة كبيرة على نوعية الإحصاءات والمعلومات المستخدمة، وقابليتها للمقارنة، إن العديد من الدراسات المقارنة قد تم إجراؤها بناء على أنواع مختلفة من المصادر أو أن التوزيع قد تم تعريفه بطرق مختلفة، ولذا فإن من الضروري معرفة الكيفية التي تؤثر بهذه الفروق في النتائج الخاصة بالتفاوت في توزيع الدخل، وهناك طريقتان رئيسيتان للحصول على المعلومات:

- ✓ **الطريقة الأولى:** من خلال سؤال الناس وذلك عن طريق الاستبيانات والمسوح.
- ✓ **الطريقة الثانية:** من خلال إلزام الناس بتقديم معلومات عن دخولهم وذلك لأغراض الضرائب.

إن الإحصاءات الخاصة بتوزيع الدخل تتكون من تقديرات للدخل لوحدات من السكان تنتمي لفئات مختلفة تستلم دخلها من مصادر متباينة، وغالبًا ما يتم عرض هذه الإحصاءات في شكل توزيع تكراري (Frequency Distribuion)، على شكل إعداد الوحدات من السكان التي يقع دخلها ضمن فئات محددة من الدخل.

وضمن هذه الصيغة، فإن الإحصاءات من الأقطار المختلفة لا يمكن مقارنتها بسهولة وذلك لأن فئات الدخل يتم تحديدها بعملات مختلفة، ولذا يتم إعادة ترتيب هذه الفئات بشكل تصاعدي

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص96-98.

وفقًا لدخولهم، وتقسيم هذه الفئات على مجموعات خماسية حيث تحوي خمس فئات أو عشرية تحوي عشر فئات). ثم بعد ذلك يتم تلخيص الإحصاءات عن توزيع الدخل برقم مفرد بين الدخل الذي يحصل عليه أقل 10 بالمائة أو 20 بالمائة من السكان، والبديل لذلك هو استخدام المؤشرات الإحصائية التي لا تكون عرضة للتغير بسبب التغير في العملات المحلية أو تقلبات الأسعار.

إن مشكلة الإحصاءات في الأقطار النامية، انها تواجه صعوبات كبيرة بسبب وجود العلاقات الاجتماعية القوية، فإن جزءًا مهمًا من الدخل لا يمثل تعويضًا من المشاركة في الإنتاج، بل يكون على شكل هدايا أو مساعدات. وفي العديد من هذه الأقطار، فإن الدخل لا يكون "نقديًا"، بل يتم استلامه أو استلام جزء منه على شكل عيني. وبسبب هيمنة القطاع الزراعي، فإن جزءًا مهّمًا من "دخول الأفراد" يكون على شكل محصول لا يتم ذهابه للسوق عادة. وكذلك فإنه بسبب طبيعة النشاط في هذا القطاع التي تتصف بالموسمية فإن الدخل لا يكون منتظمًا، ولذا فيجب تقديره لجميع الموسم.

ثانيًا: وحدة القياس.

عند الحديث عن الدخل فإنه ستوجهنا صعوبة: ما ينبغي تضمينه في مفهوم الدخل، الدخل الكلي أم الدخل القابل للتصرف فيه؟ وهل ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والضمان الاجتماعي، والدخول التحويلية الأخرى؟ وكذلك العوائد التي تم استلامها من القطر مثل التعليم والخدمات الصحية، والدخل هو واحد من وجوه متعددة للرفاه الاقتصادي.

حيث تؤكد المشاهدات الميدانية أن هناك احتمال ان توجد عائلتين لهما مستوى متقارب من الرفاه في حين يكون لديهما مستويات مختلفة من الدخل، فالرفاه والدخل قد يختلفان عندما تتمكن العائلات من تمويل استهلاكها من السحب من المدخرات أو ميراث عائلي.

وهنا يقترح العديد من اصحاب الاختصاص إن المقياس الطبيعي قد يكون الإنفاق وليس الدخل، وذلك لأن هذا يمثل المنافع التي يمكن شراؤها والتي يمكن للفرد التمتع بها. ومع ذلك فإن الإنفاق كمقياس للمركز الاقتصادي قد استخدم بدرجة أقل من الدخل.

المطلب الثاني: معايير قياس توزيع الدخل.

لقد توصلت الأدبيات المتخصصة في قياس توزيع وعدالة توزيع الدخل إلى عدة معايير التي ينبغي توفرها في هذه المؤشرات، وقد تمت صياغة هذه المعايير، بحيث تجد قبولاً واسعًا بن الناس بمختلف اتجاهاتهم، وتشمل هذه المعايير على:[1]

[1] سعيد طه علام، فريد أحمد عبد العال، **اقتصاديات التنمية البشرية**، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 2012، ص95.

أوّلاً: معيار البناء للمجهول

يؤكد على ضرورة التحلي بالقيم الأخلاقية عند قياس عدالة التوزيع، فليس مهّمًا التعرف على من يحصل على الدخل عند القياس، بل يجب التركيز على ترتيب الدخل بحيث يصنف السكان من الأفقر إلى الأغنى، بهدف تقليل الفوارق بغض النظر عن الأغنى والأفقر.

ثانيًا: معيار حجم السكان

يتطلب معيار السكان عند مقارنة توزيع الدخل لسكان منطقة ما (مكتظة بالسكان) مع توزيع آخر للدخل في منطقة أخرى (قليلة السكان)، مع ثبات نمط الدخل الذي كان سائدًا عند التوزيع المبدئي بهدف التعرف على التفاوت في الدخل بين السكان وهذا يعني ذلك أن حجم السكان ليس له تأثير، فكل ما هو مطلوب للتأثير في درجة عدم عدالة التوزيع هو نسبة الذين يحصلون على مستوى معين من الدخل.

ثالثًا: معيار الدخل النسبي

يعني هذا المعيار بالدرجة الأولى قياس درجة عدم عدالة التوزيع في نسب الدخل، وليس حجم الدخل، أي انه إذا ما تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم، وذلك بزيادة أو تخفيض دخل كل فرد بنفس المعدل، فإن درجة عدم عدالة التوزيع ستكون متطابقة للتوزيعين.

رابعًا: معيار التحويلات

يتطلب هذا المعيار والذي يعرف بمعيار دالتون، أنه إذا تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم، وذلك عن طريق سلسلة من التحويلات من الأفراد الفقراء إلى الفقراء، فإن التوزيع الجديد سيكون أكثر بعدًا عن العدالة في التوزيع القائم.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس توزيع الدخل والتفاوت في توزيع الدخل.

إن المقاييس الأساسية في قياس التوزيع، هي المقياس المتعلق بالفرد، أو فئة معينة من الناس، ونظرًا لمحدودية قدرة هذه المؤشرات على إعطاء صورة حقيقية عن واقع توزيع الدخل، ظهرت مؤشرات أخرى أكثر دلالة، ونظرًا لهيمنتها ارتبطت تسميتها بمقياس العدالة في توزيع الدخل، إلا أنّ الكثير من المراجع لا يفرق بين النوعين.

أولاً: مقياس توزيع الدخل.

لعلّ من أهم مقاييس توزيع الدخل المتعارف عليها والمستعملة بكثرة من قبل الهيئات الدولية نجد:

أ- الطريقة التقليدية

1. نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني:

وهو مقياس يهدف إلى معرفة ما هو نصيب الفرد من المجتمع من الناتج الإجمالي الوطني، ويمكن الوصول إليه من خلال قسمة قيمة الناتج الوطني الإجمالي في فترة معينة على عدد السكان في نفس الفترة.

$$P_{GNP} = \frac{GNP}{Population}$$

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

وهو مقياس يهدف إلى معرفة ما هو نصيب الفرد داخل المجتمع من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن الوصول إلى هذا المقياس من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فترة معينة على عدد السكان في نفس الفترة.

$$P_{GDP} = \frac{GDP}{Population}$$

ويعد المقياس الثاني أكثر دقة في التعبير عن النشاط الإنتاج في الدولة، من هنا فهو يستخدم من قبل منظمات الأمم المتحدة كمعيار للنشاط الاقتصادي.[1]

ب- طريقة أطلس للبنك الدولي

يستخدم البنك الدولي عامل التحويل أطلس، والغرض من استخدامه هو الحد من تأثير تقلبات أسعار الصرف عند القيام بالمقارنة، ويمكن تحديد قيمة عنصر اطلس من المعادلة التالية[2]:

$$e_t^* = \frac{1}{3}\left[e_{t-1}\left[\frac{P_t}{P_{t-2}} / \frac{P_t^{S\$}}{P_{t-2}^{S\$}}\right] + e_{t-1}\left[\frac{P_t}{P_{t-1}} / \frac{P_t^{S\$}}{P_{t-1}^{S\$}}\right] + e_t\right]$$

بعد تحديد قيمة اطلس يمكن حساب GNPP من خلال المعالة التالية:

$$y_t^{\$} = (y_t/n_t)/e_t^*$$

حيث:

e_t^* أطلس عنصر التحويل للسنة t

---

[1] نايف محمود محمد، **فجوة المعرفة و فجوة الدخل: دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول المتقدمة و الدول الأقل نمواً**، مجلة تنمية الرافدين، العراق، 2013، مجلد:35، العدد112، ص318.

[2] لتفصيل أكثر يمكن الرجوع إلى قاعدة بيانات البنك الدولي:
http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/DATASTATISTICS/0,,contentMDK:20452009~pagePK:64133150~piPK:64133175~theSitePK:239419,00.html

e_t متوسط السنوي لسعر الصرف للسنة t

P_t معامل انكماش GDP للسنة t

$P_t^{S\$}$ معامل انكماش SDR بالمقارنة بالدولار الامريكي

$y_t^{\$}$ متوسط دخل الفرد بالنسبة للدخل الوطني الإجمالي للسنة t

y_t إجمالي الدخل الوطني الحالي مقدر بالعملة المحلية للسنة t

n_t السكان في منتصف السنة t

ثانيًا: مقياس التفاوت توزيع الدخل

ظهرت عدة مقاييس تساعد الباحثين في إعطاء حكم صادق أو قريب إلى الواقع عن وضعية توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ويمكن ذكر أهم هذه المقاييس:

أ- مقياس حصة الدخل :[1]

ويتم في هذا المقياس تقسيم السكان إلى شرائح ثابتة في العادة 10% أو 20 % ويقابلها الحصة التي تحصل عليها كل شريحة من الدخل ويبدأ من الأغنى إلى الأفقر، وكلما كانت حصة أغنى 10% أو 20 % من السكان أكثر من 10% أو 20 % على التوالي من الدخل دل ذلك على تفاوت كبير في توزيع الدخل وبالعكس بالنسبة لـ: أفقر 10% أو 20 % من السكان.

ب- نسبة القمة/القاع Top/Bottom Ratio [2]

يعتبر من ابسط المقاييس لقياس التفاوت في توزيع الدخل ويعتمد على حصة الدخل التي يحصل عليها 10% أو 20 %من السكان، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة الأعلى دخلا على الأدنى دخلا أو مثلما هو مبين في العلاقة التالية:

$$\text{TBR} = \frac{20\%\ top}{20\%\text{bottom}}$$

وكلما زاد معدل TBR زاد التفاوت في توزيع الدخل .

ج- قياس التباين في التوزيع

يمكن تعريف التباين في توزيع الدخل على أنه تمثيل أو تصوير رقمي عددي للفروقات بين دخول الأفراد في مجتمع معين، واستخدام كلمة " عددي" يعني أن جميع الخصائص المختلفة

[1] شينيري اهلووااليا، بيل دولومي، **الإنماء وإعادة التوزيع الدخل**، ترجمة: صلاح الدين برمدل، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 1988، ص95.

[2] خليفة محمد ناجي حسن، **مواجهة و قياس الفقر و التفاوت في توزيع الدخل و التنمية البشرية و أثرهما على ظاهرة تبيض الأموال**، أعمال ندوات: مكافحة الفساد في الوطن العربي، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص33.

للتباين قد تم اختصارها في رقم واحد، ويمكن تقديمها كما يلي: [1]

1. المدى

يعتبر المدى أبسط المقاييس المقترحة لقياس التفاوت في توزيع الدخل وهو مهم لقياس الفرق بين القيم المتطرفة أي أكبر قيمة وأصغر قيمة في الدخل ويعرف المدى بأنه الفجوة بين أعلى مستوى للدخل مع أقل مستوى معبرا عنه كنسبة من متوسط الدخل، كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$R = (Max\ y_i - Min\ y_i) / u$$

Yi: دخل الفرد (**i**).

U: متوسط الدخل

حيث: i=1.2.3.....

وإذا كان التوزيع موزعا توزيعا متساويا فإن R=0 وبالعكس فإذا كان كل فرد واحد يحصل على جميع الدخل فإن R=n ومن ثم فإن قيمةR تصبح ما بين الصفر و n

المشاكل التي يطرحها هذا المقياس عديدة، فهو يحمل طبيعة التوزيع بين القيم المتطرفة ولو زاد كل دخل بالمقدار نفسه فإن التباين سيزداد على الرغم من أن التوزيع سيحافظ على الشكل الأساسي نفسه.

2. انحراف الوسط النسبي

معظم مؤشرات التباين في توزيع الدخل تم بناؤها على أساس قياس الفرق بين توزيع معين وتوزيع مثالي، وأبسط هذه المؤشرات يتم حسابها بـ:

$$M = \sum |u - Yi| / n$$

وفي حالة التوزيع المتساوي للدخل، فإن M=0 وعلى العكس من المدى (R) فإن هذا المؤشر يأخذ بالاعتبار التوزيع الكلي. ويطرح هذا المقياس مشكلة أساسية تتمثل في أنه غير حساس للتحويل من شخص فقير إلى شخص غني إذا كان كلاهما يقع على الجهة ذاتها من متوسط الدخل.

د- التباين ومعامل التباين

يعتبر أكثر المقاييس شيوعا في استخدامات الدراسات الإحصائية المعنية بقياس التشتت أو " التباين ". وهو مقياس يشبه المقياس السابق، إلا أنه يلجأ إلى تربيع الفروق بين كل فئة من فئات

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 100- 102.

الدخل والوسط، ثم إضافة ذلك للحصول على المجموع، ومن مزاياه أيضا أنه يبرز الفروق بعيدا عن الوسط، ومن ثم فإن عملية تحويل الدخل من الفقير إلى الغني ستؤدي إلى انخفاض مقياس التباين، ويتم احتساب هذا المؤشر وفق الصياغة التالية: [1]

$$V = \sum(\mu - \overline{y_i})^2 / \mathrm{n}$$

ه- منحنى لورنز

لقد اهتم الإحصائيون كثيرا بالبحث عن مقياس رقمي يفسر التفاوت في توزيع الدخل والمقياس الأكثر شيوعا هو منحنى لورنز[2]، وهو شكل بياني بسيط يصور التفاوت في توزيع الدخل من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلقة في توزيع الدخول ومنحنى التوزيع الواقعي.[3]

وهو يستخدم للتحليل الإحصائي للدخل الشخصي، إذ أنه يقوم بتوضيح العلاقة بين الحصة التراكمية للدخل والحصة التراكمية للوحدات المستلمة للدخل، فإذا كانت الوحدات المستعملة للدخل هي $\pi(x)$ والحصة من الدخل الكلي المستعملة من ذات المجموعة هي $\eta(x)$ ،فإن منحنى لورنز هو التعبير البياني عن العلاقة بين η وπ.والخط المستقيم بين النقطة(o,o) يطلق عليه خط التوازن المتساوي حيث إن هذا الخط يكون فيه $\eta = \pi$ ، وفيه تستلم كل وحدة من المجموعة حصص متساوية من الدخل، إلا أن منحنى لورنز يقع دون هذا الخط والفجوة بين منحنى لورنز وخط التساوي تعادل التباين كما هو في الشكل التالي[4]:

---

[1] نهلة حسن علي، **دراسة بعض السياسات الاقتصادية الخاصة بالتفاوت في توزيع الدخل و طرق القياس**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2012، مصر، العدد:4،ص1080.

[2] ماكس لورينز Max O. Lorenz (1876 م-1959 م) خبير اقتصادي امريكي الذي طور منحنى لورنز لوصف التفاوت في توزيع الدخل نشر مقالته المشهور : طرق قياس تركيز الثروة أو Methods of measuring the concentration of wealth سنة 1905 لاطلاع عليها انظر:

http://www.nssl.noaa.gov/users/brooks/public_html/feda/papers/lorenz1905(ROC).pdf

[3] مالكولم جبلز، مايكل رومر، **اقتصاديات التنمية**، تعريب: طه عبد الله منصور، عبد المنعم مصطفى، دار المريخ، السعودية، 1995، ص 136.

[4] علاء فرح الطاهر، **التخطيط الاقتصادي**، ط1، دار الراية، الاردن، 2011، ص 164.

الشكل رقم 1.2 : منحنى لورنز

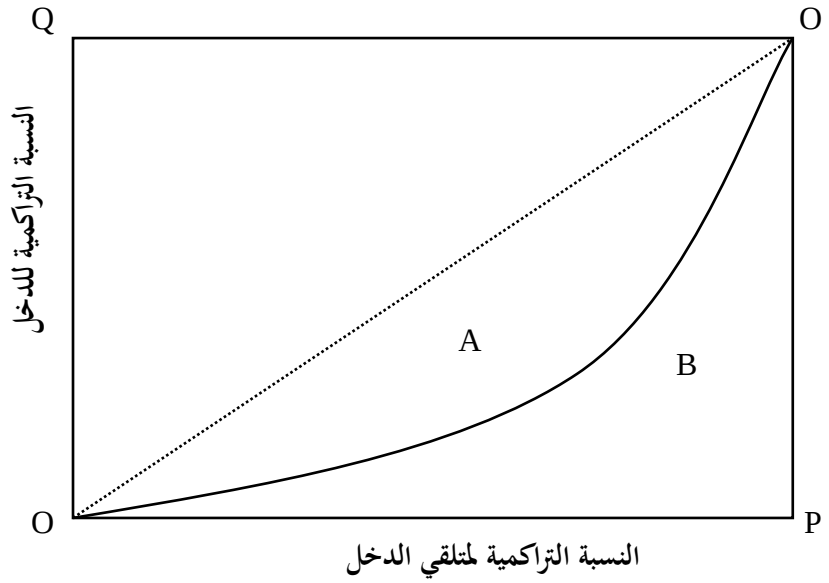

المصدر: عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص103

و- معامل جيني

يستعمل معامل جيني لقياس الدرجة النسبية لعدم المساواة في توزيع الدخل في دولة ما، وهو يعرف كذلك بمعدل التركيز جيني [1]، ومعادلته من الشكل التالي:[2]

$$gini = \frac{1}{2n^2\mu}\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n}|y_i - y_j|$$

بحيث:

μ الوسط الحسابي

$y_i y_j$ الدخلان المشاهدان فرديا

n عدد الدخول المشاهدة

أو يمكن التعرف على قيمة معامل جيني ببســـاطة من خلال منحنى لورنز، حيث إن معامل جيني يساوي $\frac{A}{(A+B)}$

بحيث **A** و **B** هي المناطق المحددة في الشكل السابق، ومنه إذا كان الدخل موزعا بالتساوي

[1] كورادو جيني Corrado Gini (1884 م-1965 م) إحصائي وديمغرافي و عالم اجتماع ايطالي، له السبق في وضع اهم مؤشر لقياس تفاوت توزيع الدخل المعروف باسمه، كما يعتبر من منظري الفكر الفاشي من خلال مؤلفه الأساس العلمي للفاشية في عام 1927

[2] صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي العولمة وعدم المساواة: دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية**، واشنطن، 2007 ، ص144.

http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2007/02/pdf/weofta.pdf

فستصبح المنطقة (A) تساوي صفرا، وبهذا يصبح معامل جيني يساوي الصفر وفي حالة الانعدام التام للمساواة بين الدخول يصبح المعامل يساوي1.

وعلى هذا فإن معامل جيني هو رقم يقع ما بين الصفر والواحد، حيث يدل الصفر على المساواة التامة أي كل فرد يحصل على نفس الدخل، بينما يدل الواحد على الانعدام التام للمساواة، شخص واحد يحصل على كل الدخل، وكلما ازداد بعد منحنى لورنز إلى اليمين من خط المساواة ازداد معدل جيني.[1]

ز- معامل كوزنتز kuwnets

يستخدم هذا المقياس في بيانات الدخل المئوية حسب توزيع الأفراد أو الأسر و حالة التبويب العشري و يأخذ المعادلة التالية:[2]

$$D = \frac{\sum_{i=1}^{10} |d_i - 10|}{180}$$

حيث إن d_i هي النسبة المئوية للدخل المتحقق للفئة العشرية (i) و$|d_i - 10|$ هي القيمة المطلقة لدخل الفئة العشرية، و الذي يلاحظ أنه عندما يكون توزيع الدخول متساويًا تمامًا فإن كل فئة عشرية تحصل على 10٪ من الدخل لأنها تضمن 10٪ من الوحدات (أسر أو أفراد)، وبالتالي قيمة $d_i - 10$ تكون صفرًا لكافة الفئات، والنتيجة كذلك تكون قيمة معامل كوزنتز مساوية الصفر، أما في أقصى حالة من سوء توزيع الدخل فإن كل الدخل يذهب إلى الفئة العشرية الأخيرة، أي أن قيمة d_i تكون صفرًا لكافة الفئات العشرية عدا نسبة الفئة العشرية الأخيرة حيث تكون 100 أي أن $D = 1$

وبهذا فإن قيمة معامل كوزنتز تنحصر ما بين الصفر والواحد، وكلما كانت قيمته أكبر كلما دلّ ذلك على أن التباين في توزيع الدخول يكون أشد.

ح- معامل ثيل Theil coefficient

قام ثيل في عام 1967 بتقديم مؤشره للتفاوت، وفي عام 1972 قام بتقديم بعض التطبيقات عليه، وقد تم اشتقاق هذا المؤشر من نظرية المعلومات، والفكرة الأساسية لهذه النظرية هي أن الوقائع التي تحصل مخالفة للتوقعات بدرجة كبيرة ينبغي أن تحصل على وزن أكبر من الأحداث أو الوقائع التي تتطابق مع التوقعات.

---

[1] مجموعة الأمم المتحدة الإنمائي، **مؤشرات لإدارة السياسة العامة: دليل عملي لتعزيز القدرة الإحصائية لواضعي السياسة العامة للرصد الفعال للأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري**، جينيف، 2006، ص55. انظر:
http://www.statistical/literacy.org/doc/ipm/manual/arabic/ArabicManual.pdf

[2] مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص150.

ومؤشر ثيل Theil Index للتفاوت في توزيع الدخل هو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل، وجبريًا يمكن التعبير عن هذا المؤشر كالتالي:[1]

$$T_1 = \frac{\sum q_i \ log \ q_i}{1/n}$$

حيث (**n**) هو عدد الأفراد أو العائلات و(**qi**) هو الدخل لمجموعة(**i**) من الأفراد، كما لاحظ ثيل، فإن المؤشر يساوي متوسط الدخل، واللوغاريتم التابع له، والميزة الأساسية لهذا المؤشر أنه يظهر المساهمات التي تقدمها المجموعات المختلفة للتفاوت الكلي: مثل مجموعة الأقاليم داخل قطر واحد، أو مجموعة السكان وفقًا للتوزيع التعليمي أو العمري... الخ

وللمقارنة بين سنة وأخرى، يمكن استعمال مؤشر ثيل المقارن، ويأخذ الصياغة التالية:[2]

$$T_2 = \left[\sum_{i=1}^{k} qi \ \ln \frac{qi}{pi}\right].100$$

حيث إن:

qi : دخل المجموعة (**n**) في السنة الحديثة.

Pi: دخل المجموعة (**n**) في السنة السابقة.

$ln \frac{qi}{pi}$: اللوغاريتم الطبيعي لناتج قيمة qi على Pi

ط- مقياس سيمسون: Simpson Index

يمكن حساب معامل سيمسون من خلال المعادلة التالية[3]:

$$D = 1 - \sum_{i=1}^{k} P_i^2$$

حيث أن D = معامل سيمسون

Pi= دخل المجموعة (i) في سنة معينة.

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص164

[2] مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص131

[3] المرجع السابق، ص135.

ويلاحظ أن معامل Simpson محصور بين الصفر والواحد، فكلما اتجه نحو الصفر دل ذلك على الاتجاه إلى المساواة في توزيع الدخل، وله شكل آخر يسمى مقياس عدم التشابه simpson inde of dissimilarity، ويحسب هذا المقياس بالمعادلة الآتية: [1]

$$D_s = \frac{\sum_{i=1}^{k} \left| P_i - \frac{1}{k} \right|}{2}$$

حيث إنّ: Ds= معامل سميسون لعدم التشابه

Pi= دخل مجموعة الأفراد (i) في سنة معينة.

K= عدد الفئات.

و يكون الفرق بين P_i و $\frac{1}{k}$ موجب بمعنى أن نتجاهل الاشارة عند الطرح

ي- مقياس أتكنسون Atkinson's index

ويعد مقياس أتكنسون أحدث المقاييس التي تدرس المساواة أو العدالة في توزيع الدخل، ويعتمد على مفهوم أن الدخل المكافئ للتوزيع العادل هو مستوى الدخل الذي إذا تحصل عليه كل فرد سيجعل مستوى الرفاه للجميع متساويا.[2]

ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:[3]

$$A_I = 1 - \left[\sum_{1}^{n} |y_i - y|^{1-E} . f_i \right]^{\frac{1}{1-E}}$$

حيث إنّ: Yi= متوسط الدخل في الفئة المجموعة.

E= أوزان المساواة.

Y = متوسط الدخل العام

n= عدد المجموعات.

fi= عدد الأفراد في فئة المجموعة.

[1] المرجع السابق، ص136.

[2] نهلة حسن علي، مرجع سبق ذكره، ص 1081.

[3] مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص141.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد حاولنا في هذا الفصل الاقتراب من تلمس الآراء المرتبطة بتوزيع الدخل عند النظم الاقتصادية المختلفة وخاصة النظام الاقتصادي الرأسمالي و النظام الاشتراكي و النظام الإسلامي، ولاحظنا أن لكل نظام رؤيته لعملية توزيع الدخل، وهي ترتكز على المبادئ الفكرية التي يعتمد عليها كل نظام، ثم تطرقنا إلى قضية الدخل الوطني وطرق قياسه والاختلافات الموجود بينها، مع التركيز على توزيع الدخل من حيث المفهوم والأشكال المختلفة له دون إغفال قضية إعادة توزيع الدخل، ولقد ركزنا أيضا على أدوات قياس توزيع الدخل من خلال التعرف على المشاكل المرتبطة بقياس توزيع الدخل و المعايير الواجب توفرها فيه، كما حاولنا أيضا حصر أهم مؤشرات قياس توزيع الدخل والتفاوت فيه.

الفصل الثالث : البلدان النامية بين طموح التنمية وواقع التبعية

تمهيد الفصل الثالث:

تعاني أغلب دول العالم من التفاوت في توزيع الدخل، والبلدان النامية أكثر عرضة لهذا التفاوت، ولقد حاولت البلدان النامية تبني استراتيجيات وسياسات لتحقيق تنمية ترفع من المستوى المعيشي للأفراد وتحقق نوعا من العدالة في توزيع الثروة والدخل، هذا الطموح الذي برز عند أغلب البلدان النامية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية اصطدم مع واقع هذه البلدان والبيئة الاقتصادية العالمية، إن محاولة فهم كيفية تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية يرتبط بفهم واقع هذه الدول وخصائصها، وفي هذا الفصل سوف نحاول أن نتلمس بعض العناصر الأساسية المرتبطة بهذا الموضوع، ونقصد به البلدان النامية بين طموح التنمية وواقع التبعية في ظل العولمة وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: البلدان النامية والتخلف

المبحث الثاني: الخصائص المشتركة للبلدان النامية

المبحث الثالث: واقع البلدان النامية

المبحث الأول: البلدان النامية والتخلف

لعل من أهم القضايا التي شغلت الكثير من المفكرين هي قضية التخلف، ولقد زاد الاهتمام بها خاصة بعد موجة التحرر من الاستعمار الغربي في كثير من البلدان النامية، فظهرت الكثير من النظريات التي تحاول شرح التخلف في هذه البلدان.

المطلب الأول: التخلف، المفهوم والنظريات.

أولا: مفهوم وتعريف التخلف.

أ- مفهوم التخلف

إن الإشكالية التي يطرحها مفهوم التخلف، وبالتالي البلدان المتخلفة، هي إشكالية مزدوجة، تتعلق من جهة بمظاهر التخلف وتجلياته, ومن جهة أخرى بالأسباب التي جعلت هذه المظاهر ممكنة وموجودة ومستمرة، سواء بالمعنى النسبي للتخلف بالقياس والمقارنة مع البلدان المتطورة أو بالمعنى المطلق للتخلف باعتباره ظاهرة مرفوضة بحد ذاتها وبغض النظر عن وجود أو عدم وجود البلدان المتطورة.[1]

و عليه فإن عملية التحديد الدقيق لمفهوم التخلف تشوبها الكثير من التعقيدات إلا أننا يمكن أن نتفق على انه نظام من الخصائص السلبية التي تعم نشطات الحياة والمجتمع ككل، والمظهر الجامع لهذه الخصائص هو عدم القدرة على سداد الحاجات الأساسية للأفراد أو المجتمع، وذلك بسبب انعدام القدرة الذاتية للنمو والتطور[2]

ركزنا على هذا المفهوم من بين المفاهيم الأخرى حيث إنه يحدد التخلف على أنه نظام أي وجود مجموعة من العناصر المتفاعلة مع بعضها البعض تتجه في اتجاه واحد وتوصف بأن لها خصائص سلبية أي غير نشطة وغير فعالة من خلال عدم المشاركة بصورة ملحوظة في الأنشطة التي تخص الحياة أو المجتمع، والتي تؤدي إلى فقدان القدرة على تلبية الحاجات الأساسية للأفراد أو للمجتمع بسبب عدم وجود أي عملية لتعزيز قدرات الأفراد والمنظمات والمجتمعات من أجل الاستخدام الفعال للموارد وتحقيق أهدافه.

---

[1] محمد أحمد الزعبي، **التخلف والتقدم في البلدان النامية والوطن العربي: جدلية السبب والنتيجة**، مجلة منبر ابن رشد، ، العدد:12، 2012

http://www.ibn-rushd.org/typo3/cms/ar/magazine/12th-issue-winter-20112012/

[2] آلاء عبد الرحمن نعمان، أحمد عواد إسماعيل، **التخلف والتنمية في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة سامراء، العراق، 2011، المجلد:7، العدد:25،ص 246.

ب- تعريف التخلف:

لقد تعددت تعاريف التخلف فمنهم من ركز على الجانب الاقتصادي واعتبره سببا أساسيا في المشكلة شأنه شأن العديد من حقول المعرفة الأخرى، وهذا السبب يعود إلى تعدد الاتجاهات و تباين في المنطلقات، والتي تعتمد على النسبية، لكونها مرتبطة بحياة الأنسان وتطلعاته ورؤيته المستقبلية لكيفية تحقيقه لذاته ورفاهيته، لقد انعكس التباين الواضح في تحديد مفهوم واضح للتخلف على تعريفه من قبل علماء الاجتماع والاقتصاد، ونورد هنا بعض التعاريف المقترحة:[1]

يرى Celso Furtado[2] أنه حالة اقتصادية مزدوجة يتعايش فيه قطاعان احدهما قطاع سابق للرأسمالية واكتفائي بنسبة كبيرة، والآخر قطاع متكامل مع الاقتصاد العالمي الحديث فنيا وتجاريا، وتعرف درجة التخلف بالأهمية النسبية لهذين القطاعين أكثر من تعريفها بمستوى دخل الفرد ونموه، ولم تعرف البلدان الرأسمالية القديمة أبدا هذا النوع من التفاوت البنيوي الأساسي بين القطاع الريفي والقطاع الصناعي؛

أما Rebert Baldwin فيرى التخلف على أساس الاختلافات الكمية والنوعية في عوامل الإنتاج التقليدية المعروفة، حيث إن رؤيته تتضمن فكرة فحواها أن العوامل التي وجدت في البلدان المتخلفة هي من ذلك النوع الذي يختلف في ذاته وتركيبته عن العوامل الموجودة في البلدان المتقدمة؛

أما Lewis Arthur[3] **ف**يعتقد إن البلاد المتخلفة فقيرة ولكن الفقر ليس فقر موارد إنتاجية، بل هو يعني عدم القدرة على استغلال ما هو موجود ومتاح من هذه الموارد الإنتاجية؛

ويعني التخلف عند Kuznets عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتقنية الحديثة بسبب المقاومة الاجتماعية السائدة في البلدان المتخلفة أمام هذا الاستخدام، كما يعني أيضًا عدم قدرتها على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لغالبية السكان"[4]

---

[1] عادل مجيد عيدان العادلي، **الدول النامية والفهم العلمي لإشكالية التخلف**، مجلة العلوم النفسية، العراق، 2009، العدد:15، ص205.

[2] سيلسو فورتادو Celso Monteiro Furtado (1920 م-2004 م) اقتصادي برازيلي ومن أشهر مثقفي بلده وأمريكا اللاتينية شغل عدة مناصب وزارية في بلده ومناصب في هيئات إقليمية وعالمية، ارتكزت أعماله في مجال التخلف والتنمية ومشكلة الفقر في البلدان النامية، تتمحور أفكاره حول تحفيز التنمية الاقتصادية من خلال التدخل الحكومي، له الكثير من الأعمال الأكاديمية من أشهرها النمو الاقتصادي في البرازيل: مسح من المستعمرة إلى العصر الحديث أو The Economic Growth of Brazil: A Survey from Colonial to Modern Times سنة 1959

[3] آرثر لويس Sir William Arthur Lewis (1915 م-1991 م) من جزر سانت لوسيا من أشهر الاقتصاديين في مجال التنمية في العصر الحديث ويعتبر من مؤسسي ما يعرف باقتصاديات التنمية له الكثير من الاعمال في الميدان الاقتصادي نال جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1979، من اهم إسهاماته نموذج القطاع المزدوج أو ما يعرف بنموذج لويس له الكثير من المؤلفات اشهرها: نظرية النمو الاقتصادي "Theory of Economic Growth " (1955) والمقالة التي كان لها تأثير كبير : التنمية الاقتصادية في ظل وجود كمية غير محدودة من القوة العاملة "Economic Development with Unlimited Supplies of Labour"(1954)

[4] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، ط1، دار أسامة، الأردن، 2012، ص5.

أما خبراء الأمم المتحدة فقد عرفوا البلدان المتخلفة اقتصاديا بأنها البلدان التي تتسم بانخفاض معدل الدخل الفرد الحقيقي مقارنة بما هو عليه في البلدان الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ودول غرب أوروبا.

ثانيا: نظريات مفسرة للتخلف.

إن المتتبع للنظريات المفسرة للتخلف يجدها تنظر إلى التخلف من ثلاث زوايا، فهناك تحليل اقتصادي على أساس أن التخلف ظاهرة اقتصادية، وهناك من ينظر له كظاهرة اجتماعية، وهناك من ينظر له على أنه ظاهرة نفسية

أ- مقاربة النظرية الاقتصادية للتخلف.

بدأت كل النظريات التي حاولت دراسة التخلف من الناحية الاقتصادية بالتركيز على أدوات الإنتاج ومستواه، ثم تطورت بدراسة البنى لاقتصادية للبلدان المتخلفة، وهي اشمل وأعمق. لعل من ابرزها:[1]

1. التخلف الصناعي والتقني: Industrial And Technological Underdevelopment

التخلف حسب وجهة هذا الطرف، يكون مرادفًا لقلة التصنيع وبدائيته، لسوء استغلال الثروات حيث يؤدي تعطل الآلات الموجودة والتي تم استيرادها دون استخدام أو صيانة فتبقى الزراعة بالوسائل البدائية، بالإضافة إلى الصناعة بسيطة تشبه الأعمال الحرفية وضئيلة المردود وهي النشاطات الأكثر انتشارًا في البلد المتخلف.

2. التخلف الاقتصادي البنيوي: Structural Economic Underdevelopment

حسب هذه المقاربة فالبلدان المتخلفة لها بنية اقتصادية داخلية ديناميكية تتصف بخصائص مميزة تتمثل فيما يلي:[2]

❖ **التفاوت الهائل في التوزيع القطاعي للإنتاج.**

يلاحظ في البلدان المتخلفة وجود قطاعات إنتاجية متقدمة جدًا في الزراعة أو الصناعة لكنها محدودة في أماكن معينة، يسيطر عليها قلة ضئيلة، أما غالبية السكان لا تحظى إلا بنسبة ضئيلة من الدخل نتيجة الأعمال التي تشتغل بها، هذا التفاوت الهائل يؤدي إلى تبخيس تدريجي للعمل في الريف والحرف. والهجرة إلى المدينة للتكدس حولها في أحياء الصفيح، وهكذا يتعرض مفهوم العمل للتشويه والتبخيس مقابل مهن تسمح بالكسب السريع.

[1] جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى عالم التنمية**، ط1، دار الشروق، الأردن، 2009، ص 75-79.
[2] المرجع السابق، ص78.

❖ **تفكك أوصال النظام الاقتصادي.**

نلاحظ أن قطاعات النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة وهي:

- ✓ قطاع الإنتاج الأولى؛
- ✓ قطاع صناعات الآلات والمواد الاستهلاكية؛
- ✓ قطاع التجارة والخدمات.

هذه القطاعات تكون مترابطة ومتكاملة، فالنمو في واحد من هذه القطاعات ينعكس على بقية القطاعات الأخرى، دافعًا إياها إلى النمو بدورها نظرًا لتكامل دورة الإنتاج والتوزيع داخليًا.

أما في البلدان المتخلفة فيلاحظ التفكك في الدورة الإنتاجية ودورة الاستهلاك، مما يجعل الاقتصاد أسير الاقتصاد الخارجي، هذا التفكك يؤدي إلى طغيان القطاع التجاري على قطاع الإنتاج الصناعي.

❖ **التبعية للخارج**

يؤدي طغيان إنتاج المواد الأولية للتصدير واستيراد المواد الاستهلاكية، وما ينجر عنه من تضخيم لقطاع الخدمات والتجارة إلى نشوء تبعية للاقتصاد الخارجي، ينتج عن هذه التبعية إفقار تدريجي للبلد من خلال استنزاف المواد الأولية ورخص أسعارها من ناحية والاحتفاظ بأثمانها كتوظيفات مالية في البلد الخارجي، وينجر عن هذه التبعية بروز فئة قليلة من مجتمع ممثلة في التجار والمنظمين، والحكام، والموظفين الحكوميين...، مسيطرة ومنتفعة تتطابق مصالحها مع المصالح الدولية ممثلة في الشركات متعددة الجنسيات أو دول بعينها.

أن نشاط هذه الفئة غالبًا ما يكون تشويه القطاع الاقتصادي من خلال السيطرة عليه باستعمال الاحتكار وخاصة في النشاط التجاري، بالإضافة إلى تشويه العمل السياسي والمجتمعي، وهو ما ينجر عنه من إفساد جهود الإصلاح الحقيقي الذي كان من الممكن أن يفيد عددًا كثيرًا من الناس في هذه البلدان.

ب- مقاربة النظرية الاجتماعية للتخلف.

يؤكد الكثير من الباحثين على دراسة البيئة الاجتماعية للتخلف، فقد قام A. Hagen بحصر خمس سمات للمجتمع المتخلف:[1]

- ✓ انتقال العلوم من جيل إلى آخر بشكل جامد إجمالاً.
- ✓ تحكم العادات والتقاليد بالسلوك لا القانون.
- ✓ نظام اجتماعي تحكمه تراتبية جامدة.

[1] المرجع السابق، ص83.

- ✓ تحديد المكانة الاجتماعية للفرد ودّيًا أكثر من تحددها من خلال الكفاءة.
- ✓ إنتاجية منخفضة جدًا.

ج- مقاربة النظرية النفسية للتخلف.

تتمثل هذه المقاربة في تناول التخلف باعتباره مشكلة نفسية يتم اختزالها في أوصاف مرضية من نوع غياب روح المغامرة وعدم وجود المنظم الفعال وانعدام الروح الفردية وتحقير الكسب المادي والتخصص الاقتصادي وجمود الحراك الاجتماعي و يمكن القول أن المجتمعات المتخلفة تعاني من خلل في ثلاثة عوالم رئيسية[1]:

- ❖ خلل في عالم الأشخاص: عدم وجود رجال في الأمة لديهم القدرة والمعرفة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه بلدانهم مما يشتت جهود وأفكار الشعب؛
- ❖ خلل في عالم الأفكار: عدم وجود أفكار ومفكرين يستطيعون لم شمل الشعب وتحديد أهدافه ورسم طرق لمستقبله بما يضمن تخلصه من أفكار الهيمنة؛
- ❖ خلل في عالم الأشياء: عدم وجود الثروات أو عدم القدرة عن كشفها والتنقيب عنها مما يسلب الشعب الركن المادي للتحرر.

المطلب الثاني: البلدان النامية وتقسيماتها

أولاً: البلدان النامية وإشكالية تحديد المصطلح

لقد برزت مشكلة التخلف على مستوى الدول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حينما دعت الدول المتخلفة إلى عقد مؤتمر باندوغ للتعاون[2] فيما بينها ومطالبة الدول المتقدمة بمساعدتها على النمو، ولقد ظهرت عدة مصطلحات كل منها كان لها هدف وغاية في تسميتها، على أن التسمية الاصطلاحية التي لاقت رواجا كبيرا بين كل الأطراف سواء الباحثين أو الاقتصاديين أو السياسيين هي البلدان النامية ؛ لكن هذا لا يمنعنا أن نشير بأن هناك الكثير من التسميات التي ظهرت ولعل من ابرزها ما يلي[3]:

أ- البلدان المتأخرة : Backward Countries وهو مواجهة البلدان المتقدمة، وهذا الاصطلاح يوضح الفرق بين البلدان المتقدمة والمتأخرة، ويؤخذ على هذا التعريف أنه لا يركز على التخلف الاقتصادي

---

[1] احمد علي ويس، **مشكلات الحضارة في فكر مالك بن نبي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، العراق، 2010، المجلد:2، العدد:6، ص276.

[2] مؤتمر باندونغ Bandung Conference (المؤتمر الآسيوي الأفريقي) أفريل 1955، اجتمع ممثلون عن 29 حكومة من الدول الآسيوية والأفريقية في باندونغ بإندونيسيا لمناقشة السلام ودور العالم الثالث في الحرب الباردة، والتنمية الاقتصادية، وإنهاء الاستعمار، وكانت المبادئ الأساسية للمؤتمر السياسي تقرير المصير والاحترام المتبادل للسيادة وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة.

[3] عادل مجيد عيدان العادلي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

والتكنولوجي فحسب؛ بل يتعداه ليتضمن التخلف الحضاري والاجتماعي، وبالتالي فقد كان هذا التعريف يتضمن في مضمونه تجريحا لمشاعر حكومات ودول، منها من كان له حضارة عريقة قد أسهمت في التقدم والمدنية في العصور السابقة.

ب- البلدان المتخلفة Under Developed Countries: هذا المصطلح كان أيضا قد اعتبر من وجهة نظر الشعوب وحكومات تلك الدول ينظر إليها من خلال منظار ضيق ويرى فيها تخلفا حضاريا واجتماعيا ولا يميز بين درجات التخلف، ولا يتطرق إلى البلدان التي حققت درجات من النمو، وبين البلدان التي مازالت في حالة ركود أو جمود شبه كلي، وكما يتبادر إلى الأذهان فإن التقدم الذي بلغته البلدان المتقدمة في القرن العشرين هو الذي مازال يدفع إلى استمرار هذا التسمية.

ج- البلدان الأقل تقدما :The Less Developed Countries في المقابل يوجد البلدان الأكثر تقدما، وهي تنظر من ناحية نسبية التقدم.

د- البلدان النامية Developing Countries: هذا الاصطلاح رغم انه نال رضا مشاعر الشعوب الرازحة تحت التخلف، إلا انه في ذات الوقت يعطي إيحاء بأن هذه البلدان سائرة في طريق النمو؛ ولكن يؤخذ عليه انه يرى أن جميع تلك البلدان سائرة في طريق النمو، لكن الحقيقة أن هناك بلدانا في حالة جمود وهناك بلدان تقهقر، بالإضافة إلى أن النمو يشمل جميع بلدان العالم.

ه- البلدان الفقيرة Poor Countries : في مقابل البلدان الغنية، ويرى البعض في هذه التوصيف تمييزه بالحياد من الناحية العلمية لتركيزه على الجوانب المادية والاقتصادية دون الجوانب الحضارية لهذه الدول، ويأخذ عليه منتقدوه أنه توجد ضمن البلدان النامية كثيرا من الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالدول النفطية مثلاً.

و- دول العالم الثالث The Third World[1]: يطغى على هذا الاصطلاح الطابع السياسي، عرفت مرحلة الثمانينات شيوع استعمال تسمية العالم الثالث There Monde، وإطلاقهما على مجموعة البلدان النامية، وقد استعمل هذا المفهوم لأول مرة من طرف الإحصائي والاقتصادي الفرنسي Alfred Sauvy في مقال نشره بـــ Novel Ogseruatew عام 1952، و يرتكز إلى تقسيم العالم إلى ثلاثة عوالم أساسية و هي:

- ✓ **دول العالم الأوّل:** الدول الصناعية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.
- ✓ **دول العالم الثاني:** الدول الصناعية ذات الاقتصاد المخطط مركزاً سابقًا في أوروبا الشرقية.
- ✓ **دول العالم الثالث:** ما تبقى من دول أمريكا اللاتينية، ودول الكاريبي وأفريقيا، والشرق الأوسط، وغالبية آسيا باستثناء اليابان.

[1] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، ط1، مكتبة حسن العصرية، الأردن، 2014، ص270.

وقد أخذ هذا المفهوم صيغة سياسية أثناء الحرب الباردة، لكن ظل مستعملاً بعد انهيار المعسكر الشرقي.

ز- دول النطاق: ويرد بهذا المعنى اخذ الجوانب السياسية والجغرافية في إيضاحه انطلاقا من اعتبار دول المركز هي ذات المستوى المتقدم، ويعني بالنطاق إشارة إلى البلدان المتخلفة، كما يراد بهذا المفهوم الإشارة إلى أهمية التأكيد على أن ظاهرة التخلف تعود أساسا إلى علاقات التبادل التي تتم بين المركز والنطاق والتي تتميز بعدم العدالة، وما يؤدي بالتالي إلى الدفع باتجاه تبعية النطاق إلى المركز.

ح- دول الجنوب Countries of the South: إن الوضعية الجغرافية لدول العالم الثالث قادت إلى هذا التصنيف في مقابل دول الشمال والتي تضم دول أوروبا الغربية وأمريكا واليابان والتي تتميز بوضعية اقتصادية مواتية ومعدلات نمو جيدة واستقرار سياسي واجتماعي، ونجد في المقابل دول الجنوب التي تضم دولا تتميز بوضعية صعبة في مختلف الميادين، حيث تتميز بضعف الإنتاجية، وارتفاع معدل البطالة، ومشاكل النقل والمواصلات، والمديونية، وتدهور شروط ومعدلات التبادل في غير صالح هذه البلدان، بالإضافة لعدم وجود استقرار سياسي واجتماعي، ولقد استندت هذه التسمية إلى التصنيف الجغرافي للدول في مؤتمر باريس للطاقة عام 1975.

ثانيًا: تصنيف البلدان النامية.

هناك العديد من التصنيفات التي تضعها الهيئات الدولية والمؤسسات الاستشارية الدولية في تصنيف البلدان النامية، سنحاول البحث في هذه التصنيفات التي تضعها الهيئات الدولية للبلدان النامية فقط، نظرا لعدم وجود منهجية في التصنيف، والملاحظة الأولى التي يمكن التأكيد عليها أنه لا يوجد معيار توافقي حول معيار ما يجعل دولة ما متقدمة وأخرى نامية، خاصة بين الهيئات الدولية ونقصد بها WB/IMF/ UNDP حيث أن عتبات التنمية تختلف فيما بين هذه الهيئات.

فنجد أن IMF لا يصرح مباشرة عن العتبة؛ في حين تعتبر UNDP أن عتبة التنمية تمثل 80% من HDI، بينما يعتبر WB أن العتبة في حدود 6000 دولار للدخل المحلي الإجمالي للفرد بأسعار 1986، لكن تتفق هذه الهيئات جميعا على إدخال معيار الدخل المحلي الإجمالي للفرد في تصنيفاتها.[1] انظر **الملحق رقم 03**، الذي يوضح أوجه الاختلاف بين المنظمات الدولية في تصنيف البلدان النامية.

[1] Lynge Nielsen, **Classifications of Countries Based on Their Level of Development: How it is Done and How It Could Be Done**, IMF, WP/11/31,2011, p20
http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp1131.pdf

أ- صندوق النقد الدولي

لصندوق النقد الدولي ثلاثة تصنيفات مهمة للبلدان النامية وهي كتالي:

1. الاقتصاديات النامية والناشئة Emerging and Developing Economies

يدمج IMF في تحديده البلدان النامية والناشئة مع البلدان الأقل نموا، ويعتمد IMF في هذا التصنيف معايير أكثر مرونة، وهذه المعايير كتالي[1]:

- ✓ مستوى دخل الفرد؛
- ✓ التنويع في الصادرات، فالبلدان التي لديها دخل فردي مرتفع؛ لكن تعتمد صادراتها على 70% من النفط لا تعتبر المتقدمة؛
- ✓ درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

ومن خلال هذه المعايير تحدد الاقتصاديات النامية والناشئة وعددها 152بلد حسب تحديث افريل 2015 أنظر **الملحق رقم:04** وشهد هذا التصنيف خروج 14 اقتصاد من هذا التصنيف منذ سنة 1997.

2. الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية Transition economies

وهي تلك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ويكون اقتصادها انتقاليا أي يتغير من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد، ومصطلح "الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية" عادة ما يغطي بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفيتي السابق لكن هناك دول أخرى خارج أوروبا ولقد صنف صندوق النقد الدولي هذه الدول في سنة 2000، ثم دول أخرى في سنة 2002[2] ثم احدث تغيرات في سنة 2009. أنظر **الملحق رقم 05.**

3. البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) Heavily Indebted Poor Countries

لقد بدأت المبادرة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1996،تحت ضغط العديد من المنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى ، تم تحديد هذا التصنيف من البلدان النامية من أجل العمل على تخفيف عبء ديون القروض أو الديون الخارجية والفائدة المترتبة عنها أو تخفيفها إلى مستويات مقبولة والمعايير المحددة لذلك هي[3]:

- ✓ تجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الصادرات 200%
- ✓ تجاوز نسبية الدين إلى إيرادات الحكومة 280%

---

[1]IMF, **Frequently Asked Questions: World Economic Outlook** (WEO), May 07, 2015 http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/faq.htm#q4b

[2] IMF, **Transition The First Ten Years: Analysis and Lessons for Eastern Europe and the Former Soviet Union**, Washington, 2002, P22.

[3] IMF, **Debt Relief Under the Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative**, May 29, 2015 http://www.imf.org/external/np/exr/facts/hipc.htm

وتضم هذه المجموعة 39 بلد من البلدان النامية. أنظر **الملحق 06**

وفي الأخير نذكر أن صندوق النقد الدولي يتبع التوزيع الجغرافي للبلدان النامية والناشئة.

ب- البنك الدولي

يعتمد تصنيف البنك الدولي للبلدان بما فيها البلدان النامية على معيار نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، واستنادا إلى هذا المعيار يتم تصنيف كل اقتصاد كاقتصاد منخفض الدخل، أو متوسط الدخل (وتنقسم هذه الفئة إلى الشريحة الأدنى والشريحة الأعلى من الاقتصادات متوسطة الدخل)، أو مرتفع الدخل. كما تستخدم أيضا مجموعات تحليلية أخرى على أساس المناطق الجغرافية[1].

1. **حسب معيار الدخل**

في كل شهر جويلية من كل سنة يصنف البنك الدولي الاقتصاديات في العالم على أساس تقديرات إجمالي الدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد في السنة السابقة باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي، و يمكن توضيح تصنيف البنك في الجدول التالي حسب تحديث جويلية 2015

الجدول رقم1.3 **: تصنيف البنك الدولي حسب معيار الدخل**

الشريحة	الشريحة الفرعية	المعيار
الاقتصادات ذات الدخل الفردي المنخفض **Low-income economies**		يساوي أو أقل من 1045 دولار أمريكي
الاقتصادات ذات الدخل الفردي المتوسط **Middle-income economies**	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأقل Lower-middle-income economies	بين 1046 و 4125 دولار أمريكي
	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط المرتفع Upper-middle-income economies	**بين** 4126 و12735 دولار أمريكي
الاقتصادات ذات الدخل المرتفع **High-income economies**	الاقتصادات الأعضاء في OECD	أكثر من 12736 دولار أمريكي
	الاقتصادات غير الأعضاء في OECD	

المصدر: تم إعداده بالاستعانة بمعطيات البنك الدولي 2016

من خلال الجدول السابق يمكن القول انه أصبح لدينا خمس مجموعات، وتمثل الاقتصادات

[1] البنك الدولي، تصنيف البلدان، ماي 2015

http://data.albankaldawli.org/about/country-classifications

المنخفضة ومتوسطة الدخل الاقتصادات النامية ويبلغ عددها حسب التصنيف 155 بلدا ، أنظر **الملحق رقم 07** الذي يبين قائمة البلدان النامية حسب معيار الدخل للبنك الدولي، وهو يستخدم هذا المصطلح لتسهيل التحليل فقط؛ وليس المقصود أن جميع الاقتصادات في المجموعة تشهد تنمية مماثلة.

2. **حسب المعيار الجغرافي**

يصنف البنك الدولي البلدان النامية وفق المعيار الجغرافي أو المناطقي إلى ستة مناطق أساسية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم2.3: التقسيم الجغرافي للبلدان النامية حسب البنك الدولي

اسم المنطقة
شرق آسيا و المحيط الهادي
أوروبا وآسيا الوسطى
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
جنوب آسيا
أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: تم إعداده بالاستعانة بمعطيات البنك الدولي 2016

ويمكن حصر جميع البلدان النامية حسب المناطق من خلال **الملحق رقم: 08**

ج- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

يتم احتساب تصنيف بلدان العالم بما فيها البلدان النامية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مؤشر التنمية البشرية HDI ، و تهدف المنظمة إلى أن تأخذ بعين الاعتبار الطابع متعدد الأوجه للتنمية من خلال مؤشر HDI ، ويتم حساب مؤشر دليل التنمية البشرية من خلال مجموعة من مكوناته وهي:[1]

- ✓ العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات؛
- ✓ معدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار؛
- ✓ متوسط عدد سنوات الدراسة للفرد؛
- ✓ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ بإضافة إلى جوانب أخرى تمثل التنمية البشرية مثل الحرية السياسية والأمن الشخصي.

من خلال دليل التنمية البشرية فإن البلدان المتقدمة هي بلدان تقع في الربع العلوي من توزيع HDIأي أكبر من 80 % ، أما البلدان النامية فتمثل في المجموعات التالية:

[1] علي حميد وش، **التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر 1990-2005**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 92.

- ❖ تنمية بشرية مرتفعة أي بين 79 % و70%؛
- ❖ تنمية بشرية متوسطة بين 69% و55%؛
- ❖ تنمية بشرية منخفضة 54% و33%؛
- ❖ بلدان أخرى غير مصنفة وعددها 8 دول.

د- الأمم المتحدة

لقد أقرت الأمم المتحدة تصنيفا آخر إلى جزء من البلدان النامية ويتمثل هذا التصنيف في:

1. **البلدان الأقل نموا** (LDC)

نشأ مفهوم البلدان الأقل نموا في أواخر الستينات من القرن الماضي، وأدرجته الأمم المتحدة في قراراتها سنة 1971[1]، ويتم تصنيف هذه البلدان من خلال ثلاثة معايير وهي بحسب تحديث2015[2]:

- ❖ **معيار الدخل** IC: تقديرات متوسط الدخل الوطني الإجمالي للفرد خلال ثلاثة سنوات استنادا إلى طريقة أطلس البنك الدولي، فكل الدول الأقل من 1035$ وأعلى من 1242 $ تخرج مباشرة؛
- ❖ **مؤشر الأصول البشرية** HAI: والذي يسند إلى:
  - ✓ التغذية: نسبة السكان يعانون من نقص التغذية؛
  - ✓ الصحة: معدل وفيات الأطفال من سن خمس سنوات أو أقل؛
  - ✓ التعليم: نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية للجنسين؛
  - ✓ معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين.
- ❖ **مؤشر الضعف الاقتصادي** EVI: ويستند إلى مجموعة من المؤشرات الأخرى:
  - ✓ حجم السكان؛
  - ✓ البعد الجغرافي أو سهولة الوصول؛
  - ✓ مؤشر تركيز الصادرات؛
  - ✓ حصة الزراعة وصيد الأسماك من الدخل الإجمالي؛
  - ✓ نسبة تمركز السكان؛
  - ✓ تذبذب في استقرار الصادرات؛
  - ✓ ضحايا الكوارث الطبيعية؛
  - ✓ عدم استقرار الإنتاج الزراعي.

---

[1] للاطلاع أكثر أنظر الدورة السادسة والعشرون الأمم المتحدة القرار 2768.
http://www.unitar.org/resource/sites/unitar.org.resource/files/document-pdf/GA-2767-XXVI.pdf

[2] UN-OHRLLS, **Criteria for Identification and Graduation of LDCs**
http://unohrlls.org/about-ldcs/criteria-for-ldcs/

وتشتمل هذه الدول على 48 بلد حسب تحديث 2015، أنظر **الملحق رقم: 09.**

المطلب الثالث: التنمية في البلدان النامية لمواجهة التخلف.

أوّلاً: مفهوم التنمية وعلاقته بالنمو الاقتصادي

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم الاقتصادية التي ظهرت على مستوى العالم في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظام اقتصادي وسياسي متماسك ما يسمى بعملية التنمية، ويشير هذا المفهوم إلى التحولات التي حصلت بعد الاستقلال في الستينات من القرن الماضي في آسيا وإفريقيا بصورة جلية.

وقد ظهر بداية مفهوم التنمية Development في علم الاقتصاد علي يد الاقتصادي البريطاني آرثر لويس و يستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، وذلك بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الإنسانية، والحاجات المتزايدة لإعطائه الصورة التي تكفل زيادة درجات الإشباع عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.[1]

ويعرف Nicholas Kaldor [2] التنمية على أنها " مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير مقتصدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي في فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.[3]

وهنا علينا التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة ولكنها تتضمنه مقرونًا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول إن التنمية إنما تتمثل في

---

[1] جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص21

[2] نيكولاس كالدورNicholas Kaldor (1908 م-1986 م) يعد كالدور واحدا من قادة ما بعد الكينزية، وكان مهتما بقضايا النمو وتوزيع الدخل ولقد اشتق نماذج متشابكة لعل من أهمها نموذجه في النمو الاقتصادي والذي سمي بقوانين كالدر للنمو، ولقد أشار كالدور أيضا إلى أهمية توزيع الدخل في نظريته عن دورة الأعمال، وله ما يقارب 40 عملا أكاديميا لعل أبرزها:
نموذج النمو الاقتصادي أو A Model of Economic Growth, 1957 / نظريات بديلة للتوزيع أو Alternative Theories of Distribution 1956 / آفة النظرية النقدية أو.The Scourge of Monetarism, 1982

[3] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص8.

تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي للاستمرار في الدخل الوطني الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.

ثانيًا: تطور مفهوم التنمية

لقد تطور مفهوم التنمية عبر مراحل مختلفة نظرًا للتطور، كذلك التحديات التي تواجه العالم والبلدان النامية بصفة خاصة، فأصبح مفهوم التنمية أكثر شمولاً وعمقًا في التعبير عن الحاجيات الإنسانية، ولقد برزت مفاهيم أخرى للتنمية خلال عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي منها:[1]

أ- التنمية البشرية:

قد برز مفهوم التنمية البشرية مع إصدار أوّل تقرير للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنساني علم 1990، ولقد تعريفها كما يلي " التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، ويقوم هذا المفهوم على ثلاثة عناصر أساسية":

- ✓ الحياة الطويلة الخالية من العلل" ويعبر عنها بمؤشر العمر المرتقب عند الولادة.
- ✓ اكتساب المعرفة " يعبر عنها بمؤشر نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة".
- ✓ التمتع بمعيشة كريمة " يعبر عنها بمؤشر متوسط الدخل الفردي الحقيقي"

ب- التنمية المستدامة:

ترتكز التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية وتعرف بأنها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام المتمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة.

ثالثًا: استراتيجيات التنمية التي تبعتها البلدان النامية.

لقد طبقت البلدان النامية العديد من استراتيجية التنمية كل حسب إمكاناتها وقدراتها، هناك دول حققت تطور كبيرًا مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورا...؛ لكن اغلب البلدان النامية لم تحقق استراتيجية التنمية فيها أهدافها وهذا راجع إلى أسباب مختلفة ولعل من ابر استراتيجيات التنمية التي طبقتها البلدان النامية نجد:

أ- استراتيجية التنمية الزراعية الريفية:

إن هذه الاستراتيجية التي اعتمدتها العديد من البلدان النامية لاسيما منها الدول كثيفة السكان كالصين، والهند، وباكستان، والمكسيك، وإندونيسيا، لم يكن الهدف من ورائها

[1] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، مرجع سبق ذكره، ص29.

فقط تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال إعادة توزيع الأراضي، وإنما إحداث انطلاق اقتصادي عن طريق استراتيجية تنموية تعتمد على الزراعة التي تسمح بـ:[1]

- ✓ توفير الاحتياجات الغذائية؛
- ✓ توفير الموارد النقدية من خلال المحاصيل الزراعية؛
- ✓ وتوفير سوق للسلع غير الزراعية تبعًا للارتفاع المسجل في مداخيل المزارعين، وبالتالي ارتفاع الطلب الاستهلاكي، توفير مداخيل للإنتاج الزراعي.

ب- استراتيجية الصناعات المصنعة:

إن محور هذه الاستراتيجية هو إعطاء الأولية للصناعات الثقيلة، وهي تشكل تطبيقاً واقعيًا لنظرية النمو غير المتوازن، حيث تعطى الأولية في الاستثمار لإقامة الصناعات القاعدية، بهدف تهيئة المجال لحراك اقتصادي ونشوء صناعات تكاملية مع تلك الصناعة، ولقد تم تطبيق هذه الاستراتيجية في العديد من البلدان النامية.

ج- استراتيجية إحلال الواردات

شهدت البلدان النامية في الخمسينات والستينات انخفاضاً في الأسواق العالمية لأسعار منتجاتها الأولية وعجزا متزايدا في ميزان مدفوعات في حساباتهما الجارية، إضافة للاعتقاد العام في سحر التصنيع وأهميته. كل ذلك أدى إلى اتجاه البلدان النامية إلى استراتيجية إحلال الواردات خاصة المنتجات الصناعية بدلا من استيرادها ومن ثم التركيز على تصنيع المنتجات.[2]

وتعني استراتيجية إحلال الواردات أن تنتج دولة ما محليا ما كانت تستورده من قبل. ويتم ذلك من خلال خلق السوق المحلي للصناعة التي هي محل الواردات. وهذا يترتب عليه خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة وذلك عن طريق منع استيراد السلع التي تريد إحلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى.[3]

د- استراتيجية التصنيع من أجل التصدير

يقصد باستراتيجية التصنيع من أجل التصدير التركيز عند اختيار ما يتم القيام به من صناعات على تلك الصناعات التي تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها. ويعني ذلك في هذه الاستراتيجية أن يكون التركيز بشكل أساسي على التصدير إلى السوق الخارجي، وهي تعرف باستراتيجية التواجه الخارجي Outward Looking Strategy، والتي تقوم على تحرير التجارة وحركة

[1] المرجع السابق، ص99.

[2] ميشال تودار، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن، محمود حامد، ط1، دار المريخ، السعودية، 2006، ص566.

[3] حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، طبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 1998، ص89.

عوامل الإنتاج عبر الحدود الدولية. كما فعلت الكثير من الدول ومنها: جمهورية كوريا الجنوبية، وتايوان وسنغافورة وهونك كونج في أوائل الستينات.

رغم المزايا الكثيرة لاستراتيجية تنمية الصادرات، إلا أن بعض تجارب البلدان النامية مع هذه الاستراتيجية، لم تحقق الأهداف والمكاسب التي تضمنتها الأدبيات الاقتصادية. ويمكن إرجاع سبب فشل هذه التجارب إلى:[1]

- ❖ أن معظم البلدان النامية تتمتع بميزات نسبية في سلع أولية ذات مرونة داخلية وسعرية منخفضة، خاصة المواد الزراعية، والذي يؤدي عدم استقرار حصيلة الصادرات؛
- ❖ عدم قدرة البلدان النامية على تحقيق هذه الاستراتيجية بسبب الجمود المؤسس و/ أو محدودية عناصر الإنتاج اللازمة لتنمية الصادرات بسبب البيروقراطية والفساد السياسي التي تعاني منه أكثر البلدان النامية؛

[1] مفرج بن سعد الحقباني، **العلاقة السببية بين اتجاهات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التكامل المشترك**، دورية الإدارة العامة، الأردن، المجلد:42، عدد: 4، 2002، ص 282.

المبحث الثاني: الخصائص المشتركة للبلدان النامية

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم البلدان النامية وتحديد تقسيماتها المختلفة، سنحاول في هذا المبحث التركيز على الخصائص المشتركة للبلدان النامية في عدة مجالات، على الرغم من أنه يصعب تحديد كل الخصائص المشتركة.

المطلب الأول: خصائص اقتصادية

تتميز البلدان النامية بمجموعة من الخصائص الاقتصادية التي تشترك فيها، هذه الخصائص لا تنطبق على كل البلدان النامية فهناك دول ربما لا يوجد فيها خاصية أو اثنين لكن لها عنصر على الأقل تشترك فيه مع الدول الأخرى وهذا الاختلاف ربما يرجع إلى الثروات الطبيعية التي تميزها عن بقية البلدان النامية التي لا تؤهلها هذه الثروة لتصبح من الدول المتقدمة، لان عملية التقدم هي عملية متكاملة ومعقدة، ولتوضيح ما هي أهم الخصائص التي تشترك فيها البلدان النامية يمكن ذكر ما يلي:

أولا: انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي

تستخدم الهيئات الدولية متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني كمؤشر أو مقياس لدرجة التخلف أو التقدم للدول المختلفة كما سبق ذكره، وتعاني البلدان النامية بصفة عامة من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني مقارنة بالبلدان المتقدمة، فوفقًا لبيانات عام 2014 بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني في البلدان المتقدمة المرتفعة الدخل 60000 دولار، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل في البلدان النامية في حدود 4964 دولار سنويًا، أي متوسط نصيب الفرد من الدخل في البلدان المتقدمة يعادل 12 ضعفًا متوسط نصب الفرد من الدخل في البلدان النامية، أما في البلدان الأقل نموا فيقدر بـ 927 دولارا أمريكيا، ويصل إلى حدود 873 دولارا أمريكيا فقط في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[1].

إن انخفاض مستويات الدخل الفردي ينعكس على اقتصاديات تلك الدول وخاصة الفقيرة منها ويجعلها تعيش في حلقة مفرغة، يمكن التعبير عنها في الشكل التالي:

[1] تم الاعتماد على هذه المعطيات بناء على بنك معطيات البنك الدولي 2016.

الشكل رقم 1.3 : الحلقة المفرغة

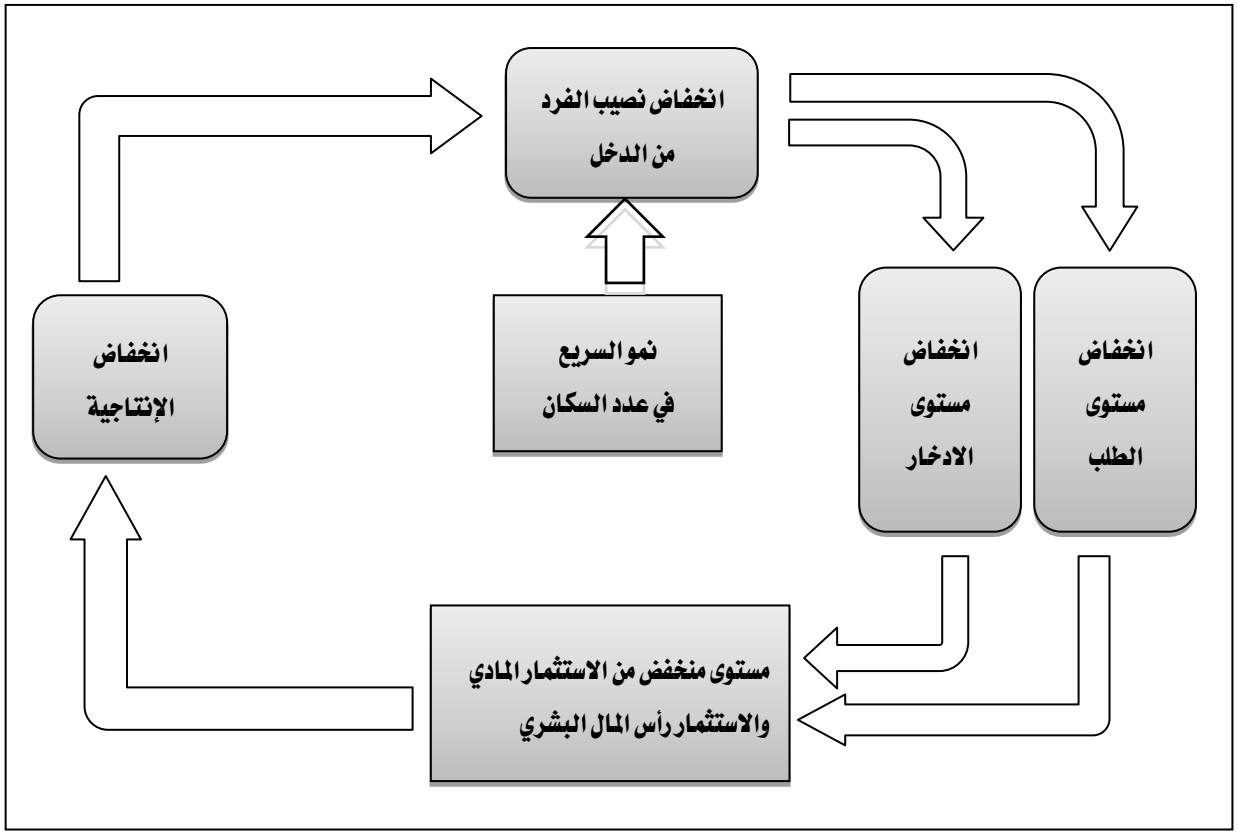

Source: James Hickman, **The Economics of Developing Countries**, International Economics, 2014, Vol: 39, N:2, p20

من الشكل السابق نلاحظ أن انخفاض الدخل الفردي يؤثر على مستوى الاستثمار المادي والبشري من خلال انخفاض مستويات الطلب في الاقتصاد وانخفاض مستوى الادخار، ويؤدي انخفاض الاستثمار المادي والبشري إلى انخفاض في الإنتاجية والذي ينتج عنه انخفاض الدخل الفردي كما أن النمو السريع للسكان يزيد الحلقة الفارغة تعقيدا.

ثانيا : انخفاض معدل متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني

من الأمور التي تميز البلدان النامية ليس انخفاض الدخل الفردي فقط بل انخفاض معدلات نمو هذا الدخل، أي أن المعدل الذي ينمو به متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يشهد معدلات منخفضة لا تسمح لها بتحقيق التنمية المطلوبة، وهذا ينطبق على الغالبية فإذا استثنينا البلدان النامية في كل من مجموعة شرق آسيا والمحيط الهادئ و مجموعة أوروبا وآسيا الوسطى ومجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي شهدت تحسنا في معدلات نمو دخل الفرد بسبب ارتفاع معدلات الصادرات من السلع أو المواد الأولية كالنفط والذي انعكس على زيادة في معدلات دخل الفرد لكن الغالبية من البلدان النامية أي تقريبا 60 % من هذه البلدان في المجموعات الأخرى تشهد معدلات

ضعيفة في نمو الدخل الفردي. والشكل التالي يبين لنا معدلات النمو في مناطق البلدان النامية وبالإضافة إلى مجموعة البلدان الأقل نمو والبلدان المثقلة بالديون.

الشكل رقم 2.3: معدلات نمو الدخل الفردي في بعض مناطق البلدان النامية

الوحدة: نسبة مئوية

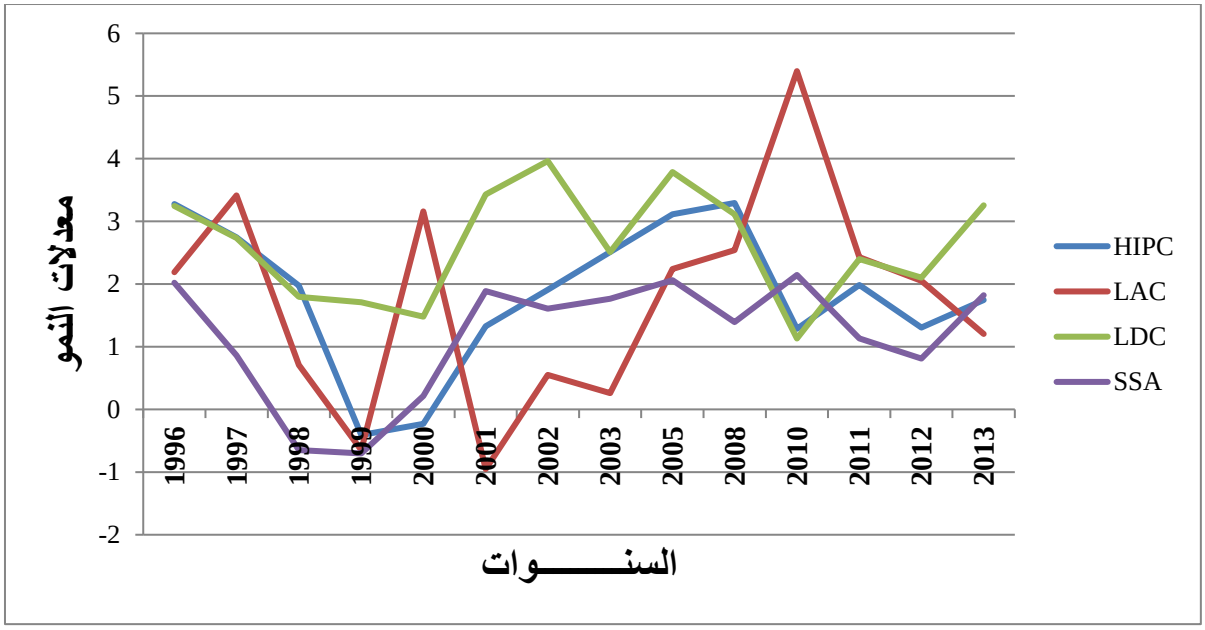

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بنك المعلومات للبنك الدولي 2015

من الشكل السابق نلاحظ أن نمو معدلات الدخل الفردي في حوالي 80 بلدا ناميا ومن خلال الفترة المختارة أنها تراوحت ما بين 0% و3% .

ثالثا: انخفاض مستويات الإنتاجية

تتميز البلدان النامية بصفة عامة بانخفاض إنتاجية عنصر العمل بالمقارنة بالبلدان المتقدمة في نواح الأنشطة المختلفة، فالعنصر المهم في زيادة الإنتاجية هو المعرفة والتكنولوجيا؛ لكن لاحظت الكثير من الدراسات تأثير هذه الأخيرة يختلف بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية على الإنتاجية، فإن كان الأثر واضحا في البلدان المتقدمة، فعلى العاكس في البلدان النامية هناك بعض الصناعات فقط التي يمكن أن تزيد فيها الإنتاجية مثال الصناعة الغذائية و الصناعة الجلود و الملابس ، ربما يرجع السبب إلى القدرة على التكيف مع هذه التكنولوجيا[1].

[1] Micheline Goedhuys, Norbert Janz, **Knowledge-based productivity in 'low-tech' industries: evidence from firms in developing countries**, Working Paper Series, UNU-MERIT,2008, N:07, p23 http://www.merit.unu.edu/publications/wppdf/2008/wp2008-007.pdf

رابعا: انخفاض معدلات الادخار

تتميز البلدان النامية بصفة عامة بانخفاض في مستوى الادخار وبالنظر إلى انخفاض مستويات الدخول، باستثناء الدول المصدرة للبترول التي تحتفظ بفوائض مالية كبيرة، فالملاحظ أن أغلب البلدان النامية تعاني من انخفاض الادخار، وانخفاض مستوى الادخار يؤثر بدوره على حجم الاستثمار، كما أن أغلب البلدان النامية مضطرة إلى الاستدانة لتمويل عملياتها الاستثمارية، أو الإستعانة من المؤسسات المالية الدولية أو من البلدان المتقدمة في حد ذاتها.

وهناك أسباب كثيرة وراء انخفاض معدلات الادخار، حيث أن تحسن معدلات التبادل التجاري لصالح البلدان النامية يؤدي إلى تحسن في مستويات الدخل الحقيقي بما ينعكس إيجابا على الادخار في هذه البلدان والعكس صحيح، وتؤثر كذلك الاضطرابات أو الصدمات في أسعار السلع في الأسواق العالمية تأثيرا سلبيا على معدلات الادخار في البلدان النامية[1]

من مثبطات الادخار في البلدان النامية هي ارتفاع معدلات التضخم الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الأجور الحقيقة وتزايد الإجراءات التي تتخذها الحكومات لمواجهة التضخم من استمرار انخفاض معدلات الادخار. [2]

خامسا: ارتفاع مستويات ومعدلات البطالة والتوظيف غير الكامل

إن من المشكلات التي تنغص حياة مواطني البلدان النامية وتساهم في انخفاض مستويات المعيشة وعدم الإشباع الكافي، هي تفشي البطالة ونقص توافر فرص العمل في تلك البلدان بالمقارنة بالبلدان المتقدمة، حيث إن ثلاثة أرباع فقراء العالم يعشون في المناطق الريفيّة، حيث ينتشر الفقر بين العاملين في الزراعة بأعلى المعدّلات بسبب دوّامة انخفاض الإنتاجيّة، والبطالة الموسميّة، وتدني الأجور.[3]

سادسا: الاعتماد الشديد على النشاط الزراعي

بالمقارنة بالبلاد المتقدمة اقتصاديًا، يعتمد سكان البلاد النامية اعتمادًا شديدًا على النشاط الزراعي كمجال للعمل وكمصدر للرزق؛ فتكشف الإحصائيات أن القطاع الزراعي يساهم بحوالي الثلث من إجمالي الناتج القومي للبلدان النامية، كما يعمل في نطاقه 66٪ من القوى العاملة أي ثلثي القوة العاملة في تلك البلاد، وكنتيجة لذلك تعيش الغالبية العظمى لسكان البلدان النامية في

---

[1] Abdur Chowdhury, **Terms of trade shocks and private savings in the developing Countries**, Journal of Comparative Economics, 2014, p2 http://dx.doi.org/10.1016/j.jce.2015.02.006

[2] Douglas Smith, **International evidence on how income inequality and credit market imperfections affect private saving rates**, Journal of Development Economics, 2001, Vol:64, p120

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014**، نيويورك، 2014، ص19

المناطق الريفية، إذ تصل نسبتها إلى 80 ٪ من مجموع سكان هذه البلاد فعندما تنخفض الدخول انخفاضًا شديدًا تصبح الأولوية لأي شخص هي البحث عن إشباع حاجياته الأساسية من غذاء وملبس ومأوى، والتي توجد في مجال النشاط الزراعي بصفة خاصة.[1]

سابعا: الاعتماد على الصادرات الأولية

ترتبط البلدان النامية دومًا بتصدير المواد الأولية أو المنتوجات المرتبطة بإنتاج المواد الأولية وحتى عندما يكون هناك تطور في مجال الصناعات التي يتم إدارتها في البلدان النامية؛ لكن ما يعاب عليها هو أن هذه الصناعات أصبحت غير مرغوبة بالنظر لتكلفتها البيئية في البلدان المتقدمة، فهذه الصناعة أصبحت تتميز بمنافسة كاملة، أي إن أسعار منتوجاتها أصبحت منخفضة، ولا تسمح بتحقيق فوائض مالية يمكن للبلدان النامية من خلالها تحقيق استثمار في تحسين ظروف المعيشة لمواطنيها.

ثامنا: الثنائية الاقتصادية وتأخر النظام المصرفي

لقد أوضحنا فيما سبق أن الصورة الغالبة لوصف النشاط لاقتصادي في البلدان النامية أنه نشاط تقليدي يشيع فيه استخدام طرق الإنتاج التقليدي الذي تنخفض فيها نسبة استخدام رأس المال والمستوى التكنولوجي؛ إلا أنه وفي نفس الوقت ينسلخ عن النشاط الاقتصادي التقليدي بعض القطاعات المتقدمة التي ترتكز في الصناعات التحويلية والخدمية، والمزارع التجارية وبعض صناعات التعدين التي تنتج بغرض التصدير للخارج، فضلاً عن بعض قطاعات التجارة الخارجية، وتشكل هذه القطاعات كيانًا منفصلا يختلف في صفاته عن باقي قطاعات الاقتصاد الوطني التقليدية في الأساليب المستخدمة في الإنتاج، حيث يشيع فيه استخدام التكنولوجيا الحديثة المكثفة لرأس المال، وترتفع فيه الإنتاجية الحدية لعنصر العمل، وترتفع درجة التخصص فيه إلى أقصى درجة ممكنة، والنتيجة المترتبة على ذلك أن الاقتصاد النامي ينقسم إلى قطاعين مستقلين، قطاع متقدم صغير نسبيًا، وقطاع تقليدي كبير ولا يوجد بينهما أي ارتباط، بحيث يمكننا القول أن تقدم أحدهما لا يدفع الآخر نحو النمو.[2]

تاسعا: سوء توزيع الدخل

إن الفجوة المتزايدة بين متوسطات أنصبة الأفراد من الناتج الوطني الإجمالي ليست متواجدة فقط بين البلدان الغنية والبلدان النامية، بل إن هذه الفجوة متواجدة وبعمق أيضًا بين البلدان النامية وبعضها البعض، بل وبين الأقاليم المختلفة داخل البلدان النامية الواحدة، وهذا يعكس بعدًا آخر من

[1] مالكولم جبلز، مايكل رومر، **مرجع سبق ذكره**، ص72.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص28.

أبعاد الصفات المشتركة للبلدان النامية، وهي عمق التفاوت في توزيع الدخل الوطني بين بلدان العالم الثالث.[1]

عاشرا: الهيمنة والتبعية والحساسية اتجاه العلاقات الخارجية

نجد في العديد من البلدان النامية أن العنصر النهائي المؤكد الذي يسهم في تدعيم انخفاض مستويات المعيشة ورفع درجة البطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل هو عدم تكافؤ القوى السياسية والاقتصادية بين البلدان الغنية والبلدان النامية، وكما سنرى فيما بعد فإن هذه العلاقات غير المتكافئة لها آثارها السلبية وانعكاساتها ليس فقط في قدرة الدول الغنية والمتقدمة على السيطرة على مقدرات الأمور، وفي السيطرة على أنماط التجارة الدولية، ولكن أيضا في مقدرتها على السيطرة على التكنولوجيا العالمية ومفاتيحها، وعلى المساعدات الأجنبية، ورؤوس الأموال التي يتم نقلها و تحويلها إلى البلدان النامية.

المطلب الثاني: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية.

سنحاول في هذا المطلب تناول اهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للسكان في البلدان النامية وتلمس اهم أوجه التشابه فيها من خلال دراسة الأوضاع السكانية في البلدان النامية من حيث النمو والتركيبة ودرجة التعليم...، وتتميز البلدان النامية بعدد من الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، يمكن إيضاح أهمها فيما يلي:

أولا: الخصائص الديموغرافية

أ- ارتفاع معدل النمو السكاني

يقدر عدد سكان العالم بنحو 7 مليار و 324 مليون نسمة وفقًا لإحصائيات عام 2015[2]، ومن المتوقع زيادة تصل إلى 10 مليار نسمة عام 2050، حيث يولد كل عام نحو 90 مليون طفل في العالم ،ويبلغ نصيب البلدان النامية من هذه الزيادة نحو 80 مليون طفل، وخلال عام(1950م - 1990م)، حدثت زيادة سريعة في السكان قدرت بنحو 2.8 مليار نسمة، وبالمقارنة بالفترة من (1750 م-1950م)، أي بنحو 200 عام بلغت الزيادة نحو 1.7 مليار نسمة، ويعني ذلك أن معدلات النمو السكاني تزايدت بصورة سريعة ومستمرة عبر الزمن.[3]

---

[1] ميشال تودار، مرجع سبق ذكره، ص92.

[2] قاعدة البيانات الانكتاد 2015

[3] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص35.

يوضح التوزيع الجغرافي لسكان العالم أن نحو ثلثي سكان العالم يقطنون في البلدان النامية والباقي من سكان العالم يعيشون في البلدان المتقدمة، والمتوقع أن يحافظ على هذا التوزيع حتى آفاق 2050 حسب توقعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والشكل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم 3.3 : عدد السكان في الاقتصاديات النامية والمتقدمة

الوحدة بألف نسمة

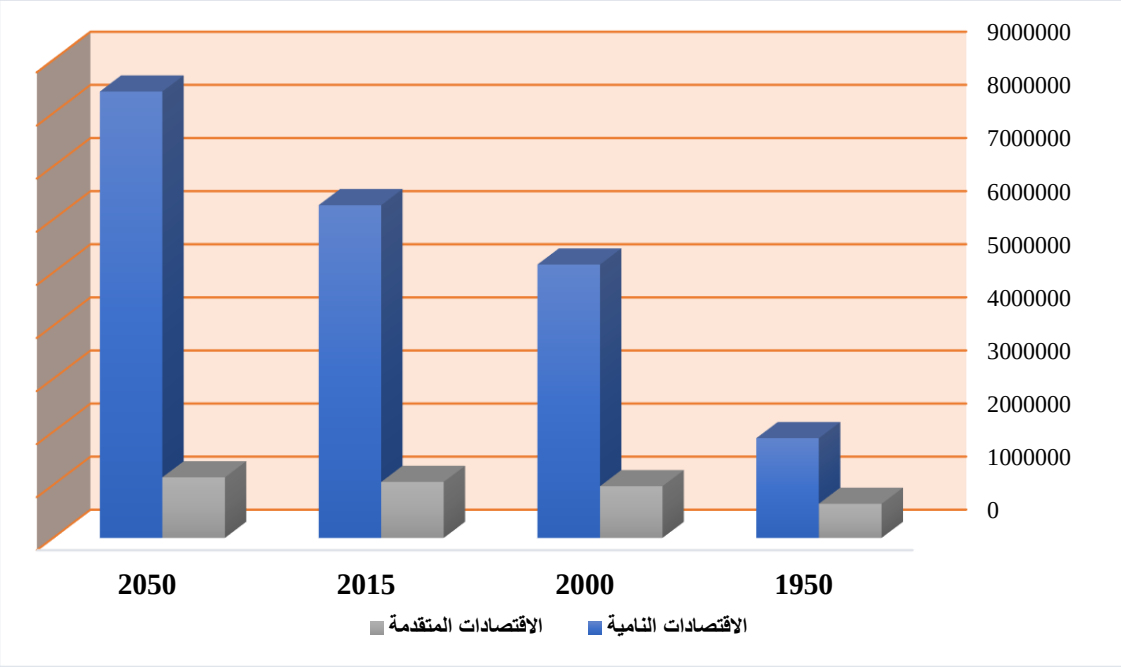

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بنك المعلومات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2016

يوضح الشكل السابق أن عدد السكان في الاقتصاديات النامية أرتفع في سنة 2015 مقارنة 1950 حيث من 74%إلى 86 %من عدد سكان العالم.

حيث تضم قارات العالم الثالث (آسيا، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، نحو 85 ٪ من سكان العالم، وتقدر الزيادة السكانية في أفريقيا وآسيا، بنحو 50 ٪ من الزيادة السكانية في العالم، وتشير البيانات إلى أن هناك مجموعة من البلدان النامية تضم الهند، وإندونيسيا، والبرازيل، وبنجلادش، وباكستان، ونيجيريا، حققوا معًا زيادة سكانية أكبر من تلك المحققة في البلدان النامية، ونتيجة لذلك تعاني البلدان النامية من ارتفاع نسبة الكثافة السكانية للوحدة الأرضية، فتبلغ الكثافة السكانية 509 نسمة لكل كيلو متر مربع مزروع، و22 نسمة لكل كيلومتر مربع في الدول المتقدمة.[1]

[1] المرجع السابق، ص36.

ب- انخفاض نسبة المتعلمين والمسجلين بالمدارس

صحيح أن البلدان النامية بذلت جهودًا جبارة للقضاء على الأمية، حيث ركزت مجهوداتها على محاولة إدخال التلاميذ مراحل التعليم الأساسي حيث نجد أن التعليم يلتهم جزءًا كبيرًا من ميزانية البلدان النامية، لكن ما يلاحظ عليه أن جودته ونوعيته قليلة إن لم نقل ضعيفة، أما فيما يخص التعليم ما بعد الأساسي (ثانوي- جامعي) نلاحظ أن درجة الاهتمام به تقل دون الحديث عن مدى درجة المساواة في التعليم عند الجنسين.

ج- زيادة نسبة العمل غير الماهر

ترتب على انخفاض جودة التعليم في البلدان النامية ارتفاع نسبة العمال غير المهرة، ويترتب على ذلك البقاء على نفس الهيكل الإنتاجي، أو وجود عدد كبير من السكان لا يتقنون غير أعمال محددة وبسيطة.

ثانيًا: الخصائص الاجتماعية

تتميز البلدان النامية ببعض الخصائص الاجتماعية يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

أ- العائلة الممتدة:

ويتمثل هذا النظام الشائع للعائلة في معظم البلدان النامية في نظام العائلة الممتد، وتشتمل العائلة الممتدة على أكثر من نواة لأكثر من عائلة (أب، وأم، وأولاد)، حيث يوجد ارتباط معيشي ما بين الوالدين، والأجداد، والأحفاد، وغالبًا ما تتم المعيشة في مكان واحد ويلتزم كل عضو في العائلة بمساعدة الآخرين، كما أن كل فرد في العائلة الممتدة يفترض له نصيبًا في ثروة باقي أفراد العائلة.

ب- ظروف المجتمع الزراعي القروي

يتميز جانب كبير من المجتمعات في البلدان النامية منخفضة الدخل بأنها مجتمعات زراعية قروية، حيث يوجد فئة قليلة من كبار المزارعين الإقطاعيين الذين يمتلكون مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، ويعتمد في زراعتها على العمل الزراعي الأجير، وبذلك فإن الصفة الغالبة لباقي المجتمع الزراعي في البلدان النامية هم العمال الأجراء لدى كبار المزارعين، أو المزارعين بالمشاركة في المحصول أو العائد بالإضافة إلى صغار المزارعين الذين يمتلكون مساحات صغيرة من الأراضي الزراعية.

[1] المرجع السابق، ص30.

ج- انخفاض مستويات المعيشة وتدني مستوى الرعاية الصحية

تعاني البلدان النامية من انخفاض شديد في مستويات المعيشة لغالبية سكانها وذلك مقارنة بمستويات المعيشة السائدة في البلدان المتقدمة اقتصاديًا، ويمكن استقراء انخفاض المستويات المعيشية كميًا في شكل انخفاض الدخول، وكيفيًا في شكل الإسكان غير الملائم والأحوال الصحية السيئة بسبب نقص الرعاية الصحية، وارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض عمر المواليد وتفشي الأمية.[1]

د- انتشار الفقر

إن وجود الفقر في أي دولة يعتمد على عنصرين أساسيين هما: المستوى المتوسط للدخل الوطني، ودرجة عدم المساواة في توزيع ذلك الدخل. فإن المزيد من عدم المساواة في توزيع الدخل يعكس درجة كبيرة من تفشي الفقر، رغم تعدد طرق قياس الفقر، لكن يمكن القول باختصار أن البلدان النامية مازالت تعاني من ارتفاع معدلات الفقر بأشكاله المختلفة.

ه- تحكم العادات والتقاليد

من الخصائص المميزة للبلدان النامية هو تحكم العادات والتقاليد في السلوك الاجتماعي وأحيانًا بشكل لا يخدم التنمية والتقدم في تلك البلدان، وما يلاحظ أن هذه العادات والتقاليد مقاومة كبيرة للتغيرات الإيجابية التي من ممكن أن يجلبها الانفتاح، فحين نجد أن لها مقاومة ضعيفة أمام القيم والسلوكيات السلبية التي يمكن أن يجلبها الانفتاح مثل القيم والسلوكيات والاستهلاكية.

و- عدم العدالة الاجتماعية

تتميز هذه البلدان بعدم العدالة الاجتماعية والتي قد تمس العدالة الجهوية وذلك من خلال تركز التنمية في جهات معينة من الدولة، وهذا ما يولد نوعا من الشعور بالتهميش والإقصاء لدى فئة معينة من السكان الذي ينعكس فيما بعد في اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسي مما يزيد من حجم المشاكل الموجود ويزيد من وقع التخلف والركود، بالإضافة إلى عدم إعطاء المرأة مركزها الاجتماعي اللازم، إضافة إلى اقصاء فئة معينة من المجتمع لأسباب عرقية أو دينية.

المطلب الثالث: الخصائص السياسية والثقافية.

سنحاول في هذا المطلب تناول بعض الخصائص الثقافية والسياسية للبلدان النامية والتعرف على بعض اهم أوجه التشابه فيها بينها.

[1] مالكولم جبلز، مايكل رومر، مرجع سبق ذكره، ص58.

أولا: الخصائص الثقافية

أ- زيادة الصراعات العرقية والطائفية والدينية في البلدان النامية:

بالرغم من أن معظم هذه الصراعات في طبيعتها تكون محلية و داخلية، إلا أنه أحيانا ترك الفرصة للتدخل من جانب القوى الخارجية لإذكاء روح الصراع وزيادة إشعال تلك الصرعات، حيث أن الصرعات والتباينات العرقية والدينية غالبا ما تلعب دورا كبيرا و مهما مدى نجاح أو فشل مجهودات التنمية في معظم البلدان النامية، وهي تتأثر بدرجة الاستقرار السياسي، لذلك فليس من المستغرب أن نجد دول مثلا كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة تختفي فيها هذه الصراعات و يوجد بها تجانس ديني وعرقي وطائفي، فهي مجتمعات متجانسة ثقافيا؛ لكن هناك الكثير من البلدان النامية مزقتها الصراعات و أصبحت كميزة تتميز بها، فنجد مثلا أنه بعد عام 1990 أودت الصراعات العرقية والدينية بحياة الكثير و خربت البنية الأساسية في كثير من البلدانل البلدان النامية مثل أفغانستان ورواندا و بوروندي وموزمبيق و سيرلانكا و العراق و الهند و الجزائر و الصومال و أثيوبيا وليبريا وأنجولا وميانمار والسودان ويوغسلافيا و هايتي .... [1]

ب- التبعية الثقافية

حتى ولو ابتعدنا قليلا عن عمليات الاعتماد الخارجي في المجالات الاقتصادية والفنية والتكنولوجية، فإن هذه التبعية قد تغطي مجالات أخرى مثل نظم التعليم والنظم الثقافية والفكرية، وربما تغطي نظم القيم وأنماط الاستهلاك ونمط الحياة وطرق المعيشة والعمل والشخصية وغيرها.

ج- التفاوت في التعليم بين الجنسين

صحيح أن التعليم في البلدان النامية يعتبر أكبر صناعة وأكبر مستهلك للإيرادات العامة للدول، كما أن تلك الدول تستثمر كثيرا من الأموال في مجال التعليم؛ لكن لا يزال التعليم في البلدان النامية يعاني من مشكلتين أساسيتين هما:

- ضعف العائد من التعاليم وانخفاض مخرجاته بسبب الأدوات والمناهج المستعملة وتدخل السياسيين في قطاع حساس مثل التعليم، وكثرة الإصلاحات التي يخضع لها مما أفقده الكثير من دوره الجوهري في دعم عملية التنمية.
- التفاوت بين الجنسين في الحصول على التعليم في البلدان النامية، حيث تؤكد الكثير من التقارير أن المرأة في البلدان النامية بصفة عامة تحصل على مستوى تعليم أقل من مستوى التعليم الذي يحصل عليه الرجل.

[1] المرجع السابق، ص 78.

ثانيا: الخصائص السياسية

لعل من أبرز الخصائص السياسية التي تميز البلدان النامية هي:

أ- انتشار الفساد:

لقد عرقل الفساد محاولات الإصلاح والتطوير، وألحق أضرارا كبيرة على مجمل الحياة العامة في البلدان النامية، وأضر كذلك بعلاقاتها الدولية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مقومات المجتمع المدني الفعال.[1]

ومن أهم الأثار المترتبة على الفساد هي عدم الكفاءة الناتجة عن سوء تخصيص الموارد الحكومية والتشويهات في تخصيص المنشآت وخسارة المدخرات الوطنية و عدم الأنصاف و تقويض الشرعية السياسية[2]

ب- عدم الاستقرار السياسي

إن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي واحدة من أخطر المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية والتي تؤثر سلبا على الوحدة الوطنية وبناء الأمة و تعرقل جهود التنمية و تطلعات الشعوب نحو التقدم، فضلا على أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر في سمعة الدول وهيبتها على الصعيد الدولي والإقليمي، ثم إن عدم الاستقرار السياسي يأخذ عدة أشكال، فمن الانقلابات العسكرية والدور غير الاعتيادي للجيش في الحياة السياسية إلى الحروب الأهلية و حركات التمرد و الانفصال والصراعات الحزبية و الدينية والطائفية و كل أشكال العنف السياسي سواء كانت فردية أو جماعية.[3]

وهذا الأمر يشكل ضغط إضافيا على جهود التنمية في تلك البلدان، ويؤكد الكثير من الباحثين إلى حد ما على الأهمية الكبيرة للاستقرار السياسي لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عدد من الدراسات الكمية، وقد وجد الباحثون أن النمو الاقتصادي يتأثر باستقرار النظام السياسي أكثر من نوعه " ديمقراطي أو ديكتاتوري" وقد وجدوا أيضا أن التحول من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، وما يصاحبها من ضغوط هائلة من تنافس جماعات المصالح تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، ولكن في الأجل الطويل تحقق الديمقراطيات المستقرة معدلات نمو اقتصادي جيدة أعلى مما تحققه نظم الديكتاتورية.[4]

---

[1] صبحي الصالح، **الفساد من منظور العولمة: الأثار المالية والاقتصادية**، مجلة الإدارية، الأردن، العدد: 105، 2006، ص 15.

[2] علي عبد القادر علي، **مؤشرات الفساد الإداري**، مجلة المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، العدد: 70، ص3.

[3] علي سلمان صايل، **الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي في دول عالم الجنوب**، مجلة السياسة الدولية، العراق، 2010، العدد:14، ص41.

[4] نوفل قاسم علي الشهوان، **مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية**، مجلة دراسات إقليمية، العراق، 2008، العدد:10، ص56.

ج- سيطرة فئة معينة على الحكم

لعل من أبرز الخصائص السياسية في أغلب البلدان النامية هي سيطرة فئة معينة على الحكم لعدة أسباب جهوية أو ثقافية أو عسكرية أو عقائدية، هذا ما يؤدي إلى مشاكل من نوع ضعف الحرية الديمقراطية والمشاركة في القرار السياسي.

المبحث الثالث: واقع البلدان النامية

إن تخلف البلدان النامية وخضوعها لاقتصاديات البلدان المتقدمة والذي يشكل السمة الغالبة على واقع اقتصاديات البلدان النامية، وهو نتيجة لعدة أسباب سياسية واقتصادية وثقافية مجتمعة معا، ولعل ما زاد من ترسيخ هذه السمات هي العولمة، ويمكن فيها تلمس ثلاثة أوجه أساسية هي:

المطلب الأول: التبعية التجارية

اتفق الكلاسيك و النيوكلاسيك على أن التجارة الدولية هي عامل إيجابي في التنمية؛ لكن بمجيء اقتصاديي التنمية الأوائل لم يدعم هؤلاء فرضية التجارة كمحرك للنمو، إذ إنهم كانوا ينظرون إلى تجربة البلدان النامية باعتبارها منتجا للمواد الأولية المصدرة إلى البلدان المتقدمة، فبالرغم من أن التجارة نمت بشكل كبير في البلدان النامية على مدى فترات طويلة إلا أن تأثيراتها على الاقتصاد المحلي كان محدودا جدا، صحيح أن التجارة كانت محركا للنمو في دول مثل بريطانيا إلا أنها لم تكن تعمل بنفس الطريقة في البلدان النامية، وبصفة عامة اتفق اقتصاديو التنمية واقتصاديو الماركسية الجديدة وأصحاب نظرية التبعية الذين نظروا إلى التجارة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة على أنها جزء من علاقات الاستغلال الإمبريالية، على أن هذا الشكل من التجارة نقل جزءا كبيرا من فائض القيمة من البلدان النامية للدول إلى المتقدمة، وهذا ما حرمها من إمكانية تحقيق التراكم والنمو وكان لهذه الشكوك تأثير بالغ في تغيير البلدان النامية لاستراتيجياتها الاقتصادية، فمن استراتيجية إحلال الواردات في التصنيع انتقلت إلى التصنيع بغرض التصدير[1]

الجدول رقم3.3 **: تطور الصادرات السلعية في العالم** 1995-2012

الوحدة مليار دولار

	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012
الدول المتقدمة	4212	6296	9059	7024	8178	9542	9290
الدول 20 الأكثر تنمية	1018	2156	3744	2948	3843	4767	4931
البلدان النامية الأخرى	1013	1701	2836	2142	2713	3368	3504
البلدان الأقل نمو	36	83	167	128	163	204	205
العالم	6279	10236	15806	12242	14897	17881	17930

Source: WTO**, World Trade Report 2014**, Geneva, 2014, p64.

بالرغم من تطور حجم التجارة الدولية، لم تستطع البلدان النامية اللحاق بالدول المتقدمة، وما يلاحظ من الجدول السابق أن البلدان النامية مازال حجم مساهمتها في التجارة قليل وخاصة

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص281.

إذا استثنينا الدول 20 الأكثر تنمية في البلدان النامية، والجدول التالي يبين لنا أكبر المصدرين والمستوردين العشرة

الجدول رقم4.3: الدول العشرة الرائدة في تجارة السلع لسنة 2013

الوحدة مليار دولار، نسبة مئوية

الصادرات					الواردات				
الترتيب	الدولة	القيمة	حصة من العالم %	التغير السنوي	الترتيب	الدولة	القيمة	حصة من العالم %	التغير السنوي
1	الصين	2209	11.7	8	1	و م أ	2329	12.3	0
2	و م أ	1580	8.4	2	2	الصين	1950	10.3	7
3	ألمانيا	1453	7.7	3	3	ألمانيا	1189	6.3	2
4	اليابان	715	3.8	10-	4	اليابان	833	4.4	6-
5	هولندا	672	3.6	3	5	فرنسا	681	3.6	1
6	فرنسا	580	3.1	2	6	م .المتحدة	655	3.5	5-
7	كوريا ج	560	3.0	2	7	هـ. كونغ	622	3.3	12
8	م. المتحدة	542	2.9	15	8	هولندا	590	3.1	0
9	هـ. كونغ	536	2.7	9	9	كوريا.ج	516	2.7	1-
10	روسيا	523	2.8	1-	10	إيطاليا	477	2.5	2-
	العالم	**18816**	**100%**	**2%**		العالم	**18890**	**100%**	**2%**

Source: WTO, World Trade Report 2014, Geneva, 2014, p34.

نلاحظ من الجدول السابق أن قائمة العشر الأوائل في مجال الصادرات والواردات مازالت محتكرة من الدول المتقدمة والمنافسة الوحيدة تشكلها الصين وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وعلى الرغم من ذلك فإن طبيعة التجارة الخارجية للدول النامية و المتميزة بانكشافها الاقتصادي المرتفع على العالم الخارجي واعتمادها على تصدير منتجات قليلة باستثناء بعض الدول كالصين أو دول ما يعرف بالدول العشرين الأكثر تنمية في البلدان النامية، وفي المقابل التنوع المفرط في مستورداتها وتركزها مع عدد محدود من الشركاء التجاريين وغير ذلك ساهمت في إيجاد علاقة ارتباطية غير متكافئة (علاقة تبعية) للبلدان النامية مع البلدان المتقدمة، ويوجد الكثير من الدلائل على هذا الكلام، ويمكن أن نسوق مجموعة من المؤشرات (معايير) الاقتصادية لقياس التبعية التجارية في البلدان النامية لعل من أبرزها ما يلي[1]:

- ✓ مؤشر الانكشاف الاقتصادي

[1] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

- ✓ مؤشر تخصص التجارة[1]
- ✓ مؤشر التركيز الجغرافي للتجارة
- ✓ الميل المتوسط للاستيراد[2].

أولاً: مؤشر الانكشاف الاقتصادي

تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذا البلد، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي، ويكاد يكون هناك توافق في الرأي بين العديد من الاقتصاديين في أنه أبرز مظاهر التبعية.[3] ويتم حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$EExI = \frac{(M + X)}{GDP} \times 100$$

حيث: M =الواردات و X =الصادرات و GDP =الناتج المحلي الإجمالي

والجدول التالي يوضح مؤشر الانكشاف الاقتصادي في بعض مناطق البلدان النامية خلال الفترة 1995م و2014م ويمكن مقارنتها مع المتوسط العالمي بالإضافة للصين

الجدول رقم5.3 **: مؤشر الانكشاف الاقتصادي في بعض مناطق البلدان النامية** 1995-2014

الوحدة نسبة مئوية

مناطق البلدان النامية	1995	2000	2005	2010	2012	2013	2014
شرق آسيا والمحيط الهادئ	51.86	58.81	76.78	62.16	59.91	57.96	55.95
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	39.78	44.09	49.50	48.26	51.46	50.29	47.72
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	63.79	66.05	85.02	90.99	97.04	95.06	94.05
أفريقيا جنوب الصحراء	53.74	62.10	62.10	60.51	63.62	62.38	61.07
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	53.09	56.03	66.90	64.93	68.23	67.12	65.20
الصين	38.44	39.36	62.90	49.33	45.71	43.90	41.53
المتوسط العالمي	42.78	49.84	53.78	55.93	59.86	59.45	❖❖❖

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بنك المعلومات للبنك الدولي 2016.

[1] المؤشر الاصلي هو مؤشر التركيز السلعي للصادرات؛ ولكن كثرة العيوب في هذا المؤشر استغنينا عنه نظر لحساسية هذا المؤشر للواردات الموجهة للتصدير واعتمدنا مؤشرا مهما هو مؤشر تخصص التجارة تم صياغته من قبل مجموعة خبراء الانكتاد.

[2] عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية **الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الرشيد، العراق، 2005، ص18.

[3] المرجع السابق، ص19.

يمكن ملاحظة اعتماد النشاط الاقتصادي في البلدان النامية على التصدير والاستيراد وخاصة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي المناطق الغنية بالنفط ويعد أهم مصادر الدخل لديها.

ثانيا: مؤشر تخصص التجارة Merchandise trade specialization index

يعتبر من أهم مظاهر التبعية التي ربطت تاريخياً اقتصاديات البلدان النامية باقتصاديات البلدان المتقدمة، كاعتماد البلدان النامية على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت هذه الدول المصدر الرئيسي للدول المتقدمة، ورغم هذا الطابع العام، أو الصفة التقليدية، التي اتصفت بها اقتصاديات البلدان النامية فإن هناك مظهراً آخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية البلدان النامية، وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية. [1]

مؤشر تخصص التجارة يقارن صافي تدفق السلع (الصادرات ناقص الواردات) لمجموع تدفق السلع (الصادرات والواردات) وهو محصور ما بين -1 و +1، قيمة إيجابية تشير إلى أن الاقتصاد لديه صافي الصادرات وهي متخصصة في إنتاج هذا المنتج معين، والقيم السلبية تعني أن الواردات الاقتصاد أكثر مما يصدر

هذا المؤشر يزيل التحيز للقيم الصادرات المرتفعة بسبب أنشطة إعادة التصدير الهامة التي تحدث في هونغ كونغ والإمارات العربية المتحدة وسنغافورة ودول أخرى، وبالتالي فهو الأكثر ملاءمة للتعرف على المنتجين الحقيقي من التجار إن صح التعبير وهو مؤشر مناسب لدراسة المقارنة بين البلدان أو مجموعات البلدان

صيغة مؤشر هي كتالي [2]:

$$TSI_{ji} = \frac{X_j^i - M_j^i}{X_j^i + M_j^i}$$

حيث:

TSI_{ji} مؤشر تخصص التجارة للبلد أو مجموعة البلدان **j** للسلع **i** خلال الفترة المحددة

i المنتج أو المنتجات

j البلد أو مجموعة البلدان

X_{ji} صادرات للبلد أو مجموعة البلدان **j** للسلع **i** خلال الفترة المحددة

[1] المرجع السابق، ص22.

[2] http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx

M_{ji} واردات للبلد أو مجموعة البلدان **j** للسلع **i** خلال الفترة المحددة

يعرض الجدول التالي مؤشر تخصص التجارة للبلدان النامية في بعض المنتوجات الرئيسية، والمعتمد على مصفوفة التجارة السلعية UNCTADstat:

الجدول رقم 6.3 **: مؤشر تخصص التجارة للدول النامية في بعض المنتوجات خلال الفترة** 1995-2012

الوحدة نسبة مئوية

المنتوجات السنوات	1995	2000	2005	2010	2011	2012
السلع الأولية، والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي	0.16	0.19	0.19	0.09	0.08	0.08
السلع الأولية	0.17	0.20	0.21	0.10	0.09	0.08
السلع الأولية، باستثناء الوقود	0.04	0.00	0.00	-0.05	-0.06	-0.07
جميع المواد الغذائية	0.07	0.04	0.07	0.03	0.02	0.00
المواد الغذائية والأساسية	0.09	0.05	0.08	0.03	0.02	0.00
المواد الخام الزراعية	-0.07	-0.14	-0.13	-0.13	-0.13	-0.14
السلع المصنعة	-0.09	-0.02	0.00	0.00	0.01	0.01
السلع ذات المهارات العالية و التكنولوجيا الكثيفة	-0.11	-0.05	-0.04	-0.02	-0.02	-0.02
اللحوم ومنتجاتها	0.07	-0.14	0.08	-0.01	-0.06	-0.06
الحبوب ومستحضرات الحبوب	-0.49	-0.41	-0.36	-0.34	-0.33	-0.31
النفط والمنتجات النفطية والمواد ذات الصلة	0.38	0.37	0.36	0.21	0.21	0.19
الآلات والمعدات ووسائل النقل	-0.17	-0.05	-0.03	-0.02	-0.02	-0.02

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بنك المعلومات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2016.

نلاحظ أن البلدان النامية لها صافي الصادرات السلع الأولية والنفط وهي متخصصة فيها.

ثالثا: مؤشر التركيز الجغرافي أو الترابط التجاري Merchandise trade correlation index

تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن البلدان النامية ما زالت تتبع النمط التاريخي في تجارتها الخارجية المتمثل في تركز تجارتها مع البلدان المتقدمة، على الرغم من تعدد منافذ التصدير والاستيراد وانفتاح دول العالم، ولتأكد من ذلك استعملنا مؤشر الترابط التجاري هو معامل الارتباط البسيط بين اقتصاد دولة أو مجموعة الدول ومؤشر تخصص تجارة السابق ذكره.

ويأخذ معامل مؤشر الترابط التجاري قيم محصور بين -1 إلى 1. فالقيمة الإيجابية تشير إلى أن الاقتصادات المنافسة في السوق العالمية هي مصدرة صافية للنفس مجموعة من المنتجات؛ أما القيمة سالبة تشير إلى أن الاقتصادات لا تتخصص في إنتاج أو استهلاك نفس السلع، وبالتالي فهي الشركاء التجاريين الطبيعي.

ويأخذ الصياغة التالية:

$$TCI_{jk} = \frac{\sum_{i=1}^{n}\left(TSI_{ji} - \overline{TSI_{ji}}\right)\left(TSI_{ki} - \overline{TSI_{ki}}\right)}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(TSI_{ji} - \overline{TSI_{ji}}\right)^2\left(TSI_{ki} - \overline{TSI_{ki}}\right)^2}}$$

حيث

TCI_{jk} مؤشر الترابط التجاري بين مجموعة الدول **i** ومجموعة الدول **k** خلال فترة محددة

TSI_{ji} مؤشر تخصص التجارة للبلد أو مجموعة البلدان **j** والسلع **i** خلال نفس الفترة

TSI_{ki} مؤشر تخصص التجارة للبلد أو مجموعة البلدان **k** والسلع **i** خلال نفس الفترة

يعرض الجدول التالي مؤشر التركيز الجغرافي أو الترابط التجاري لأهم المجموعة الدولية، والمعتمد كذلك على مصفوفة التجارة السلعية.

الجدول رقم7.3 **: مؤشر الترابط التجاري لأهم المجموعات الدولية خلال سنة** 2012

	الاقتصادات النامية	الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية	الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات النامية باستثناء الصين	الدول المصدرة للنفط والغاز	الاتحاد الأوربي	مجموعة الثمانية
الاقتصادات النامية	..	-0.242	**-0.786**	0.633	**-0.152**	**-0.373**	**-0.729**
الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية	**-0.242**	..	0.033	0.093	0.693	**-0.310**	0.145
الاقتصادات المتقدمة	**-0.786**	0.033	..	**-0.541**	**-0.026**	0.591	0.845
الاقتصادات النامية باستثناء الصين	0.633	0.093	**-0.541**	..	0.178	**-0.564**	**-0.533**
الدول المصدرة للنفط والغاز	**-0.152**	0.693	**-0.026**	0.178	..	**-0.389**	0.115
الاتحاد الأوربي	**-0.373**	**-0.310**	0.591	**-0.564**	**-0.389**	..	0.530
مجموعة الثمانية	**-0.729**	0.145	0.845	**-0.533**	0.115	0.530	..

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بنك المعلومات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2016.

من الجدول السابق نلاحظ أن الشركاء الاقتصاديين للاقتصادات النامية هي الاقتصاديات المتقدمة وخاصة مجموعة الثمانية، أما الاقتصادات النامية باستثناء الصين فالشركاء التجاريين هم الاتحاد الأوربي ومجموعة الثمانية ثم الاقتصاديات المتقدمة بصفة عامة، وبالنسبة للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية فالشركاء هم الاقتصادات النامية والاتحاد الأوربي.

رابعا: الميل المتوسط للاستيراد Propensity to Import Average

يحاول الدارسون المتخصصون في مجال التجارة الدولية التعرف على مدى اعتماد الدولة على وارداتها، والواردات بدورها تدل على مدى اعتماد الدولة على الإنتاج العالمي الذي يزودها بسلع الإنتاج و الخدمات، أي معرفة مدى تبعية الإنتاج الوطني للإنتاج العالمي، و لقياس ذلك لابد من استخرج نسبة قيمة الواردات إلى مجموع الدخل الوطني، فالواردات إنما تشترى بجزء من الدخل وهذا المؤشر يبين نسبة التي تقتطع من الدخل للشراء من الخارج[1]، ويأخذ الصيغ التالية :

$$\text{PIA} = \frac{M}{\text{GDP}} \times 100$$

حيث: M =الواردات و GDP =الناتج المحلي الإجمالي

وأهمية هذا المؤشر واضحة في أنه يدلنا على مدى اعتماد دولة ما أو مجموعة دول على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي، حيث إنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دلَّ على الاعتماد والتبعية والعكس صحيح، تبدو التبعية التجارية للدول النامية أكثر وضوحاً إذا ما تم قياسها بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد.

المطلب الثاني: التبعية المالية

إن الصعوبة الأساسية التي تواجه البلدان النامية لضمان الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية هو عدم وجود رأس مال محلي لعدة أسباب، مما يضطرها إلى اللجوء للعالم الخارجي لطلب المساعدة عن طريق الاقتراض أو الإعانة أو فتح باب الاستثمار الأجنبي.[2]

ولعله من نافلة القول أن سهولة الحصول على القروض الخارجية في فترة السبعينات أغرى الكثير من البلدان النامية، وجعلها تتراخى عن تعبئة مدخراتها المحلية، والانزلاق في وهم إمكانية التمتع بمستويات عالية من الاستهلاك والاستمرار في التنمية، دون حدوث مشكلة في سداد خدمة الديون على المدى الطويل، وإذا كان من المفترض أن يكون التمويل الأجنبي هو عنصر ثانوي مكمل

[1] زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار الأديب، الجزائر، 2006، ص33.

[2] Andre Gautlier, **D'Une Mondialisation Alautre L'Economie Mondiale Du Début Du 19 Siècle A Nos Jours**, breal, France,2009.

للادخار المحلي فإنه يمكن ملاحظة أن البلدان النامية اعتبرته الأساس الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية، وأخذت تتوسع فيه حتى أصبحت تلك المديونية وخدماتها في السنوات الأخيرة عبئاً كبيراً على الاقتصاديات المدينة، وعائقاً رئيسياً لجهودها التنموية.[1]

ولعل من أبرز مؤشرات التبعية المالية والتي يمكن الحكم عليها تتمثل في:

- ✓ الديون الخارجية؛
- ✓ درجة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي.

أولا: الديون الخارجية

بعد الحرب العالمية الثانية حصلت العديد من البلدان النامية على استقلالها السياسي، وأرادت التخلص من التبعية الاقتصادية للدول التي استعمرتها، فبدأت في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأخذت تطلب القروض و المساعدات لتمويل التنمية، وانهالت عليها القروض وزادت المنافسة بين الدول المتقدمة و البنوك الكبرى في منح البلدان النامية لعدة أسباب سياسية واقتصادية بالإضافة إلى ارتفاع القدرة الإقراضية؛ لكن سرعان ما عانت البلدان النامية من مشاكل في السداد لأسباب كثيرة، وأصبحت المديونية عاملا لتكريس التبعية للدول المتقدمة بدل أن تكون أداة للتخلص من التخلف والتبعية.

ومازالت المديونية ترمي بثقلها على اقتصاديات البلدان النامية والجدول التالي يبين حجم رصيد الدين الخارجي من إجمالي الدخل الوطني

الجدول رقم 8.3 **: نسبة رصيد الدين الخارجي من إجمالي الدخل الوطني في البلدان النامية** 1990-2012

الوحدة : نسبة مئوية

مناطق البلدان النامية	1990	1995	2000	2005	2010	2012
شرق آسيا والمحيط الهادئ	35.62	35.70	29.45	21.12	14.99	14.75
أوروبا وآسيا الوسطى	23.16	39.05	50.00	45.13	66.26	63.03
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	41.39	33.81	35.10	28.12	22.43	25.55
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		59.04	39.42	27.69	15.98	14.38
جنوب آسيا	30.92	31.56	26.25	18.21	19.69	22.34
أفريقيا جنوب الصحراء	60.27	73.03	63.25	37.62	22.35	23.81

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بنك معلومات للبنك الدولي 2016

من الجدول نلاحظ أن أعلى المعدلات هي تلك التي شهدتها مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء في منتصف التسعينات، لكن هذه النسب انخفضت بسبب إجراءات مسح ديون هذه الدول

[1] عمر بن فيحان المرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص54.

لأنها تعتبر من أفقر دول العالم، ثم تأتي دول أوروبا وآسيا الوسطى من حيث أعلى معدلات الدين الخارجي خاصة في بداية 2010، أما أقل النسب فموجودة في منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسب التطور الكبير الذي حدث في المجموعة الأولى وانعكاسات ارتفاع أسعار النفط في المجموعة الثانية، إن ارتفاع معدلات المديونية في البلدان النامية، يبين مدى التبعية المالية لهذه الدول، والتي ترجع بالأساس إلى عاملين أثنين هما:

أ- انخفاض الادخار المحلي

يعتبر الادخار المحلي بمثابة التمويل المحلي أو الداخلي أو الذاتي لعملية التنمية، ونعني به مجموع الموارد التمويلية التي يمكن توفيرها من المصادر المحلية، والتي يتم توجيها إلى الاستثمار و تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة في جميع القطاعات والمجالات الاقتصادية [1]

والجدول التالي يبين لنا حجم الادخار المحلي كنسبة من الدخل الوطني الإجمالي في مناطق البلدان النامية مقارنة بالمتوسط العالمي مع العلم أنها تتجاوز 35 % في بعض الدول المتقدمة

الجدول رقم 9.3: نسبة رصيد الادخار المحلي من إجمالي الدخل الوطني في البلدان النامية 1995-2014

الوحدة نسبة مئوية

مناطق البلدان النامية	1995	2000	2005	2010	2012	2013	2014
جنوب آسيا	22.87	22.01	28.21	28.29	25.90	26.00	25.79
شرق آسيا والمحيط الهادئ	40.35	35.44	42.31	45.88	45.31	45.46	
أوروبا وآسيا الوسطى	18.51	17.38	17.88	17.14	17.72	16.22	16.58
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	23.33	28.99	30.80	28.50	32.24	32.23	33.25
أفريقيا جنوب الصحراء	16.92	21.43	17.48	19.64	19.72	16.93	17.51
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	18.55	18.53	19.78	20.14	20.10	19.21	19.24
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	11.24	13.08	11.07	13.43	12.72	12.15	12.70

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بنك معلومات للبنك الدولي 2016

نلاحظ أن معدلات الادخار المحلي في مناطق البلدان النامية هي اقل من المعدل العالمي ما عدى مجموعتين هما شرق آسيا والمحيط الهادئ وهذا راجع إلى مستويات التطور الحاصل في تلك البلدان، مما انعكس على زيادة معدلات الدخل والذي بدوره ساهم في زيادة معدلات الادخار، أما المجموعة الثانية فتتمثل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويرجع سبب ارتفاع معدلات الادخار فيها

[1] ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **فخ المديونية الخارجية للدول النامية: الأسباب والاستراتيجيات**، دار الكندي، الأردن، 2006، ص56.

الفوائض المالية من جراء ارتفاع أسعار البترول، رغم ذلك تبقى أغلبية البلدان النامية تشهد انخفاضا في مستويات الادخار.

ب- عدم قدرة الائتمان على تمويل القطاع الخاص

برزت في الآونة الأخيرة توسع القطاع الخاص في الاقتراض من الخارج في البلدان خاصة في الدول التي تتبنى إجراءات تجارية ومالية أكثر انفتاحا، والتي ساهمت بدورها في الزيادة من وطأة الديون الخارجية وترسيخ التبعية المالية للبلدان المتقدمة، وترجع بالأساس إلى ضعف الائتمان المحلي في تمويل القطاع الخاص لعدة عوامل منها ارتفاع أسعار الفائدة والمنافسة الشرسة للبنوك الدولية والتوسع في الاعتماد المتزايد على السندات التي يمكن للشركات المحلية إصدارها في الأسواق العالمية، والجدول التالي يبين حجم الائتمان المحلي الموجه إلى القطاع الخاصة بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوربي، حيث يلاحظ ضعف هذه النسبة ما عدى منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ مقارنة مع الاتحاد الأوربي.

الجدول رقم 10.3 **: نسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الدخل الوطني في البلدان النامية خلال الفترة** 1995-2014 **الوحدة: نسبة مئوية**

مناطق البلدان النامية	1995	2000	2005	2010	2013	2014
شرق آسيا والمحيط الهادئ	85.04	98.05	99.21	113.81	124.41	131.39
أوروبا وآسيا الوسطى	14.52	15.70	24.15	48.33	56.73	56.77
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	35.17	24.28	24.74	42.26	51.30	53.40
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	26.61	35.72	34.54	40.92	36.96	36.96
جنوب آسيا	22.52	26.71	37.36	45.91	46.67	46.17
أفريقيا جنوب الصحراء	61.45	57.57	62.89	55.81	48.41	29.32
الاتحاد الأوروبي	81.82		102.24	114.90	105.20	100.33

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بنك معلومات للبنك الدولي 2016

ثانيا: الاستثمار الأجنبي

لقد برز الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية بين الدول عموما، وبين البلدان المتقدمة والبلدان النامية خصوصا في ظل العولمة حيث أدى هذا الشكل من الاستثمار دورا أساسيا في خدمة التطور الذي تحقق في الدول المتقدمة وأتاح استمرارية التقدم فيها، وبالمقابل

فإن هذا الاستثمار الأجنبي قد أعاق عملية التطور في البلدان النامية، ونجم عنه امتلاك الدول المتقدمة للقوة و السيطرة على البلدان النامية و زيادة تعزيز التبعية المالية[1]

ولقد تطور نصيب البلدان النامية من حجم التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر منذ سنة 1985 كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 11.3: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في اقتصاديات العالم 1985-2014

الوحدة مليار الدولار

	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2014
عالم	56.4	208.6	342	1413	971	1370	1373
الاقتصادات النامية	14	35	118	267	341	648	778
الاقتصادات المتقدمة	42	173	222	1142	623	703	567
الاقتصادات النامية باستثناء الصين	12	31	80	226	269	533	654
البلدان الأقل نموا	0.4	0.6	2	4	7	19	28

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بنك المعلومات للبنك الدولي 2016

لقد تطور نصيب البلدان النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر من 14 مليار دولار سنة 1985 إلى حدود 778مليار دولار سنة 2014 كان نصيب الصين لوحدها منها 124 مليار، وارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة لكن ذروة هذا التدفق كان في بداية هذه الألفية في حدود 1100 مليار دولار وهذا راجع إلى الانتعاش الذي شهدته التكنولوجيات الحديثة أو ما يعرف بالثورة الصناعية الثانية، أما نصيب الدول الأقل نموا فقد ظل قليلا جدا.

المطلب الثاني: التبعية التكنولوجية

تعني التكنولوجيا بأنها الجهد المنظم الذي يتضمن استخدام نتائج البحث و التطوير العلمي في تطوير أساليب ووسائل أداء العمليات الإنتاجية بمعناها الواسع الذي يشمل الخدمات والنشاطات كافة والذي يفترض في كونها أكثر جدوى للاقتصاد والمجتمع وأفراده كما أن التكنولوجيا يمكن أن تتضمن العديد من العناصر من بينها:[2]

- ✓ براءات الاختراع، والعلامات التجارية؛
- ✓ المعرفة المسجلة وغير القابلة للتسجيل، وفقا للقوانين التي تنظم براءات الاختراع والعلامات التجارية؛
- ✓ المهارات التي تتصل بأشخاص العاملين، ولا تنفصل عنهم؛

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2] المرجع السابق، ص198.

- ✓ المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية، وبصفة خاصة منها المكائن والآلات والمعدات وغيرها.

إن من أهم أوجه الصناعة التكنولوجيا اليوم هي الصناعات المرتبط بالتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتتمثل في أجهزة الكمبيوتر والمعدات المرتبط بها ومعدات الاتصالات والأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية والمكونات إلكترونية الأخرى، هذا السلع شهدت البلدان النامية زيادة في حجمها والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 12.3 **: الصادرات بضائع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال في سنة** 2012-2013

الوحدة مليار دولار

	2012	**2013**
البلدان النامية	1296.840	1397.971
البلدان المتقدمة	531.910	519.987
الاقتصادات النامية باستثناء الصين	742.531	792.215
البلدان اقل نمو	0.209	0.230

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بنك المعلومات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2016.

نلاحظ أن البلدان النامية لها حجم أكبر من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث بلغ في 2013 حولي 1397 مليار دولار و تستحوذ الصين لوحدها على 43 % من حجم هذه التجارة لكن نجد في نفس الوقت أنه في عام 2013 كان هناك حولي 35 % من هذا الإنتاج تم تصديره إلى البلدان المتقدمة لعدة أسباب من أهمها أن هذه التكنولوجيا التي تم تصديرها لا تعتبر تكنولوجيا متطورة جدا؛ لكن هناك استثناء ففي كوريا الجنوبية والصين و بعض الدول جنوب شرق أسيا التي تبنت استراتيجية تقوم على توجيه الاستثمار الأجنبي نحو هذه الصناعة، بالإضافة إلى استيراد التكنولوجيا بموجب اتفاقات التراخيص وبناء العلاقات مع شركات متعددة الجنسيات، كان الهدف هو استقطاب التكنولوجيات الأجنبية واستيعابها لبناء القدرات المحلية على المدى الطويل وهذا يعكس بعض النتائج الملاحظة.[1]

لكن هذا التطور الحاصل في بعض البلدان النامية لا يخفي حقيقة إن البلدان النامية مازالت خاضع لتبعية التكنولوجية، والشواهد هنا كثيرة لعل من أبرزها ضعف في مجال التكنولوجيا المتقدمة هي منتجات ذات كثافة عالية من حيث التطوير والبحوث مثل مجال الفضاء الجوي، وأجهزة الحاسوب، والمنتجات الصيدلانية، والأدوات العلمية، والأجهزة الكهربائية، فنجد أن حجم صادرات البلدان النامية في حدود 10 % والجدول التالي يبين حجم هذه الصناعة في الصادرات.

[1] WTO, **World Trade Report 2013**, Geneva, 2013, p78.

الجدول رقم 13.3 : نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدّمة من إجمالي الصادرات السلع المصنوعة في البلدان النامية خلال في سنة 2012-2013 الوحدة: نسبة مئوية

	2012	2013
صادرات التكنولوجيا المتقدّمة	11.41	11.97
صادرات السلع الأخرى	88.59	88.03

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بنك المعلومات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2016.

أن التأخر الفني و التكنلوجي للبلدان النامية يرتبط بجزء كبير منه إلى أوجه القصور التي تعاني منها هذه الدول في مجال التربية والتعليم، فالمعدلات الالتحاق بالمدرسة هي الأضعف في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة، فالمعرفة و التكنولوجية التي اكتسبتها البلدان المتقدمة هي نتاج تراكم طويل لكل الخبرات و المعارف.[1]

وحسب بنك معلومات البنك الدولي لسنة 2016، يؤكد أنه في سنة 2011 كان هناك متوسط الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير في البلدان النامية حوالي 2000 لكل مليون شخص، ولو قارنا هذا المؤشر مع دولة من الدول المتقدمة مثلا فنلندا نجد أن هناك 7423 لكل مليون شخص وهذا يدل على مقادر العناية التي توليها الدول المتقدمة إلى هذا العنصر المهم في علمية السيطرة والتفوق التكنولوجي، ومن خلال ما سبق يمكن القول أن البلدان النامية مازالت تعاني من التبعية التكنولوجية وهذا راجع إلى ضعف و قلة الموارد في مجال البنية التحتية التكنولوجية والتكاليف العالية التي تطلبها هذه الصناعة في مجال التكوين و البحث و التطوير.

[1] Andre Gautlier, Op.Cit, p121.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم البلدان النامية و التخلف من خلال تحديد مفهوم التخلف و نظرياته و كذلك تحديد المفاهيم الأحرى المرتبطة بالبلدان النامية، والتقسيمات التي تقترحها المنظمات الدولية لتقسم البلدان النامية، ولعل أهم تقسيم وهو التقسيم المرتبط بمعيار الدخل الفردي للدول النامية، والذي سنركز عليه في دراستنا، وتناولنا بالتحليل أهم الاستراتيجيات التي تبنتها البلدان النامية لتحقيق التنمية، وحاولنا كذلك التعرف على الخصائص المشتركة للبلدان النامية في جميع الميادين الاقتصادية، الديموغرافية والاجتماعية، السياسية والثقافية، وهنا يمكن القول أن البلدان النامية ورغم الاختلافات الديمغرافية و الاجتماعية والطبيعية؛ إلا أنها لها خصائص مشتركة فيما بينها، هذه الخصائص تفرض عليها واقع مشترك فيما بينها، لعل أبرز هذا الواقع هو التبعة التجارية و المالية و التكنولوجية و التي تعمل العولمة اليوم على زيادة تكريسه.

الفصل الرابع : قنوات تأثير العولمة على توزيع الدخل

تمهيد الفصل الرابع:

شهد القرن الماضي تسارعا في وتيرة العولمة، خاصة في بداية الثمانينات التي شهدت زيادة في اندماج الاقتصاد العالمي من خلال المزيد من التحرير المالي و التجاري، ولم تكن البلدان النامية بعيدة عن هذه التحولات، إذ تسارع هذا الاندماج مع انهيار الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفياتي، وشهدت مستويات العولمة زيادات غير مسبوقة في التاريخ وأصبح العالم بمثابة قرية صغيرة بسبب تطورات التكنولوجيا، وهنا يبرز لنا الدور الذي لعبته العولمة في تشكيل نمط توزيع الدخل والثروة في العالم بصفة عامة والبلدان النامية بصفة خاصة، إن عملية تأثير العولمة على توزيع الدخل تمر حتما عبر قنوات كثيرة، لعل من أبرزها القناتين التجارية والمالية من خلال سياسات التحرير التجاري والمالي وانعكاساتها على التوظيف والقدرة الشرائية والتنافسية ...، بالإضافة إلى قنوات أخرى، سنحاول توضيح هذا الانتقال لأثر العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: العولمة وتوزيع الدخل في البلدان النامية

المبحث الثاني: دور القناتين التجارية والمالية في توزيع الدخل

المبحث الثالث: تأثير التكنلوجيا والتعليم والتوظيف على توزيع الدخل

المبحث الأول: العولمة وتوزيع الدخل في البلدان النامية

تؤثر العولمة في البلدان النامية على كثير من الجوانب، أحيانا يكون تأثيرا إيجابيا وأحيانا أخرى يكون هناك تأثير سلبي، ولعل من أهم الجوانب التي تؤثر فيها العولمة هي توزيع الدخل.

المطلب الأول: آراء حول آثار العولمة على توزيع الدخل

تعتمد الآراء حول الأثار التوزيعية للعولمة على نظريات التنمية، وبشكل عام يمكن تصور ثلاثة آراء فيما يتعلق بالأثار التوزيعية للعولمة، تعتمد كلها على نظريات راسخة في دراسات التنمية، بالنسبة إلى الرأي الأول الذي يرتكز على النظريات المتحمسة للعولمة فالعولمة عندهم قوة إيجابية للتنمية، أما الرأي الثاني الذي يحمل كثيرا من القواسم المشتركة مع أطروحة المؤمنين بالتحول، فيقول أن تأثيرات العولمة على توزيع الدخل تعتمد على طريقة تنظيمها والتعامل معها، والرأي الأخير الذي يرتبط بالأفكار المشككة في إمكانية أن يكون للعولمة آثارا إيجابية على توزيع الدخل، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم1.4: أطروحات نظريات التنمية حول الأثار التوزيعية للعولمة

نظريات التنمية	وجهة النظر عن العولمة	الآثار التوزيعية للعولمة	السياسات و الاستراتيجيات الرئيسية
الليبرالية الجديدة	مع العولمة ومتحمسون لها	تعمل على تقليل التفاوت في توزيع الدخل	التحرير المالي و التجاري ورفع القيود
البنيوية والبنيوية الجديدة	العولمة هي البديل والإيمان بالتحول	حسب طريقة التعامل مع العولمة	تدخل انتقائي لأجل الأنصاف و الاستدامة
التبعية	ضد العولمة ومشكك فيها	تعمل على زيادة التفاوت في توزيع الدخل	مواجهة العولمة من خلال اقتراح البدائل

المصدر: من إعداد الباحث

يمكن شرح الجدول أعلاه من خلال الذكر المختصر لوجهات النظر حول العولمة وذلك من خلال:

أولا: الليبراليون الجدد مع العولمة ومن المتحمسين لها

توصي الليبرالية الجديدة بالقضاء على تدخل الحكومة في الاقتصاد بحجة أن التدخل يؤدي إلى عدم الكفاءة ومزاحمة الاستثمار الخاص وفي النهاية تقلص المنافسة، ولقد ربطت بعض النقاشات الليبرالية الجديدة بين التدخل الحكومي والفساد، وفقا لهذا الرأي كلما تراجع تدخل

الحكومة في الاقتصاد يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والفعالية، ويؤكدون على أن الاقتصاد الحر هو المنهج الوحيد للزيادة في الرفاه وتحسين توزيع الدخل على المستوى العالمي من خلال التجارة الحرة المرتكزة على الميزة النسبية، وهذا بفتح الأبواب للتدفقات في الاستثمار والتجارة وتسهيل دخول الشركات متعددة الجنسيات.[1]

إن ازدهار العولمة يعتمد على دمقرطة التكنولوجيا و دمقرطة التمويل ودمقرطة المعلومات وبذلك تصبح عملية الانتقال من الابتكار إلى السلعة بسرعة أكبر مما كانت عليه سابقا، ويصبح هناك سلعا أكثر وأجود وأرخص.[2]

يؤكد المتحمسون إلى العولمة على أن النمو الاقتصادي هو الأداة الوحيدة الكفيلة بتحقيق الرفاه و بالتالي تحسين دخول أفراد المجتمع و هذا لا يتأتى إلا من خلال القواعد الذهبية التالية[3] :

- ✓ الاعتماد على القطاع الخاص في تحقيق النمو؛
- ✓ الاحتفاظ بمعدل للتضخم منخفض لثبات الأسعار؛
- ✓ تقليص حجم بيروقراطية الحكومة وتخفيف سيطرة الدول على الاقتصاد من خلال خصخصة الصناعات والخدمات المملوكة للدولة؛
- ✓ الاحتفاظ بالميزانية متوازنة مع محاولة تحقيق فائض؛
- ✓ إلغاء التعريفة الجمركية أو خفضها على البضائع المستوردة، والتخلص من نظام الحصص والاحتكارات المحلية والعمل على زيادة الصادرات؛
- ✓ إزالة القيود على الاستثمارات الأجنبية وتخفيف القيود على أسواق رؤوس الأموال والعملة القابلة للتحويل؛
- ✓ فتح الأنظمة المصرفية ونظام الاتصالات أمام الملكية والتنافس الخاص؛
- ✓ السماح للمواطنين الاختيار الحر بين صناديق المعاشات المتنافسة والإدارة الأجنبية للمعاشات والصناديق المشتركة.

ويستند المتحمسون إلى العولمة على دراسة كوزنتش[4] على أن التفاوت في توزيع الدخل يكون

---

[1] وريك موراي، مرجع سبق ذكره، ص334.

[2] Pinelopi. K, Goldberg N. P, **Distributional Effects of Globalization in Developing Countries**, Journal of Economic Literature, 2007, vol: 45, No:1, p 63

[3] Ibid., p67.

[4] سيمون كوزنتش Simon Smith Kuznets (1901 م-1985م) اقتصادي واحصائي ومؤرخ اقتصادي امريكي يعتبر من أهم من الاقتصاديين الذين تطرقوا إلى قضية توزيع الدخل، تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971م، وله الكثير من الأعمال الأكاديمية التي تعتبر من الادبيات الاقتصادية لعل من أبرزها:

الدخل وتكوين رأس المال الوطني أو National Income and Capital Formation (1937)، النمو الاقتصادي وتفاوت الدخل أو Economic Growth and Income Inequality (1955)، النمو الاقتصادي للأمم: إجمالي الناتج وهيكل الإنتاج أو Economic Growth of Nations: Total Output and Production Structure(1971)

منخفضا في مراحل النمو الاقتصادية الأولى، ثم يتجه إلى الزيادة حتى تصل إلى أعلى المعدلات، ثم يتجه إلى الاستقرار، ثم الانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي، وبسبب أنه في المرحلة الأولى للنمو يزيد التفاوت نتيجة الحركات السكانية، بما فيها العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، حيث أن مستوى دخول العمالة في قطاع الصناعة في المدن الكبرى أكبر منه في القطاع الزراعي للريف، وذلك لوجود فوارق في مستوى الأسعار والمعيشة بين المدن والريف، ويستمر هذا الوضع إلى أن يصل التفاوت إلى حده الأقصى، وبعد ذلك يبدأ التفاوت في التناقص مع زيادة النمو والإنتاجية في كل من قطاع الصناعة والزراعة، ومن ثم تقترب الدخول بين القطاعين.[1]

لقد وضح كوزنتش ذلك من خلال الشكل التالي وهو يبين العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل ومعامل جيني في المدى الطويل.

الشكل1.4 : منحى كوزنتش

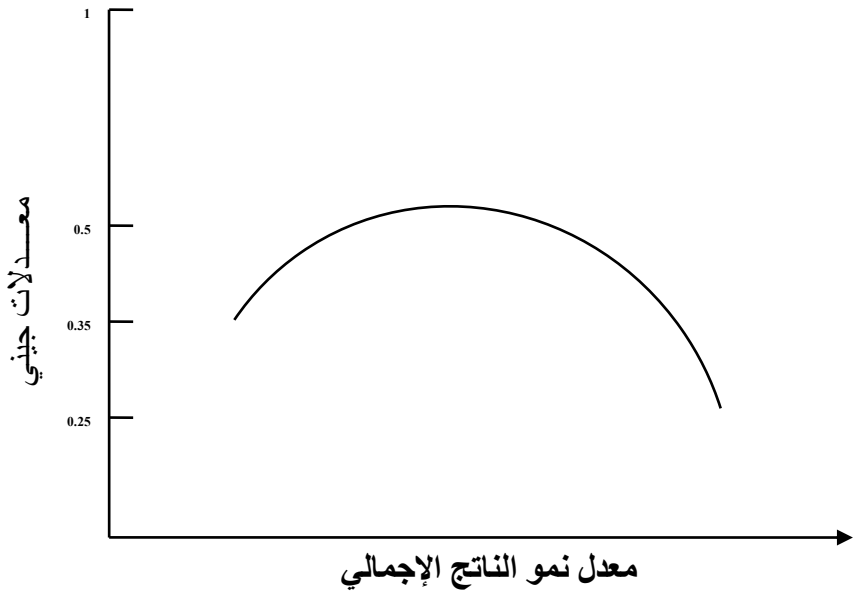

المصدر: ميشل توداور، مرجع السابق، ص228.

ثانيا: موقف البنيوية والبنيوية الجديدة"

توصي هذه المدرسة على التعامل مع العولمة من خلال إدارة فعالة للاقتصاد والتي تأخذ شكلين[2]:

❖ **التدخل الجزئي:** أي بالتركيز على القوة العاملة وهذا يتطلب إجراءات الإصلاح الزراعي والاستثمار في العنصر البشري من الفقراء، والاستثمار في الزراعة وتحسين إمكانية الوصول إلى

[1] Eva de Francisco, **Limited Participation, Income Distribution and Capital Account Liberalization**, Macroanalyisis Division, 2005, No:25, p12.
http://repec.org/sce2005/up.15365.1107790488.pdf

[2] بربرة انجهام، ترجمة: حاتم حميد محسن، **الاقتصاد والتنمية**، ط1، دار كيوان، الأردن، 2010، ص148

أسواق الائتمان والعمل.

❖ **التدخل الكلي:** مساعدة الفقراء بالتركيز على الصناعات ذات العمالة غير الماهرة، والاعتماد على النمو عبر تكثيف العمل في القطاع الحديث، أو النمو القائم على التصدير في التصنيع ذي العمالة المكثفة، أو عبر تنمية في مجال الزراعة الرائدة.

وهنا يمكن القول أن أدارة الاقتصاد من وجهة نظر البنيوية تتطلب الانتباه إلى العوامل التالية:[1]

✓ **شكل النمو:** التصنيع والتمدين يميلان لجعل توزيع الدخل أكثر سوءا لأن الدخل في الخدمات والتصنيع هو أعلى من ذلك الدخل في قطاع الزراعة، وهو أيضا يوزع بشكل غير متساوي؛

✓ **عدم المساواة الإثنية والإقليمية:** في حالة إدارة الاقتصاد في ظل العولمة في البلدان النامية قد يؤدي ذلك إلى عدم المساواة الاثنية والإقليمية لعدة أسباب ترتبط بالنظم السياسية والاقتصادية في البلد والقوى المتحكمة في السلطة؛

✓ **العوامل المؤسسية:** الفقراء في البلدان النامية هم القرويون وذوي الأعمال المنزلية ودخلهم يعتمد على وفرة الأرض ورأس المال أكثر من الأجور والمؤسسات، التي تتحكم في إمكانية حصول الفقراء على الأرض ورأس المال، مثل نظام الإقطاع حيث أن هيكل أسواق رأس المال سيكون هاما جدا في توزيع الدخل.

ثالثا: التبعية ضد العولمة والتشكيك فيها

ضمن هذا الاتجاه يوجد ثلاثة تيارات فكرية هي:

أ- تيار التبعية الاستعمارية الجديدة "الماركسية الجديدة"

هذا التيار أكثر تطرفا في هذا الاتجاه، وينطلق تحليلهم للأثر التوزيعية للعولمة من منطلق استمرار التبعية الاستعمارية للدول المتقدمة من قبل الدول النامية ولكن بوسائل أخرى، في ظل نظام دولي مبني على عدم التكافؤ القوى في العلاقة بين المركز والنطاق. فالعولمة هي استمرار للفكر الرأسمالي الإمبريالي، التي تؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل.

وملخص رأي هذا التيار الفكري أن التباين في توزيع الدخل والفقر يرافق العولمة، والذي يزيده سوءا هو التحالف بين النخبة في المجتمعات النامية وهي فئة حاكمة ومسيطرة وقليلة مع سياسات الدول الصناعية و المؤسسات الدولية في تكريس هذا الواقع المزرى، من خلال الانتفاع فيما بينهم من خلال المصالح المشتركة، عن طريق تكريس الاحتكارات وتدمير أي جهود للإصلاح أو التنمية.[2]

---

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 141.

ب- تيار المثال الكاذب

هذا التيار أقل تطرفا، ويقوم على أن السياسات التي تطبقها الدول النامية في ظل العولمة والتي يصممها خبراء دوليون وبرعاية المؤسسات الدولية، غالبا ما تؤدي إلى سياسات غير سليمة أو غير مناسبة تقود إلى مزيد من التفاوت في توزيع الدخل، لأن النماذج الاقتصادية الرائعة والنماذج الاقتصادية القياسية لا تتلاءم أبدا مع واقع الحال في الدول النامية[1]

ج- تيار فرضية التنمية الثنائية

ترتكز فكرة هذا التيار على أن العولمة تعمل على استمرار تزايد الفروق بين الدول الفقيرة والدول الغنية، وبشكل أكثر تحديدا فإن مفهوم الثنائية يشتمل على أربع عناصر أساسية[2]:

1. توفر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة، أو تتعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من السكان في مجتمع ما، أو تتعايش الدول الصناعية القوية مع المجتمعات الفقيرة في مجال العلاقات الدولية؛
2. اتساع هذا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليس بالمرحلية، فهو تناقض مزمن وليس وقتيا، ويرجع هذا إلى أن مسبباته ليس ظواهر عارضة ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها؛
3. إن هذا التفاوت والفجوة الموجودة بين الطرفين لا تميل إلى التقارب؛ بل بالعكس فإنها تميل إلى الزيادة والاتساع؛
4. ومن أهم الخواص الثنائية أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتأخر لا تتأثر كثيرا بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، فبدلا من جذبه نحو الأعلى قد يتسبب ظروف تواجد القطاع المتقدم في دفع القطاع المتأخر لأسفل وتعميق تأخره.

إن هذا التحليل الأساسي يدفع هذا الاتجاه إلى التأكيد أن العولمة وفي ظل هذه الظروف سوف تعمل على تكريس التفاوت في التوزيع الدخل وتعميقها، ولن تستفيد البلدان النامية من العولمة لأنها تفتقد إلى الهياكل والشروط الموضوعية لتحقيق التنمية والتقريب في توزيع الدخل والتخلص من الفقر.

المطلب الثاني: اتجاهات العولمة في البلدان النامية

شهد القرن الماضي مع بداية الثمانينات تطورات كبيرة لظاهرة العولمة ولقد تسارعت فيه وتيرة

---

[1] المرجع السابق، ص 143.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

التكامل الاقتصادي في العالم خاصة مع بداية التسعينيات منه، حيث اندمجت بلدان الكتلة الشرقية السابقة مع النظام العالمي الجديد، وقامت العديد من البلدان النامية بتحرير اقتصاداتها من الناحية التجارية والمالية، وهذا ما أسهم في إعطاء مزيد من الزخم لظاهرة العولمة في العالم، أما في البلدان النامية فيمكن ملاحظة هذه التطورات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم2.4: تطور العولمة في العالم ومناطق البلدان النامية حسب مؤشر CSGR

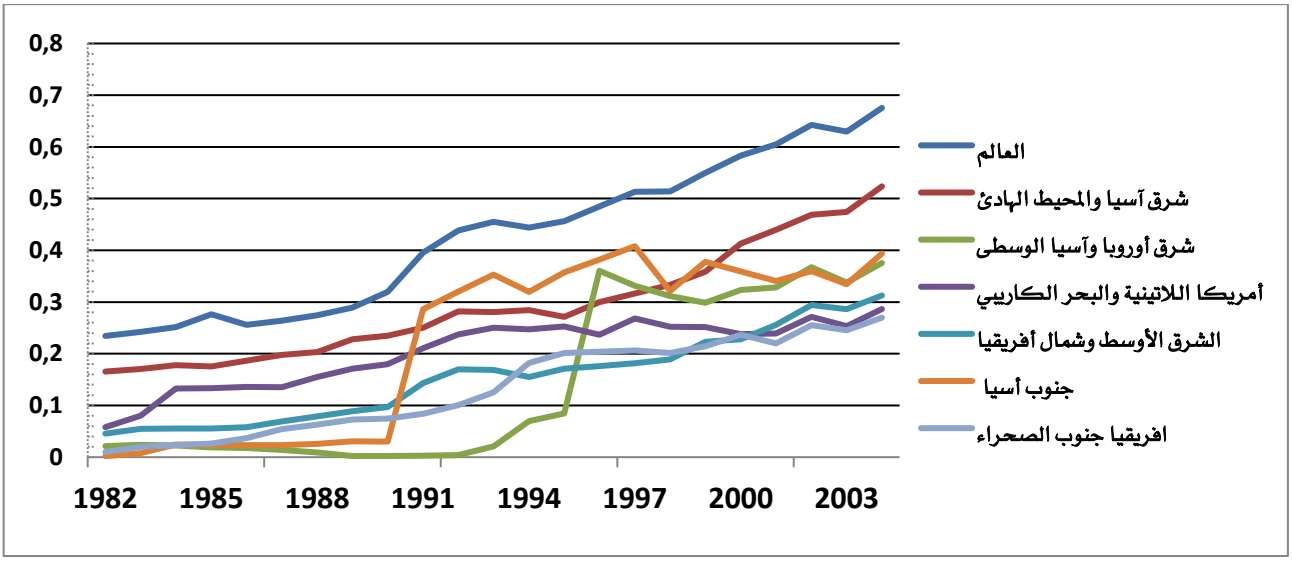

المصدر : تم إعداده اعتمادا على قاعدة بيانات مؤشر مركز دراسة العولمة و الإقليمية [1]

الشكل السابق يوضح لنا تطور ظاهرة العولمة في العالم وفي المناطق البلدان النامية حسب مؤشر CSGR والملاحظات التي يمكن الخروج بها هي:

- إن مؤشر العولمة العالمي تضاعف في حدود 290 %ما بين سنتي 1982م و2004م؛
- شهدت كل مناطق البلدان النامية بدون استثناء ارتفاعا في درجات العولمة؛ ولكن بمستويات مختلفة؛
- شهدت منطقة جنوب أسيا أهم التطورات الكبيرة من ناحية الاندماج في العولمة حسب CSGR حيث انتقل هذا المؤشر من حدود 3%في سنة 1989 إلى ما يقارب 36% في سنة 1995، أي حدث هذا التحول الكبير جدا في ظرف ستة سنوات فقط، وهو ما يعكسه في الواقع التطورات الاقتصادية التي شهدتها تلك المنطقة خلال تلك الفترة؛
- شهدت منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى ارتفاعا في مؤشر العولمة خاصة بعد تسعينات القرن الماضي، وهذا بسبب اندماج بلدان هذه المنطقة في الاقتصاد العالمي بعد تفكك الكتلة الشرقية

[1] للاطلاع وللمزيد من المعلومات انظر:

Ben Lockwood, Michela Redoano, **The CSGR Globalisation Index: An Introductory Guide**, Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation, 2005, Working Paper 155/04 http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/index/download

وتبني هذه الدول المزيد من التحرير الاقتصادي وتخفيف القيود الاقتصادية والسياسية والثقافية لذلك نلاحظ هذا المنحى التصاعدي في مد العولمة في هذه المنطقة؛

❖ إن منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء شهدتا استقرارا في معدلات العولمة، وتعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء هي أقل المناطق من حيث مستويات العولمة وهذا راجع لظروف اقتصادية وسياسية وجغرافية؛

إن التحليل السابق يعطينا نظرة شاملة على اتجاهات العولمة في العالم ومناطق البلدان النامية المختلفة؛ لكن لمزيد من التحليل سنحاول معرفة ما الذي شكل هذه الدفعة القوية في مجال العولمة هل هي العولمة الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسة؟

وهنا نستعين بالشكل التالي الذي يوضح تطور أبعاد العولمة في بعض البلدان النامية ذات الدخل المتوسط الأعلى والأدنى وذات الدخل المنخفض بالاعتماد على مؤشر المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية للعولمةKOF

الشكل رقم3.4: تطور أبعاد العولمة في بعض البلدان النامية حسب مؤشر KOF

2015-1980

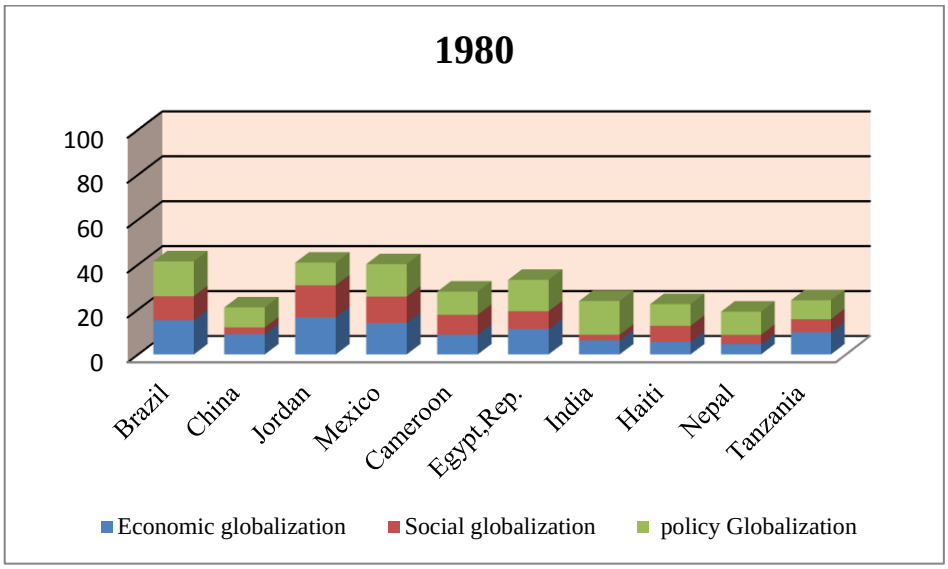

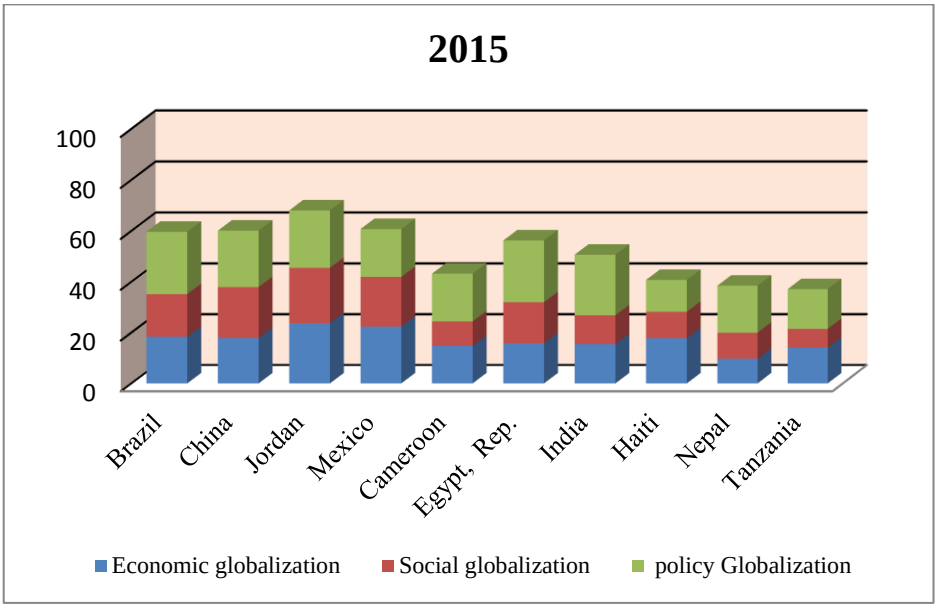

المصدر: تم إعداده اعتمادا على قاعدة بيانات المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية للعولمة 2016

حسب المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية للعولمة والذي يقوم على تحليل أبعاد العولمة إلى ثلاثة أبعاد وتحليلها إلى متغيرات متعددة كما سبق الإشارة إليها في الفصل الأول، و هو مؤشر جيد للحكم على ما يدفع العولمة في البلدان النامية، ولعل الملاحظة الأساسية هي أن التطورات في مؤشرات العولمة كانت من خلال كل الأبعاد الثلاثة؛ لكن التأثير الكبير كان من جانب العولمة الاجتماعية والسياسية، وهذا دليل آخر على أن البعد الاقتصادي ليس هو الدافع الوحيد للعولمة في البلدان النامية؛ فالتطورات التكنولوجيا خاصة في مجال الاتصالات ساهمت في العولمة وكذلك

الانفتاح الحاصل في السياسات الخارجية للدول النامية والتي فرضتها التجارة الحرة أدت إلى أن تكون لها علاقات سياسية وثقافية قوية بينها وبين الدول المتقدمة.

ما يمكن ملاحظته من الشكل السابق أن كل دول العينة المختارة شهدت ارتفاعا في معدلات العولمة في سنة 2015 مقارنة بسنة 1980 ، حيث أن كل هذه الارتفاعات تضاعفت في حدود مرتين؛ إلا الصين التي تضاعف فيها حجم العولمة إلى حدود ثلاثة أضعاف، حيث إن مؤشر العولمة كان في سنة 1980 في حدود 20.90% أما في سنة 2015 كان 59.74% وهذا يظهر لنا حجم الاندماج الاقتصادي والسياسي والثقافي للصين وهذه النتيجة ليست غريبة نظرا لثقل الصين العالمي في المجال الاقتصادي والثقافي والسياسي، وللتوضيح أكثر نقوم بعرض ترتيب البلدان النامية العشرة المتقدمة والمتأخرة في مجال العولمة

الجدول رقم1.4 : ترتيب البلدان النامية العشرة الأوائل والأواخر حسب مؤشر KOF

العشرة الأوائل			العشرة الأواخر		
البلد	2010	2015	البلد	2010	2015
ماليزيا	35	26	السودان	166	182
الإمارات العربية المتحدة	64	29	جزر القمر	174	183
رومانيا	39	37	أفغانستان	------	184
قطر	43	38	بوتان	175	185
تشيلي	34	29	غينيا الاستوائية	178	186
تايلاند	59	41	إريتريا	176	187
بحرين	41	43	لاو	----	188
تركيا	56	44	كيريباس	180	189
كويت	47	45	الصومال	-----	190
الأردن	36	46	جزر سليمان	179	191

المصدر: تم إعداده اعتمادا على قاعدة بيانات المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية للعولمة 2016

من خلال الجدول يمكننا أن نرى ملاحظة هامة وهي أن البلدان النامية العشرة الأوائل في مجال العولمة شهدت ارتفاعا في الترتيب مقارنة مع الدول المتأخرة التي شهدت تقهقرا خلال نفس الفترة.

المطلب الثالث: اتجاهات توزيع الدخل في البلدان النامية

شهدت البلدان النامية بداية من حقبة الثمانينات زيادات في نصيب دخل الفرد وهذا راجع لعدة أسباب لعل من بينها، سياسات التصنيع والتنمية الاقتصادية التي شهدتها العديد من البلدان مثل الصين والهند ودول جنوب شرق أسيا ودول أمريكا اللاتينية، والجدول التالي يبين لنا تطور نصيب

الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين سنتي 1990م و2014م

الجدول رقم 2.4: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في مناطق البلدان النامية خلال الفترة (1990م-2014م) الوحدة الدولار الأمريكي

المناطق	1990	2010	2014
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2184	8790	11335
أوروبا وآسيا الوسطى	9059	12026	13449
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	9424	12834	13812
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	7660	11817	11474
جنوب آسيا	1854	4262	5155
أفريقيا جنوب الصحراء	2501	3186	3423
العالم	8819	13134	14378

المصدر: تم إعداده اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016

من الجدول السابق نلاحظ زيادة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال 24 سنة الماضية؛ لكن هذه الزيادة لم تصل إلى المتوسط العالمي خاصة في سنوات 2010م و2014م، وأن أكبر الزيادات التي حققتها البلدان النامية كانت في مناطق أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي استقرت عند مستويات 13449 دولار و13812 دولار على التوالي، لكن هل هذه الارتفاعات في الدخل كانت مستقرة بحيث تنعكس على معيشة السكان في المناطق المذكورة. لا يمكننا الجزم بذلك إلا من خلال تتبع التغيرات التي حدثت في نصيب دخل الفرد في 34 سنة الماضية والشكل التالي يظهر ذلك:

الشكل رقم5.4: التغيرات الحاصلة في معدل نمو الدخل الفردي في مناطق البلدان النامية 1980-2015 الوحدة: نسبة مئوية

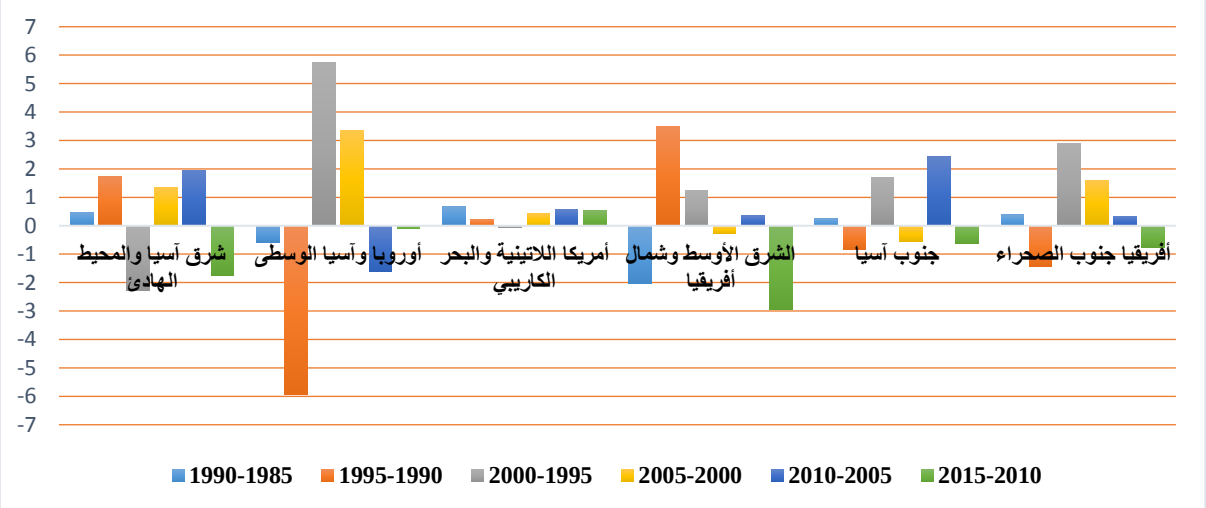

المصدر: تم إعداده اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن كل مناطق البلدان النامية شهدت تغيرات وعدم استقرار في نمو نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي ما عدا منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأهم الاضطرابات في نمو الدخل الفردي شهدتها البلدان النامية في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، خاصة في الفترة 1995-1990 مقارنة بالفترة الخماسية السابقة، ربما هذا راجع إلى تفكك الكتلة الشرقية وما تبعه من انهيار اقتصادي كان له تأثير كبير على الأداء الاقتصادي للدول النامية في تلك المنطقة، ثم تليها البلدان النامية في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وتعزى هذه الاضطرابات في نمو الدخل الفردي حسب رأينا إلى التقلبات الاقتصادية التي مست تلك المنطقة في العقود الأخيرة.

إن هذه الارتفاعات في معدلات الدخل الفردي في البلدان النامية، لا يمكن أن تخفي حقيقة أن الفوارق بين الدول المتقدمة والبلدان النامية في تزايد مستمر، والهوة بين الدول الفقيرة والغنية في تزايد مستمر، وجاء في تقرير عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أغني 85 شخص في العالم يمتلكون ثروة تقارب ما يمتلكها 3.5 مليار شخص من أشد فقرا[1]، ومن واقع الحال تؤكد كل المعطيات أن الفجوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية تزداد اتساعا والجدول التالي يبين لنا مقدار التغيرات التي حصلت في 30 سنة الأخيرة بين الدخل الفردي في الدول الفقيرة والدول الغنية.

الجدول رقم 3.4: مقارنة بين أفقر الدول واغنى الدول في العالم بين سنتي: 1984-2014

الوحدة: نسبة مئوية، عدد السكان بالمليون نسمة، الدخل الفردي الدولار الأمريكي

الأفقر					الأغنى				
البلد	الدخل الفردي		عدد السكان		البلد	الدخل الفردي		عدد السكان	
	1984	2014	1984	2014		1984	2014	1984	**2014**
أفريقيا الوسطى	270	330	2.555	4.709	أستراليا	12030	64680	15.548	23.630
غينيا	350	480	4.925	12.043	كندا	13000	51690	25.542	35.524
غامبيا	300	450	0.701	1.908	الدانمرك	11610	61310	5.115	5.640
ليبيريا	360	400	2.163	4.396	إيرلندا	5610	44660	3.523	4.677
مدغشقر	320	440	9.714	23.571	هولندا	10630	51210	14.377	16.802
مالاوي	170	250	6.958	16.829	النرويج	15150	103050	4.133	5.091
النيجر	220	430	6.520	18.534	قطر	---	90420	0.341	2.267
الكونغو	350	410	29.243	69.360	السويد	13020	61600	8.333	9.631

المصدر: تم إعداده اعتمادا على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2015

من الجدول السابق يتبين لنا أن حجم الفوارق في الدخل الفردي واسع، فنلاحظ مثلا أن

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014**، مرجع سبق ذكره، ص21.

دخل الفرد في النرويج في سنة 2014م يعادل 300 مرة الدخل الذي يحصل عليه الفرد في جمهورية أفريقيا الوسطى، والملاحظة الأساسية التي يمكن الخروج منها أن هذه الفوارق في اتساع مستمر حيث إن الفارق بين البلدين السابقين كان لا يتجاوز ضعف 50 مرة في سنة 1984.

إن التفاوت في توزيع الدخل ليس وليد هذا السنوات الأخيرة فقط بل له شواهد تاريخية سابقة، ففي دراسة مهمة قام بها Branko Milanovic لتتبع عدم المساواة في العالم منذ 1820م إلى 2002 كانت النتائج كالتالي: [1]

الجدول رقم 4.4: معدلات التفاوت العالمي

الوحدة: نسبة مئوية

	1820	1850	1870	1913	1929	1950	1960	1980	2002
جيني العالمي المقدر	43	53.2	56	61	61.6	64	63.5	63.5	**70.7**
ثيل العالمي المقدر	58	49	54	67	69	78	77	85	**105**

Source: Branko Milanovic, Op.Cit, p18.

من الجدول السابق نستنتج أن التفاوت في الدخل على المستوى العالمي في ارتفاع مستمر على الرغم من أن دراسة Milanovic تقديرية، إلا أنها تعطي فكرة واضحة تاريخية عن التفاوت في توزيع الدخل، والجدولين رقم: 3.4و 4.4 يؤكدان الفكرة نفسها وهي أن التفاوت بين الأغنياء والفقراء في ارتفاع مستمر.

إن التفاوت في توزيع الدخل ظاهرة ليست على المستوى العالمي فقط، بل هي كذلك مستفحلة داخل البلدان النامية، وهي في اتساع مستمر، والشكل الموالي يبين لنا مقدار ما تحصل عليه الفئة 10% من السكان الأعلى دخلا في بعض البلدان النامية الفقيرة والناشئة.

[1] تعتبر دراسة **برانكو ميلانوفيتش** ورقة بحثية مهمة في تفاوت توزيع الدخل في العالم وترجع أهميتها لكون الباحث استطاع تتبع البيانات ومعطيات الدخل من مجموعة كبيرة جدا من المصادر واستخلاص التفاوت العالمي في القرنين الماضيين وللاطلاع أكثر، أنظر:
Branko Milanovic, **Global Inequality and the Global Inequality Extraction Ratio: The Story of the Past Two Centuries**, WB, Development Research Group, 2009.

الشكل رقم6.5: مقارنة حصة الأعلى دخلا لـ 10 % من السكان في بعض البلدان النامية (2010-1980) الوحدة: نسبة مئوية

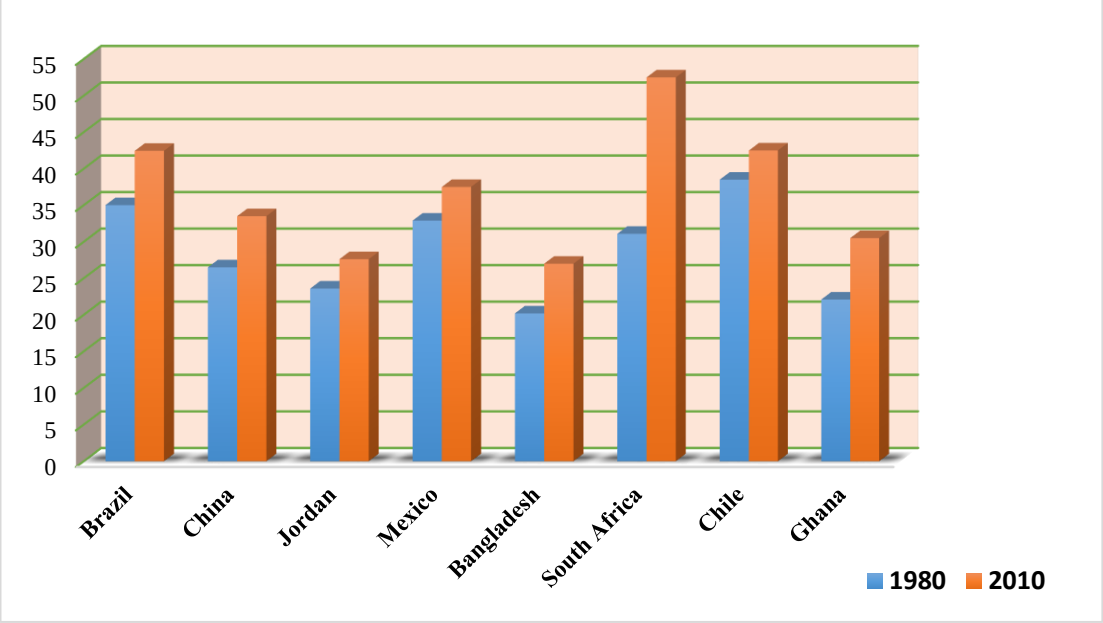

المصدر: تم إعداده اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016

ما يلاحظ من الشكل السابق أنه خلال 30 سنة الماضية ارتفع نصيب السكان 10% الأعلى دخلا من إجمالي الدخل الوطني، فمثلا في جنوب أفريقيا تحصل هذه الفئة لوحدها على ما يقارب 53% من الدخل بينما تحصل 90% من السكان على 47% من الدخل الوطني فقط، وهذا ينطبق على بقية دول العينة؛ ولكن بدرجات متفاوتة.

المبحث الثاني: دور القناتين التجارية والمالية في توزيع الدخل

لعل من أهم القنوات التي تؤثر بها العولمة على توزيع الدخل هي التحرير التجاري والتحرير المالي وسنحاول التركيز على هذين المتغيرين الرئيسين بقليل من التفصيل.

المطلب الأول: حركة الانفتاح التجاري والمالي في العالم والبلدان النامية

لقد شهد الانفتاح التجاري والمالي في العالم حركية كبير خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

أولا: الانفتاح التجاري

احتلت التجارة الدولية دورا رئيسا في تحريك أحداث التاريخ الاقتصادي، والمسلمة الأساسية أن التجارة هي القناة الأولى نحو العولمة قديما وحديثا، ولقد خصصت النظرية الاقتصادية حيزا مهما لتحرير التجارة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تعتبر التجارة بمثابة مؤشر على حيوية ونمو واستقرار الاقتصاد العالمي، ويعتبر الانفتاح التجاري أو التحرير التجاري من القنوات الأساسية للاندماج في العولمة ومعبرا أساسيا للآثار السلبية والإيجابية لها.

تهدف سياسات التحرير التجاري "Trade Liberalization Policie " إلى فتح الأسواق الداخلية عموما، ويمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية " على أنها جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدول التفضيلي تجاه الواردات والصادرات، وهي عملية تستغرق وقتا طويلاً، ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه أثارا على القطاعات تبعاً لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والشغل ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخيل".[1]

أ- أشكال تحرير التجاري في العالم

إن التطورات في مجال تحرير التجارة والتي شكلت بنية النظام التجاري العالمي الحالي سارت في اتجاهين:

1. التوجه الإقليمي للتحرير التجارة

تقوم الاتفاقيات التجارية الإقليمية مهم اختلفت أشكالها على ركيزة أساسية مؤداها تخفيض الحواجز الجمركية و غيرها من العقبات التجارية بين الدول الأعضاء الموقعين على الاتفاقية، وتتميز هذه الاتفاقيات بالطابع التميزي، وذلك لأنها تمنح الدولة الأعضاء مزايا تجارية لا تستفيد منها الدول

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص249.

الأخرى غير موقعة على تلك الاتفاقية.[1]

و يمكن تقسيم هذه الاتفاقيات إلى أشكال مختلفة وفقا للمعيار المستخدم للتميز بينها[2]:

2.1.**الاتفاقيات الإقليمية التجارية وفقا للأطراف المستفيدة:** وتنقسم هذه الاتفاقيات بدورها إلى قسمين هما:

❖ **الاتفاقيات ذات الإلزام الأحادي الجانب**:Unilateral Agreement ويتم بمقتضى هذه الاتفاقية قيام أحد أطرافها بمنح مزايا تجارية إلى الطرف الآخر دون أن يلتزم هذا الأخير بمنح مزايا مشابهة للطرف الأول من أمثلة هذه الاتفاقيات اتفاق بين الاتحاد الأوربي والدول جنوب الصحراء بإعفاء الواردات من تلك الدول من الرسوم الجمركية.

❖ **الاتفاقيات ذات الالتزام المتبادل**:Reciprocal Agreement وعلى عكس الشكل السابق فإن كل طرف في الاتفاقية يلتزم بمنح مزايا للطرف الأخر، وليس من الضروري أن تساوى تلك المزايا التي يمنحها كل طرف للطرف الآخر، ومن أمثلة هذه الاتفاقيات اتفاقية الشركة التي عقدها الاتحاد الأوربي مع تونس والمغرب والأردن.

2.1.**الاتفاقيات التجارية وفقا للدرجة التكامل:** ذهب البعض إلى تقسيم الاتفاقيات التجارية وفقا لدرجة التكامل الاقتصادي الذي يمكن أن تسفر عنه الاتفاقيات إلى: اتفاقيات التجارة الحرة، واتحاد جمركي، سوق مشتركة واتحاد اقتصادي ونقدي.

2. التوجه الدولي في تحرير التجارة

إن التوجه الدولي في التحرير التجاري بدأ مبكرا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولقد أوصى المجلس الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة بإنشاء نظام دولي للتجارة يهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز الأخرى التي تعيق تدفق السلع والخدمات، وهكذا اجتمعت 23 دولة في أكتوبر 1947 وتم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الثانية في اطار اتفاقية عامة سميت فيما بعد بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أو اختصارا GATT، ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 1948، وتستمر الجولات والاتفاقيات حتى تأسست المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، وبذلك يكتمل المشهد وتصبح عملية التحرير التجاري على المستوى الدولي تحت رعاية منظمة عالمية هي التي تحدد القواعد والإجراءات، ولقد شهدت هذه المراحل التوقيع على العديد من الاتفاقيات وصل عددها إلى 29 اتفاقية، ولعل من ابرزها نجد:

❖ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS؛

---

[1] محمد إبراهيم الشافعي، **الاتفاقيات التجارية الاقليمية وتأثيرها على النظام التجاري العالمي**، المؤتمر العلمي: الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة العالمية للنجارة، دبي 09- 11 ماي2004، مجلد الخامس، ص436.

[2] المرجع السابق، ص439.

- ❖ القضايا المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المرتبطة TRIMS؛
- ❖ اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية TRIPS.

ب- الانفتاح التجاري في البلدان النامية

إن عملية التحرير التجاري في البلدان النامية يمكن القول إنها مرت عبر ثلاثة اتجاهات أساسية:

1. دفع الدول المتقدمة الدول النامية لتبني سياسات تحرير التجارة

لقد تجلى هذا الاتجاه من خلال قيام الدول الغنية في العالم بدفع البلدان النامية على تبني سياسات تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي، وقوانين قوية حول الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وتجنب الحمائية ونظام الحصصّ، وتعزز هذا التوجه خاصة بعد سقوط الشيوعية في أوروبا الوسطى والشرقية، جنبا إلى جنب مع انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، وهكذا شرعت بالفعل العديد من البلدان النامية في التحرير التجاري.[1]

وهنا كلام كثير حول السياسة الحمائية؛ لكن يمكن القول أن الدول المتقدمة تجنبت في عملية التطور الاقتصادي مثل هذه السياسات التي تحاول فرضها على الكثير من البلدان النامية والشواهد التاريخية كثيرة، فعلى سبيل المثال بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تعتمد اعتمادا كبيرا على حماية التجارة والإعانات في عملية التنمية الخاصة بهما، فلقد عززت بريطانيا الصناعة الرائدة في ذلك الوقت، والتي كان تتمثل في صناعة السلع الصوفية، من خلال فرض ضرائب على صادرات الصوف الخام لمنافسيها، وأستمر ذلك في أوج تطورها من القرن 17 إلى منتصف القرن 18، ونفس السياسات التجارية والصناعية اعتمدتها اليابان في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 وكوريا الجنوبية في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والاستنتاجات التي يمكن الخروج بها أن عملية التنمية الخاصة بالدول الغنية تعتمد بشكل كبير على حماية التجارة والإعانات، وأنها لم تلتزم عموما بقوانين براءات الاختراع أو ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية، وأنها دافعت عموما عن التجارة الحرة فقط عندما تكون لها ميزة اقتصادية.[2]

2. تغير الاستراتيجيات التجارية في البلدان النامية

لقد واصلت العديد من البلدان النامية استراتيجيات التصنيع المعتمد على إحلال الواردات في العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية وما يتبع هذه الاستراتيجية من إقامة جدار من الحماية لهذه الصناعات؛ ولكن بحلول منتصف 1980، سعت الكثير من البلدان النامية للحد من الحمائية وتحرير التجارة من خلال تغير الاستراتيجية الصناعية في الدولة.

---

[1] Anwar Shaikh, **Globalization and the Myth of Free Trade**, First Edition, Routledge, USA,2007, p45.

[2] Anwar Shaikh, Op.Cit, p65.

لقد حدثت ثلاثة تطورات أثارت الشكوك في فعالية استراتيجية إحلال الواردات على المدى الطويل هي[1]:

- ❖ تبني دول رائدة في التنمية من البلدان النامية في الستينات من القرن الماضي مثلته كل من كوريا الجنوبية وتايوان (الصين) استراتيجيات أخرى تعتمد التصنيع من أجل التصدير وخلق النمو من خلال التصدير التي لم تؤدي فقط لأداء اقتصادي متفوق؛ بل أيضا ساعدت هذين الاقتصادين على الصمود في وجه سعر الفائدة الشديد وصدمات أسعار النفط في بداية السبعينات؛
- ❖ إن ارتفاع الرسوم الجمركية والقيود الإدارية، وتقنين الصرف الأجنبي وتراخيص الاستيراد من أجل حماية الصناعة المحلية خلق عوائد عالية وبيئة تحفز الفساد وضعف المؤسسات الوطنية وسوء استخدام الأنفاق الحكومي؛
- ❖ فقدت استراتيجية إحلال الواردات مصداقيتها بين الاقتصاديين الذين يؤمنون بأهمية استراتيجية إحلال الواردات في المراحل الأولى من التصنيع، فلقد أثبتت صعوبة تنفيذها وتجنب الأثار السلبية على البيئة التنافسية للصناعات داخل الدولة والعالم الخارجي.

ونتيجة لذلك، خلال الفترة 1980م و1990م قامت العديد من البلدان النامية بتشجيع الصادرات وخفض مستويات من الحماية وزيادة التحرير التجاري؛ ولقد كانت البداية منذ 1960م بسنغافورة، هونغ كونغ (الصين)، وكوريا، وتايوان (الصين) ثم في السبعينات كانت الشيلي والأرجنتين وأوروغواي.

3. التحرير التجاري في إطار الإصلاحات الاقتصادية

في هذا الشكل من التحرير التجاري والذي تم من خلال القيام بالإصلاحات الاقتصادية لتحسين الأداء الاقتصادي خاصة في مجال النمو؛ لكن يمكن القول هنا إن بعض الإصلاحات كانت من جانب واحد، والبعض الآخر تم إنجازه في إطار التجارة متعددة الأطراف مثل اتفاقات جولة أوروغواي، وتضمنت تلك الإصلاحات تخفيضات كبيرة في التعريفة الجمركية والقضاء على نظام الحصص، وكذلك تخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق للبلدان النامية البلدان، وهذا ما حدث في الهند، ودول أفريقيا جنوب الصحراء.[2]

ثانيا: الانفتاح المالي

تعد ظاهرة التحرير المالي Financial liberalization من الظواهر الحديثة نسبيا، ولقد شهدت تطورا كبيرا خاصة بعد انهيار نظام بروتن وودز في بداية السبعينات حيث قررت الدول

[1] WB, **Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform**, Washington, USA,2005, p135

[2] Rudiger Dornbusch, **The Case for Trade Liberalization in Developing Countries**, Journal of Economic Perspectiv,1992,V:6,N:1,p75.

الكبرى تحرير سعر صرف عملاتها وقطاعاتها المالية، وهو ما تبلور بارتفاع سريع في حركة رؤوس الأموال بين مختلف الدول على مستوى العالمي.[1]

أ- تعريف التحرير المالي

تعرف سياسة التحرير المالي "Financial liberalization policy"على أنها تلك الإجراءات التي تهدف إلى جعل النظام المالي أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي، وهنا نميز بين مفهومين للتحرير المالي هما[2]:

1. **مفهوم الشامل للتحرير المالي:** نقصد به بمجموعة الأساليب والإجراءات والتنظيمات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي.
2. **مفهوم الضيق للتحرير المالي:** نقصد به تحرير عمليات السوق المالي من القيود المفروضة عليها، والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستوى المحلي والدولي"

ب- سياسات التحرير المالي

وتشتمل سياسات التحرر المالي على عدد من الإجراءات يمكن عرضها كالأتي[3]:

- ✓ العمل على تخفيف الرقابة، وذلك باستخدام الأساليب الكمية غير مباشر للسياسة النقدية "Indirect policy tools" بدلا من الأدوات النوعية "المباشرة"؛
- ✓ إعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة، والاتجاه نحو السوق المالية لتحديدها؛
- ✓ تخفيف القيود المفروضة لدخول وخروج من السوق المالي؛
- ✓ إلغاء السقوف الائتمانية "Credit ceilings "المفروضة على البنوك التجارية وإعطاء هذه الأخيرة الحرية في تحديد هيكل أسعار الفائدة المفروضة على الودائع أو على القروض؛
- ✓ إلغاء ضوابط الصرف"Exchange controls "، وترك سعر الصرف يتحدد من خلال قوى السوق؛
- ✓ السماح للشركات الأجنبية بالدخول للأسواق المالية المحلية وفتح المجال لها للقيام بكل العمليات المالية من إصدار وشراء وبيع، تقديم الاستشارات ...إلخ، ونفس الشيء بالنسبة للإفراد؛
- ✓ تحرير المعاملات حساب رأس المال "Capital Account " .

---

[1] محمد الأمين ولد الطالب، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات صندوق النقد الدولي**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر، العدد: 6، 2010، ص 235.

[2] حسين كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[3] حيدر نعمة بخيث، ناصر حمود مزيان، **سياسات تحرير المالي في البلدان العربية**، ص 3. أنظر:
http://www.mng.kufauniv.com/teaching/heider/aaa/w.pdf

ج- التحرير المالي وقابلية تحويل حساب رأس المال

وباختصار يمكن القول أن التحرير المالي يرتكز على قابلية تحويل حساب رأس المال، و على إلغاء القيود التنظيمية على الدخول والخروج من الأسواق الماليـــــة؛ وهنا نريد أن نوضح أمرا مهما فيما يخص قابلية تحويل حساب رأس المال (CAC) "Capital Account Convertibility " وهو عدم وجود تعريف محدد حول قابلية تحويل حساب رأس المال؛ لكن تركز أغلب المفاهيم في إلغاء القيود على النقد الأجنبي والضوابط الأخرى، أي حرية تحويل الأصول المالية المحلية إلى أصول مالية أجنبية والعكس دون أي نوع من الوساطة والتنظيم.[1]

بمعنى آخر حرية تحويل الموجودات المالية المحلية إلى موجودات مالية أجنبية أو العكس وفقا لمعدلات الصرف المحددة من قبل الأسواق، أي توفير قابلية تحويل رأس المال لغير المقيمين والمستثمرين الأجانب، وهو إجراء يسمح للشركات بإصدار أسهم وسندات في الخارج، ويسمح للمصارف المحلية بحصول على قروض بالعملة الصعبة وتمويل مشاريع في الخارج، وقبول إيداعات بالعملة الصعبة ويسمح كذلك للمستثمرين الأجانب الاستثمار في البورصة المحلية، كما أن قابلية تحويل حساب رأس المال ليس شأنا يؤخذ كله أو يترك كله، فهناك طرق عديدة للتعامل معه بقدر ما تفتضيه السياسة الاقتصادية الكلية للدولة.[2]

د- الفرق بين ألغاء القيود والتحرير المالي

أما إلغاء القيود التنظيمية على الدخول والخروج من الأسواق الماليـــــة "Deregulation" والتي تختلف على التحرير "liberalization " لأن الأولى هي أكثر تفصيلاً للسياسيات التي تنشأ من الثانية أي التحرير. ويتضمن إلغاء القيود التنظيمية جانبين الجانب الأول يرتكز على مستوى الاقتصاد الكلي وكانت السياسات الرئيسية المتبعة هي تعويم سعر الصرف وما يرتبط بذلك من إلغاء الرقابة على الصرف إضافة إلى الاعتماد في تمويل عجز الموازنة على السوق من خلال بيع الديون للجمهور. أما الجانب الثاني يرتكز على إلغاء قواعد التنظيمات المالية التي تحد من حركة الوسطاء الماليين خاصة البنوك بشكل رئيسي، بهدف زيادة المنافسة، من هذه القواعد: إلغاء كل الضوابط على سعر الفائدة والمبادئ التوجيهية الائتمانية، وزيادة حرية تعامل الأجانب مع البنوك الوطنية.[3]

---

[1] Eswar S. Prasad and Raghuram G. Raja, **Controlled Capital Account Liberalization: A Proposal**, International Monetary Fund, 2005, p3.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/pdp/2005/pdp07.pdf

[2] سينغ كقالجيت، **عولمة المال**، ترجمة: رياض حسن، دار الفارابي، لبنان، طبعة الأولى، 2001، ص 209.

[3] I.J. Macfarlane, **Financial Deregulation and Financial Markets**, CEDA Conference, 'Financial Deregulation: Past Promise – Future Realities', Sydney, 27 April 1995, p8.
http://www.rba.gov.au/publications/bulletin/1995/may/pdf/bu-0595-2.pdf

المطلب الثاني: أثر الانفتاح التجاري على توزيع الدخل

تؤكد النظرية الاقتصادية أن تحرير التجارة يساهم في زيادة الدخل الوطني، وبالتالي تعمل على زيادة الدخل الفردي ورفع المستوى المعيشي للأفراد في البلدان النامية؛ لكن الواقع يشهد اختلالات كبيرة بين ما هو نظري وما هو واقعي.

أولا: آليات انتقال الأثر التوزيعي للانفتاح التجاري

تطرح النظرية الاقتصادية مجموعة من الأليات التي يمكن أن ينتقل منها تأثير الانفتاح التجاري على توزيع الدخل ولعل من أبرزها نجد:

أ- النمو الاقتصادي

بداية لابد أن نشير إلى أن هناك اختلاف نظريا بين الاقتصاديين حول علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي، بالرغم من أن أكثر النتائج التجريبية أكدت وجود ترابط بين التجارة والنمو، حيث يعتبر عدد من الاقتصاديين أن التجارة هي أحد المتغيرات التي تدخل في عملية النمو الاقتصادي. ويحتج أصحاب هذا الاتجاه بأن التجارة كانت المحرك الحقيقي للنمو في بلدان جنوب شرق أسيا، مثل هونغ كونغ، سنغافورة، وكوريا الجنوبية..[1]

نشير هنا إلى أن اقتران نمو التجارة بنمو الناتج الوطني كثيرا ما لا يمكن تفسيره، إن النمو التجاري يؤدي إلى نمو الناتج. بل قد يكون العكس صحيح، فنمو الناتج الوطني قد يكون سبباً في نمو التجارة وليس نتيجة له. والإحصاءات هنا قد لا تكون ذات نفع كبير، فهي قد تدعم أو تدحض وجود علاقة ارتباط ولكنها لا تكفي وحدها لإثبات أو نفي وجود علاقة سببية، أو لبيان أي المتغيرين هو السبب وأيهما النتيجة. ولكن المنطق السليم يدل على أنه من الممكن جدا أن توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين والأمر هنا شبيه بالقول بأن الطلب يخلق العرض، ولكن من الصحيح أيضا القول أن العرض يخلق الطلب بدوره، ففتح باب التجارة يفتح سوقا أمام المنتجات أو يوسعه، مما يحفز الدولة على زيادة إنتاجها؛ ولكن زيادة إنتاج الدولة ابتداء يحفز البحث عن أسواق جديدة أو توسيع السوق، فنمو التجارة يكون تبعا لنمو الناتج.[2]

و الدراسات التجريبية كثيرة ومتعددة[3]، ذلك أن التأثير الواضح للتجارة على النمو الاقتصادي الذي يعمل على زيادة الدخل الوطني مما ينعكس على زيادة الدخل الفردي و الذي يعمل بدوره على تقليل الفوارق في الدخل إلا إذا وجدت وسائل توزيع فعالة وكفؤة .

---

[1] Emilio J. Medina-Smith, **IS the Export-Led Growth Hypothesis valid for developing countries? A case study of Costa Rica**, UNCTAD, Genève, 2001, p6.

[2] جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية**، طبعة الثالثة، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2001، ص156.

[3] في هذا الموضوع من الأوائل الذين اهتموا به نجد:

ميكائيلي (1977) Michaely الذي درس العلاقة بين نمو دخل الفرد ومعدل نمو الصادرات، ودراسة بلاسا(1979) Balassa التي اهتمت باستقصاء العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لإحدى عشرة دولة نامية،

ب- الاستهلاك

التأثير الآخر للتحرير التجاري هو الاستهلاك، حيث تشير القرائن أن اندماج البلدان النامية في العولمة عن طريق التحرير التجاري سوف يحفز الطلب على إنتاج الدول الصناعية، ذلك أن النمو في الدخل الذي يرافق عملية التحرير ينطوي على زيادة الاستثمار في تلك الدول وهو ما يؤدي إلى زيادة طلبها على واردات السلع الرأسمالية و الخدمات من الدول المتقدمة، ولا تؤدي زيادة الدخول في البلدان النامية إلى زيادة حجم الاستهلاك فقط من خلال العلاقة الموجبة بين الاستهلاك والدخل، وإنما تؤدي أيضا إلى زيادة الطلب على السلع الكمالية أو الترفيهية بنسبة أكبر من السلع الضرورية و بالتالي زيادة الواردات.[1]

كما أن الكثير من الدراسات تؤكد على عدم إهمال هذا المتغير في دراسة الأثر التوزيعي للعولمة خاصة في الدول الفقيرة بسبب قصور الموجودات في البيانات الخاصة بالدخل، حيث أن أثر العولمة على الاستهلاك في البلدان الفقيرة يعتبر إشكالا جوهريا لا سيما في المناطق الريفية وفي الحالات التي يكون فيها تحرير التجارة يمس القطاع الزراعي.[2]

ج- الأسعار

يمنح التحرير التجاري في البلدان النامية فرص هائلة للدول المتقدمة في ظل ما تتمتع به من تكنولوجيا متقدمة وكفاءة في استغلال المزايا النسبية والذي نعني به انخفاض أسعار منتوجاتها، لزيادة كمية إنتاجها وتوجيهه إلى البلدان النامية بأسعار تنافسية، وهكذا يصبح موقف البلدان النامية بالنسبة إلى التنافسية السعرية أضعف مما يعني أن أسعار السلع الأجنبية المستوردة تصبح أرخص نسبيا مقارنة بأسعار السلع التي تنتجها البلدان النامية محليا، وهو ما تؤكده الإحصائيات من خلال تضاعف حجم الواردات من الدول المتقدمة.[3]

إن التغيرات في الأسعار النسبية يعتبر حجر الزاوية في الآثار التحريرية للتجارة على البلدان النامية، حيث يؤدي التحرير إلى صدمات في مستويات الأسعار مما يؤثر على البلدان النامية و خاصة الفقيرة منها.[4]

ثانيا: مشاهدات عن الانفتاح التجاري وتوزيع الدخل في البلدان النامية

لقد شهدت البلدان النامية ارتفاعا في مستويات الانفتاح التجاري وهذا راجع إلى جملة الإجراءات التي تكلمنا عنها سابقا في مجال التجارة الدولية، والشواهد هنا كثيرة فمثلا لو أخذنا مؤشر قيمة التجارة أي مجموع الصادرات والواردات إلى أجمالي الناتج المحلي لمناطق البلدان النامية

[1] عبير محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص113.

[2] Pinelopi. K, Goldberg N. P, Op. Cit, p89.

[3] عبير محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص116.

[4] Pinelopi. K, Goldberg N. P, Op.Cit, p84.

ومجموعة الدول الفقيرة والأقل نمو نلاحظ وجود ارتفاع في مستويات الانفتاح التجاري وارتفاع مساهمة التجارة الدولية في اقتصاديات تلك الدول، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم 5.4 : تطور مؤشر الانفتاح التجاري في البلدان النامية

2014-1962 **الوحدة نسبة مئوية**

	1961	1972	1982	2000	2010	2014
شرق آسيا والمحيط الهادئ	15.00	14.52	25.34	58.81	62.16	55.95
أوروبا وآسيا الوسطى	❖❖	❖❖	❖❖	64.84	66.96	74.89
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	20.49	21.82	26.13	41.69	45.78	48.11
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	❖❖	41.87	55.53	56.06	❖❖	❖❖
جنوب آسيا	12.17	11.70	18.09	28.61	46.26	47.58
أفريقيا جنوب الصحراء	46.58	46.02	53.32	62.10	60.51	61.07
العالم	24.10	27.14	37.71	49.84	55.93	❖❖
مجموعة البلدان الفقيرة و البلدان الأقل نموا						
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	42.44	46.62	48.73	56.03	64.93	65.20
البلدان الأقل نمو ا	❖❖	32.21	40.79	55.23	59.58	60.75

المصدر: تم إعداده اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016

❖❖ قيم غير موجودة

من الجدول السابق نلاحظ أن مؤشر الانفتاح لم يتجاوز 30% في أغلب البلدان النامية في بداية الستينيات من القرن الماضي؛ ما عدا دول أفريقيا جنوب الصحراء والدول الفقيرة المثقلة بالديون، ربما يرجع ذلك إلى حجم الاقتصاد الوطني الضعيف والاعتماد الكلي على المساعدات والمعونات الدولية وهيكل الاقتصاد الذي يعتمد على تصدير المواد الأولية حصرا فقط؛ لكن ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى مستويات أكبر من 50 % عدا دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب آسيا التي كانت اقل من هذا المستوى.

والدليل الآخر على زيادة مستوى التحرير التجاري في البلدان النامية هي معدلات التعريفة الجمركية، هذه الأخير شهدت انخفاضا كبيرا في مستوياتها، وإذا أخذنا معدل التعريفة الجمركية المطبقة على جميع المنتجات بالأوساط المرجحة، نجد أنها انخفضت بمقدار الثلثين والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم7.4 : مقارنة معدل التعريفة الجمركية على جميع المنتجات بالأوساط المرجحة لسنة 1996 و2012 الوحدة: نسبه مئوية

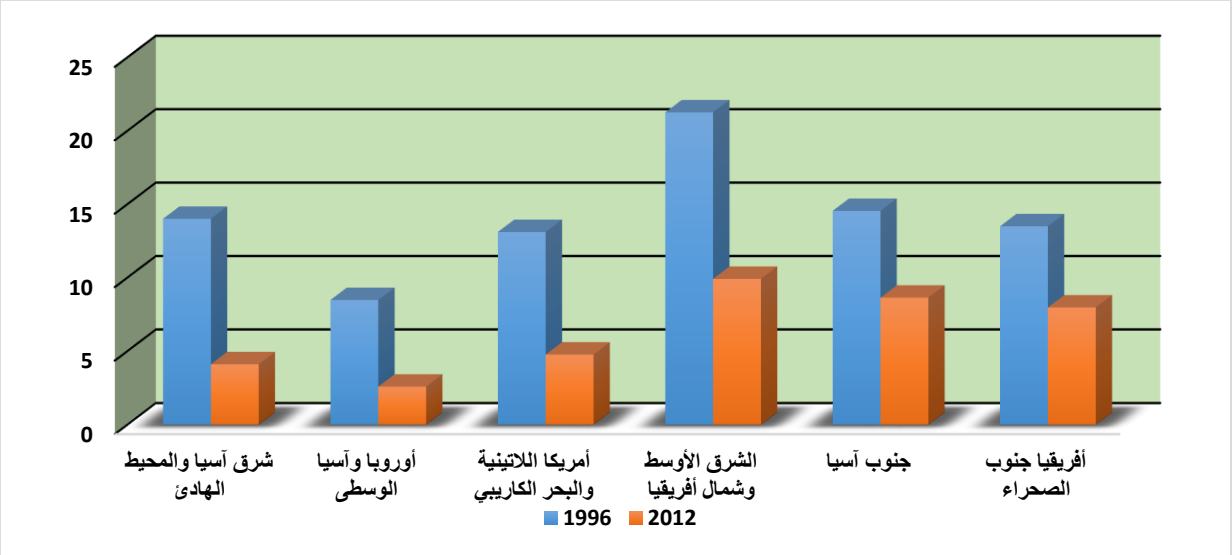

المصدر: تم إعداده اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016

لكن أثر هذا الانفتاح التجاري على توزيع الدخل في البلدان النامية يظهر ضعيفا نوعا ما فهناك دول قليلة حققت مستوى مرتفعا من الانفتاح التجاري مع مستويات مقبولة لتفاوت الدخل، ولقد حاولنا تتبع هذا العلاقة وقمنا باختيار سنة 2012 م لتوفر الإحصائيات لمجموعة كبيرة من البلدان وحيث تم أخذ عينة تتكون ممن 60 بلدا ناميا، والشكل الموالي يوضح مستويات الانفتاح التجاري مع معامل جيني لسنة 2012.

الشكل رقم8.4 : مؤشرات الانفتاح التجاري ومعاملات جيني في بعض البلدان النامية لسنة 2012.

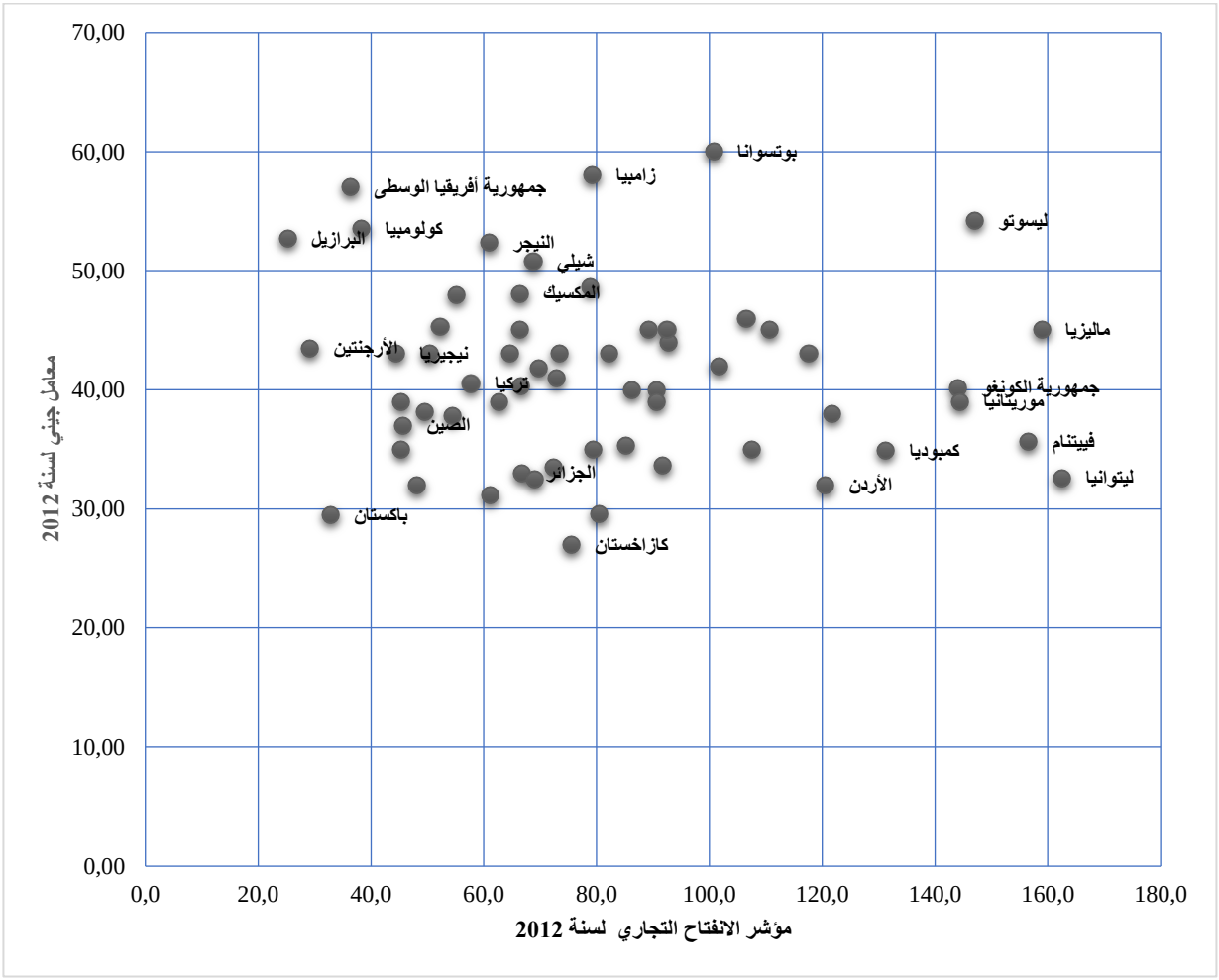

المصدر: تم إعداده اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016

من الشكل السابق نلاحظ ما يلي:

- ✓ غالبية العينة المشاهدة تتركز في المربعات المحصور بين 0.3 و0.5 لمؤشر جيني و0.6 و1 بالنسبة إلى مؤشر الانفتاح التجاري؛
- ✓ هناك دولة واحدة من بين 60 دولة حققت معدلات جيني مقبولة مع انفتاح تجاري كبير وهي كازاخستان (0.27 و0.75) على التوالي يعني هذا أنه في هذا البلد قدر كبير من العدالة في توزيع الدخل مع الانفتاح التجاري ربما يرجع هذا إلى الثروة الباطنية التي يمتلكها ولعدد السكان القليل ولهذا لاحظنا هذه النتائج الجيدة؛
- ✓ هناك دول استطاعت تحقيق مستويات عالية من الانفتاح التجاري مع مستويات منخفضة لجيني وهي ليتوانيا والأردن مع إن الأولى خرجت من تصنيف البلدان النامية سنة 2015 (**انظر الملحق رقم 04**)، حيث كان الانفتاح التجاري في ليتوانيا 1.62 بينما كان مؤشر جيني 0.326؛
- ✓ هناك دول مازالت الفوارق كبيرة في الدخول مع أن مستويات الانفتاح التجاري فيها منخفضة فيها مقارنة بالدول الأخرى، مثل أفريقيا الوسطى وكولومبيا والبرازيل وحتى الأرجنتين، ويرجع

ذلك إلى أن الفوارق بين الفقراء والأغنياء في تزايد مستمر.

ثالثا: تفسير اختلالات التفاوت في توزيع الدخل نتيجة للانفتاح التجاري

لعل من أهم التفسيرات الواقعية لزيادة التفاوت في توزيع الدخل نتيجة الانفتاح التجاري هو ما يمكن إيجازه في العناصر التالية:[1]

أ- تغير الميزة النسبية

في ظل وجود العديد من الدول والعديد من السلع وعوامل الإنتاج مختلفة المهارة يمكن أن تتغير الميزة النسبية لأي دولة نتيجة لدخول دول جديدة في مجال إنتاج نفس السلعة أو السلع البديلة، وذلك نتيجة لتغيير السياسات التجارية مما يؤثر على صادرات الدول صاحبة السبق في التجارة، ويكون له آثار توزيعية مختلفة.

ب- جمود عوامل الإنتاج

في ظل جمود عوامل الإنتاج في بعض البلدان النامية وعدم قدرتها على الإنتاج الصناعي والزراعي وإحلال الواردات الأساسية التي تنكمش بسبب زيادة الواردات التنافسية إضافة إلى تخلص هذه البلدان من بعض العمالة الفائضة بقطاعاتها، وعدم وجود التدريب الكافي والافتقار إلى شبكات الضمان الاجتماعي لمساعدة هذه العمالة الفائضة، وفضلا عن عدم استيعاب قطاع التصدير بها لهذه العمالة الفائضة نظرا للعديد من الأسباب، و بالإضافة إلى ضيق أسواق الائتمان بها وعدم وجود الاستثمارات الكافية القادرة على استيعاب هذه العمالة الزائدة، ومن ثم سوف يتحول جزء منها إلى بطالة إجبارية و سيترتب في المحصلة عن تحرير التجارة انخفاض العمالة و عائداتها على المستوى الكلي ومن ثم زيادة التفاوت في توزيع الدخل.[2]

ج- عدم التماثل في تحرير التجارة على المستوى الدولي

ويرجع هذا إلى استمرار الحمائية من قبل الدول المتقدمة وبخاصة فيما يتعلق بدعم قطاع الزراعة، وترتب على ذلك أن تحرير التجارة يتم من جانب واحد مع وجود الممارسات التجارية التقييدية من جانب الشركاء التجاريين للدول النامية خاصة المتقدمة منها، والذي يؤدي إلى ركود في قطاع التصدير و زيادة التفاوت في توزيع الدخل.[3]

---

[1] نجا علي عبد الوهاب، **الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للعولمة في المنطقة العربية بين النظري والتطبيق**، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2015، ص198، 204.

[2] حيث تشير الكثير من الدراسات أن محدودية حركة العمال بين مختلف الاماكن والصناعات تحد من فاعلية تحرير التجارة وأثارها الايجابية على تخصيص العمل وتوزيع الدخل، للاطلاع أكثر أنظر:

Petia Topalova, **Trade Liberalization, Poverty, and Inequality:** Evidence from Indian Districts, National Bureau of Economic Research, University of Chicago Press, March 2007.
http://www.nber.org/chapters/c0110.pdf

[3] Rudy Colacicco, **Strategic Trade Policy in General Oligopolistic Equilibrium**, MPRA, 2012, No: 38118
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/38118/1/MPRA_paper_38118.pdf

د- التقلبات السعرية في أسعار المنتجات الأولية

تتعرض أسعار المنتجات الأولية إلى تقلبات كبيرة بسبب التغيرات في الطلب الخارجي، فضلا عن دخول عديد من الدول في مجال إنتاج هذه السلع أو بدائلها في أسواق عادة ما تكون مشبعة، مثل الغاز والبترول الصخري، وينعكس ذلك في شكل أثار سلبية على توزيع الدخل.

ه- التفاعل بين تحرير التجارة وتحرير تدفقات رؤوس الأموال

يترتب على زيادة تدفقات رؤوس الأموال المزيد من عدم الاستقرار، فضلا عن سوء تقدير سعر الصرف الحقيقي الذي يكون عادة أكبر من القيمة الحقيقة له بالبلدان النامية، مما يترتب عليه زيادة الواردات الرخيصة وانخفاض الطلب على السلع المحلية، كل هذه الأمور يترتب عليها إلغاء الآثار الإيجابية لتحرير التجارة.

و- التحيز التكنولوجي للعمالة الماهرة

تتميز الأساليب الإنتاجية التي تستخدمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بتحيزها إلى العمالة ذات المهارة المرتفعة في البلدان النامية، وبالتالي يزيد من التفاوت في مستويات الأجور في تلك الدول، عادة ما تتجه الاستثمارات الأجنبية إلى العمالة ذات المهارة المرتفعة في البلدان النامية، حيث لوحظ تركز حوالي 65% من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات عالية ومتوسطة المهارة العمالية، وخاصة في الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا العالية والمتوسطة.[1]

المطلب الثالث: أثر التحرير المالي على توزيع الدخل

للتحرير المالي أثر مهم على توزيع الدخل وخاصة في البلدان النامية، ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

أولا: آليات انتقال الأثر التوزيعي للتحرير المالي

تتنبؤ النظرية الاقتصادية أن التحرير المالي يساهم في زيادة كل من الاستثمار والتوظيف وإنتاجية العمل، كما تسهم في رفع معدلات النمو في الدول التي تعاني من انخفاض تراكم رأس المال بها، حيث أن نمو تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي هما القوى الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن تحرير التدفقات المالية يساعد المستثمرين المحليين على تنويع الأصول المالية لديهم، الأمر الذي يسهم إيجابا في تقليل مخاطر المحافظ الاستثمارية، وبالتالي يؤثر إيجابا على معدلات المدخرات المحلية في البلدان النامية، وتعمل الاستثمارات الجديدة على زيادة خلق التوظيف و بخاصة للعمالة الأقل مهارة و زيادة الدخول[2].

[1] Behrman. R, Birdsall. N, Szekely. M, **Economic Policy and Wage Differentials in Latin America**, Penn Institute for Economic Research, 2003, N:29, p15.

[2] Hannah. G, Liping Zheng, **The Interaction Effects of Globalization and Institutions on International Capital Flows**, International Journal of Economics and Finance, 2015, Vol. 7, No. 4

والشكل التالي يوضح هذه العلاقة

الشكل رقم 4.9: أليات انتقال أثر التحرير المالي على توزيع الدخل

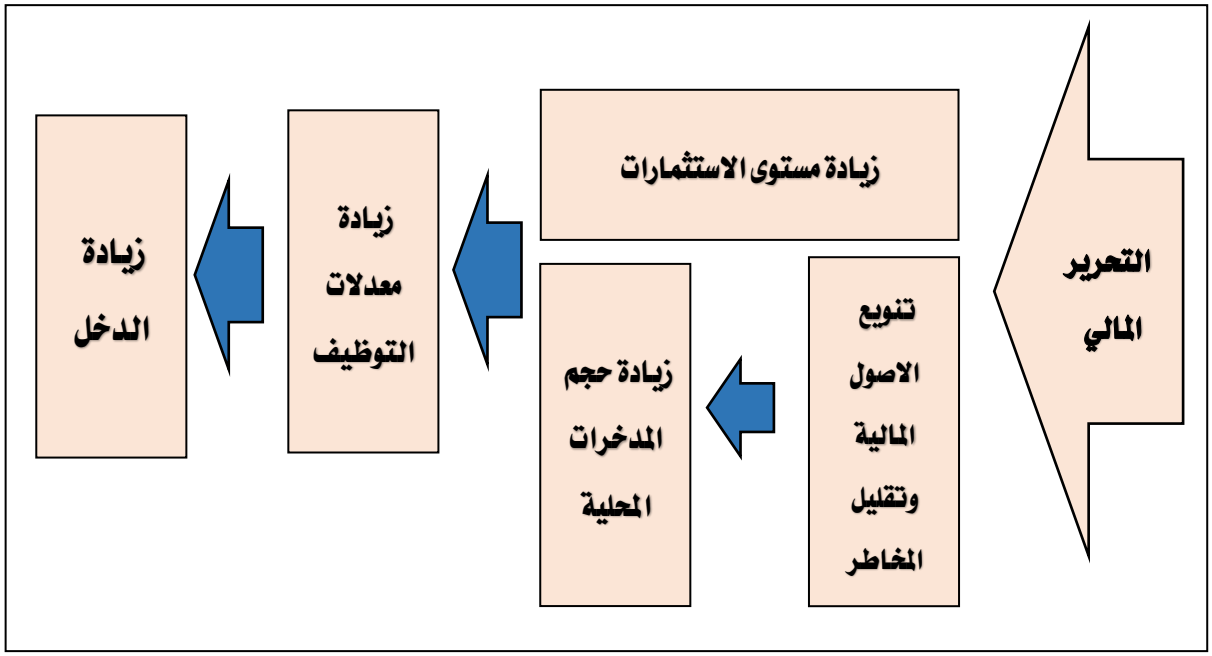

المصدر: من إعداد الباحث

لكن زيادة التحرير المالي الذي يترتب عليه عدم الاستقرار ويزيد من احتمالات تكرار الأزمات المالية يمكن أن يؤثر سلبا على الفقراء بصورة أكبر.

إن عملية التحرير المالي تنطوي على مخاطر كبيرة اقتصادية واجتماعية، فلقد أدى الانفتاح على أسواق رأس المال العالمية إلى تقلبات أكبر في الأسواق المالية المحلية، وخاصة في البلدان التي كانت الأنظمة المالية فيها ضعيفة والتي تفتقر إلى السياسات الاقتصادية الفعالة، والتي انعكست في الخروج الكبير لتدفقات رؤوس الأموال خاصة قصيرة الأجل ، والتي غالبا ما يكون سببها العدوى أو التغيرات المفاجئة في توقعات أسواق رأس المال العالمية والتي أدت إلى أزمات مالية حادة وزيادات في معدلات البطالة والفقر[1] .

لم يكن مدهشًا أن نجد أن الأزمات المالية تعمق الفقر وعدم المساواة في الدخل ويقترن هبوط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أعقاب الأزمات المالية بتدهور توزيع الدخل وزيادة الفقر، حيث تؤدي الأزمات المالية إلى تدهور توزيع الدخل وزيادة الفقر أكثر سوءا وذلك من خلال طرق عديدة منها[2]:

[1]P.-R. Agénor, **does globalization hurt the poor?** International Economics and Economic Policy, Springer, 2004,p4
http://personalpages.manchester.ac.uk/staff/pierre-richard.agenor/pdfs/Ag-GlobPov04.pdf

[2] إيمانويلي بالداتش، لويز دي ميللو، وعابر بيلا إيتشوستى، **الأزمات المالية والفقر وتوزيع المداخيل**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد: 39، العدد: 2، جويلية2002، ص24-25.

أ- جعل النشاط الاقتصادي أكثر ضعفا

يمكن أن تسبب الأزمة الاقتصادية هبوطاً في أجور العمال بسبب فقدان فرص العمال في القطاع الرسمي، وإلى خفض ساعات العمل في القطاع الرسمي وانخفاض الطلب على الخدمات التي يقدمها القطاع غير الرسمي وخفض ساعات العمل والأجور الحقيقية، وحين يدخل عمال القطاع الرسمي الذين فقدوا وظائفهم في القطاع غير الرسمي، فإنهم يسببون ضعفا إضافيا على أسواق العمل غير الرسمية؛

ب- تغيير الأسعار النسبية

تنطوي أي أزمة مالية عادة على انخفاض كبير في قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى تغير ما يرتبط بالأسعار النسبية، على سبيل المثال ترتفع أسعار السلع المتداولة تجاريا بالنسبة للسلع غير المتداولة تجاريا، مما يسبب هبوط عائدات أولئك الذين يعملون في قطاع السلع غير المتداولة تجاريا، كذلك يمكن أن يؤثر انخفاض قيمة العملة على أسعار السلع الاستهلاكية، ويؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأغذية المستوردة وإلى الإضرار بالفقراء ومعيشة الأسر التي تنفق الكثير من دخلها على الغذاء؛

ج- خفض الإنفاق المالي

تتصدى الحكومات عادة للأزمات المالية بتقييد الأوضاع النقدية والمالية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى استقطاعات في الإنفاق العام والبرامج الاجتماعية، التي تقدم للأسر الأمر الذي يضر بالفقراء.

ثانيا: مشاهدات عن الانفتاح المالي في البلدان النامية وتوزيع الدخل

مع بداية التسعينيات من القرن الماضي خضع حجم الأسواق المالية وهيكلتها في البلدان النامية لتغيرات سريعة، في الفترة ما بين 1991-1993 أقدمت 11 دولة نامية على تحرير واسع النطاق لقيود الصرف، فقامت 23 دولة بتحرير الرقابة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخفضت 15 دولة الرقابة على دخول استثمارات محفظة الأوراق المالية، و5 دول خفضت من القيود على خروج استثمارات محفظة الأوراق المالية، وفي نهاية عام 1995 فتحت 35 دولة نامية بالكامل حسابات رأس المال.[1]

ما يلاحظ أن لكل بلد من البلدان النامية طريقته في التحرير المالي في مجال سوق الأسهم فنجد مثلا دولا تضع مجموعة من القوانين تفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب لتملك أسهم في مؤسسات وطنية في حدود ونسب متفاوتة، ففي البرازيل تم أعداد قانون الاستثمار الأجنبي ونص على أنه يمكن للمؤسسات الأجنبية تملك ما يصل إلى 49٪ من أسهم التصويت، و 100٪ من اسهم غير

[1] سينغ كقالجيت، مرجع سبق ذكره، ص 45.

التصويت.[1]

والجدول التالي يبين التاريخ الرسمي لتحرير الأسواق المالية في بعض دول النامية

الجدول رقم 6.4: التحرير الرسمي لأسواق الأسهم في بعض الدول الناشئة

البلدان	التاريخ الرسمي
الأرجنتين	نوفمبر 1989
البرازيل	مايو 1991
الشيلي	جانفي 1991
الهند	سبتمبر 1989
مكسيك	مايو 1989
جنوب أفريقيا	1996

Source: Geert Bekaert, R. Harvey, T. Lundblad, Op.Cit,p277.

من الجدول السابق نلاحظ أن بداية التحرير المالي كان من خلال إلغاء القيود على الدخول إلى أسواق الأسهم في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات في أغلب البلدان النامية لاحظ (**الملحق رقم:10**)

لكن عملية التحرير المالي ترافقت مع مخاطر كبيرة لعل من أبرزها الأزمات المالية كما ذكرنا سابقا، فمثلا لو أخذنا الأزمة المكسيكية 94-1995. كان لها تأثير على توزيع الدخل والتي أعقبت انخفاضا في قيمة الاسمية للبيزو بنحو47%، مما أدى إلى الارتفاع في الأسعار الاستهلاكية بمقدار 52% خلال ذلك العام، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من 6% وتضاعف البطالة. والجدول التالي يظهر أثر الأزمة على الفقر وتوزيع الدخل في المكسيك.

[1]Geert Bekaert, R. Harvey, T. Lundblad, Equity Market Liberalization in Emerging Markets, 2003, Vol:26, N:03, p276.

الجدول رقم 7.4 : أثر الأزمة المالية على الفقر وتوزيع الدخل في المكسيك خلال الفترة ما بين 1992-1996

الوحدة: نسبة مئوية

		1992	1994	1996	التغير ما بين 92-1996
الفقر	معدل الفقر	12.7	10.6	16.4	**59.9**
	فجوة الفقر	30.3	25.8	28.8	**11.7**
الحصص في إجمالي الإنفاق	20%الأكثر فقر	2.8	3	3.3	**10**
	20% الأكثر ثراء	62.8	61.9	60.5	**2.2-**
معامل جيني		**52.7**	**51.6**	**50.2**	**2.7-**

المصدر: إيمانويلي بالداتش، لويز دي ميللو، وعابر بيلا إيتشوستى، مرجع سبق ذكره، ص26.

ثالثا: تفسير الاختلالات لزيادة التفاوت في توزيع الدخل نتيجة للانفتاح المالي

هناك العديد من التفسيرات التي يمكن تقديمها لأسباب هذه الاختلالات، ولعل ابرزها[1]:

أ- تخصص التدفقات المالية بين القطاعات

تميل محفظة الأموال أن تستثمر عادة في الأنشطة ذات العائد المرتفع والسريع الذي يسترد في الفترة القصيرة، وذلك في مجال التمويل والتأمين والأصول الحقيقية والطاقة وفي الوقت نفسه توظيف العمالة متوسطة ومرتفعة المهارة مما يؤدي إلى ارتفاع أجور هذه الفئات وبالتالي يزيد التفاوت في الأجور، بالإضافة إلى أنه أثناء الأزمات المالية يتحيز تخصيص الائتمان للمشروعات الكبيرة، وتقيد البنوك قروضها للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ذات الكثافة العمالية الأكبر والأكثر ملائمة للدول النامية، وبالتالي فإن الانفتاح المالي يؤثر سلبا على توزيع الدخل.

ب- عدم الاستقرار المالي

يترتب على التدفقات المالية المفاجئة لرؤوس الأموال تكرار الأزمات المالية التي يكون أثرها السلبي أوضح على الفقراء نظرا لعدم إمكانية الحصول على التمويل الكافي لاستهلاكهم، وتشير الأدلة إلى أن الآثار التوزيعية للأزمات المالية كان سلبيا خاصة في الدول التي تعاني من ضعف في مؤسسات العمل وضمان الاجتماعي، حيث وجد أن الأزمات المالية زادت من التفاوت في توزيع الدخل بنسبة 73% من الحالات في أمريكا اللاتينية 62 %من الحالات في آسيا

ج- ضمانات القطاع المصرفي

تزيد الأزمات المالية الكبيرة من التفاوت في توزيع الدخل بسبب التكاليف الضخمة اللازمة

[1] نجا علي عبد الوهاب، **الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للعولمة في المنطقة العربية بين النظري والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص209.

لعلاجها من خلال التحويلات المالية التي تتمثل في: عمليات الرسملة في النظام المصرفي وإنقاذ المودعين و تخفيف عبء الديون على المقترضين، وعادة ما تكون التكلفة المالية للازمات المصرفية كبيرة لاسما في الأسواق الناشئة، ويتم تمويل هذه التكاليف من خلال مزيج من زيادة في الضرائب و التضخم النقدي، أي من خلال المال العام و دافعي الضرائب، وما يقترن بهما من زيادة معدلات التضخم، ومثل هذه التدبير يترتب عليها إعادة توزيع الدخل إلى الأغنياء في القطاع المصرفي.

د- صعوبة تقدير سعر الصرف الحقيقي

يترتب على التدفقات المالية الكبيرة بالنسبة للأصول المحلية بصفة عامة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي والمغالاة في الصرف الحقيقي هذا يقلل من القدرة التنافسية للصادرات، مما يقلل من فرص التوظيف في القطاعات التصديرية ويعمل على تحويل الموارد إلى القطاعات الموجهة للإنتاج المحلي وتنخفض الأجور بهذه القطاعات.

ه- العجز المالي الكبير

في كثير من الحالات تم اتباع سياسية التحرير المالي في ظل وجود عجز مالي كبير، ولتمويل هذا العجز اضطرت الحكومات إلى التوسع في إصدار وبيع كميات كبيرة من السندات وأذن الخزية، وتضمن ذلك رفع أسعار القائدة عليها بشكل ملحوظ سواء في الناحية الاسمية أو الفعلية، مما ترتب عليه ارتفاع نسبة مدفوعات الفوائد في النفقات العامة، وهذا الأجراء يعمل على تحويل في اتجاه توزيع الدخل لصالح المقترضين الذين ينتمون بصفة عامة إلى فئات ذات الدخل المرتفع وبالتالي يسهم في زيادة التفاوت في توزيع الدخل.

و- الإخفاق في خلق منافسة فعلية في القطاع المالي المحلي

خلافا للتوقعات فشلت عمليات التحرير المالي في زيادة درجة المنافسة في القطاع المالي، فبالرغم من تحسن ميزانيات البنوك، فلقد تحولت الصناعة من القطاع العام إلى احتكار القلة الخاص، نتيجة عمليات الخصخصة في معظم الحالات، حيث ركزت البنوك معاملاتها في عدد محدود من العملاء قليل المخاطر وأهملت معظم صغار المقترضين وبهذا تم استبعاد الفقراء من سوق الائتمان.

ز- التحيز ضد المشروعات الصغيرة والمتوسطة

عندما لجأت النظم المصرفية إلى وضع بعض القيود على الائتمان وبخاصة في أوقات الأزمات، فأنه قد تم ذلك بصورة غير فعالة، حيث أدى إلى تقييد الائتمان الموجه إلى المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم وكذلك الأنشطة الزراعية، وقد ظهر هذا التحيز غالبا في المناطق الريفية، مما نتج عنه تخفيض حجم الائتمان المقدم إلى القطاع الزراعي.

ح- ضعف القدرة التنظيمية وعدم الاستقرار المالي وتكرار الأزمات المصرفية

لقد تم تطبيق التحري المالي في معظم البلدان النامية دون ترتيبات مسبقة بما يتماشى مع قدرت البنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى، وهذا الأمر صعب عملية التنظيم نظرا إلى الافتقار إلى الخبرة الكافية.

ط- ارتفاع أسعار الفائدة الدولية

لقد ترافق التحرير المالي في البلدان النامية مع ارتفاع أسعار الفائدة الدولية منذ منتصف الثمانينات، ولقد كان متزامنا مع بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ومشكلة الديون الخارجية في تلك البلدان ونتيجة لذلك دخلت حكومات عديدة في حلقة مفرغة بسبب تكلفة خدمة الديون لديها وزيادة عجز الموازنة.

المبحث الثالث: تأثير التكنلوجيا والتعليم والتوظيف على توزيع الدخل

من القنوات الأخرى التي تؤثر بها العولمة على توزيع الدخل والتي يؤكد الكثير من الباحثين على أهميتها التكنولوجيا والتعليم والتوظيف، وسنحاول أن نتطرق إلى هذه القنوات بقليل من الاختصار.

المطلب الأول: أثر التكنولوجيا

لقد احتلت تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا هاما في الترويج لأفكار العولمة التي تعتمد على امتلاك المعارف العلمية والتكنولوجية وسرعة تبادلها وأجهزة الخدمات التي توفر هذه المعارف والمعلومات المرتبطة بها والناجمة عنها، وتعتبر من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول الرأسمالية بشكل عام، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص في فرض ونشر سياساتها من خلال جعل العالم قرية صغيرة، فهي تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة بعد أن كان اقتصاد معتمدا على الاستخدام الكثيف لرأس المال، وكثيف الاستخدام للعمالة، وذلك بفضل ثورة المعلومات و الاتصالات و التقنية متعددة الوسائط.[1]

إن المصدر الرئيسي للتكنولوجيا في البلدان النامية هي الاستثمارات الأجنبية، فيلاحظ أن تلك الاستثمارات تزيد من عدم المساواة بين دخل العمال المهرة وغير المهرة، وتشير الكثير من الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتطلب أنواعا مختلفة من العمل ودفع الأجور الأعلى للعمالة الماهرة من العمالة غير الماهرة؛ لكن التغير التكنولوجي منحاز للمهارة، وبالتالي فإن التكنولوجيا التي تجلبها الاستثمارات الأجنبية لا تؤثر بشكل مباشر على الفقراء وتعمل على زيادة عدم المساواة في الدخل والأجور وزيادة التفاوت في أجور المهرة و غير المهرة من العمال .[2]

تؤكد النظرية الاقتصادية أن التوزيع العالمي للدخل يتأثر بحد كبير بدورات الإنتاج، ونقل التكنولوجيا في مجال التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.[3]

لوحظ مثلا أن الشركات متعددة الجنسيات تختلف عن الشركات المحلية حيث إنها تميل إلى أن تكون أكبر في دفع أجور أعلى، وهي تعتمد أكثر على رأس المال والمهارة المكثفة وإدخال المزيد من التكنولوجيا الحديثة، وتتصف بعض خصائص الشركات متعددة الجنسيات غالباً بأجور أعلى

---

[1] فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] Mukaramah.H, Zalina.Z, **Do FDI Deteriorate Income distribution? Evidence from Malaysia**, The Journal of Developing Areas, 2014, vol.9, no.3.p7.
https://www.aabss.org.au/system/files/published/AABSS2014_186.pdf

[3] Krugman, Paul. R, Increasing Returns, **Monopolistic Competition, and International Trade**, Journal of International Economics, 1979, vol.9, no.4, p 469.
http://www.princeton.edu/pr/pictures/g-k/krugman/krugman-increasing_returns_1978.pdf

لعمالها مع مزيد من التدريب واستخدام أحدث التكنولوجيا.[1]

المطلب الثاني: أثر التعليم

يقول معظم الاقتصاديين أن الموارد البشرية للدولة، وليس مواردها الطبيعية أو رأس مالها العيني هو المحدد النهائي والأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر النظام التعليمي الرسمي هو المحدد الأساسي لتنمية واكتساب المهارات والمعرفة للأفراد كما تعتمد معظم الدول المتقدمة، إن التوسع الكمي السريع للفرص التعليمية هو مفتاح النمو لتلك الدول والركيزة الأساسية لها، فكلما زاد التعليم وارتفعت فرصه، زاد النمو بمعدل أسرع، لذلك فقد أصبح التعليم هدفا عاما وأساسيا ولكنه مكلف اقتصاديا.

ويؤدي التعليم في البلدان النامية إلى رفع مستويات المعيشة للأفراد خاصة للفقراء، كذلك يؤدي أيضا إلى انتشار واتساع فرص التوظف لجميع الأفراد. ومن ثم يقلل نسبيا من مشكلة البطالة، كما يؤدي إلى تقليل الاضطرابات العرقية، وإلى تشجيع الاتجاهات الحديثة وتنمية روح الابتكار والتجديد؛ إلا أن الأنفاق على التعليم قد يؤدي إلى زيادة البطالة و زيادة التفاوت في توزيع الدخل وضياع للموارد، وذلك بتحويل الموارد النادرة من الأنشطة الأكثر إنتاجية إذا ما كان التوسع يعتمد على الكم وليس على الكيف، وذلك يصبح الأنفاق على التعليم أحيانا عائقا للتنمية بدلا من حثها وزيادتها، وإن كان ذلك نادر الحدوث أو إن حدث فإنه يحدث في المدى القصير فقط .[2]

لكن تستند العلاقة بين التعليم والدخل إلى مجموعة من المبادئ والمسلمات والفروض العلمية التي تشكل نظرية رأس المال البشري والتي مؤداها أن التعليم يعزز القوة العاملة بالخبرات والمهارات العلمية والقدرات التي تزيد من مواهبهم وسلوكياتهم في تحسين كم وجودة الإنتاج، ومن ثم ترتبط القيمة الاقتصادية للتعليم على مستوى الفرد أو المجتمع بالعائد الحدي من الإنتاج والتي تتضمن أن العمالة الأكثر تعليما تكون أكثر إنتاجية وبذلك تدفع لها أجورا وحوافز أعلى مع ثبات العوامل الأخرى مثل الجنس والعرق والسن، وتؤكد الكثير من الدراسات أن التعليم يعمل على رفع الدخل الفردي للأفراد، حيث أن العائد عن كل سنة إضافية من التعليم المدرسي عموما تقدر بـ 12% من الأجور، على الرغم من أن هذه النسبة تختلف اختلافاً كبيرا بين البلدان ومستويات الدخل.[3]

وعلى ذلك فان التعليم يؤدي إلى إنتاجية افضل ودخول أعلى، ومن ثم يعد التعليم استثمارا طويل المدى يتجسد في الثروة البشرية ويدر عوائد اقتصادية أكبر من الاستثمار في رأس المال

---

[1] Mukaramah.H, Zalina.Z, Op.Cit, p9.

[2] ميشال تودار، مرجع سبق ذكره، ص366.

[3] Jose Ramon G, Albert, Jesus C, **Inequalities in Income, Labor, and Education: The Challenge of Inclusive Growth**, Philippine Institute for Development Studies, 2015, No:15, P35. http://dirp3.pids.gov.ph/webportal/CDN/PUBLICATIONS/pidsdps1501.pdf

الطبيعي، وعليه يسهم التعليم في تذويب الفروقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، كما يسهم في حراكهم الاقتصادي و الاجتماعي من مستويات معيشية أقل إلى مستويات أعلى وأفضل على المدى الطويل لعمر الأنسان، ويسهم أيضا في رفع الدخل الوطني ورفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

أظهرت الدراسات الحديثة عكس ما كان مفترضا بأن النظم التعليمية في العديد من البلدان النامية تؤدي إلى الزيادة بدلا من تخفيض عدم المساواة في توزيع الدخل، أي إن التعليم وفقا لهذه الدراسات يعمق سوء توزيع الدخل، ويرجع السبب الأساسي لهذا الأثر المعكوس إلى وجود ارتباط موجب بين مستوى التعليم ومستوى الدخل الذي يحصل عليه الشخص خلال حياته، ويكون هذا الارتباط صحيحا، بصفة خاصة بالنسبة للعاملين الذين أكملوا مراحل التعليم الثانوي و الجامعي، حيث تزيد دخولهم كثيرا عن العاملين الذين حصلوا على التعليم الأساسي فقط، وذلك بمقدار يتراوح بين 300% و 800% ، حيث يتوقف مستوى الدخل الذي يمكن اكتسابه على عدد سنوات التعليم، لذلك فإن قدرا كبيرا من عدم المساواة في الدخل سوف يتولد إذا كانت نسبة كبيرة من الطلاب تنتمي إلى فئات الدخل العليا و المتوسطة هي التي تلحق بالتعليم الثانوي و الجامعي، وبإيجاز شديد، إذا كان الفقراء لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي لأسباب مالية أو غير مالية فان النظام التعليمي سوف يبقي على عدم العدالة في توزيع الدخول في البلدان النامية وربما يزيدها.[2]

ولهذا وجب العمل على الحد من أوجه التفاوت في التعليم وتمكين المجتمع بالمشاركة الكاملة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وفي عمليات النمو الاقتصادي، واكتساب المهارات الأساسية من خلال زيادة مستويات التعليم التي تقدم خاصة للسكان في المناطق الريفية والعمال ذوي المهارات المنخفضة، هذا كله يمكن أن يعمل على رفع مستوى الأجور وتحسين توزيع الدخل.[3]

المطلب الثالث: أثر التوظيف

خلال عقد السبعينات، زاد الاهتمام من جانب اقتصاديي التنمية وهيئات التخطيط المحلية ووكالات المعونة الدولية بالانتشار الواسع لمشكلة البطالة والتوظيف الناقص في البلدان النامية، وقد نتج عن هذا الاهتمام إعطاء صورة أكثر وضوحا للأبعاد الكمية لمشكلة البطالة.

أولا: الأبعاد الأربعة لمشكلة التوظيف في البلدان النامية في ظل العولمة

في ضوء الطبيعة الفريدة لمشكلة التوظيف في البلدان النامية، هناك أربعة أبعاد يمكن من

---

[1] سالم بن محمد عامر الحجري، **مدى أساهم التعليم في زيادة الدخل القومي**، رسالة التربية، 2010، العدد: 29، ص58.

[2] ميشال تودار، مرجع سبق ذكره، ص385.

[3] Jose Ramon G, Albert, Jesus C**, Op.Cit**, p36.

خلالها استجلاء حقيقة مشكلة التوظيف فيها في ظل العولمة، وتتمثل في هذه الأبعاد[1]:

أ-العاطل المتعلم

من خلال الدراسة الخاصة للعلاقة بين مستوى التعليم وعملية التنمية وجد أنه في ذات الوقت هنالك علاقة موجبة غير متوقعة بين مستوى التعليم ومستوى البطالة في اقتصاد الدول الأقل نموا، حيث وجد أن مستوى البطالة بين المتعلمين في دولة مثل الهند يصل إلى 9% للحاصلين على الشهادة الثانوية بينما بين غير المتعلمين 2% فقط، حتى أنه يصل إلى 12% لخريجي الجامعة، والتفسير المنطقي لهذه الظاهرة هو أن غير المتعلم لا يبحث عن نوع معين من العمل بل يلتحق مباشرة بأول فرصة عمل تتاح له في القطاع غير الرسمي، على العكس من حاملي المؤهلات العليا حيث يرغبون في الالتحاق بالعمل الذي يتناسب مع مستواهم العلمي، ويكون له صفة الاستمرارية.

ب- التوظيف الذاتي

حيث إن معظم سكان البلدان النامية الواقعين تحت ضغوط اقتصادية واجتماعية دائمة مثل إعالة أسرة يلجؤون إلى توفير فرص عمل "مشروعات صغيرة" لأنفسهم، ولا ينتظر الواحد منهم حتى يجد فرصة العمل الملائمة لدى غيره، والدليل على ذلك أن عدد أصحاب الأعمال في البلدان النامية أكبر من نظيره في الدول المتقدمة، ولكن مع الفارق حيث أن معظمهم أصحاب محلات صغيرة أو ورش أعمال أو باعة متجولون.

ج- النساء والتوظيف

على الرغم من أن مشاركة المرأة في قوى العمل بالمجتمع في البلدان النامية يصل إلى 43% في أسيا و32% بأمريكا اللاتينية، إلا أن معظمهم يعملون في وظائف ذات إنتاجية منخفضة ويحصلون على رواتب ضعيفة للغاية.

د- بطالة الشباب وعمل الأطفال

إن أكبر الشرائح العمرية التي تعاني من مشكلة البطالة في البلدان النامية هي الشريحة من 15-24 عام وهي فئة الشباب من الرجال والنساء، سواء المتعلمين أو غيرهم، وهناك جانب آخر للمشكلة وهو عمالة الأطفال، ونعني بالأطفال من هم دون 14 عاما، حيث وجد أن نسبة ليست بالقليلة من البلدان النامية تعتمد على عمالة الأطفال في اقتصادها خاصة في الدول الأقل نموا.

ثانيا: الروابط بين البطالة وتوزيع الدخل في البلدان النامية

دلت الإحصائيات عن الدول الأقل نموا أن 47% إلى 65% من العاطلين عن العمل يتمركزون

[1] ميشال تودار، مرجع سبق ذكره، ص325.

في أقل فئات الدخل، بمعنى أن 40% من نسبة البطالة في المستويات الدنيا من الدخول يقابلها 15 % من البطالة في المستويات المرتفعة من الدخل، ومن هنا يمكن القول إن هناك علاقة قوية بين معدلات البطالة وتوزيع الدخل في المجتمع بما يعني أن هناك اتجاها قويا يؤكد أن البطالة يمكن أن تكون عالية في الفئات منخفضة الدخل والفقيرة. [1]

وأشار كذلك ميشال تودار في دراسته على ثمانية دول من أمريكا الجنوبية أن البطالة تكون مرتفعا في الفئة الأقل دخلا[2]، وهذا الميزة لا تتميز بها البلدان النامية فقط، بل كذلك الدول المتقدمة خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية، حيث لوحظ أن الفئات الأقل دخلا تكون معرضة للبطالة اكثر من غيرها.[3]

[1] Ann Harding and Sue Richardson, **Unemployment and Income Distribution**, Reserve Bank of Australia, 1998, N:25, P159.
http://www.rba.gov.au/publications/confs/1998/pdf/harding-richardson.pdf

[2] ميشال تودار، مرجع سبق ذكره، ص 331.

[3] Barbara Kiviat, **Rich people still have jobs, poor people don't**, Business Time, http://business.time.com/2010/02/10/rich-people-still-have-jobs-poor-people-dont/

خلاصة الفصل الرابع:

لقد حاولنا في هذا الفصل تلمس قنوات تأثير العولمة على توزيع الدخل، من خلال معرفة مختلف الآراء حول آثارها على توزيع الدخل، واكتشفنا أن هنالك ثلاثة اتجاهات رئيسية لكل واحد منها حججه وبراهينه التي يعتمد عليها، وتطرقنا كذلك إلى اتجاهات العولمة وتوزيع الدخل في البلدان النامية ولاحظنا أن العولمة هي في تزايد مستمر في البلدان النامية وأن هناك تذبذبات في توزيع الدخل في البلدان النامية، وحاولنا التعرف على القنوات التي يمكن أن ينتقل منها أثر العولمة على توزيع الدخل وركزنا على القناتين التجارية والمالية لأنهما أكثر تأثيرا بالإضافة إلى القنوات الأخرى كالتكنولوجيا والتعليم والعمل؛ لكن هذا لن يكون كافيا دون معرفة طبيعة قياس هذا التأثير وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الخامس .

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لأثر العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية

تمهيد الفصل الخامس:

لم تعد الدراسات الاقتصادية تقتصر على استعراض النظريات الاقتصادية المختلفة التي تبنى على الاستنباط والمنطق فقط، بل أصبح من المهام الأساسية للباحث الاقتصادي النفاذ إلى البيئة الاقتصادية لفهم المتغيرات وضبط اتجاهاتها، والاقتصاد القياسي في هذا المجال يفتح آفاقا كبيرة إلى تحقيق هذا الهدف.

سنتناول في هذا الفصل الجانب الوصفي والقياسي لأثر العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية من خلال أخذ عينة من الدول حجمها 25 بلدا، وراعينا أن يكون اختيارها بصورة عشوائية مع شرط توفر البيانات الخاصة بكل دولة خلال فترة زمنية تقدر بـ 35 سنة ، باتباع منهج البيانات المدمجة أو ما يعرف "Pooled Data " و الهدف الأساسي هو معرفة أثر العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية، منطلقا من فرضية أن البلدان النامية تختلف فيما بينها في تأثرها بالعولمة، وسنحاول اعتماد تقسيم معين إن وجد، وللوصول إلى هذا الهدف جاء هذا الفصل في الشكل التالي:

المبحث الأول: الدراسة الوصفية للمتغيرات والعينة

المبحث الثاني: منهجية ونماذج الدراسة القياسية

المبحث الثالث: النتائج والتحليل

المبحث الأول: الدراسة الوصفية للمتغيرات والعينة

بغرض توسيع التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، سنقوم أولا بدراسة وصفية لمتغيراتها من خلال تحليل هذه المتغيرات وأخذ فكرة عامة عنها، بالإضافة إلى عينة الدراسة وطبيعتها ومدى جودتها، واكتشاف هل هناك مجموعات متجانسة داخل العينة، وللقيام بذلك سنعتمد على تحليل المركبات الأساسية (ACP) والتصنيف التصاعدي الهرمي (CAH).

المطلب الأول: تحليل متغيرات الدراسة والعينة

أولا: التعريف بالمتغيرات والعينة

أ- المتغير المستقل

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مؤشر العولمة كمتغير مستقل من خلال أخذ أهم مؤشرات العولمة، وهو مؤشر المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية للعولمة ويعرف اختصارا بمؤشر (KOF) للعولمة، وهو يهتم بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 و100 كما أن زيادة قيمة المؤشر تدل على زيادة قيمة العولمة والعكس صحيح.

واعتمدنا أيضا على المؤشرات الفرعية للعولمة وهي:

- ❖ المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية؛
- ❖ المؤشر الفرعي للعولمة الثقافية؛
- ❖ المؤشر الفرعي للعولمة السياسية.

وتتراوح قيمة كل مؤشر فرعي بين 0 و100 وزيادة قيمة المؤشر تدل على زيادة قيمة العولمة الفرعية: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والعكس صحيح.

وتنطوي هذه المؤشرات على 23 متغيرا تم جمعها بطرق إحصائية محددة، حيث يلاحظ أن لكل المؤشرات الفرعية للعولمة مجموعة من المتغيرات تنطوي تحت فروع أخرى فمثلا المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية يتكون من فرعين هما التدفقات الفعلية والقيود، وكل واحد منهما له مجموعة من المتغيرات التي لها أوزان متباينة داخل الفروع ونفس الشيء مع المؤشر الفرعي للعولمة الثقافية والتي تتمثل في بيانات الاتصالات الشخصية، والبيانات عن تدفق المعلومات، والبيانات عن التقارب الثقافي، أما بالنسبة إلى المؤشر الفرعي للعولمة السياسية فيتحدد من خلال أربعة متغيرات.

وللتفصيل أكثر في كيفية حساب هذا المؤشر والمؤشرات الفرعية وأوزان كل متغير، يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم1.5 : مكونات مؤشر (KOF) للعولمة

البيان	المتغيرات الفرعية %	المؤشرات الفرعية %
1-مؤشر العولمة الاقتصادية		**[36%]**
أ- التدفقات الفعلية	**(50%)**	
التجارة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(22%)	
الاستثمار الأجنبي المباشر(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(27%)	
محفظة الاستثمار (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(24%)	
مدفوعات الدخل للأجانب (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(27%)	
ب- القيود	**(50%)**	
الحواجز أو قيود الاستيراد الضمنية	(23%)	
متوسط معدل الرسوم الجمركية	(28%)	
الضرائب على التجارة الدولية (نسبة مئوية من الإيرادات الجارية)	(26%)	
قيود حساب رأس المال	(23%)	
2-مؤشر العولمة الاجتماعية		**[37%]**
أ- بيانات لاتصالات الشخصية	**(33%)**	
الحركة الهاتفية الصادرة	(26%)	
التحويلات (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(2%)	
السياحة الدولية	(26%)	
عدد الأجانب (نسبة مئوية من مجموع السكان)	(21%)	
الرسائل الدولية (للفرد)	(25%)	
ب- البيانات عن تدفق المعلومات	**(35%)**	
مستخدمو الإنترنت (لكل 1000 شخص)	(36%)	
التلفزيون (لكل 1000 شخص)	(38%)	
التجارة في الصحف (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(26%)	
ت- البيانات عن التقارب الثقافي	**(32%)**	
عدد مطاعم ماكدونالدز (للفرد)	(46%)	
عدد مراكز ايكيا (للفرد)	(46%)	
التجارة في الكتب (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(8%)	
3- مؤشر العولمة السياسية		**[27%]**
عدد السفارات في البلد	(25%)	
العضوية في المنظمات الدولية	(27%)	
المشاركة في البعثات مجلس الامن للأمم المتحدة	(22%)	
المعاهدات الدولية	(26%)	

Source: Dreher, Axel, **does globalization affect growth? Empirical evidence from a new index, applied economics**, 2006, Vol: 38, N: 10, p: 1091-1110.

ب- **المتغير التابع**

أما بالنسبة إلى المتغير التابع وهو توزيع الدخل فاعتمدنا على أهم مؤشر يمكن أن يعطينا فكرة عامة عن توزيع الدخل في أي البلد وهو مؤشر جيني ويقيس هذا المؤشر مدى انحراف توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي بين الأفراد والأسر في اقتصاد ما عن التوزيع العادل التام، كما يقيس مؤشر جيني المساحة التي بين منحنى لورينز والخط الافتراضي للمساواة المطلقة، معبراً عنها كنسبة مئوية من المساحة القصوى التي تقع تحت الخط.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين 0 و100 وزيادة قيمة المؤشر تدل على زيادة التفاوت في توزيع الدخل والعكس صحيح.

ولقد تم أخذ فترة زمنية للدراسة تتراوح من سنة 1981 إلى 2015

ثانيا: العينة

تتمثل العينة في مجموعة من 25 بلدا من البلدان النامية وهي: بنغلاديش، بوليفيا، البرازيل، جمهورية أفريقيا الوسطى، كوستاريكا، كوت ديفوار، الإكوادور، أثيوبيا، المكسيك، ماليزيا، بيرو، باراغواي، تايلاند، تركيا، جنوب أفريقيا، هندوراس، مولدوفا، الفلبين، كينيا، غواتيمالا، رواندا، تنزانيا، أوغندا، مدغشقر، نيبال.

نشير فقط أن هذه العينة تم اختيارها بطريقة عشوائية حيث كانت العينة الأولى تضم 35 بلدا؛ لكن تقلصت بسبب نقص في بيانات بعض الدول، ويمكن تصنيف هذه العينة حسب التصنيف الذي يقترحه البنك الدولي وهو معيار الدخل حسب إصدار جويلية 2016، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم2.5: تصنيف دول العينة حسب معيار الدخل للبنك الدولي

الشريحة	الشريحة الفرعية	الدول
الاقتصادات ذات الدخل الفردي المنخفض Low-income economies		أثيوبيا، رواندا، تنزانيا، أوغندا، مدغشقر ،نيبال، جمهورية افريقيا الوسطى
الاقتصادات ذات الدخل الفردي المتوسط Middle-income economies	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط أقل Lower-middle-income economies	بوليفيا، هندوراس، مولدوفا، الفلبين، بنغلاديش، كوت ديفوار كينيا ،غواتيمالا
	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط المرتفع Upper-middle-income economies	البرازيل، المكسيك، ماليزيا بيرو، الإكوادور، كوستا ريكا، باراغواي ،تايلاند، تركيا ، جنوب أفريقيا

المصدر: من إعداد الباحث

إن الجدول أعلاه يوضح لنا بأن دول العينة تنقسم إلى ثلاثة مجموعات ونعتقد أن تأثير العولمة على توزيع الدخل يختلف فيما بينها، لكن لابد من إجراء بعض الاختبارات للتأكد من ذلك.

ثانيا: تطورات معدلات العولمة وتوزيع الدخل لدول العينة خلال فترة الدراسة

لقد شهدت معدلات العولمة في البلدان النامية تزايدا كبيرا منذ بداية الثمانينات كما سبق وشرحنا ذلك في الفصل السابق، ودول العينة لم تكن شاذة عن هذا الاتجاه، بل هي كذلك شهدت ارتفاعا في معدلات العولمة والشكل رقم:1.5 يبين ذلك.

أما بالنسبة لتوزيع الدخل، فكان هناك تذبذبا في معدلات جيني، وهي نفس الملاحظة عن العينة، فهناك دول استطاعت تحسين مستويات توزيع الدخل، بينما دول أخرى شهدت ارتفاعا في توزيع الدخل والشكل رقم 2.5 يبين ذلك.

الشكل رقم 1.5 : تطورات معدلات العولمة لدول العينة من سنة 1981 -2015.

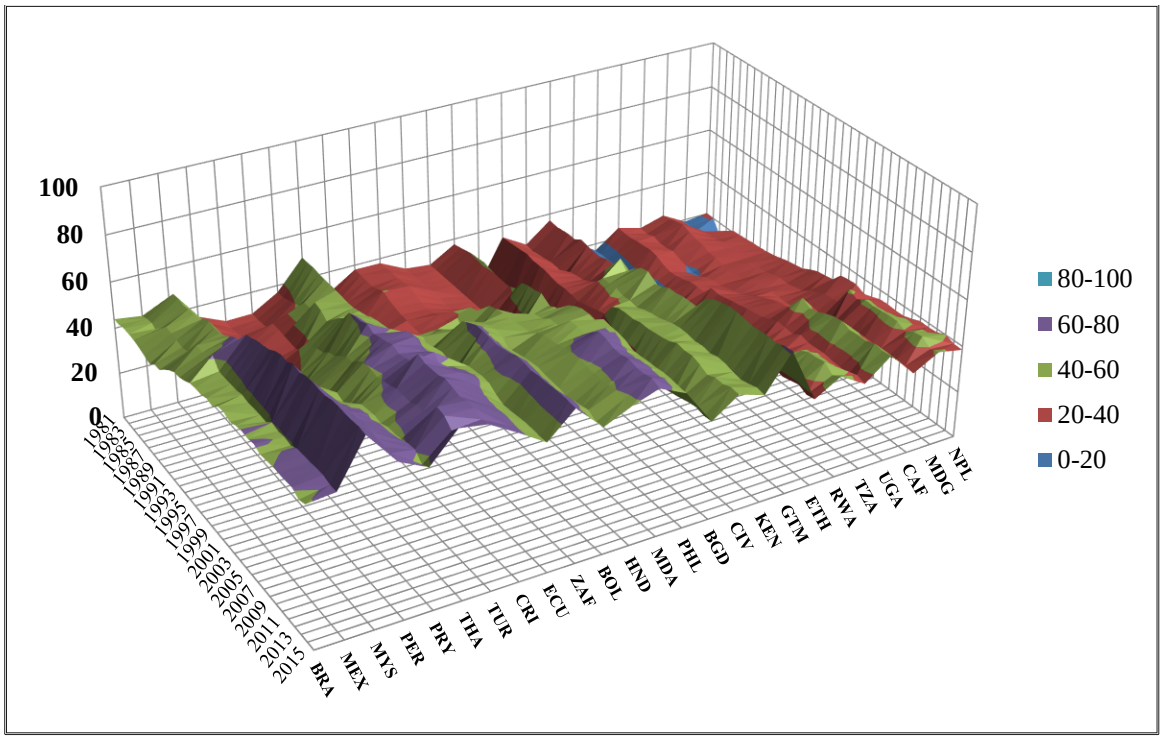

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية للعولمة 2016

من الشكل السابق يلاحظ الاتجاه التصاعدي في مؤشرات العولمة في دول العينة خاصة في الاقتصادات ذات الدخل المتوسط المرتفع فهي في الغالب فيما بين 60% و80%، أما في الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأقل فهي ما بين 40% و80%، أما الاقتصاديات ذات الدخل الفردي المنخفض فتتراوح ما بين 20% و60% مع أن الغالب على العينة هي النسبة ما بين 20% و40%

أما تطور مؤشر توزيع الدخل فيأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم 2.5: تطورات معدلات توزيع الدخل لدول العينة من سنة 1981 - 2015.

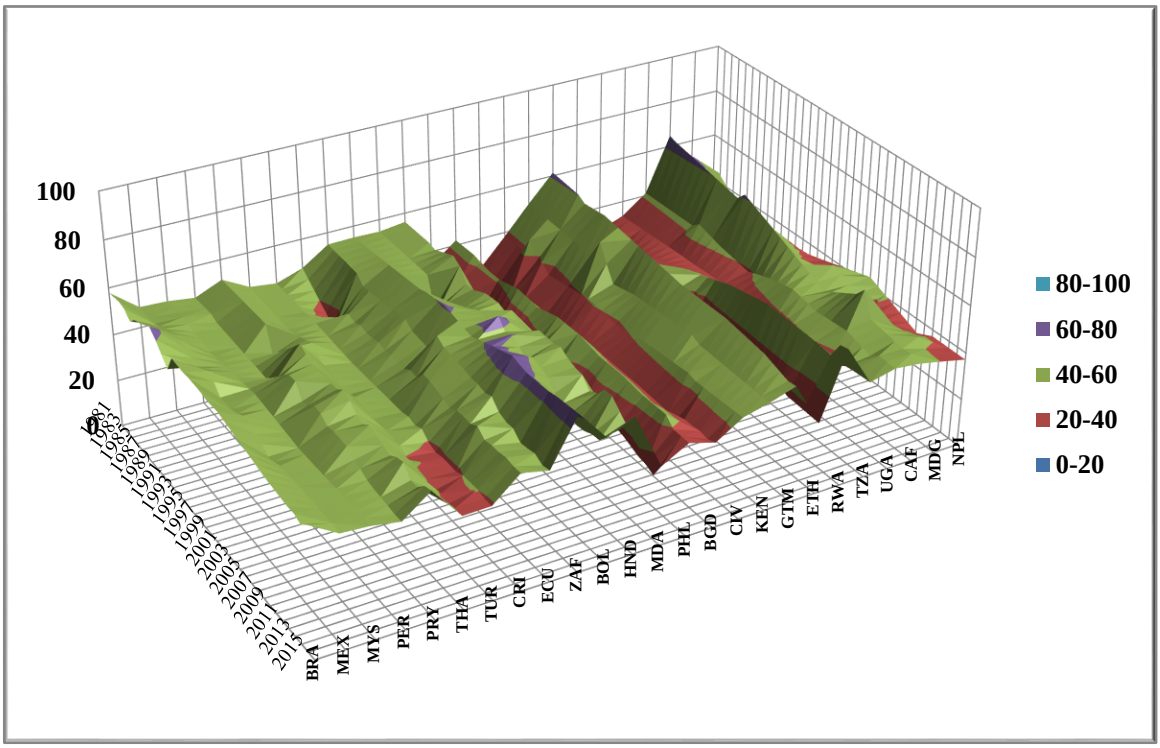

المصدر: تم إعداده اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولية وتقارير دولية أخرى.

يلاحظ من الشكل رقم2.5 أن نسبة توزيع الدخل في عينة الدول ما بين 20% و60% والنسبة الغالبة هي التي ما بين 40% و60%، وهذا يدل على أن نسبة توزيع الدخل هي مرتفعة مقارنة بما هي عليه في الدول المتقدمة والتي هي أقل من 40%.

المطلب الثاني: تطبيق تحليل المركبات الأساسية(APC) على المتغيرات والعينة

يعتبر التحليل بالمركبات الأساسية من طرق التحليل العاملي، لقد تم إنشاء طريقة المركبات الأساسية على يد Hotteling سنة 1933 ويعتبر هذا النوع من التحليل احد طرق التحليل العاملي التي تستخدم لمعالجة البيانات الكمية وهي تهدف إلى تحليل البيانات الموجودة في فضاء جزئي مولد بمحاور عاملية لتمييز مجموعات من الأفراد المتشابهة أو المختلفة فيما بينها وفقا لقيم المتغيرات التي تم أخذها.[1]

أولا: الإحصائيات الوصفية

في البداية نحاول التطرق إلى أهم الإحصائيات الوصفية، والجدول التالي يوضحها:

[1] هيشر أحمد التجاني، **مدى مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016، ص87.

الجدول رقم 3.5: **الإحصائيات الوصفية لعينة الدراسة خلال الفترة الزمنية** 1981-2015

المتغيرات	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
مؤشر جني	31,38	60,05	45,90	7,94
المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية	19,12	71,60	43,24	13,80
المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية	11,20	61,27	31,73	13,63
المؤشر الفرعي للعولمة السياسية	34,59	82,80	60,57	11,66
مؤشر العولمة	26,87	66,95	43,66	11,26

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج XLSTAT

أهم الملاحظات التي يمكن الخروج بها من الجدول رقم 3.5 هي أن مؤشر جيني لتوزيع الدخل جاء محصورا بين 31% و61% بمتوسط مقداره 45.9% وبانحراف معياري 7.94% وهذا يوضح مقدار التباين داخل العينة في توزيع الدخل، وهذا التباين الكبير في توزيع الدخل يمكن ملاحظته كذلك في المؤشر الرئيسي للعولمة والمؤشرات الفرعية الأخرى.

ثانيا: إسقاط المتغيرات

قدرت نسبة التمثيل للمتغيرات في مستوى عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1981-1986 بـ84.39% بحيث إن نسبة تمثيل المحور F2 قدرت بـ 16.98%، بينما قدرت نسبة التمثيل في المحور F1 67.41%، وهذا الأخير يضم أغلب المتغيرات كمؤشر جني (gini) والمؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية (ecglo)، المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية (soglo)، المؤشر الفرعي للعولمة السياسية (poglo)، المؤشر الكلي للعولمة (inglo)، وعموما تشير كل هذه المتغيرات على اكتسابها أهمية كبيرة وأن جودة تمثيل المتغيرات على المحورين قوية جدا بدليل أن معظم هذه المتغيرات قريبة من خط الدائرة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 3.5: العلاقة المتبادل بين المتغيرات ومحاور

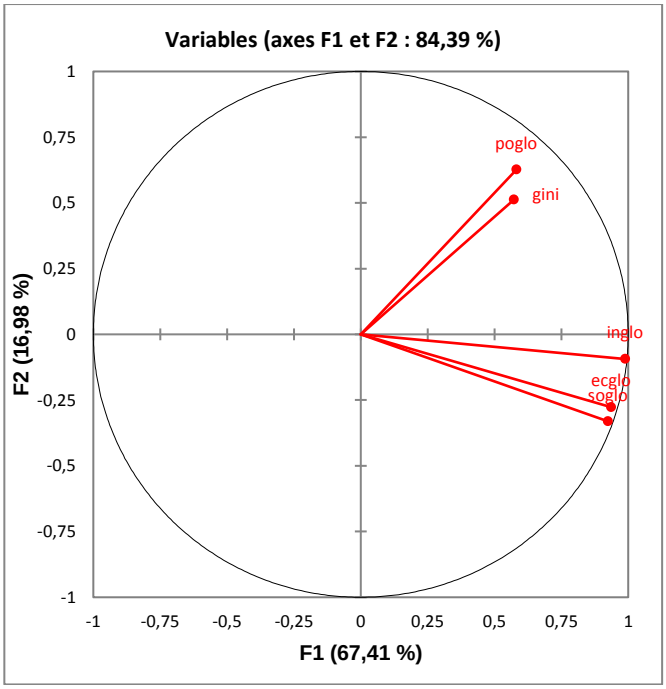

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج XLSTAT

أما بالنسبة لعينة الدراسة التي تتوزع على المحورين فكانت النتائج كالتالي:

الشكل رقم 4.5: العلاقة المتبادل بين العينة ومحاور

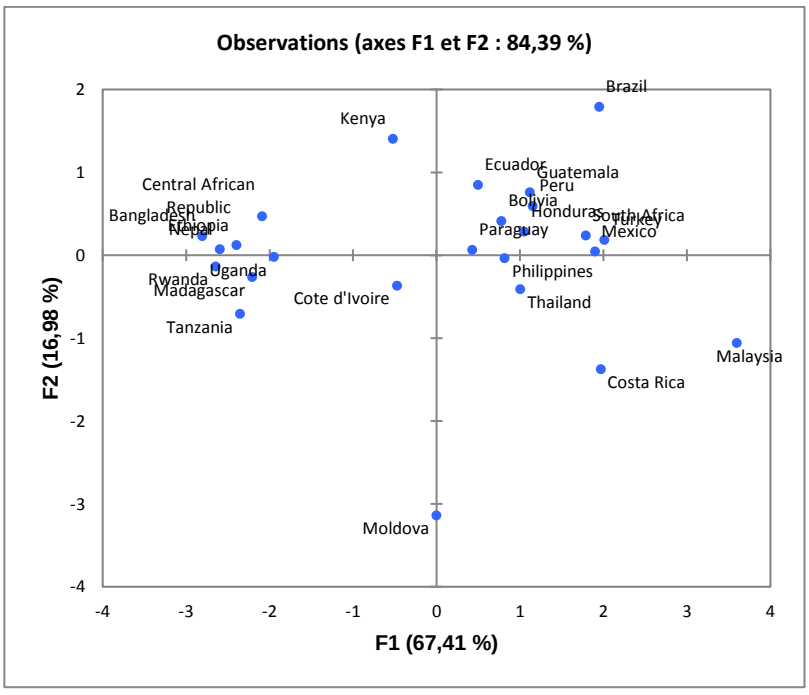

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج XLSTAT

يوضح الشكل السابق وجود مجموعات داخل العينة، ونظرا لتعذر تحديد هذه المجموعات، ومدى تشابهها مع التقسيم المعتمد الموضح في الجدول رقم 2.5، نلجأ إلى استخدام طريقة التصنيف التصاعدي الهرمي (CAH) لعينة الدراسة.

المطلب الثالث: التصنيف التصاعدي الهرمي(CAH) لعينة الدراسة

إن تحليل التصنيف التصاعدي الهرمي عبارة عن إجراءات إحصائية تهدف إلى تصنيف مجموعة حالات أو متغيرات بطرق معينة وترتيبها داخل مجموعات بحيث تكون الحالات المصنفة داخل عنقود معين متجانسة فيما بينها فيما يتعلق بخصائص محددة وتختلف عن الحالات الأخرى الموجودة داخل عينة المجموعات.

إن تحليل التصنيف التصاعدي الهرمي هو بمثابة أسلوب التكتل، إذ يبدأ من النواة وصولا إلى شجرة المجموعات وحسب درجة التشابه بين العناصر، فيتم البدء بدمج العناصر المتشابهة أو الأقرب مسافة ثم التدرج في عملية الدمج.[1]

في البداية نحاول تحديد عدد المجموعات المتشابهة من خلال حجم المعلومات المتوفرة

الشكل رقم 5.5: مستويات المعلومات المفسرة حسب عدد التقسيمات

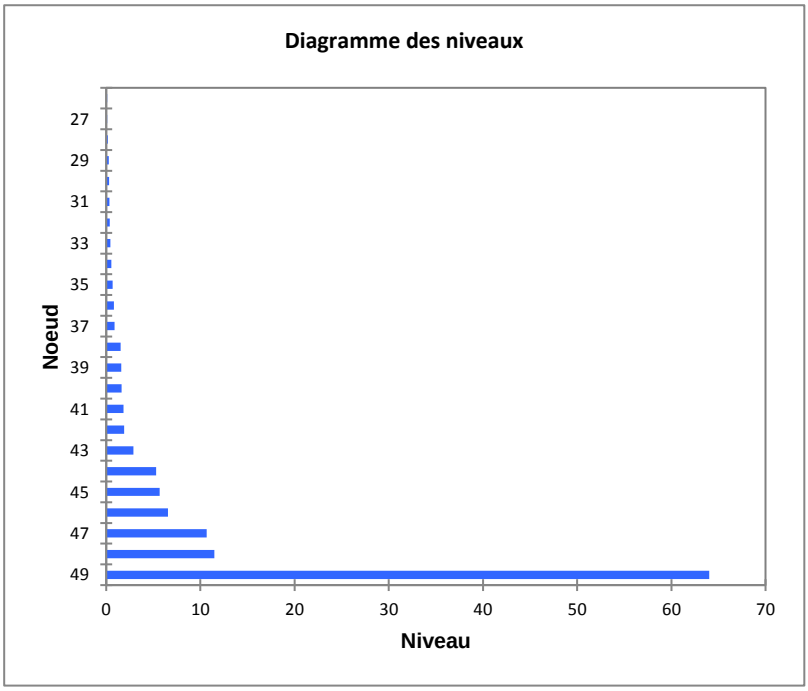

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج XLSTAT

من الشكل السابق يمكن تقسيم العينة إلى أربعة مجموعات وهذا يسمح باسترجاع 92.7% من المعلومات في جدول المعطيات لاحظ **الملحق رقم 18**، وتعتبر نسبة معقولة جدا، إذ إن الزيادة في التقسيم إلى أكثر من 04 مجموعات لا يسمح باسترجاع نسبة مهمة من المعلومات وهذا يدفعنا إلى معرفة شكل التصنيف الهرمي لدول العينة وهو يظهر في الشكل التالي:

[1] هيشر أحمد التجاني، مرجع سبق ذكره، 136.

الشكل رقم 6.5: المخطط الهرمي للعينة الدراسة حسب المجموعات

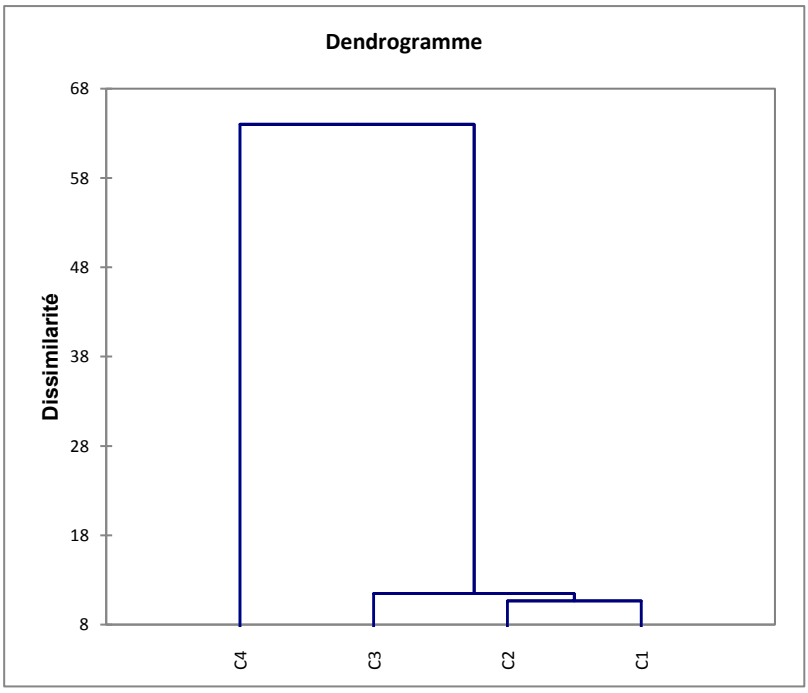

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج XLSTAT

يلاحظ من الشكل السابق أن هناك مجموعتين رأسيتين بحيث تنقسم المجموعة الأولى إلى ثلاثة مجموعات وبالتالي يظهر لنا حوالي أربعة مجموعات لها خصائص متشابهة داخل العينة من حيث المعلومات المتوفرة وللتفصيل أكثر نحتاج لدراسة تباين المجموعات

الجدول رقم 4.5: التباين داخل المجموعة وبين المجموعات

المتغيرات	أقل قيمة	النسبة المئوي
التباين داخل المجموعات	203.322	28.97%
التباين بين المجموعات	498.514	71.03%
المجموع	701.836	100%

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج XLSTAT

من خلال الجدول السابق لتحليل التباين نلاحظ أن نسبة التغير بين المجموعات إلى التغير الكلي هي 71.03% وهي نسبة مقبولة جدا وهي تقترب من 100% بينما التباين داخل المجموعة صغير أي 28.97% وتقترب من جهة 0% هذا يبين أن المجموعات تختلف فيما بينها بينما الأفراد داخل المجموعة تتماثل فيما بينها، يبقى فقط معرفة انتماء كل دولة حسب المجموعات والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 7.5 : التصنيف الهرمي لعينة الدراسة حسب الدول

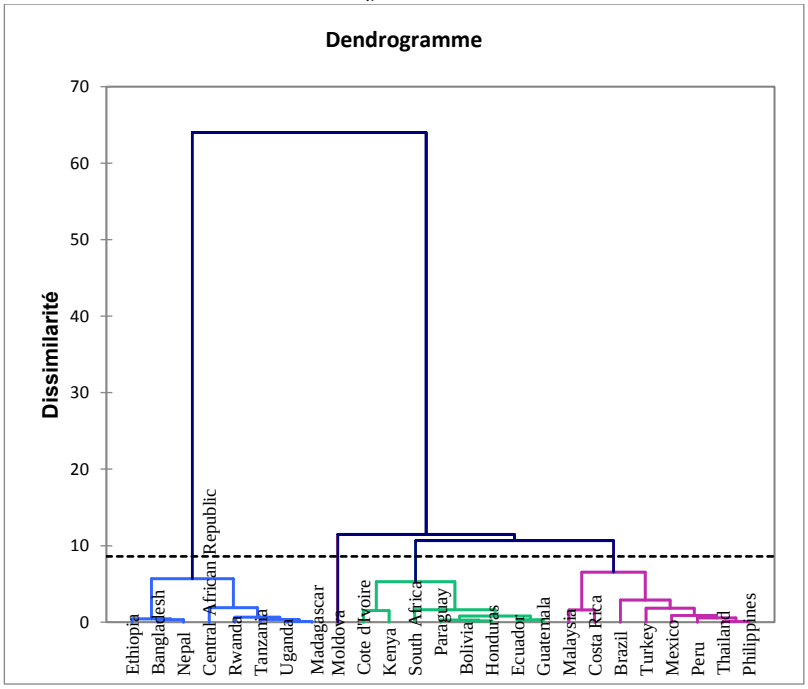

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج XLSTAT

من الشكل السابق يمكن القول ان هناك ثلاث مجموعات رئيسية وهذه المجموعات تتطابق في حدود 90 %مع التصنيف الذي تم تقديمه في الجدول رقم 2.5 والخاص بتقسيم دول العينة حسب معيار الدخل والمعتمد من قبل البنك الدولي، وهذه نسبة مقبولة جدا وهي دافع قوي للاعتماد على هذا التصنيف في التحليل القياسي

المبحث الثاني: منهجية ونماذج الدراسة القياسية

ازدادت أهمية القياس الاقتصادي في الدراسات الاقتصادية والأبحاث التطبيقية ازديادا ملحوظا، وللقياس الاقتصادي دور مهم في التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية من خلال استعمال مجموعة من النماذج الإحصائية.

المطلب الأول: ماهية البيانات المدمجة

أولا: التعريف بالبيانات المدمجة

لقد اكتسبت البيانات المدمجة في العقود الأخير اهتماما بالغا وخصوصا في الدراسات الاقتصادية لأنها تأخذ في عين الاعتبار أثر التغير في الزمن وكذلك أثر تغير المشاهدات المقطعية[1]، وتعرف قاعدة البيانات المدمجة لمقطع عرضي وسلاسل زمنية؛ فالسلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، بينما البيانات المقطعية تصف سلوك عدد المفردات خلال فترة زمنية واحدة، أما البيانات المدمجة تدمج الطريقتين معا في الحصول على البيانات.[2]

وللبيانات المدمجة العديد من التسميات، فتسمى بالبيانات Pannal Data التي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما تسمى أيضا بالبيانات Longitudinal Data عندما تحتوي على سلاسل زمنية مقطعية طويلة، وتسمى كذلك بالبيانات المدمجة مقطعية عرضية وسلاسل زمنية Pooled Time Series-Grosssection Data، والاستعمال الأكثر انتشارا والذي نعتمده في دراستنا هو البيانات المدمجة Pooled Data.[3]

ثانيا: فوائد البيانات المدمجة

اكتسبت نماذج Pooled Data اهتماما كبيرا، نظرا للفوائد التي تطرحها والتي تميزها عن تحليل البيانات الزمنية أو البيانات المقطعية بمفردها بالعديد من الإيجابيات ويمكن تلخيصها في[4]:

- التحكم في التباين الفردي والذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛
- تتضمن البيانات المدمجة محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات

---

[1] I.Gusti Agung, **Panel Data Analysis Using Eviews**, edition first, Wiley, United Kingdom, 2014, p19

[2] بدراوي شهيناز، **تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانيل**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص201.

[3] جبوري محمد، **تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانيل**، دكتوراه علوم لاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص326.

[4] عابد بن عابد العبيدي، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية: باستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، 2010، مجلد:16، العدد:1، ص16.

تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، وتتميز Pooled Data عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل؛

- توفر Pooled Data إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها تعتبر أيضا مناسبة لدراسة الفترات والحالات الاقتصادية مثل البطالة والفقر وتوزيع الدخل.
- تساهم البيانات المدمجة في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات الفردية.

المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل البيانات المدمجة والاختيار بينهم

سنحاول في هذا المطلب تقديم أشهر النماذج المستخدمة في دراسة البيانات المدمجة، مع الإشارة إلى كيفية الاختيار بين هذه النماذج.

أولا: النماذج الأساسية لتحليل البيانات المدمجة

يقترح المنهج الحديث الصياغة الأساسية لانحدار البيانات المدمجة كما بينها Green وهي بالشكل التالي[1]:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}. \quad \ldots..1$$

حيث:

$i = 1,2, \ldots, n$ من الوحدات المفردة؛

$t = 1,2, \ldots, T$ من الفترات الزمنية؛

Y_{it} : متجه عامودي $nT \times 1$ مثل المتغير التابع

X_{it} : مصفوفة $nT \times 1$ للمتغيرات المستقلة

β : متجه عامودي $K \times 1$ للمعلمات المراد تقديرها

حيث يفترض النموذج وجود عدد K من المعلمات في X_{it} دون الحد الثابت

ε_{it} : حد الخطأ العشوائي للوحدة i و الفترة t .

α_i : الاثر الفردي Individual Effect، والذي يفترض أن يكون ثابتا عبر الزمن t وخاصة بكل وحدة مقطعية i، فإذا كانت α_i هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية $\alpha = \alpha_i$ فإن النموذج يعمل كنموذج انحدار كلاسيكي مدمج نموذج الانحدار المجمع ، ويقدر بطريقة المربعات الصغرة العادية (OLS) مقدرة متسقة وكفؤة لـ α و β ، أما في حالة اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات فإن النموذج يتفرع إلى نموذجين آخرين هما:

- نموذج الآثار الثابتة الذي يعتبر α_i مجموعة من الحدود الثابتة و الخاصة بكل وحدة

[1] مجدي الشوربجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، **ملتقى الدولي: رأس المال الفكري في المنظمات الاعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة**، الشلف 13 و14 ديسمبر 2011، الجزائر، ص15.

- نموذج الآثار العشوائية الذي يعتبر α_i ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.

وعليه وبناء على التحليل السابق الذكر يكون لدينا ثلاثة نماذج لتحليل البيانات المدمجة وهي:

أ- نموذج الانحدار المجمع Pooled Regression Model (PRM)

يعتبر هذا النموذج من ابسط النماذج ويمكن صياغته معادلته بالشكل التالي[1]:

$$Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}. \quad \ldots\ldots 2$$

حيث:

$$i = 1,2, \ldots . n$$
$$t = 1,2, \ldots . t$$

ويفترض في هذا النموذج تجانس حدود الخطأ العشوائي بين المفردات التي يتم درستها، بالإضافة إلى ذلك القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر، وأيضا عدم الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي بمعنى أن التغاير يساوي الصفر، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير معلمات النموذج.

ب- نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model (FEM)

يلاحظ أنه في نموذج الانحدار المجمع إذا كانت هناك فروقا أو اختلافات واضحة بين أفراد العينة محل الدراسة، فإن القيم المقدرة لمعاملات انحدار هذا النموذج الناتجة عن استخدام طريقة (OLS) سوف تكون متحيزة، ولعلاج هذه المشكلة توجد عدة بدائل مستخدمة في الاقتصاد القياسي، منها أخذ في الاعتبار للاختلافات بين المفردات محل الدراسة من خلال استخدام المتغيرات الصورية لكل فرد من العينة في فترة زمنية معينة لكي يعكس الآثار الثابتة بكل العينة محل الدراسة ككل في هذه الفترة الزمنية في نموذج يسمى نموذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة لكل فرد من العينة ، ويمكن بيان النموذج على النحو التالي[2]:

$$Y_{it} = \alpha + \alpha_1 \delta_{1it} + \alpha_2 \delta_{2it} + \cdots + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}. \quad \ldots\ldots 3$$

حيث أن:

$\alpha_j \delta_{jit}$: المتغير الصوري الخاص بالمفردة i وتكون قيمة هذا المتغير مساوية للواحد الصحيح عندما $i = j$ بينما تكون مساوي للصفر عندما يحدث خلاف ذلك.

β : معامل الميل ويفترض في هذا النموذج ثبات قيمة هذه المعاملات لكل أفراد العينة وعبر الزمن ويمكن كتابة المعادلة السابقة كالتالي:

---

[1] Constantinos Alexiou, **Effective Demand and Unemployment the European Case: Evidence from Thirteen Countries**, p6.
www.epic.ac.uk/documents/ ICAlexiou.pdf.

[2] I Gusti Agung,**Op.Cit**, p26.

$$Y_{it} = \sum_{j=1}^{N} \alpha_j d_{ij} + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}. \quad \ldots\ldots 4$$

حيث أن:

d_{ij} : متغير الصوري للمفرد i يأخذ القيمة 1 إذا كانت المراد معرفة الحد الثابت للفردة المقصودة والقيمة صفر إذا كانت المراد معرفة قيمة الحد الثابتة للمفردة أخرى .

ويطلق على نموذج الآثار الثابتة بالصيغة التي توضحها المعادلة رقم 4 أسم نموذج المربعات الصغرى المشتمل على متغيرات صورية Least Spuares With Dummy Variables Model LSDV، حيث يتم تقدير هذه المعادلة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ويكون العدد الكلي لمعاملات الانحدار المقدرة عبارة عن عدد معادلات انحدار المتغيرات الصورية المساوي لعدد أفراد العينة محل الدراسة. ومعامل ميل للمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج، ويعود أدخال الآثار الثابتة للمفردة في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات عبر الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع، ولا تتغير عبر الزمن.

ج- نموج الآثار العشوائية Random Effect Model (REM)[1]

يعتمد نموذج الآثار العشوائية على فكرة أن معاملة الحد الثابت في النموذج تعامل كمتغير عشوائي بمعدل مقداره μ بمعنى أن:

$$\alpha_i = \mu + \nu_i$$

حيث إن:

ν_i : حد الخطأ في المجموعة البيانات المقطعية للمفردة i .

μ : المتغير العشوائي

ومن خلال التعويض عن الحد الثابت في النموذج التجمعي العام نحصل على الشكل التالي للمعادلة:

$$Y_{it} = \mu + \nu_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}. \quad \ldots\ldots 5$$

ثانيا: اختيار بين النماذج تحليل البيانات المدمجة

أن عملية الاختيار بين النماذج السابقة الذكر تتم عبر القيام بالاختبارات الإحصائية المتعارف عليها وهي:

[1] Bader Said hamdan, **The Role FDI on Economic Development in the Arab Countries Panel Data Approach**, Global Journal of Economic and Business, 2016, Vol:1, N:1, p61.

أ- الاختيار بين النماذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار العشوائية

يوجد العديد من الاختبارات لعل أبرزها ما اقترحه Breusch and Pagan و الذي يعتمد على مضاعف لاغرانج Lagrange Multiplier LM وتعطى الصيغة الاحصائية على النحو التالي[1]:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)}\left[\frac{\sum_{i=1}^{n}(T\bar{e}_i)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}e_{it}^2} - 1\right]^2 \sim \chi^2 . \ldots . 6$$

تحت الافتراضات التالية:

إذا كانت قيم الاحصائية في اختبار LM كبيرة تشير إلى أن النموذج الآثار العشوائية سوف يكون أفضل من نموذج الانحدار المجمع، وبعبارة أخرى إذا كانت قيمة (P-value) الاحصائية اختبارLM تشير إلى وجود معنوية احصائية لهذا الاختبار فيعطي هذا أن النموذج الآثار العشوائية سوف يكون أفضل من نموذج الانحدار المجمع، بينما إذا كانت هذه القيمة تشير إلى عدم معنوية احصائية لنفس الاختبار فيعني هذا أن نموذج الانحدار المجمع أفضل من نموذج الآثار الثابتة

ب- الاختيار بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة

يقترح الاحصائيون لهذا الغرض اجراء اختبار Hausman ويمكن صياغته على النحو التالي[2]:

$$H = \left(\hat{\beta}^{RE} - \hat{\beta}^{FR}\right)\left[Var\left(\hat{\beta}^{RE}\right) - Var\left(\hat{\beta}^{FE}\right)\right]^{-1}\left(\hat{\beta}^{RE} - \hat{\beta}^{FR}\right) \ldots .7$$

حيث إن:

$Var\left(\hat{\beta}^{RE}\right)$: التباين لمعلمات نموذج الآثار العشوائية

$Var\left(\hat{\beta}^{FE}\right)$: التباين لمعلمات نموذج الآثار الثابتة.

أن فرضية العدم تتمثل في عدم وجود ارتباط بين الآثار الثابتة والمتغيرات المستقلة في النموذج محل تقدير، ويعطي ذلك عدم وجود آثار ثابتة لكل مفردة على حدة، في ظل هذه الفرضية فإن القيم المقدرة لمعلمات الميل في REM باستخدام طريقة OLS سوف تكون متسقة وذات كفاءة، بينما هذه القيم في FEM الناتجة عن استخدام OLSسوف تكون متسقة، ولكنها ليست ذات كفاءة، ويعنى أن ذلك نموذج الأفضل هوREM .

اما الفرضية البديلة، فتنصى على وجود ارتباط بين الآثار الثابتة مفردة والمتغيرات في النموذج محل الانحدار، وفي هذه الحالة فان القيم المقدرة لمعاملات الميل في REM تكون غير متسقة، بينما

[1] عبد القادر مراد، عبد اللطيف مصيطفى، **اختبار صلاحية قانون أوكن في بعض دول المغرب العربي: الجزائر وتونس والمغرب**، مجلة دفاتر اقتصادية، 2016، العدد:13، ص9.

[2]Bader Said hamdan,**Op.Cit**, p62.

هذه القيم في FEM تكون متسقة وذات كفاءة، وثم يكون اختيار FEM وهو الاختيار الانسب.

حيث تقترب دالة Hausman من توزيع بدرجة حرية ويكون نموذج الآثار الثابتة أكثر ملائمة من نموذج الآثار العشوائية إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختيار أقل من أو يساوي 0.05 وإذا كانت أكبر من 0.05 فإن نموذج الآثار العشوائية يكون أكثر ملائمة.

المطلب الثالث: النماذج المستخدمة في التحليل

لأعراض دراسة أثر العولمة على توزيع التدخل الدخل في البلدان النامية تم أخد عينة من 25 بلدا أي n=25 خلال فترة زمنية (1981-2015) أي T=35 وذلك ضمن مستويين:

- ✓ مستوى الأول: عدم الاختلاف في القواطع والميول الجزئية بين دول العينة.
- ✓ مستوى الثاني: اختلاف في القواطع والميول الجزئية بين دول العينة

وهذا التحليل السابق يتضمن حالتين:

- ❖ الحالة الأولى: تحديد أثر الكلي للعولمة على توزيع الدخل
- ❖ الحالة الثانية: تحديد أثر المكونات الفرعية للعولمة على توزيع الدخل

أولا: عدم الاختلاف في القواطع والميول الجزئية بين دول العينة

في هذا المستوى ندرس عدم وجود اختلاف في القواطع والميول الجزئية بين دول العينة أي تجانس دول العينة في توزيع الدخل، وكما سبق الإشارة إليه في التحليل السابق نقوم بدراسة أثر العولمة على توزيع الدخل في حالة:

أ- تحديد أثر الكلي للعولمة على توزيع الدخل

في هذه الحالة نقوم بدارسة أثر العولة على توزيع الدخل في البلدان النامية من خلال العينة المختارة باستعمال المؤشر الكلي لظاهرة للعولمة وفق مؤشر KOF ويكون النموذج على الشكل التالي:

$$\mathrm{Gini}_{it} = \alpha_i + \beta \mathrm{Inglo}_{it} + \varepsilon_{it}. \quad \ldots.9$$

$$i = 1,2, \ldots . 25$$

$$t = 1980, 1981, \ldots .2015$$

حيث:

$Gini$: لوغاريتم مؤشر جني

$Inglo$: لوغاريتم مؤثر العولة

ε_{it} : حد الخطاء العشوائي

α_i : ثابت

β: الميل

على أن يتم تقدير هذا النموذج الأساسي وفق نماذج الاساسية المعروفة والسابق الذكر FEM, PRM، REM

ب- تحديد أثر المكونات الفرعية للعولمة على توزيع الدخل

في هذه الحالة نقوم بدارسة أثر العولة على توزيع الدخل في البلدان النامية من خلال العينة المختارة باستعمال ثلاثة مؤشرات فرعية لظاهرة للعولمة وفق مؤشر KOF ويكون نموذج كالتالي:

$$\mathrm{Gini_{it}} = \alpha_i + \beta_1 \mathrm{Ecglo_{it}} + \beta_2 \mathrm{Soglo_{it}} + \beta_3 \mathrm{Poglo_{it}} + \varepsilon_{it}. \quad \ldots.10$$

$$i = 1,2, \ldots .25$$

$$t = 1980, 1981, \ldots .2015$$

حيث:

$Gini$: لوغاريتم مؤشر جني

$Ecglo$: لوغاريتم المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية

$Soglo$: لوغاريتم المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية

$Poglo$: لوغاريتم المؤشر الفرعي للعولمة السياسية

ε_{it} : حد الخطاء العشوائي

α_i : ثابت

β: الميل

ودائما تحت الشروط النماذج السابق الذكر FEM, PRM، REM

ثانيا: اختلاف في القواطع والميول الجزئية بين دول العينة

انطلاقا من فرضية أن هناك اختلافا بين البلدان النامية من حيث تأثير العولمة على توزيع الدخل، سنحاول في هذا المستوى إجراء تحليل أكثر تعمقا، واكتشاف أثر العولمة على توزيع الدخل على كل مجموعة حسب فئة الدخل المشار إليه في الجدول رقم 2.5، من خلال استخدام المتغيرات الصورية في نموذج واحد للتغير عن الاختلافات بين المجموعات داخل العينة في القواطع والميول الجزئية، وعليه فإن صياغة النموذج تصبح على الشكل التالي:

أ- تحديد أثر الكلي للعولمة على توزيع الدخل

يمكن الوصول إلى هذا النموذج الخاص بأثر المؤشر العولمة الكلية على معامل جيني من خلال إدخال متغيرات صورية على المعادلة رقم 9 تهدف هذه المتغيرات الصورية على إظهار الاختلافات في تأثير العولمة على كل مجموعة داخل العينة ويكون النموذج على الشكل التالي:

$$\mathrm{Gini_{it}} = \alpha_i + \beta_1 \mathrm{Inglo_{it}} + \beta_2 \mathrm{Upp}_{it} + \beta_3 \mathrm{Low}_{it} + \beta_4 \mathrm{UppInglo}_{it} + \beta_5 \mathrm{LowInglo}_{it} + \varepsilon_{it}. \quad \ldots\ldots 11$$

بحيث يكون:

Upp: يساوي الواحد للدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، ولغيرها الصفر

Low: يساوي الواحد للدول ذات الدخل المتوسط أقل، ولغيرها الصفر

على أن يكون دول ذات الدخل المنخفض كفئة مقارنة في القواطع.

أما الاختلافات في الميول الجزئية يعكسها كل من:

UppInglo يساوي قيمة Inglo للدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، ولغيرها الصفر

LowInglo يساوي قيمة Inglo للدول ذات الدخل المتوسط الأقل ، ولغيرها الصفر

على ان يكون دول ذات الدخل المنخفض كفئة مقارنة

ويشتق نماذج مجموعات من المعادلة رقم 11 وهي كالتالي:

- **دول ذات الدخل المنخفض:** هي فئة مقارنة

$$\mathrm{Gini_{it}} = \alpha_i + \beta_1 \mathrm{Inglo_{it}} \ldots\ldots 12$$

- **دول ذات الدخل المتوسط أقل**

$$\mathrm{Gini_{it}} = (\alpha_i + \beta_3) + (\beta_1 + \beta_5)\mathrm{Inglo_{it}} \ldots\ldots 13$$

- **دول ذات الدخل المتوسط المرتفع**

$$\mathrm{Gini_{it}} = (\alpha_i + \beta_2) + (\beta_1 + \beta_4)\mathrm{Inglo_{it}} \ldots\ldots 14$$

ب- تحديد أثر المكونات الفرعية للعولمة على توزيع الدخل

يمكن تحديد هذا النموذج والذي يوضح أثر المؤشرات الفرعية للعولمة على معامل جيني من خلال إدخال متغيرات صوري على المعادلة رقم 10 تهدف هذه المتغيرات الصورية على إظهار الاختلافات في تأثير مؤشرات الفرعية للعولمة على كل مجموعة من الدول داخل العينة ويكون النموذج على الشكل التالي:

$$\begin{aligned}\mathrm{Gini}_{it} = {} & \alpha_i + \beta_1 \mathrm{Ecglo}_{it} + \beta_2 \mathrm{Soglo}_{it} + \beta_3 \mathrm{Poglo}_{it} + \beta_4 \mathrm{Upp}_{it} + \beta_5 \mathrm{Low}_{it} \\ & + \beta_6 \mathrm{UppEcglo}_{it} + \beta_7 \mathrm{UppSoglo}_{it} + \beta_8 \mathrm{UppPoglo}_{it} \\ & + \beta_9 \mathrm{LowEcglo}_{it} + \beta_{10} \mathrm{LowSoglo}_{it} \\ & + \beta_{11} \mathrm{LowPoglo}_{it}. \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 15\end{aligned}$$

يتم بناء هذا النموذج الواضح في المعادلة رقم 15 من خلال الاعتماد على إضافة متغير صوري للقواطع والميول الجزئية بحيث:

❖ الاختلافات في القواطع:

Upp: يساوي الواحد للدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، ولغيرها الصفر

Low: يساوي الواحد للدول ذات الدخل المتوسط أقل، ولغيرها الصفر

على أن يكون دول ذات الدخل المنخفض كفئة مقارنة في القواطع.

❖ الاختلافات في الميول الجزئية

UppEcglo يساوي قيمة Ecglo للدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، ولغيرها الصفر

UppSoglo يساوي قيمة Soglo للدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، ولغيرها الصفر

UppPoglo يساوي قيمة Poglo للدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، ولغيرها الصفر

LowEcglo يساوي قيمة Ecglo للدول ذات الدخل المتوسط الأقل ، ولغيرها الصفر

LowSoglo يساوي قيمة Soglo للدول ذات الدخل المتوسط الأقل ، ولغيرها الصفر

LowPoglo يساوي قيمة Poglo للدول ذات الدخل المتوسط الأقل ، ولغيرها الصفر

على أن يكون دائما دول ذات الدخل المنخفض كفئة مقارنة.

ويمكن اشتقاق نماذج خاص بالمجموعات من المعادلة رقم 15وهي كالتالي:

❖ **دول ذات الدخل المنخفض:** هي فئة مقارنة

$$\mathrm{Gini}_{it} = \alpha_i + \beta_1 \mathrm{Ecglo}_{it} + \beta_2 \mathrm{Soglo}_{it} + \beta_3 \mathrm{Poglo}_{it} \ldots.16$$

❖ **دول ذات الدخل المتوسط أقل**

$$\begin{aligned}\mathrm{Gini}_{it} = {} & (\alpha_i + \beta_5) + (\beta_1 + \beta_9)\mathrm{Ecglo}_{it} + (\beta_2 + \beta_{10})\mathrm{Soglo}_{it} \\ & + (\beta_3 + \beta_{11})\mathrm{Poglo}_{it} \ldots..17\end{aligned}$$

❖ **دول ذات الدخل المتوسط المرتفع**

$$\begin{aligned}\mathrm{Gini}_{it} = {} & (\alpha_i + \beta_4) + (\beta_1 + \beta_6)\mathrm{Ecglo}_{it} + (\beta_2 + \beta_7)\mathrm{Soglo}_{it} \\ & + (\beta_3 + \beta_8)\mathrm{Poglo}_{it} \ldots..18\end{aligned}$$

المبحث الثالث: النتائج والتحليل

من أجل اختبار أثر العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية، نستعرض في هذا المبحث نتائج التقدير والتحليل القياسي لنماذج أثر العولمة على توزيع الدخل وفق المنهجية المذكورة في المبحث السابق.

المطلب الأول: تحليل النتائج في حالة تجانس دول العينة

نقوم بدمج البيانات المدمجة للمشاهدات العينة على فرضية أن دول العينة هي مجموعة متجانسة، وبالتالي لها نفس القاطع Constant وكذلك نفس الميل Slope، وقد أجرينا الدراسة باستخدام لوغاريتم للمتغيرات، ونقوم باستخدام المعادلة رقم 9 لتحديد الأثر الكلي للعولمة على توزيع الدخل والمعادلة رقم 10 لتحديد أثر المكونات الفرعية للعولمة على توزيع الدخل، وكانت النتائج كالتالي:

أولا: تحديد أثر الكلي للعولمة على توزيع الدخل

كما سبق الإشارة إليه المبحث السابق نحاول في هذه المرحلة تلمس الأثر الكلي للعولمة على توزيع الدخل لدول العينة، وذلك بتطبيق المعادلة رقم 9، والقيام بالاختبارات الضرورية، وفق المنهجية المتبعة، وكانت النتائج على النحو التالي:

أ- النموذج المستخدم للتقدير

لتحديد النموذج المستخدم في تقدير العلاقة بين الأثر الكلي للعولمة على توزيع الدخل في دول العينة، لابد من المرور أولا على اختبار لتحديد النموذج الأفضل من خلال المفاضلة بين النماذج: PRM، FEM، REM ونتائج التقدير مبينة في **الملحق رقم:19 (جدول رقم: 3/2/1)**، ويمكن عرض أهم النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم5.5 : نتائج التقدير القياسي لنماذج الانحدار لأثر الكلي للعولمة على توزيع الدخل

Model	Dependent Variable: Gini		
	REM	FEM	PRM
Constante	1.538824 (63.58534)***	1.543305 (77.17950)***	1.308168 (47.62675)***
Inglo	0.071242 (5.536981)***	0.068466 (5.536981)***	0.214146 (12.64231)***
Number of observations	875	875	875
R- squared	0.036890	0.820238	0.154748
Adjusted R-squared	0.035787	0.814945	0.153780
Durbin-Watson stat	0.227290	0.234577	0.051972
F- statistic	33.43885	154.9570	159.8279
Prob (F- statistic)	0.000000	0.000000	0.000000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

* ,**, *** تمثل القيمة الإحصائية لـ :t.statistic يعني أن المعلمة معنوية عند المستوى 10%، 5% ، 1% على الترتيب

ب- المفاضل بين النماذج

لتحديد النموذج الأفضل للتقدير بين النماذج التي تم تقديرها في الجدول أعلاه، لابد من قيام باختبارين هما: اختبار مضاعف لاغرانج واختبار هوسمان.

1- اختبار مضاعف لاغرانج LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار العشوائية ونموذج الاثار الثابتة

للمفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار العشوائية نقوم باستعمال المعادلة رقم 6، حيث نلاحظ من خلالها أنه إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار LM أقل من القيمة الجدولية، فإن هذا يعني أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن نموذج الآثار العشوائية هو أفضل تقديرا وأكثر كفاءة، وبإجراء اختبار LM، كانت أهم النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 5.6: نتائج اختبار مضاعف لاغرانج LM للمفاضل بين النماذج للأثر الكلي للعولمة

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (P-value)
اختبار Breusch-Pagan	8267.782	(0.0000)
اختبار Honda	65.94131	(0.0000)
اختبار King-Wu	71.11137	(0.0000)

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

يتضح من الجدول رقم 5.6 أن نتائج الاختبارات كانت ذات دلالة إحصائية عند 1%، حيث بلغة القيمة الاحتمالية (P-value) (0.0000)، وهذا يدل على أن نموذج الآثار العشوائية والآثار الثابتة أكثر ملائمة من نموذج الانحدار المجمع، أنظر **الملحق رقم:19 (جدول رقم:4).**

2- اختبار هوسمان للاختبار بين نموذجي الآثار العشوائية والآثار الثابتة

برغم من أغلب أدبيات الاقتصاد القياسي تشير إلى أن نموذج الآثار الثابتة هو الأكثر ملائمة للبيانات المدمجة خاصة في دراسة الدول، لكن لا يمكن الجزم بذلك؛ إلا من خلال إجراء اختيار لمعرفة أي من النموذجين الثابتة أو العشوائية هو الأكثر ملائمة، ويتم ذلك من خلال استخدام اختبار هوسمان الذي اقترحه Hausman, W حسب المعادلة رقم 7، والتي تبين أنه إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية Chi-Sq بدرجات حرية تعادل عدد معاملات المعادلة المقدرة دون المقطع، فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموج الآثار العشوائية، وباستخدام اختبار Hausman كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 7.5: نتيجة اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية لأثر الكلي للعولمة

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob
Cross-section random	4.486591	1	0.0342

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

حيث يتضح من الجدول أن قيمة Chi-Sq الإحصائية تساوي 4.49 وهي أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية Chi-Sq التي تساوي 3.841 عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية 5%، وبالتالي فإننا لا نستطيع قبول فرضية العدم القائلة بمعنوية نموذج الآثار العشوائية مقابل الفرض البديل القائل بمعنوية نموذج الآثار الثابتة، مما يعني أن نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموج الآثار العشوائية، **أنظر الملحق رقم:19 (جدول رقم:5).**

ج- النموذج المقترح

من خلال نتائج اختبارات النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة، تم التوصل إلى أن نموذج الآثار الثابتة (FEM) هو النموذج الأكثر ملائمة لتحديد الأثر الكلي للعولمة على توزيع الدخل في دول العينة في حالة تجانسها في المقاطع والميول الجزئية، ويمكن كتابة نموذج الانحدار المقترح على الشكل التالي:

$$Gini_{it} = 1.543 + 0.068\ Inglo_{it}. \quad ....19$$
$$(77.179)^{***} \qquad (5.537)^{***}$$

$$R^2 = 0.814 \qquad F = 154.957 \qquad DW = 0.235$$

* ,** ,*** تمثل القيمة الإحصائية لـ :t.statistic يعني أن المعلمة معنوية عند المستوى 10%، 5% ، 1% على الترتيب

د- تحليل النتائج

بعد إجراء تقدير البيانات المدمجة لأثر المؤشر الكلي للعولمة على توزيع الدخل لعينة من البلدان النامية كما هو مبين في الجدول رقم5.5، حيث تم تقدير البيانات وفق نماذج المتعارف عليها: PRM، FEM، REM ، وبعد إجراء الاختبارات للمفاضلة بين النماذج وجدنا أن النموذج الملائم والأكثر كفاءة هو نموذج الآثار الثابتة، وهذا ما كان متوقعا حيث تتفق هذه النتيجة مع أغلب الدراسات القياسية في هذا المجال.

ويلاحظ أن معاملات النموذج رقم 19 كانت ذات معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1%، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ما نسبته 81%، وهذه القيمة مقبولة جدا أي إن المتغير المستقل يفسر حوالي 81% من التغيرات الحاصلة في مؤشر توزيع الدخل، كما بلغت مرونة المؤشر الكلي للعولمة لمؤشر جيني 0.068 بمعنى أن زيادة المؤشر الكلي للعولمة 100 % سيؤدي إلى ارتفاع التفاوت في توزيع الدخل بمقدار 7% في البلدان النامية، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة السابقة لـ: Pinelopi .K , Goldberg N. P و دراسة Peter H, Jeffrey G التي ترى أن العولمة تعمل على توسيع الهوة في الدخول أي زيادة مؤشر جيني، ونحن نعلم أن العولمة تتكون من ثلاثة أبعاد: الاقتصادية، الثقافية، السياسية التي تعمل على تشكيلها وهذا يدفعنا لمعرفة أي من هذه المتغيرات كان الأكثر تأثيرا على مؤشر جيني.

ثانيا: تحديد أثر المكونات الفرعية للعولمة على توزيع الدخل

بعدما قمنا بدراسة أثر المؤشر الكلي للعولمة على توزيع الدخل، سنحاول تلمس أي من المؤشرات الفرعية الأكثر تأثيرا على توزيع الدخل في دول العينة، وهذا دائما في ظل تجانس دول العينة في الميول والمقاطع، من خلال تطبيق المعادلة رقم 10، دائما وفق المنهجية المبينة في المبحث السابق.

أ- النموذج المستخدم للتقدير

لتحديد النموذج المستخدم في تقدير العلاقة بين أثر المكونات الفرعية للعولمة على توزيع الدخل في دول العينة، كانت نتائج تقدير النماذج PRM، FEM، REM كما هو مبين في **الملحق رقم:19 (جدول رقم:8/7/6)**، **ويمكن تلخيص** أهم النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم 8.5: نتائج التقدير القياسي لنماذج الانحدار لأثر المؤشرات الفرعية للعولمة على توزيع الدخل

Model	Dependent Variable: Gini		
	REM	FEM	PRM
Constante	1.528496 (67.81031)***	1.532732 (84.37646)***	1.292156 (44.69661)***
Ecglo	0.126223 (7.585489)***	0.125798 (7.525327)***	0.159472 (6.605336)***
Soglo	-0.052287 (-2.896125)***	-0.056197 (-3.06921)***	0.011058 (0.532912)
Poglo	-0.000383 (-0.031270)	0.000804 (0.064836)	0.051946 (3.2469)***
Number of observations	875	875	875
R- squared	0.083452	0.829049	0.209465
Adjusted R-squared	0.080295	0.823600	0.206742
Durbin-Watson stat	0.250754	0.259286	0.057299
F- statistic	26.43499	152.1351	76.92859
Prob (F- statistic)	0.000000	0.000000	0.000000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

* ,** ,*** تمثل القيمة الإحصائية لـ :t.statistic يعني أن المعلمة معنوية عند المستوى 10%، 5% ، 1% على الترتيب

ب- المفاضلة بين النماذج

إن تحديد النموذج الأفضل للتقدير بين النماذج التي تم تقديرها في الجدول السابق، يمر من خلال القيام باختبارين هما: اختبار مضاعف لاغرانج واختبار هوسمان.

1- اختبار LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار العشوائية ونموذج الاثار الثابتة

باستعمال المعادلة رقم 6، يمكن الحكم على أي من النماذج هو أفضل، إما نموذج الانحدار المجمع أو نموذج الآثار العشوائية، ومن خلال القيمة المحسوبة لاختبار LM كانت أهم النتائج موضحة في والجدول التالي:

الجدول رقم 9.5: نتائج اختبار مضاعف لاغرانج LM للمفاضل بين النماذج للأثر المؤشرات الفرعية للعولمة

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (P-value)
اختبار Breusch-Pagan	7886.947	(0.0000)
اختبار Honda	65.32033	(0.0000)
اختبار King-Wu	70.28176	(0.0000)

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

يتضح من الجدول رقم: 9.5 أن نتائج الاختبارات المقترحة ذات دلالة إحصائية عند 1%، حيث بلغة القيمة الاحتمالية (P-value) (0.0000)، وهذا يدل على أن نموذج الآثار العشوائية هو الأكثر ملائمة من نموذج الانحدار المجمع، لاحظ **الملحق رقم:19 (جدول رقم:9).**

2- اختبار هوسمان للاختبار بين نموذجي الآثار العشوائية والآثار الثابتة

الاختبار الثاني بعد اختبار مضاعف لاغرانج هو اختبار هوسمان لمعرفة من هو النموذج الأكثر ملائمة لقياس أثر العولمة على توزيع الدخل بالاعتماد على المكونات الفرعية للعولمة، وكما جرت العادة إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية Chi-Sq بدرجات حرية تعادل عدد معاملات المعادلة المقدرة دون المقطع، فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموج الآثار العشوائية، وباستخدام اختبار Hausman كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 10.5: نتيجة اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية المؤشرات الفرعية للعولمة

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob
Cross-section random	8.140026	3	0.0436

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

حيث يتضح أن قيمة Chi-Sq الإحصائية تساوي 8.14 وهي أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية Chi-Sq التي تساوي 7.815 عند درجة حرية 3 ومستوى معنوية 5%، وبالتالي فإننا لا نستطيع قبول فرضية العدم القائل بمعنوية نموذج الآثار العشوائية مقابل الفرض البديل القائل بمعنوية نموذج الآثار الثابتة، مما يعني أن نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموج الآثار العشوائية، لاحظ **الملحق رقم:19 (جدول رقم:10).**

ج- النموذج المقترح

بناء على نتائج الاختبارات السابقة، وبالرجوع إلى الجدول رقم: 8.5، يمكن القول بأن نموذج

الآثار الثابتة FEM هو النموذج الأكثر ملائمة لتحديد أثر المؤشرات الفرعية للعولمة على توزيع الدخل في دول العينة في حالة تجانس الدول في المقاطع والميول الجزئية، ويمكن كتابة نموذج الانحدار المقدر على الشكل التالي:

$$Gini_{it} = 1.533 + 0.126Ecglo_{it} - 0.056Soglo_{it} + 0.001Poglo_{it} \dots 20$$

(84.376)*** (7.525)*** (-3.07)*** (0.065)

$R^2 = 0.823$ $F = 152.135$ $DW = 0.259$

* ,** ,*** تمثل القيمة الإحصائية لـ :t.statistic يعني أن المعلمة معنوية عند المستوى 10%، 5% ، 1% على الترتيب

د- مناقشة النتائج

ما يمكن ملاحظته أن معاملات النموذج في المعادلة رقم 20 كانت ذات معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1%، باستثناء لوغاريتم المؤشر الفرعي للعولمة السياسية، حيث إن معاملته تقريبا تساوي الصفر وغير معنوية، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ما نسبته 82%، وهذه القيمة مقبولة جدا أي إن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 82% من التغيرات الحاصلة في مؤشر توزيع الدخل، وللتحليل أكثر يمكن القول:

- ❖ بلغت مرونة المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية لمؤشر جيني 0.125 بمعنى أن زيادة المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية بـ 100 % سيؤدي إلى ارتفاع التفاوت في توزيع الدخل بمقدار 12.5% في دول العينة، وهذا يبرز لنا التأثير الكبير للعولمة الاقتصادية ممثلة في التدفقات الفعلية والقيود على توزيع الدخل في دول العينة، أي إنه في حالة تجانس دول العينة فإن زيادة معدلات التجارة وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وتخفيض الحواجز أو قيود الاستيراد وقيود حساب رأس المال لم تعمل على تحسين توزيع الدخل بل ساهمت في زيادة الهوة في توزيع الدخل أي ارتفاع في معدلات جيني.
- ❖ بلغت مرونة المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية لمؤشر جيني 0.056 بمعنى أن زيادة المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية بـ 100 %سيؤدي إلى انخفاض التفاوت في توزيع الدخل بمقدار 5.6% في دول العينة، أي أن بيانات الاتصالات الشخصية والبيانات عن تدفق المعلومات والتقارب الثقافي، كلها لم تعمل على تخفيض مستويات التفاوت في توزيع الدخل.

وهذه الملاحظات تتفق مع الطرح السابق، وتؤكد هذه النتيجة مرة ثانية وجود علاقة موجبة بين العولمة وتوزيع الدخل في دول العينة، أي العولمة تعمل على زيادة التفاوت في توزيع الدخل من خلال ارتفاع في معدلات جيني، هذا الطرح يتفق كثير مع الدراسات السابقة مثل دراسة: Shang-Jin Yi Wu Wei & ودراسة Koujianou Goldberg & Nina Pavcni.

المطلب الثاني: تحليل النتائج في حالة عدم تجانس دول العينة

في هذه المرحلة نحاول تقدير النموذج لأثر العولمة على توزيع الدخل مع الأخذ بالاعتبار اختلاف وتباين دول العينة من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعية والثقافي، لذا أجرينا تقدير للنموذج مع توظيف متغيرات صورية (dummy variables) لتعكس آثار هذه الاختلافات والتباينات فيما بين مجموعات الدول داخل العينة المختارة، بحيث تعكس هذه المتغيرات الصورية الاختلافات في القواطع والميول الجزئية بين دول ذات الدخل المنخفض و دول ذات الدخل المتوسط الأقل ودول ذات الدخل المتوسط المرتفع ، كما تم شرحه في المعادلة رقم 11و 15، حيث تم التفريق بين دول العينة من حيث مستويات الدخل والهدف هو تلمس هل يوجد اختلافات بين مجموعات الدول من حيث تأثير العولمة على توزيع الدخل أو لا؟.

أولا: تحديد الأثر الكلي للعولمة على توزيع الدخل

في هذه المرحلة يتم تقدير أثر العولمة على توزيع الدخل من خلال أثر المؤشر الكلي للعولمة على مؤشر جيني.

أ- النموذج المقترح

في هذا المستوى نحاول الوصول إلى نماذج خاصة بكل فئة من الدول داخل العينة وتلمس هل هناك فروقات ذات دلات إحصائية، من خلال تطبيق المعادلة رقم 11 وباستخدام المربعات الصغرى المعممة للتقدير، ولقد تحصلنا على النتائج المبينة في **الملحق رقم:19 (جدول رقم:11)**، ويمكن تلخيص أهم النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم 11.5: نتائج التقدير القياسي لنموذج الانحدار لأثر المؤشر الكلي للعولمة على توزيع الدخل في حالة عدم تجانس الدول

	المعلمات المقدرة	الخطأ المعياري	قيمة (t)المحسوبة	الاحتمال
Constante	1.522727	0.031349	48.57405	0.0000
Inglo	0.062258	0.021231	2.932434	0.0035
Low	-0.313189	0.06742	-4.645333	0.0000
Upp	0.350212	0.040799	8.583855	0.0000
Uppinglo	-0.168488	0.025879	-6.510672	0.0000
Lowinglo	0.200655	0.042192	4.755748	0.0000
R-squared		0.443801		
Adjusted R-squared		0.440601		
F-statistic		138.6782		
Prob(F-statistic)		0.000000		

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

يعكس الجدول رقم 11.5 نتائج تقدير معادلة النموذج رقم 11 والتي يمكن اشتقاق المعادلات الخاصة بكل مجموعة بالاعتماد على النماذج الموضحة في المعدلات 12و13و 14 السابقة الذكر

وعليه تكون النماذج الخاصة بمجموعات الدول كالتالي:

❖ **دول ذات الدخل المنخفض:** (فئة مقارنة)

$$\text{Gini}_{it} = 1.523 + 0.062\ \text{Inglo}_{it}. \quad \dots 21$$

❖ **دول ذات الدخل المتوسط الأقل**

$$\text{Gini}_{it} = 1.21 + 0.262\ \text{Inglo}_{it}. \quad \dots .22$$

❖ **دول ذات الدخل المتوسط المرتفع**

$$\text{Gini}_{it} = 1.873 - 0.106\ \text{Inglo}_{it}. \quad \dots .23$$

ب- مناقشة النتائج

من نتائج التقدير الظاهرة في الجدول رقم: 11.5 نلاحظ معنوية إحصائية (t) المحسوبة للمقدرات الجزئية للنموذج بما فيها المتغيرات الصورية، وهذا دليل على وجود تباين معنوي بين مجموعات الدول، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ما نسبته 44%، وهذه القيمة مقبولة حتى وأن كانت ليست عالية، ويرجع هذا إلى اعتبارات مرتبطة بإدخال المتغيرات الصورية في التحليل، وعليه يمكن القول أن المتغير المستقل يفسر حوالي 44% من التغيرات الحاصلة في مؤشر توزيع الدخل، والشيء الأكثر أهمية هي المعادلات المشتقة من النموذج الخاص بمجموعات الدول، حيث لاحظنا ما يلي:

❖ وجود علاقة موجبة ضعيفة في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض بين المؤشر الكلي للعولمة ومؤشر جيني وهذا ما توضحه المعادلة رقم 21، حيث بلغت مرونة المؤشر الكلي للعولمة للمؤشر جيني 0.062 بمعنى أن زيادة العولمة بـ 100 %سيؤدي إلى ارتفاع التفاوت في توزيع الدخل بمقدار 6.2% في هذه المجموعة، وهذا الطرح يتفق مع ما تم التوصل إليه سابقا؛

❖ وجود علاقة موجبة في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأقل بين المؤشر الكلي للعولمة ومؤشر جيني وهذا ما توضحه المعادلة رقم 22، حيث بلغت مرونة المؤشر الكلي للعولمة للمؤشر جيني 0.262 بمعنى أن زيادة العولمة بـ 100 %سيؤدي إلى ارتفاع التفاوت في توزيع الدخل بمقدار 26.2% في هذه المجموعة، وهذا النتيجة تتفق كذلك مع النتائج السابقة؛

❖ وجود علاقة سالبة في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع بين المؤشر الكلي للعولمة ومؤشر جيني وهذا ما توضحه المعادلة رقم 21، حيث بلغت مرونة المؤشر الكلي للعولمة للمؤشر جيني 0.106 بمعنى أن زيادة العولمة بـ 100 %سيؤدي إلى انخفاض التفاوت في توزيع الدخل بمقدار 10.6% في هذه المجموعة، هذا النتيجة تختلف مع ما توصلنا إليه سابقا؛

وهذا يدفعنا إلى الاستنتاج أن تأثير العولمة على توزيع الدخل يختلف من بين دول العينة، وهذا راجع إلى الاختلاف في الطبيعة الاقتصادية والسياسية والثقافية الخاصة بكل بلد، هذه الاختلافات

هي المحدد الأساسي في مدى قدرة البلد على الاستفادة من العولمة، فنجد أن البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع هي أكثر استفادة من العولمة في مجال التنمية عموما وتحسين توزيع الدخل خصوصا، ويرجع ذلك إلى الاندماج الجيد في العولمة من خلال الاستفادة من الانفتاح التجاري والمالي والثقافي في تعزيز بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى تبني سياسات وإجراءات كانت أكثر فاعلية وكفاءة مقارنة بين دول العينة الأخرى، في حين أن الدول ذات الدخل المتوسط الأقل هي أكثر عرضة للتأثيرات السلبية لظاهرة العولمة، ربما يرجع ذلك لقصور ما في السياسات أو الإمكانيات، في محيط دولي متغير يصعب عليها القدرة على التكيف، أما الدول ذات الدخل المنخفض فهي أقل تعرضا لسلبيات العولمة، ربما يرجع ذلك إلى أنها لا تمتلك مقومات الاندماج في العولمة.

ثانيا: تحديد أثر المكونات الفرعية للعولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية

بعد أن توصلنا إلى وجود اختلافات بين مجموعات البلدان النامية دخل العينة، سنحاول هنا تقدير أثر المؤشرات الفرعية للعولمة على توزيع الدخل من خلال أثر المؤشرات الاقتصادية والثقافية والسياسية على مؤشر جيني، ومعرفة هل ستؤكد هذه النتائج ما توصلنا له سابقا.

أ- النموذج المقترح

في هذا النموذج يتم تطبيق المعادلة رقم 15 وباستخدام المربعات الصغرى المعممة للتقدير تحصلنا على النتائج المبينة في **الملحق رقم:19 (جدول رقم:12)**، ويمكن تلخيص أهم النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم 12.5: نتائج التقدير القياسي لنموذج الانحدار لأثر المؤشر الفرعية للعولمة على توزيع الدخل في حالة عدم تجانس الدول

	المعلمات المقدرة	الخطأ المعياري	قيمة (t)المحسوبة	الاحتمال
Constante	1.681821	0.044164	38.08154	0.0000
Ecglo	0.123787	0.022222	5.570384	0.0000
Soglo	0.187157	0.033071	5.659276	0.0000
Poglo	-0.282168	0.036394	-7.753255	0.0000
Low	-0.488720	0.067876	-7.200205	0.0000
Upp	0.113852	0.066965	1.700169	0.0895
Lowecglo	0.383891	0.060943	6.299190	0.0000
Lowsoglo	-0.535698	0.063369	-8.453596	0.0000
Lowpoglo	0.361472	0.043666	8.278011	0.0000
Uppecglo	-0.141935	0.041278	-3.438556	0.0006
Uppsoglo	-0.250612	0.043306	-5.786983	0.0000
Upppoglo	0.298700	0.044041	6.782262	0.0000
R-squared		0.496408		
Adjusted R-squared		0.489990		
F-statistic		77.33549		
Prob(F-statistic)		0.000000		

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ومن نتائج الجدول رقم12.5 ، والتي تعكس نتائج تقدير معادلة النموذج رقم 15 والذي يمكن منه اشتقاق معادلات خاصة بمجموعات الدول وفق ما سبق توضيحه في المبحث السابق أي المعادلات رقم: 16 و17 و18 وعليه تكون معادلات انحدار كل مجموعة كالتالي:

❖ **دول ذات الدخل المنخفض:** (فئة مقارنة)

$$Gini_{it} = 1.682 + 0.124Ecglo_{it} + 0.187Soglo_{it} - 0.282Poglo_{it} \quad ....23$$

❖ **دول ذات الدخل المتوسط أقل**

$$Gini_{it} = 1.193 + 0.507Ecglo_{it} - 0.385Soglo_{it} + 0.073Poglo_{it} \quad .....24$$

❖ **دول ذات الدخل المتوسط المرتفع**

$$Gini_{it} = 1.795 - 0.0187Ecglo_{it} - 0.063Soglo_{it} + 0.016Poglo_{it} \quad ...25$$

ب- مناقشة النتائج

لقد حاولنا في هذه المرحلة التعمق أكثر في طبيعة أثر المتغيرات الفرعية للعولمة على توزيع الدخل، من خلال استنتاج العلاقات بين متغيرات العولمة ومؤشر جيني في مجموعات الدول داخل العينة، ومن نتائج التقدير الظاهرة في الجدول رقم 13 نلاحظ معنوية إحصائية (t) المحسوبة

للمقدرات الجزئية للنموذج بما فيها المتغيرات الصورية، وهذا دليل على وجود تباين معنوي بين مجموعات الدول، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ما نسبته 48%، وهذه القيمة ليست كبيرة لكنها مقبولة، ويمكن القول بأن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 48% من التغيرات الحاصل مع مؤشر توزيع الدخل، والشيء الأكثر أهمية هي المعادلات المشتقة من النموذج الخاص بمجموعات الدول، حيث لاحظنا ما يلي:

1- أثر العولمة على توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المنخفض

لقد لاحظنا استقرارا في النتائج المتحصل عليها في طبيعة العلاقة بين العولمة وتوزيع الدخل، بحيث أثبتت وجود علاقة طردية بين زيادة قيمة مؤشرات العولمة الفرعية ومؤشر جيني؛ ما عدى العولمة السياسية، فأشارت إلى وجود علاقة عكسية بينها وبين مؤشر جيني.

ويمكن أن نلخص أهم النتائج فيما يلي:

- ❖ وجود علاقة موجبة في هذه المجموعة بين مؤشر العولمة الاقتصادية ومؤشر جيني، حيث بلغت مرونة مؤشر العولمة الاقتصادية للمؤشر جيني 0.123 بمعنى أن زيادة العولمة الاقتصادية بـ 100 %سيؤدي إلى ارتفاع التفاوت في توزيع الدخل بمقدار 12.3% في هذه المجموعة، وهذا يمكن تفسيره بأن زيادة التدفقات التجارية والاستثمارية تعمل على زيادة التفاوت، ربما يرجع ذلك إلى أن هذه التدفقات تعمل على زيادة الهوة بين الدخول داخل هذه الدول؛
- ❖ وجود علاقة موجبة في هذه المجموعة أيضا بين مؤشر العولمة الاجتماعية ومؤشر جيني، حيث بلغت مرونة مؤشر العولمة الاجتماعية للمؤشر جيني 0.187 بمعنى أن زيادة العولمة الاجتماعية بـ 100 % سيؤدي إلى ارتفاع التفاوت في توزيع الدخل بمقدار 18.7% في هذه المجموعة ومنه أن هذا المتغير أكثر تأثيرا من العولمة الاقتصادي، وهذا راجع إلى أن هذه الدول ترتبط بالعولمة من خلال هذا المؤشر الفرعي من خلال السياحة الدولية والأجانب التي قد تكون من أهم مصادر الدخل المتاحة لهذه الدول؛ لكن الاستفادة من هذا الدخل لا تتم بشكل متساو، بل هي تعمل على زيادة التفاوت في توزيع الدخل في هذه المجموعة؛
- ❖ وجود علاقة سالبة في هذه المجموعة بين مؤشر العولمة السياسية ومؤشر جيني، حيث بلغت مرونة مؤشر العولمة السياسية للمؤشر جيني 0.282 بمعنى أن زيادة العولمة السياسية بـ 100 % سيؤدي إلى انخفاض التفاوت في توزيع الدخل بمقدار 28.2% في هذه المجموعة؛ والسبب يرجع إلى الدور الإيجابي الذي يلعبه المجتمع الدولي في هذه الدول من خلال الإنفاق وتقديم المساعدة؛

2- أثر العولمة على توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المتوسط أقل

يمكن تلخيص أهم النتائج المرتبطة بطبيعة تأثير المؤشرات الفرعية للعولمة على مؤشر جيني في هذه المجموعة كالتالي:

❖ وجود علاقة موجبة قوية في هذه المجموعة بين مؤشر العولمة الاقتصادية ومؤشر جيني، حيث بلغت مرونة مؤشر العولمة الاقتصادية للمؤشر جيني 0.507 بمعنى أن زيادة العولمة الاقتصادية بـ 100 %سيؤدي إلى ارتفاع التفاوت في توزيع الدخل بمقدار 50.7% في هذه المجموعة، وهذه القيمة كبيرة وهي أكثر المجموعات تأثرا بالعولمة، وخاصة العولمة الاقتصادية، يمكن تفسير ذلك بأن زيادة التدفقات التجارية والاستثمارية تعمل على زيادة التفاوت، يرجع ذلك إلى أن هذه التدفقات تصب في دخل فئة قليلة في هذه المجموعة.

❖ وجود علاقة سالبة وقوية في هذه المجموعة أيضا بين مؤشر العولمة الاجتماعية ومؤشر جيني، حيث بلغت مرونة مؤشر العولمة الاجتماعية للمؤشر جيني 0.385 بمعنى أن زيادة العولمة الاجتماعية بـ 100 %سيؤدي إلى انخفاض التفاوت في توزيع الدخل بمقدار 38.5% في هذه المجموعة، وهذا يفسر شيئا واحدا وهو أن هذه المجموعة استفادتها من العولمة يقتصر على الجانب الاجتماعي منها، وتعمل العولمة الاجتماعية على تحسين توزيع الدخل داخل هذه المجموعة؛

❖ وجود علاقة موجبة، لكن ضعيفة في هذه المجموعة بين مؤشر العولمة السياسية ومؤشر جيني، حيث بلغت مرونة مؤشر العولمة السياسية للمؤشر جيني 0.073 بمعنى أن زيادة العولمة السياسية بـ 100 %سيؤدي إلى ارتفاع التفاوت في توزيع الدخل بمقدار 7.3% في هذه المجموعة؛

3- أثر العولمة على توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع

لقد كانت النتائج المتحصل عليها لهذه الفئة من الدول مختلفة تماما عن باقي المجموعات الأخرى؛ لكنها تتفق مع نتائج هذه المجموعة في دراسة الأثر الكلي للعولمة على توزيع الدخل، ولقد كانت النتائج كالتالي:

❖ وجود علاقة سالبة في هذه المجموعة بين مؤشر العولمة الاقتصادية ومؤشر جيني، حيث بلغت مرونة مؤشر العولمة الاقتصادية للمؤشر جيني 0.018 بمعنى أن زيادة العولمة الاقتصادية بـ 100 % سيؤدي إلى انخفاض التفاوت في توزيع الدخل بمقدار 1.8% في هذه المجموعة، حتى وإن كانت القيمة الضعيفة؛ لكنها تشير إلى أن هذه الدول هي الأكثر استفادة من العولمة الاقتصادية في مجال تقليل التفاوت في توزيع الدخل، وهذا راجع ربما إلى أن هذه الدول لها إمكانيات اقتصادية، أو لها سياسات اقتصادية أكثر فعالية من غيرها تسمح لها بالاندماج في العولمة، بما يكون له أثر على تقليل التفاوت بين فئات المجتمع في هذه المجموعة؛

❖ وجود علاقة سالبة في هذه المجموعة أيضا بين مؤشر العولمة الاجتماعية ومؤشر جيني، حيث بلغت مرونة مؤشر العولمة الاجتماعية للمؤشر جيني 0.063 بمعنى أن زيادة العولمة الاجتماعية بـ 100 %سيؤدي إلى انخفاض التفاوت في توزيع الدخل بمقدار 6.3% في هذه المجموعة، بالرغم من أن القيمة ضعيفة؛ لكنها تؤكد أن العولمة الاجتماعية تلعب دورا مهما في تقليل التفاوت في توزيع الدخل؛

❖ وجود علاقة موجبة، لكن ضعيفة في هذه المجموعة بين مؤشر العولمة السياسية ومؤشر جيني، حيث بلغت مرونة مؤشر العولمة السياسية للمؤشر جيني 0.016 بمعنى أن زيادة العولمة السياسية بـ 100 %سيؤدي إلى ارتفاع التفاوت في توزيع الدخل بمقدار 1.6% في هذه المجموعة؛

ومن خلال التحليل السابق نستنتج أن هناك اختلافا في تأثير العولمة على توزيع الدخل في الدول النامية، وهذا التفاوت في التأثير راجع إلى الاختلافات في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان النامية، حيث بينت النتائج السابقة أن الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع هي الأكثر استفادة من الأثار الإيجابية لتأثير العولمة على توزيع الدخل، من خلال حسن تعاملها مع القنوات الناقلة لأثر العولمة، وذلك بتبني استراتيجيات وسياسات وإجراءات أكثر فاعلية وكفاءة مقارنة بالدول الأخرى، وهذا يفسر لنا الاختلافات النظرية بين الباحثين والدارسين لقضية أثر العولمة على التنمية بصفة عامة وتوزيع الدخل بصفة خاصة، ويفسر لنا كذلك الاختلافات في الواقع بين الدول النامية، فدول مثل ماليزيا وتركيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية... نجحت في الاندماج في العولمة واستغلت الفرصة التي أتيحت لها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين توزيع الدخل في بلدنها؛ مقارنة مع دول أخرى كثيرة.

خلاصة الفصل الخامس:

في هذا الفصل حاولنا اختبار أثر العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية من خلال عينة تتكون من 25 بلد، حيث قمنا باستعراض متغيرات الدراسة والعينة واختبرناهما من خلال الطرق المعروفة في هذا المجال، وذلك باختبار تحليل المركبات الأساسية (ACP) و التصنيف التصاعدي الهرمي (CAH)، والتي كانت نتائجهما مشجعة للمضي في الدراسة القياسية، حيث تم اختيار منهج البيانات المدمجة أو ما يعرف "Pooled Data " لأنه الأنسب لهذه الدراسة، وتعرفنا على أهم نماذجه المشهورة وهي: نموذج الانحدار المجمع (PRM)، نموذج الانحدار الثابتة (FEM)، نموذج الآثار العشوائية (REM)، وإجراء كل الاختبارات المرتبطة بهذه المنهجية.

أما المرحلة الثانية فقد حاولنا استنتاج أثر العولمة على توزيع الدخل في دول العينة، وهل هناك فروقات بينها، حيث إن النتائج كانت ذات أهمية كبيرة، فقد بينت أن تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية يختلف حسب المجموعة التي تنتمي إليها كل دولة، وخلصت الدراسة إلى أن أثر العولمة على توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع هو ذو تأثير إيجابي على التفاوت، لأن العولمة تعمل في هذه الدول على تقليل التفاوت في توزيع الدخل مقارنة مع باقي البلدان النامية الأخرى، وهذه المجموعة تمثل أغلب البلدان النامية الرائدة في مجال التنمية، وهو يفسر جزءا كبيرا من الاختلاف حول أثر العولمة على توزيع الدخل عند الباحثين الاقتصاديين.

الخاتمة

لعل من أبرز سمات العصر الحالي ظاهرة العولمة، هذه الظاهرة التي فرضت نفسها في جميع المجالات السياسية والثقافية ،الاقتصادية، حيث تعمل على إعادة تشكيل العالم من خلال الضغط على جوانب الحياة البشرية، هذا العالم الذي أصبح يجمع التناقض الصارخ بين التقدم المذهل والتخلف المخيف وبين الغنى الفاحش والفقر المدقع، حيث ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2014 أن أغنى 85 شخص في العالم يملكون أكثر مما يملكه أفقر 3.5 مليار شخص، حيث يعيش أغلبهم في البلدان النامية التي ما فتئت تحاول الخروج من تخلفها من خلال تحقيق التنمية وتحسين ظروف معيشة سكانها وذلك بالتوزيع العادل للدخل والثروة، وهنا يبرز دور العولمة في التأثير على هذه العملية وهو ما حاولنا إظهاره في هذه الدراسة من خلال تبيان تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية، والعمل على تحديد الاختلافات ما بين هذه البلدان في درجة التأثر بالعولمة، وذلك من خلال المعرفة والإلمام بالإطار المفاهيمي للعولمة وتوزيع الدخل وطموح التنمية في البلدان النامية، دون إغفال قنوات التأثير، مع تقدير أثر العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية من خلال عينة من البلدان، ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج.

النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة

ومن خلال ما سبق لقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- تعمل العولمة على توحيد العالم من خلال توحيد المعايير والقيم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

2- تعتبر الفترة ما بين 1945م-1971م بمثابة إعادة تأسيس للعولمة الجديدة من خلال إيجاد توافقات بين الدول وتكريس مبادئ عالمية تهدف إلى المحافظة على الاستقرار والسلم العالمي، واحتل الجانب الاقتصادي الحيز الأهم من خلال بناء نظام اقتصادي عالمي جديد يعمل على إزالة العقبات والقيود أمام عمليات العولمة؛

3- تعتبر المؤشرات المركبة لقياس العولمة هي الأداة التي يمكن ان تجمع بين التعمق الذي يعطيه الجانب النظري والتبسيط الذي يطرحه القياس؛ لكن بشرط تحسين وتطوير وتقويم هذه المؤشرات، التي يجب أن يقوم بها الفاعلون في هذا المجال؛

4- إن الدارس لمؤشرات العولمة يدرك أن هناك نقائص، فنجد مثلا أن مفهوم العولمة محدود في مؤشر WMRCوATK/FP و أن هناك خلطا بين العولمة والتدويل في أغلب المؤشرات إضافة إلى إهمالها للجوانب البيئية ما عدا مؤشر MGI؛

5- يميل الاقتصاد الإسلامي لتجاوز توزيع الدخل وإعادة توزيع الدخل إلى فكرة أوسع وهي العدالة التوزيعية، والعدل لفظ يقتضي معنى المساواة مع إقرار الإسلام للتفاوت المنضبط، وتعتبر الزكاة أهم أداة تعمل على ضبط التفاوت؛

6- يميل أغلب خبراء الأمم المتحدة إلى اعتبار انخفاض معدل دخل الفرد الحقيقي أهم سمة

تتميز بها الدول المتخلفة؛

7- تؤكد الدراسة على عدم وجود معيار توافقي حول ما يجعل دولة ما متقدمة أو نامية، خاصة بين الهيئات الدولية، نقصد بها WB/IMF/ UNDP فعتبات التنمية تختلف من هيئة إلى أخرى؛

8- لاحظت الدراسة أن بعض اقتصاديات البلدان النامية تنقسم إلى قطاعين مستقلين، قطاع متقدم صغير نسبيًا، وقطاع تقليدي كبير والترابط بينهما ضعيف، بحيث لا يؤدي تقدم أحدهما إلى دفع الآخر نحو النمو؛

9- تعد التبعية المالية من أهم مظاهر التبعية، بسبب ندرة رؤوس الأموال التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ويرجع ذلك إلى انخفاض حجم الادخار المحلي؛

10- تخلص الدراسة إلى عدم وجود تعريف محدد حول قابلية تحويل حساب رأس المال (CAC) "Capital Account Convertibility "؛ لكن تذهب أغلب الدراسات إلى أنه يتمثل في إلغاء القيود على النقد الأجنبي والضوابط الأخرى، أي حرية تحويل الأصول المالية المحلية إلى أصول مالية أجنبية والعكس دون أي نوع من الوساطة والتنظيم؛

11- إن الدراسة تؤكد على ضرورة التفريق بين إلغاء القيود التنظيمية على الدخول والخروج من الأسواق الماليـــــة "Deregulation "و التحرير "liberalization " حيث إن الأولى هي أكثر تفصيلاً للسياسات التي تنشأ من الثانية أي التحرير، حيث يتضمن إلغاء القيود التنظيمية جانبين الجانب الأول يرتكز على تعويم سعر الصرف وما يرتبط بذلك من إلغاء الرقابة على الصرف، أما الجانب الثاني يرتكز على إلغاء قواعد التنظيمات المالية التي تحد من حركة الوسطاء الماليين خاصة البنوك بشكل رئيسي، ومنها إلغاء كل الضوابط على سعر الفائدة والمبادئ التوجيهية الائتمانية، وزيادة حرية تعامل الأجانب مع البنوك الوطنية؛

12- الدراسة أن التحرير التجاري في البلدان النامية يمنح البلدان المتقدمة فرصا كبيرة في ظل ما تتمتع به من تكنولوجيا متقدمة وكفاءة في استغلال مزاياها النسبية؛

13- تؤكد الدراسة على زيادة مستويات التحرير التجاري في البلدان النامية من خلال الانخفاض الكبير الذي شهدته معدلات التعريفة الجمركية، حيث انخفضت في المتوسط بمقدار الثلثين خلال الفترة ما بين 1996 و2012؛

14- إن الاختلالات في توزيع الدخل الناجم عن الانفتاح التجاري ترجع إلى التحيز التكنولوجي للعمالة الماهرة وللتقلبات السعرية في أسعار المنتجات الأولية التي لم تكن في صالح البلدان النامية بالإضافة عدم التماثل في تحرير التجارة على المستوى الدولي؛

15- إن تصدي الحكومات في الاقتصاديات النامية للأزمات المالية بتقييد الأوضاع النقدية والمالية، يؤدي في كثير من الأحيان إلى استقطاعات في الإنفاق العام والبرامج الاجتماعية، التي تقدم للأسر والأجور والرواتب، الأمر الذي يضر بالفقراء ويعمل على زيادة التفاوت في توزيع الدخل؛

16- لقد كانت نتائج الدراسة التطبيقية، المرتبطة بقياس أثر العولمة الكلي على توزيع الدخل مهمة وذات دلالة والتي يمكن تلخيصها في:

- ✓ وجود علاقة موجبة ضعيفة في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض بين المؤشر الكلي للعولمة ومؤشر جيني؛
- ✓ وجود علاقة موجبة في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأقل بين المؤشر الكلي للعولمة ومؤشر جيني؛
- ✓ وجود علاقة سالبة في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع بين المؤشر الكلي للعولمة ومؤشر جيني؛

17- أما النتائج المرتبطة بقياس أثر المكونات الفرعية للعولمة على توزيع الدخل على النحو التالي:

- ✓ وجود علاقة موجبة في الدول ذات الدخل المنخفض بين مؤشر العولمة الاقتصادية ومؤشر جيني؛
- ✓ وجود علاقة موجبة في الدول ذات الدخل المنخفض بين مؤشر العولمة الاجتماعية ومؤشر جيني؛
- ✓ وجود علاقة سالبة في الدول ذات الدخل المنخفض بين مؤشر العولمة السياسية ومؤشر جيني؛
- ✓ وجود علاقة موجبة قوية في الدول ذات الدخل المتوسط الأقل بين مؤشر العولمة الاقتصادية ومؤشر جيني؛
- ✓ وجود علاقة سالبة وقوية في الدول ذات الدخل المتوسط الأقل بين مؤشر العولمة الاجتماعية ومؤشر جيني؛
- ✓ وجود علاقة موجبة، لكن ضعيفة في الدول ذات الدخل المتوسط الأقل بين مؤشر العولمة السياسية ومؤشر جيني؛
- ✓ وجود علاقة سالبة في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع بين مؤشر العولمة الاقتصادية ومؤشر جيني؛
- ✓ وجود علاقة سالبة في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع بين مؤشر العولمة الاجتماعية ومؤشر جيني؛
- ✓ وجود علاقة موجبة، لكن ضعيفة في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع بين مؤشر العولمة السياسية ومؤشر جيني؛

النتائج المرتبطة باختبار الفرضيات

من خلال الجانب النظري والقياسي للدراسة، وبناء على النتائج السابقة يمكن القول:

- لقد بينت الدراسة أن العامل الاقتصادي مكون مهم من مكونات العولمة؛ لكن ليس بالضرورة هو الدافع الأساسي إلى تشكيلها، بل إن الأبعاد الثقافية والسياسية لها دور كذلك في تكوين هذه الظاهرة، ومما سبق الإشارة إليه في هذه الدراسة فإن ظاهرة العولمة ذات أبعاد مختلفة وعليه فإن أي عملية لقياسها لابد أن تشتمل على كل الأبعاد وبما فيها البعد البيئي، ومن خلال ما سبق نرفض الفرضية الأولى.
- لقد بينت الدراسة أن مسألة التوزيع هي محل اختلاف بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة، وأن لكل نظام رؤيته لعملية التوزيع من خلال المبادئ والقيم والإيديولوجيات التي تحكم كل نظام معين، فيذهب الرأسماليون إلى أن التوزيع يعكس الكفاءة والموهبة، أما الاشتراكيون يؤكدون على أن التوزيع لابد أن يعكس المساواة التامة في المجتمع بعد إلغاء حقوق الملكية الخاصة، أما بالنسبة الاقتصاد الإسلامي فينظر إلى التوزيع من منطق العدالة لا المساواة، أي التفاوت المنضبط بقواعد معينة، ومن خلال ما سبق ثبت لدينا صحة الفرضية الثانية.
- لقد بينت الدراسة أن عدم المساواة والتفاوت في توزيع الدخل هو أحد أبعاد التخلف في البلدان النامية وأن التخلف مرتبط بخصائص هذه البلدان، أي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي تعمل على زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل، كما أن الواقع الذي تعيشه البلدان النامية يزيد من التفاوت في توزيع الدخل، هذا الواقع الذي تكرسه التبعية التجارية والمالية والتكنولوجية إلى البلدان المتقدمة، ومن خلال ما سبق ثبت لدينا صحة الفرضية الثالثة.
- بينت الدراسة أن اختلاف الباحثين والاقتصاديين الدراسين لقضية العولمة وآثارها على توزيع الدخل في البلدان النامية، يرجع إلى عامل أساسي يتمثل في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك البلدان وكيفية تعاملها مع القنوات الناقلة لأثر العولمة، كما أن التعامل الجيد مع الآثار الإيجابية والسلبية هو المحدد الأساسي في تشكيل أثر العولمة على توزيع الدخل في هذه البلدان، ومن خلال ما سبق ثبت لدينا صحة الفرضية الرابعة.
- ثبت لدينا أن تأثير العولمة على توزيع الدخل يختلف بين البلدان النامية، حيث لاحظنا أن مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع هي الأكثر تنمية في البلدان النامية والأكثر استفادة من العولمة، كما بينت الدراسة القياسية وجود علاقة عكيسة بين العولمة ومعامل جيني لتوزيع الدخل في هذه المجموعة وهذا مرده إلى حسن تعاملها مع العولمة عكس المجموعات الأخرى، ذلك أن البلدان النامية انتهجت أشكالا مختلفة من التنمية فبعضها يعتمد على الشق الاقتصادي أكثر، والبعض الآخر يتعدى إلى أبعاد أخرى كالبعد الاجتماعي والسياسي، هذه الاستراتيجيات التنموية شكلت الفارق بين البلدان النامية وأعطت أشكالا مختلفة لأثر العولمة على توزيع الدخل فيها، ومن خلال ما سبق تثبت لدينا صحة الفرضة الخامسة.

توصيات البحث

بناء على النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة والنتائج المرتبط باختبار الفرضيات يمكن صياغة التوصيات التالية:

1- لابد من العمل على تحسين المؤشرات المركبة لقياس العولمة لمعرفة المزيد عن مدى تعمق الظاهرة في اقتصاديات دول العالم خاصة البلدان النامية، بعيدا عن الأيديولوجيات التي تحاول مراكز البحث الغربية تأكيدها؛

2- ضرورة الاهتمام بالمكونات الأخرى في إنشاء مؤشرات قياس العولمة ومنها المكون البيئي وبعض المتغيرات الاجتماعية المهمة؛

3- لابد من استغلال أداة الزكاة استغلالا فعالا بحيث تعمل على تحسين توزيع الدخل ونشر روح النشاط الاجتماعي داخل المجتمع؛

4- لابد من إصلاح النظام الضريبي من خلال إعادة النظر في كافة أنواع الضرائب المطبقة حتى لا يكون هناك تعارض بين تطبيق السياسة المتبعة في توزيع الدخل وإعادة توزيع الدخل؛

5- لابد من إيجاد معيار توافقي حول ما يجعل دولة ما متقدمة أو نامية، خاصة بين الهيئات الاقتصادية الدولية مما يعمل على توحيد الجهود؛

6- ضرورة التأكيد على أن البلدان النامية تحتاج في عملية تنمية أن تأخذ النمو كأحد مكوناتها وليس هدفا وحيدا في وضع سياسات الاقتصادية؛

7- ضرورة العمل على توثيق الروابط بين القطاع الاقتصادي المتقدم والقطاع الاقتصادي الأقل تقدما في البلدان النامية من أجل تحسين وتقوية الاقتصاد القومي ككل في تلك البلدان؛

8- ضرورة العمل على تطوير التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية وخلق قوى قادرة على منافسة البلدان المتقدمة؛

9- العمل على تعزيز المنافع التي تأتي من الانفتاح التجاري خاصة في مجال تحسين توزيع الدخل في البلدان النامية

10- ضرورة هدم الهوة في مجال تدريب الأفراد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة من أجل فتح المجال لتحسين مداخيلهم؛

11- العمل على تحسين ظروف نقل التكنولوجيا من خلال إنشاء سياسات تعمل لخدمة هذا الغرض، والسعي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة ذات العائد الاقتصادي الكبير؛

12- إصلاح النظام التعليمي في البلدان النامية بهدف استغلال الفرص التي تتيحها العولمة في هذا المجال وزيادة كفاءة المورد البشري؛

أفاق البحث

بناء على التوصيات التي خرجت بها الدراسة والتي قد تفتح أفاقا أوسع للبحث ولدراسات

أخرى قد تعنى بـــ:

- أثر زيادة التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية على تحسين توزيع الدخل؛
- أثر الانفتاح التجاري في البلدان النامية على توزيع الدخل؛
- أثر الانفتاح المالي في البلدان النامية على توزيع الدخل؛
- أثر توثيق الروابط بين القطاع الاقتصادي المتقدم والقطاع الاقتصادي الأقل تقدما في البلدان النامية على تحسين توزيع الدخل؛

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر العربية

1) القرآن الكريم

2) محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج1، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون، ط1، المكتبة السلفية، مصر، 1980.

3) محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج2، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون، ط1، المكتبة السلفية، مصر، 1980.

4) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج3، دار الجيل، لبنان، 2003.

5) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج5، دار الجيل، لبنان، 2003.

6) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج8، دار الجيل، لبنان، 2003.

ثانيا: المراجع العربية

أ- الكتب

1) أحمد ابراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، مركز دراسات العربية، لبنان، 2010.

2) أحمد هاشم اليوشع، عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2003.

3) اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، ط1، دار اسامة، الاردن، 2012.

4) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط4، دار القلم، سوريا 2009.

5) السيد سابق، فقه السنة، ج1، دار الكتاب العربي، لبنان.

6) السيد سابق، فقه السنة، ج3، دار الكتاب العربي، لبنان.

7) الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار النفائس، الأردن، الطبعة الثانية، 2001.

8) العولمة وأبعادها الاقتصادية، مجموعة كتاب: أسعد عبد المجيد وآخرون، ط1، مكتبة المجتمع العربي، الاردن، 2010.

9) بول كيركبرايد، العولمة: الضغوط الخارجية، ترجمة: رياض الأبرش، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2006.

10) بربرة انجهام، ترجمة: حاتم حميد محسن، الاقتصاد والتنمية، ط1، دار كيوان، الأردن، 2010.

11) تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي، دار أسامة، الجزائر، 2007.

12) جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والامن القومي، مدخل إلى الجيواقتصاد، ترجمة: محمود ابراهيم، ديون مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

13) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، طبعة الثالثة، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2001.

14) جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى عالم التنمية، ط1، دار الشروق، الاردن، 2009.

15) جون كينيث جالبرت، تطور الفكر الاقتصادي، ترجمة: أحمد فوائد بلبغ، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 2000.

16) جون منير كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة: نهاد رضا، موفم لنشر، الجزائر، 1991.

17) جلال امين، العولمة والدولة: مستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1998.

18) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، الكويت، 2007.

19) حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، طبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 1998.

20) حسن عمر، التطور الاقتصادي: دراسة تحليلية تاريخية لأسباب ومشكلات التقدم والركود والتخلف، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 1988.

21) حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار الصفاء، الاردن، 2011.

22) حميد الجباني، صالح ابراهيم، الاقتصاد السياسي للعولمة، دار اللبنانية، لبنان، 2005.

23) خليفة محمد ناجي حسن، مواجهة وقياس الفقر والتفاوت في توزيع الدخل والتنمية البشرية وأثرهما على ظاهرة تبيض الأموال، أعمال ندوات: مكافحة الفساد في الوطن العربي، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.

24) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط1، دار وائل، الاردن، 2008

25) روبرت هيلبرونز، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة: رشيد البراوي، دار النهضة، مصر، 1980.

26) زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الاديب، الجزائر، 2006.

27) سعيد طه علام، فريد أحمد عبد العال، اقتصاديات التنمية البشرية، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 2012.

28) سينغ كقالجيت، عولمة المال، ترجمة: رياض حسن، دار الفارابي، لبنان، طبعة الأولى، 2001.

29) شمس الدين المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل، تحقيق: زكريا عميرات، ج:7، دار عالم الكتب، سوريا، 2003.

30) شيماء عبد الستار جبر الليلة، العولمة والمنظمات الدولية المالية، ط1، دار أيلة، الاردن، 2010.

31) شينيري اهلووااليا، بيل دولومي، الانماء وإعادة التوزيع الدخل، ترجمة: صلاح الدين برمدل، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 1988.

32) صالح خصاونة، الاقتصاد الكلي، طبعة الاولى، دار المكتبة، الاردن، 2000.

33) عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق: محمد عبد الله الدويش، ج:2، ط1، دار يعرب، سوريا، 2004.

34) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات العربية، لبنان، 2001.

35) عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية، الاردن، 2014، ص270.

36) عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.

37) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2008.

38) عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، المكتبة العصرية، لبنان، 2006.

39) عبير محمد عبد الخالق، العولمة وأثارها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2007.

40) عقبة عبد اللاوي، حسابات الناتج الوطني: سلسلة محاضرات وتمارين، المركز الجامعي بالوادي، 2009/2008..

41) علاء فرح الطاهر، التخطيط الاقتصادي، ط1، دار الراية، الاردن، 2011.

42) عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشيد، العراق، 2005.

43) غالم عبد الله، العولمة المالية والانظمة المصرفية العربية، ط1، دار أسامة، الاردن، 2014.

44) فايز عبد الهادي أحمد، علاقة العولمة بالتنمية البشرية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2013.

45) فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، ط1، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2010.

46) كريمة محمد الزكي، أثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، دار المعارف، مصر، 2004.

47) مالكولم جبلز، مايكل رومر، اقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد المنعم مصطفى، دار المريخ، السعودية، 1995.

48) محضير بن محمد، موسوعة الدكتور محضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا، المجلد السادس: العولمة والواقع الجديد، الطبعة الاولى، دار الكتاب، لبنان، 2004.

49) محمد أحمد السريتي، دور الزكاة في اعادة توزيع الدخل القومي، ط1، دار الكتاب المصرية، مصر، 2014

50) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار نمونة، بيروت، 1987.

51) محمد عابد الجابري، قضايا الفكر المعاصر، مركز دارسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1997.

52) محمد طاقة، مأزق العولمة، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2007.

53) محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2002.

54) محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها.. وما عليها، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2005.

55) محمد عبد القادر عطية، ابراهيم مصطفى، قضايا اقتصادية معاصرة، دار الجامعية الجديد، مصر، 2005.

56) محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج1، ط1، دار غراس للنشر والتوزيع، الكويت، 2002.

57) محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج2، ط1، دار غراس للنشر والتوزيع، الكويت، 2002.

58) مصطفى خلف عبد الجواد، الاحصاء الاجتماعي، المبادئ والتطبيقات، ط1، دار المسيرة، الاردن، 2009.

59) مصطفى رجب، مصطفى رجب، العولمة: ذلك الخطر القادم، ط1، مؤسسة الوراق، الاردن، 2009

60) مصطفى رجب، العولمة: ذلك الخطر القادم، ط1، مؤسسة الوراق، الاردن، 2009.

61) ممدوح محمود منصور، العولمة، دراسة في المفهوم الظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط1، الاسكندرية، 2003.

62) ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية: الأسباب والاستراتيجيات، دار الكندي، الاردن، 2006.

63) ميشال تودار، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن، محمود حامد، ط1، دار المريخ، السعودية، 2006.

64) نادية حسن محمد، نظرية التوزيع في الاقتصاد الاسلامي، ط1، دار النفائس، الاردن، 2011.

65) نجا علي عبد الوهاب، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للعولمة في المنطقة العربية بين النظري والتطبيق، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2015.

66) نجاح عد العليم أبو الفتوح، الاقتصاد الاسلامي النظام والنظرية، ط1، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2011.

67) نعيم ابراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، ط1، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2011.

68) وريك موراي، ترجمة: سعيد مناق، جغرافيا العولمة، عالم المعرفة، الكويت، 2013.

69) هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، ط1، دار الحامد، الاردن، 2010.

ب- الرسائل والاطروحات

1) جبوري محمد، تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانيل، دكتوراه علوم لاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015

2) بدراوي شهيناز، تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانيل، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

3) علي حميدوش، التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر 1990-2005، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

4) كرازي اسماعيل، العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

5) كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.

6) مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001، أطروحة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

7) هيشر أحمد التجاني، مدى مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.

ج- المقالات

1) بوشوشة حميد، العولمة، المفاهيم، التجليات والتأثيرات، مجلة الدراسات اللغوية، العدد:9، 2013.

2) إدريس رمضان حجي، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة دهوك لسنة 2011، مجلة تنمية الرافدين، العراق، 2014، العدد:35.

3) آلاء عبد الرحمن نعمان، أحمد عواد إسماعيل، التخلف والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، مجلة سامراء، العراق، 2011، المجلد:7، العدد:25.

4) إيمانويلي بالداتش، لويز دي ميللو، وعابر بيلا إيتشوستى، الأزمات المالية والفقر وتوزيع المداخيل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد:39، العدد:2، جويلية2002.

5) احمد علي ويس، مشكلات الحضارة في فكر مالك بن نبي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاسلامية، العراق، 2010، المجلد:2، العدد:6.

6) جلال الشافعي، تكافؤ الفرص وعدالة توزيع الدخل، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، مصر، 2000، العدد:54.

7) جميل رباح الخطيب، أثر النظام الاقتصادي العالمي (العولمة الاقتصادية) في اداء قطاعات اقتصادية رئيسية للاقتصاد المصري، مجلة تنمية الرافدين، العدد :35، 2014.

8) رضا أحمد، العولمة، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد :63، 2011.

9) زينب توفيق السيد، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 70، 2015.

10) سالم بن محمد عامر الحجري، مدى أساهم التعليم في زيادة الدخل القومي، رسالة التربية، 2010، العدد :29.

11) سمية أحمد علي عبد المولى، رأس المال الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل في مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، 2014، مجلد :21، العدد :65.

12) شريف محمد علي أحمد، الفقر وتوزيع الدخل بمصر: المفهوم، الحجم، السياسات، مجلة مصر المعاصرة، العدد :100.

13) صبحي الصالح، الفساد من منظور العولمة: الاثار المالية والاقتصادية، مجلة الادارية، الاردن، العدد: 105، 2006.

14) عابد بن عابد العبيدي، محددات التجارة البينية للدول الاسلامية: باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، 2010، مجلد :16، العدد :1.

15) عادل مجيد عيدان العادلي، الدول النامية والفهم العلمي لإشكالية التخلف، مجلة العلوم النفسية، العراق، 2009، العدد :15.

16) عبد القادر مراد، عبد اللطيف مصيطفى، اختبار صلاحية قانون أوكن في بعض دول المغرب العربي: الجزائر وتونس والمغرب، مجلة دفاتر اقتصادية، 2016، العدد :13.

17) علي سلمان صايل، الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي في دول عالم الجنوب، مجلة السياسة الدولية، العراق، 2010، العدد :14.

18) علي عبد القادر علي، مؤشرات الفساد الاداري، مجلة المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، العدد: 70.

19) علي كنعان، دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، 2011، المجلد :4، العدد :33.

20) فرج عبد العزيز عزت، سياسة توزيع الدخل في البلدان النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2010، العدد :5.

21) قويدري محمد، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، مجلة الباحث، الجزائر، 2002، العدد: 01.

22) محمد أحمد الزعبي، التخلف والتقدم في البلدان النامية والوطن العربي: جدلية السبب والنتيجة، مجلة منبر ابن رشد، 2012، العدد :12.

23) محمد الأمين ولد الطالب، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر، 2010، العدد: 6.

24) محمد سعد ناجي الغامدي، عدالة توزيع الدخل وأثرها التنموية في الاقتصاد الاسلامي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مصر، 2003، العدد :34.

25) محمود حامد محمود عبد الرزاق، النظام الاقتصادي الإسلامي وتوزيع الدخل، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 2005، مجلد :13، العدد :2.

26) مفرج بن سعد الحقباني، العلاقة السببية بين اتجاهات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التكامل المشترك، دورية الإدارة العامة، الأردن، المجلد :42، 2002، العدد: 4.

27) مهدي صائب حسن، العولمة ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد، مجلة العلوم الاقتصادية لجامعة الكوفة، 2010، العدد :17.

28) نايف محمود محمد، فجوة المعرفة وفجوة الدخل: دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول المتقدمة والدول الأقل نمواً، مجلة تنمية الرافدين، العراق، 2013، مجلد :35، العدد: 112.

29) نجا علي عبد الوهاب، تحليل أثر العولمة عل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1970-2007، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية، 2011، العدد :01.

30) نهلة حسن علي، دراسة بعض السياسات الاقتصادية الخاصة بالتفاوت في توزيع الدخل وطرق القياس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، 2012، العدد :4.

31) نوفل قاسم علي الشهوان، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، مجلة دراسات اقليمية، العراق، 2008، العدد :10.

32)يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، 2010، العدد:83.

33)ونيسة الحمورني رجب، أبعاد العولمة، مجلة القراءة والمعرفة، 2013، العدد:143.

د- التظاهرات العلمية

1) مجدي الشوربجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، ملتقى الدولي: رأس المال الفكري في المنظمات الاعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، الشلف13 و14 ديسمبر 2011، الجزائر.

2) محمد إبراهيم الشافعي، الاتفاقيات التجارية الاقليمية وتأثيرها على النظام التجاري العالمي، المؤتمر العلمي: الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة العالمية للنجارة، دبي 09- 11 ماي2004، مجلد الخامس.

3) مريم لطيف، العولمة و حقوق الإنسان على المستوى الدولي، الملتقى الدولي الثالث: العولمة ومناهج البحث العلمي، جيجل 2014.

ه- التقرير

1) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي العولمة وعدم المساواة: دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية، واشنطن، 2007

2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، نيويورك، 2014.

3) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشرات لإدارة السياسة العامة: دليل عملي لتعزيز القدرة الإحصائية لواضعي السياسة العامة للرصد الفعال للأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري، جينيف، 2006.

4) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية 2007، جنيف، سمبتمر2007.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

A. LES OUVRAGES

1) Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Hackett Pub, USA, 1993.
2) Anwar Shaikh, Globalization and the Myth of Free Trade, First Edition, Routledge, USA,2007.
3) Andre Gautlier, D Une Mondialisation a' l'autre L'Economie Mondiale Du Début Du 19 Siècle A Nos Jours, BREAL, France, 2009.

4) Benton E. Gup, Capital Markets, Globalization, And Economic Development, Fourth Ed, Springer, USA, 2005.
5) D. G. Champernowne, F. A. Cowell, Economic Inequality and Income Distribution, First edition, Cambridge, Cambridge University Press, UK,1997.
6) I Gusti Agung, Panel Data Analysis Using EViews, edition first, Wiley, United Kingdom, 2014.
7) Michel Aliette, Anton Brender, globalisation financière l'aventure obligée, Ed économico, paris, 1990.
8) Roland Robertson, Globalization: Social Theory and Global Culture, Sixth Ed, SAGE, London, 2000.
9) Benton E. Gup, Capital Markets, Globalization, And Economic Development, Fourth Ed, Springer, USA, 2005.
10) Michel Aliette, Anton Brender, globalisation financière l'aventure obligée, Ed économico, paris, 1990.

B. LES ARTICLES

1) Abdur Chowdhury, Terms of trade shocks and private savings in the developing Countries, Journal of Comparative Economics, 2014.
2) Andre Gautlier, D'Une Mondialisation Alautre L'Economie Mondiale Du Début Du 19 Siècle A Nos Jours, breal, France,2009.
3) Ann Harding and Sue Richardson, Unemployment and Income Distribution, Reserve Bank of Australia, 1998, N:25.

http://www.rba.gov.au/publications/confs/1998/pdf/harding-richardson.pdf

4) Bader Said hamdan, The Role FDI on Economic Development in the Arab Countries Panel Data Approach, Global Journal of Economic and Business, 2016, Vol:1, N:1.
5) Behrman. R, Birdsall. N, Szekely. M, Economic Policy and Wage Differentials in Latin America, Penn Institute for Economic Research, 2003, N:29.
6) Branko Milanovic, Global Inequality and the Global Inequality Extraction Ratio: The Story of the Past Two Centuries, WB, Development Research Group, 2009.
7) Carol Litwin, Trade and Income Distribution in Developing Countries, World Development,2009, Vol: 37, No:2.
8) Constantinos Alexiou, Effective Demand and Unemployment the European Case: Evidence from Thirteen Countries.

www.epic.ac.uk/documents/ ICAlexiou.pdf.

9) Douglas Smith, International evidence on how income inequality and credit market imperfections affect private saving rates, Journal of Development Economics, 2001, Vol: 64.
10) Emilio J. Medina-Smith, IS the Export-Led Growth Hypothesis valid for developing countries? A case study of Costa Rica, UNCTAD, Genève, 2001.
11) Eswar S. Prasad and Raghuram G. Raja, Controlled Capital Account Liberalization: A Proposal, International Monetary Fund, 2005.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/pdp/2005/pdp07.pdf
12) Eva de Francisco, Limited Participation, Income Distribution and Capital Account Liberalization, Macroanalyisis Division, 2005, No:25.
http://repec.org/sce2005/up.15365.1107790488.pdf
13) Geert Bekaert, R. Harvey, T. Lundblad, Equity Market Liberalization in Emerging Markets, 2003, Vol:26, N:03.
14) Hannah. G, Liping Zheng, The Interaction Effects of Globalization and Institutions on International Capital Flows, International Journal of Economics and Finance, 2015, Vol. 7, No. 4
15) I.J. Macfarlane, Financial Deregulation and Financial Markets, CEDA Conference, 'Financial Deregulation: Past Promise – Future Realities', Sydney, 27 April 1995.

http://www.rba.gov.au/publications/bulletin/1995/may/pdf/bu-0595-2.pdf
16) J. A. KREGEL, Post-Keynesian Theory: Income Distribution, Challenge, Vol: 21, No: 4, 1978.
17) James Hickman, The Economics of Developing Countries, International Economics, 2014, Vol: 39, N:2.
18) Jose Ramon G, Albert, Jesus C, Inequalities in Income, Labor, and Education: The Challenge of Inclusive Growth, Philippine Institute for Development Studies, 2015, No:15.
http://dirp3.pids.gov.ph/webportal/CDN/PUBLICATIONS/pidsdps1501.pdf
19) Krugman, Paul. R, Increasing Returns, Monopolistic Competition, and International Trade, Journal of International Economics, 1979, vol.9, no.4.
http://www.princeton.edu/pr/pictures/g-k/krugman/krugman-increasing_returns_1978.pdf
20) Lynge Nielsen, Classifications of Countries Based on Their Level of Development: How it is Done and How It Could Be Done, IMF, WP/11/31,2011.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp1131.pdf

21) Martens. P, Mohsin. R, An updated Maastricht Globalisation Index, International Centre for Integrated assessment and Sustainable development (ICIS), Universiteit Maastricht,2014.
http://www.seap.usv.ro/annals/ojs/index.php/annals/article/viewFile/416/429%26prev=search.pdf
22) Max O. Lorenz, Methods of measuring the concentration of wealth
http://www.nssl.noaa.gov/users/brooks/public_html/feda/papers/lorenz1905(ROC).pdf
23) Micheline Goedhuys, Norbert Janz, Knowledge-based productivity in 'low-tech' industries: evidence from firms in developing countries, Working Paper Series, UNU-MERIT,2008, N:07.
http://www.merit.unu.edu/publications/wppdf/2008/wp2008-007.pdf
24) Mukaramah.H, Zalina.Z, Do FDI Deteriorate Income distribution? Evidence from Malaysia, The Journal of Developing Areas, 2014, vol.9, no.3.
https://www.aabss.org.au/system/files/published/AABSS2014_186.pdf
25) Olivier Blanchard, The New Palgrave Dictionary of Economics.
http://economics.mit.edu/files/678.pdf.
26) P.-R. Agénor, does globalization hurt the poor? International Economics and Economic Policy, Springer, 2004.
http://personalpages.manchester.ac.uk/staff/pierre-richard.agenor/pdfs/Ag-GlobPov04.pdf
27) Pinelopi. K, Goldberg N. P, Distributional Effects of Globalization in Developing Countries, Journal of Economic Literature, 2007, vol: 45, No:1
http://www.nber.org/papers/w12885.pdf
28) Petia Topalova, Trade Liberalization, Poverty, and Inequality: Evidence from Indian Districts, National Bureau of Economic Research, University of Chicago Press, March 2007.
http://www.nber.org/chapters/c0110.pdf
29) Peter H. Lindert, Jeffrey G. Williamson, Does Globalization Make the World More Unequal? Scientific Conference: Globalization in Historical Perspective, Chicago May 3-6, 2001, USA.
http://papers.nber.org/books/bord03-1
30) Pinelopi. K, Goldberg N. P, Distributional Effects of Globalization in Developing Countries, Journal of Economic Literature, 2007, vol: 45, No:1.
31) Rudiger Dornbusch, The Case for Trade Liberalization in Developing Countries, Journal of Economic Perspectiv,1992, V:6, N:1.
32) Rudy Colacicco, Strategic Trade Policy in General Oligopolistic Equilibrium, MPRA, 2012, No: 38118.
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/38118/1/MPRA_paper_38118.pdf

33) Simon Kuznets, Economic Growth and Income Inequality, American Economic Review, 1955, Vol: 28, N:1.
http://piketty.pse.ens.fr/files/Kuznets1955.pdf
34) Shang-Jin Wei, Yi Wu, Globalization and inequality: Evidence from within china, National Bureau of Economic Research, 2001, Working Paper 8611.
http://www.nber.org/papers/w8611.pdf
35) Terry Clark, Lynette L. Knowles, Global myopia: globalization theory in International Business, Journal of International Management, Volume 9, Issue 4, 2003.
http://ac.els-cdn.com/S1075425303000553/1-s2.0-S1075425303000553-main.pdf?_tid=fb1d8db6-36df-11e5-83ef00000aab0f6b&acdnat=1438277312_af36b293b556a2fd1c684b1fb48a35a0.pdf

C. LES RAPPORTS :

36) IMF, Transition The First Ten Years: Analysis and Lessons for Eastern Europe and the Former Soviet Union, Washington, 2002.
37) WTO, World Trade Report 2013, Geneva, 2013.
38) WTO, World Trade Report 2014, Geneva, 2014,
39) WB, Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform, Washington , USA,2005.

D. BULLETINS ET SERIES STATISTIQUES

1) http://www.seap.usv.ro/annals/ojs/index.php/annals/article/viewFile/416/429
2) http://www.atkearney.com/index.php/Publications/globalization-index-data-2007.html
3) http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/
4) http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/DATASTATISTICS/0,,contentMDK:20452009~pagePK:64133150~piPK:64133175~theSitePK:239419,00.html
5) http://data.albankaldawli.org/about/country-classifications
6) http://www.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/index/download

E. SITES WEB

1) Ali Al – Wandawi, National Accounting Theory.
2) https://ubaydaali.wordpress.com/theoryinnationalaccounting/
3) Barbara Kiviat, Rich people still have jobs, poor people don’t, Business Time.

4) http://business.time.com/2010/02/10/rich-people-still-have-jobs-poor-people-dont/
5) IMF, Debt Relief Under the Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative, May 29, 2015.
6) http://www.imf.org/external/np/exr/facts/hipc.htm
7) IMF, Frequently Asked Questions: World Economic Outlook (WEO), May 07, 2015.
8) http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/faq.htm#q4b
9) UN-OHRLLS, Criteria for Identification and Graduation of LDCs.
10) http://unohrlls.org/about-ldcs/criteria-for-ldcs/
11) WB, New Country Classifications.
12) http://data.worldbank.org/news/new-country-classifications
13) http://data.albankaldawli.org/indicator
14) http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/statis_e.htm
15) http://www.albankaldawli.org/
16) http://ideas.repec.org/
17) http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx

الملاحق

الملحق رقم 01 **:مكونات مؤشر**(CSGR)

Sub-Index	variable	definition
Economic Globalisation	**Trade**	Exports plus imports of goods and services as a proportion of GDP
	Foreign Direct Investment (FDI)	Inflows plus outflows of foreigndirect investment as a proportion of GDP
	Portfolio Investment	Inflows plus outflows of portfolio investments as a proportion of GDP
	Income	Employee compensation paid to non-resident workers and investment income from foreign assets owned by domestic residents plus employee compensation paid to resident workers working abroad and investment income from domestic assets owned by foreign residents, as a proportion of GDP.
Social Globalisation	**People**	
	Foreign Stock	Stock of foreign population as proportion of total population.
	Foreign Flow	Inflows of foreign population as proportion of total population.
	Worker Remittances	Worker remittances (receipts) as a proportion of GDP.
	Tourists	Number of tourists (arrivals plus departures) as proportion of total population.
	Ideas	
	Phone calls	International outgoing telephone traffic (minutes) per capita
	Internet users	Internet users as a percentage of population
	Films	Number of films imported and exported
	Books and newspapers	Sum of value of books and newspapers imported and exported per capita (US dollars)
	Mail	Number of international letters delivered and sent per capita
Political Globalisation	**Embassies**	Number of foreign embassies in country
	UN Missions	Number of UN peacekeeping operations in which country participates
	Organisations	Number of memberships of International organisations

الملحق رقم 02 : المتغيرات مؤشر العولمة ماستريخت (MGI)

معيار	اسم المتغير	تعريف متغير
السياسة العالمية	السفارات	العدد المطلق للاسفارات في البلاد
	المنظمات	العدد المطلق للعضوية في المنظمات الدولية
العنف المنظم	عسكري	تجارة الأسلحة التقليدية كنسبة من الإنفاق العسكري
التجارة العالمية	تجارة	الواردات + الصادرات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
المالية العالمية	الاستثمار الأجنبي المباشر	الأسهم الأجنبية المباشرة الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	الاستثمار الأجنبي غير المباشر	تدفقات رأس المال الخاص الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الاجتماعي و الثقافي	المهاجرين	عدد المهاجرون لكل 100 مواطن
	السياحة	عدد الافراد الذين يقمون بسياحة لكل 100 مواطن
تكنولوجيا	الهاتف	نصيف الفرد من المكالمات الدولية بالدقائق
	الانترنت	مستخدمي الإنترنت كنسبة من السكان
بيئة	تأثير الايكولوجية	العجز البيئي في هكتار الواحد

الملحق رقم03: أوجه الاختلاف بين المنظمات الدولية في تصنيف البلدان النامية.

	IMF	UNDP	World Bank
Name of 'developed countries'	Advanced countries	Developed countries	High-income countries
Name of 'developing countries'	Emerging and developing countries	Developing countries	Low- and middleincome countries
Development threshold	Not explicit	75 percentile in the HDI distribution	US$6,000 GNI per capita in 1987-prices
Type of development threshold	Most likely absolute	Relative	Absolute
Share of countries 'developed' in 1990	13 percent	25 percent	16 percent
Share of countries 'developed' in 2010	17 percent	25 percent	26 percent
Subcategories of 'developing countries'	(1) Low-income developing countries and (2) Emerging and other developing countries	(1) Low human development countries, (2)Medium human development countries, and (3) High human development countries	(1) Low-income countries and (2) Middle-income countries

الملحق رقم04: قائمة الاقتصاديات النامية و الناشئة أفريل 2015

البلدان النامية و الناشئة			
Afghanistan Albania Algeria Angola Antigua and Barbuda Argentina Armenia Azerbaijan The Bahamas Bahrain Bangladesh Barbados Belarus Belize Benin Bhutan Bolivia Bosnia and Herzegovina Botswana Brazil Brunei Darussalam Bulgaria Burkina Faso Burundi Cambodia Cameroon Cabo Verde Central African Republic Chad Chile China Colombia Comoros Democratic Republic of the Congo Republic of Congo Costa Rica Côte d'Ivoire Croatia	Djibouti Dominica Dominican Republic Ecuador Egypt El Salvador Equatorial Guinea Eritrea Ethiopia Fiji Gabon The Gambia Georgia Ghana Grenada Guatemala Guinea Guinea-Bissau Guyana Haiti Honduras Hungary India Indonesia Iran Iraq Jamaica Jordan Kazakhstan Kenya Kiribati Kosovo Kuwait Kyrgyz Republic Lao P.D.R. Lebanon Lesotho Liberia	Libya FYR Macedonia Madagascar Malawi Malaysia Maldives Mali Marshall Islands Mauritania Mauritius Mexico Micronesia Moldova Mongolia Montenegro Morocco Mozambique Myanmar Namibia Nepal Nicaragua Niger Nigeria Oman Pakistan Panama Papua New Guinea Palau Paraguay Peru Philippines Poland Qatar Romania Russia Rwanda Samoa São Tomé and Príncipe	Saudi Arabia Senegal Serbia Seychelles Sierra Leone Solomon Islands South Africa South Sudan Sri Lanka St. Kitts and Nevis St. Lucia St. Vincent and the Grenadines Sudan1 Suriname Swaziland Syria2 Tajikistan Tanzania Thailand Timor-Leste Togo Tonga Trinidad and Tobago Tunisia Turkey Turkmenistan Tuvalu Uganda Ukraine United Arab Emirates Uruguay Uzbekistan Vanuatu Venezuela Vietnam Yemen Zambia Zimbabwe
البلدان التي خرجت من تصنيف النامية و الناشئة			
Hong Kong (1997) Singapore (1997) South Korea(1997) Taiwan (1997)	Cyprus (2001) Slovenia (2007) Malta (2008)	Czech Republic (2009) Slovakia (2009)	Estonia (2011) San Marino (2012) Latvia (2014) Lithuania (2015)

الملحق رقم 05: اقتصاداتها التي تمر بمرحلة انتقالية تصنيف صندوق النقد الدولي

2009/2002/2000

السنوات	الدول
2000	ألبانيا / أرمينيا / /أذربيجان /روسيا البيضاء /بلغاريا /كمبوديا /الصين /كرواتيا /الجمهورية التشيكية /استونيا /جورجيا /هنغاريا /لاتفيا /ليتوانيا /كازاخستان /جمهورية قيرغيزستان /لاوس /جمهورية مقدونيا /مولدوفا /بولندا /رومانيا /روسيا /جمهورية سلوفاكيا /سلوفينيا /طاجيكستان /تركمانستان /أوكرانيا /أوزبكستان /فيتنام
2002	البوسنة /الهرسك/جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (لاحقا صربيا والجبل الأسود)
2009	كوسوفو/إيران

الملحق رقم 06 **: قـائمة البلدان المثقلة بـالديون**(HIPC) **أفريل** 2015

Post-Completion-Point Countries (36)		
Afghanistan	Ethiopia	Mauritania
Benin	The Gambia	Mozambique
Bolivia	Ghana	Nicaragua
Burkina Faso	Guinea	Niger
Burundi	Guinea-Bissau	Rwanda
Cameroon	Guyana	São Tomé & Príncipe
Central African Republic	Haiti	Senegal
Chad	Honduras	Sierra Leone
Comoros	Liberia	Tanzania
Republic of Congo	Madagascar	Togo
Democratic Republic of Congo	Malawi	Uganda
Côte d'Ivoire	Mali	Zambia
Pre-Decision-Point Countries (3)		
Eritrea	Somalia	Sudan

الملحق رقم07: قائمة البلدان النامية حسب معيار الدخل البنك الدولي جويلية 2015

Middle-income economies				Low-income economies
Upper-middle-income conomies		Lower-middle-income conomies		
• Libya • Macedonia, FYR • Malaysia • Maldives • Marshall Islands • Mauritius • Mexico • Mongolia • Montenegro • Namibia • Palau • Panama • Paraguay • Peru • Romania • Serbia • South Africa • St. Lucia • St. Vincent and the Grenadines • Suriname • Thailand • Tonga • Tunisia • Turkey • Turkmenistan • Tuvalu	• Albania • Algeria • American Samoa • Angola • Azerbaijan • Belarus • Belize • Bosnia and Herzegovina • Botswana • Brazil • Bulgaria • China • Colombia • Costa Rica • Cuba • Dominica • Dominican Republic • Ecuador • Fiji • Gabon • Grenada • Iran, Islamic Rep. • Iraq • Jamaica • Jordan • Kazakhstan • Lebanon	• Tajikistan • Egypt, Arab Rep. • Moldova • Timor-Leste • El Salvador • Morocco • Ukraine • Georgia • Myanmar • Uzbekistan • Ghana • Nicaragua • Vanuatu • Guatemala • Nigeria • Vietnam • Guyana • Pakistan • West Bank and Gaza • Honduras • Papua New Guinea • Yemen, Rep. • India • Philippines •	• Armenia • Indonesia • Samoa • Bangladesh • Kenya • São Tomé and Principe • Bhutan • Kiribati • Senegal • Bolivia • Kosovo • Solomon Islands • Cabo Verde • Kyrgyz Republic • Sri Lanka • Cameroon • Lao PDR • Sudan • Congo, Rep. • Lesotho • Swaziland • Côte d'Ivoire • Mauritania • Syrian Arab Republic • Djibouti • Micronesia, Fed. Sts.	• Afghanistan • Gambia, The • Niger • Benin • Guinea • Rwanda • Burkina Faso • Guinea-Bisau • Sierra Leone • Burundi • Haiti • Somalia • Cambodia • Korea, Dem Rep. • South Sudan • Central African Republic • Liberia • Tanzania • Chad • Madagascar • Togo • Comoros • Malawi • Uganda • Congo, Dem. Rep • Mali • Zimbabwe • Eritrea • Mozambique • Ethiopia • Nepal

الملحق رقم 08: تصنيف البلدان النامية حسب المنطقة جويلية 2015

Sub-Saharan Africa		South Asia	Middle East & North Africa	Latin America & Caribbean	Europe & Central Asia	East Asia & Pacific
• Angola • Benin • Botswana • Burkina Faso • Burundi • Cabo Verde • Cameroon • Central African Republic • Chad • Comoros • Congo, Dem. Rep. • Congo, Rep. • Cote d'Ivoire • Eritrea • Ethiopia • Gabon • Gambia, The • Ghana • Guinea • Guinea-Bissau • Kenya • Lesotho • Liberia	• Madagascar • Malawi • Mali • Mauritania • Mauritius • Mozambique • Namibia • Niger • Nigeria • Rwanda • Sao Tome and Principe • Senegal • Sierra Leone • Somalia • South Africa • South Sudan • Sudan • Swaziland • Tanzania • Togo • Uganda • Zambia • Zimbabwe	• Afghanistan • Maldives • Bangladesh • Nepal • Bhutan • Pakistan • India • Sri Lanka	• Algeria • Djibouti • Egypt, Arab Rep. • Iran, Islamic Rep. • Iraq • Jordan • Lebanon • Libya • Morocco • Syrian Arab Republic • Tunisia • West Bank and Gaza • Yemen, Rep.	• Belize • Bolivia • Brazil • Colombia • Costa Rica • Cuba • Dominica • Dominican Republic • Ecuador • El Salvador • Grenada • Guatemala • Guyana • Haiti • Honduras • Jamaica • Mexico • Nicaragua • Panama • Paraguay • Peru • St. Lucia • St. Vincent and the Grenadines • Suriname	• Albania • Armenia • Azerbaijan • Belarus • Bosnia and Herzegovina • Bulgaria • Georgia • Kazakhstan • Kosovo • Kyrgyz Republic • Macedonia, FYR • Moldova • Montenegro • Romania • Serbia • Tajikistan • Turkey • Turkmenistan • Ukraine • Uzbekistan	• American Samoa • Cambodia • China • Fiji • Indonesia • Kiribati • Korea, Dem. Rep. • Lao PDR • Malaysia • Marshall Islands • Micronesia, Fed. Sts. • Mongolia • Myanmar • Palau • Papua New Guinea • Philippines • Samoa • Solomon Islands • Thailand • Timor-Leste • Tonga • Tuvalu • Vanuatu • Vietnam

الملحق رقم 09: قائمة البلدان الأقل نموا (LDC) لسنة 2015

المناطق	الدول
34 دولة:أفريقيا	أنغولا /بنين /بوركينا فاسو /بوروندي /جمهورية أفريقيا الوسطى /تشاد /جزر القمر /جمهورية الكونغو الديمقراطية جيبوتي/ غينيا الاستوائية/ إريتريا /إثيوبيا /غامبيا /غينيا /غينيا بيساو /ليسوتو /ليبيريا /مدغشقر /ملاوي /مالي /موريتانيا موزمبيق /النيجر/ رواندا /ساو تومي وبرينسيبي /السنغال /سيرا ليون/ الصومال /جنوب السودان /سودان /تنزانيا /توغو /أوغندا/ زامبيا .
آسيا :9 دول	أفغانستان /بنغلاديش /بوتان /كمبوديا /تيمور الشرقية /لاوس /ميانمار /نيبال /اليمن.
أوقيانوسيا: 4 دول	كيريباس/جزر سليمان /توفالو /فانواتو
الأمريكتين : بلد واحد	هايتي

الملحق رقم 10 : تـاريخ فتح الاسواق المـالية في بعض البلدان النـامية

الملحق رقم 11 : قائمة اختصارات دول العينة

1	البرازيل	Brazil	BRA
2	المكسيك	Mexico	MEX
3	ماليزيا	Malaysia	MYS
4	بيرو	Peru	PER
5	باراغواي	Paraguay	PRY
6	تايلاند	Thailand	THA
7	تركيا	Turkey	TUR
8	كوستا ريكا	Costa Rica	CRI
9	الإكوادور	Ecuador	ECU
10	جنوب أفريقيا	South Africa	ZAF
11	بوليفيا	Bolivia	BOL
12	هندوراس	Honduras	HND
13	مولدوفا	Moldova	MDA
14	الفلبين	Philippines	PHL
15	بنغلاديش	Bangladesh	BGD
16	كوت ديفوار	Cote d'Ivoire	CIV
17	كينيا	Kenya	KEN
18	غواتيمالا	Guatemala	GTM
19	أثيوبيا	Ethiopia	ETH
20	رواندا	Rwanda	RWA
21	تنزانيا	Tanzania	TZA
22	أوغندا	Uganda	UGA
23	جمهورية افريقيا الوسطى	Central African Republic	CAF
24	مدغشقر	Madagascar	MDG
25	نيبال	Nepal	NPL

الملحق رقم 12 : تطور مؤشر جيني في الدول العينة

Countr	BRA	MEX	MYS	PER	PRY	THA	TUR	CRI	ECU	ZAF	BOL	HND	MDA	PHL	BGD	CIV	KEN	GTM	ETH	RWA	TZA	UGA	CAF	MDG	NPL
1981	57,93	48,75	48,2	46,63	51,41	45,22	43,78	47,49	54,86	55,07	54,77	56,16	33,85	42,2	26,8	38,22	50,17	61,41	32,42	29,41	33,31	41,19	64,71	44,1	30,63
1982	58,42	48,8	48,14	46,72	51,44	45,03	43,64	44,88	54,7	55,37	54,7	56,13	33,88	42,28	27,08	38,36	50,03	61,1	33,27	30,24	33,53	41,26	63,71	43,98	30,42
1983	58,99	48,9	48,09	46,82	51,47	44,8	43,51	42,27	54,54	55,66	54,62	56,1	33,91	42,36	25,88	38,5	49,9	60,79	34,12	31,08	33,74	41,33	63,05	43,87	31,31
1984	58,38	48,95	48,62	46,91	51,51	44,57	43,37	39,66	54,38	55,95	54,55	56,07	33,93	42,44	26,05	38,64	49,76	60,47	34,97	28,9	33,96	41,4	62,39	43,75	30,06
1985	55,59	50,29	48,09	45,63	51,54	44,34	43,23	37,05	54,07	56,24	54,47	56,05	33,96	41,04	26,92	45,53	49,63	60,16	35,82	30,12	34,18	41,47	61,73	53,63	30,52
1986	58,46	51,63	47,3	45,46	51,57	44,11	43,1	34,42	53,91	56,54	54,39	55,09	33,98	40,95	27,26	37,97	49,49	58,26	36,67	31,34	34,39	41,54	61,07	43,52	30,99
1987	59,69	52,97	47,04	45,29	51,61	43,88	43,48	38,51	50,49	56,83	54,32	56,56	34,01	40,86	27,6	40,51	49,36	58,7	37,52	32,56	34,61	41,61	60,41	43,4	31,46
1988	61,43	54,31	46,75	45,12	51,64	43,84	43,18	42,6	50,9	57,12	54,24	58,03	24,14	40,75	28,85	36,89	49,22	59,14	38,37	33,78	34,83	41,69	59,75	43,28	31,93
1989	63,3	54,34	46,17	44,95	51,68	44,31	42,88	46,69	51,31	57,41	54,17	59,49	26,68	41,77	29,27	37,51	49,09	59,6	39,22	35	35,04	44,36	59,09	43,16	32,4
1990	60,49	53,21	46,66	44,78	40,84	45,27	42,58	45,3	51,72	57,71	42,04	57,36	29,22	42,79	29,69	38,13	48,95	59,17	40,07	36,22	35,26	43,39	58,43	43,05	32,86
1991	56,83	52,08	47,15	44,61	44,3	46,56	42,28	46,65	52,13	58	45,57	51,85	31,76	43,82	27,57	38,75	48,82	58,74	40,92	37,44	35,29	42,42	57,77	42,93	33,33
1992	53,17	50,95	47,65	44,44	47,76	47,86	41,98	45,71	52,54	58,29	49,11	51,83	34,32	43,51	28,91	39,39	57,46	58,31	41,77	38,66	35,51	41,43	61,33	42,81	33,8
1993	60,12	52,65	47,94	44,27	51,22	45,66	41,68	46	52,95	59,33	50,92	53,47	34,84	43,2	30,25	39,78	50,25	57,88	42,62	39,88	35,73	40,84	59,72	45,26	34,27
1994	59,85	54,3	48,23	44,02	54,68	43,47	41,32	46,75	53,37	59,78	52,73	55,01	35,36	42,89	31,59	40,17	43,86	57,45	43,47	41,1	35,95	40,25	58,11	43,82	34,74
1995	59,57	52,36	48,52	47,25	58,16	43,19	41,33	45,71	50,97	60,23	54,54	55,49	35,88	43,91	32,94	40,56	44,67	57,02	44,56	42,32	36,17	39,66	56,5	42,38	35,21
1996	59,89	48,47	48,73	50,48	56,53	42,9	41,34	46,54	50,54	60,69	56,35	55,72	36,4	44,93	33,05	40,03	45,48	56,59	39,7	43,54	36,39	39,04	54,89	40,94	36,28
1997	59,8	48,81	49,15	53,72	54,89	42,18	41,35	45,62	50,11	59,96	58,16	52,73	36,94	45,96	33,16	39,5	46,3	56,16	34,84	44,76	36,61	40,36	53,28	39,47	37,35
1998	59,61	48,97	48,71	56,14	54,74	41,46	41,36	45,67	49,66	59,23	58,13	57,43	39,52	46,03	33,27	38,96	46,61	55,73	29,98	45,98	36,83	41,68	51,67	39	38,42
1999	58,99	49,87	48,27	56,34	54,58	43,09	41,37	47,67	58,6	58,5	58,1	55,35	42,62	46,1	33,38	39,55	46,92	55,3	29,98	47,2	37,05	43	50,06	38,61	39,49
2000	59,16	51,67	47,83	50,77	54,7	42,83	41,38	47,44	56,38	57,77	63	54,8	36,43	46,17	33,41	40,14	47,23	54,84	29,95	48,55	37,3	43,72	48,45	43	40,56
2001	59,33	50,96	47,39	51,83	54,83	42,39	41,39	51,1	55,92	58,94	58,88	54,08	37,99	45,46	33,36	40,73	47,54	54,84	29,92	49,24	37,72	44,44	46,84	47,44	41,63
2002	58,62	49,54	46,95	54,04	57,34	41,94	41,4	50,89	55,46	60,11	60,16	58,78	35,85	44,75	33,32	41,34	47,85	54,85	29,89	49,93	38,14	45,17	45,23	45,3	42,7

2003	58,01	48,37	46,51	53,71	55,55	42,24	42,18	49,93	54,99	61,28	57,59	58,66	34,9	44,04	33,28	41,64	48,16	54,86	29,86	50,62	38,56	44,43	43,61	43,16	43,77
2004	56,88	46,03	46,05	51,2	52,59	42,54	41,29	48,92	54,12	62,45	55,01	58,41	35,03	44,09	33,24	41,94	48,47	54,87	29,81	51,31	38,98	43,69	45,71	41,02	42,21
2005	56,64	46,69	46,05	51,84	51,37	42,18	42,61	47,77	54,12	63,62	58,47	59,51	36,28	44,14	33,2	42,24	48,51	54,88	30,37	52,04	39,4	42,94	47,82	38,88	40,65
2006	55,93	48,01	46,05	51,67	53,63	41,82	39,65	49,31	53,2	64,79	56,87	57,42	35,4	44,2	32,99	42,54	46,79	54,89	30,93	51,9	39,82	43,25	49,92	39,23	39,09
2007	55,23	48,08	46,05	51,35	52,09	39,76	38,44	49,49	54,33	63,76	55,44	56,16	34,42	43,77	32,78	42,84	46,66	54,38	31,49	51,76	40,28	43,56	52,03	39,58	37,53
2008	54,37	48,23	46,15	48,55	51,04	40,29	39,02	49,14	50,61	63,01	51,43	55,74	34,69	43,34	32,57	43,18	46,52	53,87	32,05	51,62	39,66	43,87	56,24	39,93	35,97
2009	53,87	48,2	46,26	47,96	49,67	39,75	38,97	50,97	49,28	63,13	49,65	51,56	32,91	42,91	32,36	42,17	46,39	53,366	32,61	51,48	39,04	44,2	45,9	40,28	34,41
2010	53,48	48,13	46,54	46,21	51,83	39,4	38,79	48,1	49,25	63,25	47,96	53,39	32,05	42,95	32,13	42,31	46,25	52,85	33,17	51,34	38,42	43,14	45,24	40,63	32,84
2011	53,09	48,09	46,48	45,48	52,6	37,46	40,04	48,6	46,21	63,38	46,26	57,4	30,63	42,99	34,93	42,31	46,12	52,35	31,15	51,04	37,78	42,08	44,58	41,25	37,28
2012	52,67	48,07	46,42	45,11	48,17	39,26	40,17	48,61	46,57	64,14	46,7	57,4	29,16	43,04	35,02	42,45	45,98	51,12	30,91	50,74	39,81	41,01	43,92	42,65	37,26
2013	52,87	48,14	46,36	44,73	48,3	37,85	40,18	49,18	47,29	64,43	48,06	53,67	28,53	39,52	35,47	42,59	45,85	49,89	30,66	50,44	40,25	43,46	43,26	39,98	37,24
2014	51,48	48,21	46,31	44,14	51,67	39,13	39,24	48,53	45,38	64,72	48,4	50,64	26,83	39,44	34,75	42,73	45,71	48,66	30,41	56,97	40,46	43,54	43,59	39,75	37,22
2015	54,25	47,09	46,25	44,14	52,56	38,92	39,1	48,6	46,02	65,01	52,19	57,18	33,35	39,36	36,02	42,87	45,58	49,05	30,16	57,8	40,68	43,11	41,93	39,66	37,2

الملحق رقم 13 : تطور مؤشر العولمة في الدول العينة

Countr	BRA	MEX	MYS	PER	PRY	THA	TUR	CRI	ECU	ZAF	BOL	HND	MDA	PHL	BGD	CIV	KEN	GTM	ETH	RWA	TZA	UGA	CAF	MDG	NPL
1981	43,92	42,22	47,11	35,48	30,34	30,52	37,03	49,48	30,91	38,02	37,89	32,39	31,18	37,67	15,86	34,91	28,58	37,03	23,78	16,87	24,73	21,80	24,88	19,05	20,34
1982	44,10	43,45	51,16	35,47	29,69	30,35	37,23	49,54	31,94	37,92	37,78	32,47	31,14	38,38	16,48	35,18	28,04	36,44	24,01	17,17	24,30	21,18	25,36	19,08	20,18
1983	44,96	44,05	51,54	36,96	30,36	30,73	38,36	49,80	32,70	37,66	38,44	33,03	31,14	39,35	16,36	35,64	28,69	37,01	24,08	17,09	24,41	22,43	26,59	19,54	14,63
1984	45,00	42,29	50,87	36,52	31,02	31,50	39,67	49,17	33,24	37,48	38,28	33,22	31,14	40,22	16,14	35,95	29,03	37,51	24,01	17,18	25,04	21,43	27,30	21,13	15,06
1985	44,87	46,98	51,82	36,79	32,24	36,01	40,75	49,19	33,22	38,83	38,68	33,54	31,14	40,46	16,40	36,52	29,80	37,28	24,15	17,46	25,29	21,50	26,14	21,27	20,82
1986	44,26	49,82	52,09	36,78	32,56	35,93	44,51	49,32	33,51	40,16	39,48	34,11	31,11	40,93	16,69	35,67	29,64	39,44	24,43	17,77	25,75	22,25	25,08	21,70	21,07
1987	43,29	49,59	51,45	35,70	32,80	35,60	44,72	49,24	32,89	38,63	38,16	33,24	31,11	40,25	16,59	35,73	28,44	38,90	24,53	17,57	25,07	20,91	24,61	22,95	21,33
1988	42,34	49,22	55,41	40,07	32,22	35,43	49,52	49,11	32,33	37,69	37,00	32,87	31,11	39,85	20,93	35,72	32,19	38,41	24,61	17,72	23,46	19,99	23,22	22,65	21,75
1989	44,74	48,74	56,69	39,01	31,73	35,17	48,61	48,81	31,56	36,97	36,52	33,09	31,11	39,60	20,96	34,89	33,06	38,37	24,80	17,57	22,51	19,06	22,96	22,54	21,92
1990	44,99	49,66	56,24	39,24	32,18	36,56	46,26	49,08	31,55	37,00	37,05	34,62	31,11	39,69	20,32	34,47	33,49	39,66	24,95	17,26	22,86	19,79	21,76	21,92	22,27
1991	47,70	51,84	56,66	40,60	33,44	42,28	49,34	49,93	37,49	36,42	38,93	36,54	29,95	41,20	21,46	34,85	35,18	39,72	25,39	18,80	23,64	21,73	22,10	22,74	22,87
1992	50,08	57,19	58,02	41,52	35,01	43,53	52,47	49,24	40,45	36,58	38,54	41,38	31,68	46,02	22,80	34,51	37,38	44,69	26,00	18,82	24,92	22,56	22,20	22,68	23,83
1993	51,91	56,76	60,17	39,02	36,63	45,38	55,06	52,43	40,81	37,25	39,18	42,23	31,48	47,24	22,29	33,92	41,15	40,77	25,80	19,18	25,13	22,59	22,62	22,85	24,78
1994	52,24	57,48	62,27	40,55	38,54	46,17	59,82	53,36	41,74	38,80	44,91	43,88	34,27	47,62	25,00	35,01	41,25	44,85	31,06	21,92	24,93	23,66	24,58	23,98	25,40
1995	53,49	60,94	62,90	42,07	39,11	48,80	60,84	53,30	41,01	45,67	41,16	49,48	36,76	48,72	25,67	36,07	41,68	47,57	31,51	20,28	29,29	24,95	25,02	24,81	26,04
1996	55,20	56,67	68,45	47,30	42,72	49,84	61,20	54,70	41,93	48,10	41,97	50,53	40,76	45,58	26,81	37,09	40,68	48,49	27,30	21,54	28,83	25,80	25,34	24,58	27,96
1997	55,70	56,60	69,57	49,19	44,51	52,41	62,53	56,37	50,69	50,58	46,69	51,28	46,22	47,61	27,72	38,11	41,02	45,13	28,52	21,75	29,55	27,43	26,41	25,42	29,43
1998	55,73	56,81	70,96	49,70	45,43	54,49	60,93	58,77	47,65	52,68	52,88	51,61	50,03	48,19	28,75	43,72	40,39	46,43	29,54	22,66	30,45	29,77	26,17	26,13	29,94
1999	56,88	56,89	71,66	50,96	44,08	54,89	62,05	61,30	50,96	59,17	54,24	52,17	50,65	53,16	30,76	45,54	41,85	48,28	30,03	24,06	31,06	31,42	26,11	28,56	30,56
2000	56,30	57,73	72,63	56,57	45,66	57,89	62,87	61,66	51,87	60,77	54,89	52,72	53,19	55,26	32,07	45,90	42,85	48,39	31,07	24,94	32,02	33,00	26,54	30,16	34,64
2001	59,06	57,12	74,56	56,91	51,02	60,19	64,08	60,54	50,99	62,52	53,93	53,33	53,47	56,65	32,84	45,83	43,35	49,19	31,61	27,64	32,62	34,41	26,50	31,88	35,24
2002	59,51	57,42	75,75	56,46	49,90	59,73	62,83	60,59	50,54	62,66	50,66	55,14	53,69	56,82	33,77	46,86	44,52	49,33	31,51	28,13	33,29	34,92	26,17	31,88	35,48

2003	58,21	57,54	75,45	57,25	51,16	59,19	63,59	62,86	54,77	62,44	51,97	56,86	59,59	56,29	33,70	46,78	45,69	49,39	36,38	28,93	34,86	36,40	26,48	32,55	33,76
2004	59,53	57,41	77,14	59,29	54,18	60,34	64,66	59,56	56,31	62,10	53,45	57,40	59,59	59,62	35,67	47,37	46,27	55,62	38,53	30,10	36,37	43,51	26,19	41,05	34,20
2005	60,15	60,00	76,42	61,02	56,86	61,00	70,47	61,78	56,81	62,67	54,15	57,97	59,04	59,09	36,89	47,95	46,23	57,96	38,53	32,95	36,10	41,48	31,14	39,09	36,01
2006	59,87	59,23	77,73	62,19	57,37	62,47	69,25	63,53	57,38	63,53	54,54	59,00	62,24	59,01	38,55	48,74	45,63	58,83	38,11	34,52	35,81	42,23	33,92	41,28	36,21
2007	60,53	59,70	78,16	64,67	57,86	62,61	69,43	64,92	57,14	64,90	54,04	60,04	65,15	58,32	39,65	50,49	46,19	59,93	38,37	35,73	37,88	43,98	32,58	40,99	35,93
2008	59,07	59,12	77,81	65,67	57,23	62,35	69,68	63,76	55,02	64,71	53,78	59,96	64,58	56,75	39,52	49,89	45,57	59,90	37,85	36,72	36,94	45,19	33,49	41,30	35,92
2009	59,59	60,65	77,89	65,48	58,59	64,11	70,88	63,00	53,61	64,11	53,65	59,19	63,22	56,91	39,43	50,37	46,57	59,52	37,61	38,45	37,10	45,73	35,23	41,71	37,04
2010	59,98	60,93	78,92	66,01	58,71	64,26	70,06	62,42	53,85	64,64	53,00	58,76	63,15	57,33	40,15	49,16	46,28	58,94	37,54	41,88	37,31	44,24	35,58	41,61	38,53
2011	60,00	61,07	79,19	66,12	59,24	64,80	69,28	62,11	54,29	64,73	52,82	58,87	64,05	57,41	40,94	47,41	45,31	59,36	36,52	43,66	36,74	44,59	35,10	39,76	38,34
2012	60,19	61,46	79,00	65,67	60,36	71,21	70,29	62,45	54,69	65,11	53,76	59,21	63,16	57,90	41,95	48,88	44,75	59,68	37,41	44,00	36,55	44,60	34,64	41,99	38,60
2013	60,50	61,65	79,14	65,20	60,69	70,45	69,95	62,19	54,66	65,26	55,25	59,99	63,14	57,86	42,47	48,76	45,51	59,28	38,32	44,66	36,08	46,02	35,90	42,47	40,15
2014	58,59	60,78	79,55	65,73	57,53	67,34	68,20	62,04	54,42	65,23	53,14	58,99	64,12	57,40	41,61	50,09	46,68	60,65	36,66	41,64	38,39	45,38	35,62	39,55	38,70
2015	59,74	60,77	79,05	65,09	59,29	71,02	69,02	62,16	54,68	64,80	53,76	58,68	62,45	57,13	41,92	49,69	46,04	60,99	37,43	43,68	37,17	45,81	34,95	40,76	38,54

الملحق رقم 14 : تطور مؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية في الدول العينة

Countr	BRA	MEX	MYS	PER	PRY	THA	TUR	CRI	ECU	ZAF	BOL	HND	MDA	PHL	BGD	CIV	KEN	GTM	ETH	RWA	TZA	UGA	CAF	MDG	NPL
1981	42,47	39,59	63,88	30,63	31,38	33,82	33,21	52,99	21,30	57,47	43,51	28,74	44,92	37,63	9,67	35,16	25,50	31,19	28,66	10,93	26,78	16,04	22,40	13,49	12,00
1982	43,55	43,98	65,36	30,48	30,99	33,59	34,92	53,31	23,40	57,61	45,75	29,23	44,92	39,62	10,85	35,88	24,02	30,39	28,96	11,40	26,78	15,44	25,26	13,68	11,87
1983	45,52	44,65	65,23	33,26	30,85	33,07	35,69	50,25	23,97	56,93	45,22	28,03	44,92	41,58	10,45	36,76	24,76	29,68	28,81	10,67	26,78	17,34	28,09	14,04	11,85
1984	45,65	44,65	64,52	33,53	33,39	34,11	37,09	49,55	25,79	57,06	44,75	29,47	44,92	43,20	10,33	37,46	26,12	31,28	28,96	10,40	26,91	15,15	27,99	17,16	12,02
1985	45,14	44,01	65,31	33,89	34,46	35,42	38,12	49,36	25,20	60,52	43,89	29,56	44,92	43,16	10,20	38,62	26,98	29,96	28,50	10,42	26,78	14,09	25,00	16,37	12,00
1986	43,58	49,25	65,76	33,31	34,62	35,14	38,50	48,63	26,60	60,80	45,23	30,51	44,92	43,75	10,20	35,89	25,61	33,92	28,79	10,80	27,60	15,02	22,43	16,76	12,15
1987	42,52	49,97	65,76	31,45	36,64	35,47	38,92	49,77	27,87	56,74	44,00	30,66	44,92	43,66	9,93	35,61	24,47	35,29	28,79	10,36	28,54	13,44	24,17	21,27	12,46
1988	42,77	50,95	65,72	33,33	35,74	36,56	42,23	52,12	29,63	54,35	43,25	32,27	44,92	43,33	9,79	35,05	25,15	35,34	28,95	10,49	28,28	13,58	22,89	22,00	12,89
1989	41,07	52,11	66,16	33,05	35,93	36,74	41,79	53,66	30,39	52,94	44,10	34,81	44,92	43,66	9,66	35,24	25,54	36,13	29,25	9,98	28,81	13,71	24,18	22,75	12,74
1990	40,70	53,82	66,27	33,73	36,94	37,87	39,50	53,43	30,14	52,85	45,19	38,60	44,92	43,34	9,39	34,73	27,71	38,43	28,95	9,47	29,61	15,03	22,54	21,30	12,92
1991	42,14	53,21	67,21	35,72	38,20	40,68	43,15	54,03	31,44	51,76	47,09	42,03	41,71	44,70	9,12	34,67	31,41	37,46	28,35	9,98	27,77	18,06	22,71	22,83	13,93
1992	44,78	52,15	67,14	37,96	41,67	40,27	46,25	54,67	32,17	51,09	46,37	43,00	43,04	44,33	9,23	34,71	33,13	38,39	29,28	9,88	31,18	20,01	23,46	21,13	15,00
1993	47,40	50,61	67,25	42,46	44,54	40,69	48,46	56,14	33,42	50,20	48,03	45,15	39,82	45,05	9,34	34,58	41,13	38,88	28,84	10,65	31,91	19,33	24,26	20,56	16,67
1994	47,24	51,32	67,74	47,50	45,99	42,24	56,14	56,63	36,57	50,66	49,38	49,78	44,89	46,11	9,48	37,85	39,95	39,52	28,72	16,90	31,31	20,03	29,64	24,03	17,50
1995	47,93	58,52	67,97	50,31	46,16	44,85	57,50	53,56	45,97	51,90	51,30	52,57	50,05	47,08	9,57	37,73	38,95	41,48	28,87	13,12	30,77	22,14	29,92	25,00	19,10
1996	46,85	58,14	68,57	51,98	45,11	46,87	58,29	56,16	47,06	53,79	52,36	54,86	56,78	48,17	12,51	37,81	34,41	43,06	28,71	16,57	29,36	24,71	30,23	24,47	22,47
1997	46,79	56,18	70,37	55,15	45,66	49,50	58,76	59,03	47,39	55,73	53,88	54,60	64,70	50,62	13,97	39,23	34,18	43,71	30,43	16,79	29,07	27,75	31,89	24,92	23,37
1998	46,61	56,02	72,33	54,33	47,80	56,25	55,01	64,13	48,80	59,22	56,68	54,13	67,30	51,70	15,29	38,48	32,75	44,21	32,57	16,22	29,45	32,26	31,16	25,10	23,09
1999	48,55	55,14	72,87	55,78	44,45	55,08	57,02	69,87	54,51	63,70	58,63	54,02	67,05	53,00	17,69	40,00	32,42	45,90	32,73	18,26	29,76	34,39	29,85	28,37	22,74
2000	47,51	55,64	73,63	57,85	45,41	58,06	56,85	70,23	56,12	66,43	59,47	57,22	70,93	54,82	19,62	43,04	33,29	48,80	32,89	21,13	31,13	37,70	30,65	31,86	23,37
2001	55,21	53,04	73,85	55,53	46,03	60,76	58,41	65,28	52,58	67,79	56,45	57,65	67,81	55,69	19,71	41,98	32,49	49,78	33,52	25,48	32,11	40,97	29,95	36,01	25,05
2002	57,21	52,71	73,59	55,49	44,34	59,39	56,24	64,46	49,93	67,92	57,63	57,95	65,61	56,40	21,49	43,28	35,08	49,93	33,11	27,02	34,55	39,67	29,15	38,94	24,88

2003	53,95	53,45	73,29	57,17	47,67	58,42	58,79	69,68	49,47	66,54	58,35	61,66	66,28	55,87	21,94	42,42	38,25	49,55	33,72	29,53	36,03	42,95	29,15	38,38	24,35
2004	54,83	53,63	76,44	60,78	52,91	62,83	61,11	60,98	51,38	63,32	59,83	62,57	63,73	62,76	26,44	43,27	37,74	52,64	34,33	31,92	39,56	49,22	29,04	47,78	23,78
2005	55,88	59,87	75,26	63,20	58,59	63,47	62,22	65,98	51,69	64,75	60,48	62,67	62,53	61,43	28,78	46,74	38,10	57,74	33,42	27,01	40,35	42,47	29,91	42,17	27,47
2006	55,17	56,99	76,31	66,67	58,61	65,56	58,83	68,97	50,87	66,45	61,04	68,44	66,28	60,11	30,76	48,04	36,22	59,26	29,44	26,47	38,85	43,58	36,03	45,03	26,82
2007	55,55	58,97	76,69	70,93	57,66	66,46	60,10	71,99	50,01	69,52	57,66	69,11	69,52	57,69	31,66	52,85	37,56	60,53	28,54	28,78	44,44	46,71	30,73	44,55	25,09
2008	50,13	57,61	73,96	73,96	55,96	65,13	55,45	66,56	46,87	67,79	56,57	67,98	67,66	53,11	30,71	50,66	37,46	59,46	27,81	29,04	41,90	48,18	30,98	44,87	23,83
2009	51,04	59,12	75,32	74,18	57,92	68,23	58,76	66,07	40,45	65,61	55,52	66,09	63,76	53,82	29,46	52,50	40,21	58,96	27,70	30,82	39,87	49,06	34,42	44,82	25,72
2010	51,11	60,98	78,53	75,51	57,63	68,67	56,28	63,97	40,66	65,37	54,73	65,14	63,30	53,34	31,00	50,36	40,66	57,91	26,30	41,04	40,03	46,53	35,70	44,11	27,26
2011	50,24	61,36	80,56	76,14	56,86	67,63	53,39	63,08	41,93	65,96	53,51	65,11	65,35	53,90	31,85	47,11	37,98	58,97	24,44	44,95	39,98	48,21	34,36	40,10	26,61
2012	50,39	63,20	80,47	73,64	59,23	71,35	55,91	63,16	43,43	66,50	57,14	65,30	62,22	55,04	34,10	48,91	36,11	59,01	25,43	45,04	37,59	48,82	33,21	44,47	26,40
2013	50,80	64,06	81,46	72,30	59,34	70,69	55,42	63,49	43,21	67,53	58,17	68,37	62,81	55,26	35,82	48,05	38,09	58,30	27,20	47,82	36,64	52,58	37,16	45,92	30,37
2014	51,59	61,59	80,81	75,98	53,46	68,84	53,23	62,39	43,09	65,11	53,89	64,71	64,81	54,36	33,84	53,65	41,01	58,87	25,11	38,45	41,99	49,45	34,7	39,73	27,56
2015	50,96	62,14	80,3	73,1	57,69	71,55	55,63	62,67	44,09	65,04	57,03	63,99	60,62	54,57	35,28	51,61	39,16	59,03	25,99	43,72	39,1	51,4	33,9	41,35	22,77

الملحق رقم 15 : تطور مؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية في الدول العينة

Countr	BRA	MEX	MYS	PER	PRY	THA	TUR	CRI	ECU	ZAF	BOL	HND	MDA	PHL	BGD	CIV	KEN	GTM	ETH	RWA	TZA	UGA	CAF	MDG	NPL
1981	28,73	30,52	31,68	22,04	21,72	17,39	23,69	41,71	19,74	23,63	25,78	27,08	36,36	28,14	7,48	27,75	14,72	31,13	6,50	13,17	14,66	13,17	18,95	13,35	10,41
1982	28,58	30,66	42,27	22,17	21,71	17,38	23,99	41,37	20,33	23,83	24,53	27,24	36,28	28,32	7,65	27,99	14,52	30,93	6,64	13,15	14,50	12,87	17,90	13,10	10,35
1983	28,62	30,05	42,60	21,72	21,64	17,51	24,31	43,80	20,24	23,96	24,62	27,08	36,28	28,64	7,88	27,80	14,16	31,14	6,78	13,42	14,19	12,83	17,14	12,99	10,33
1984	28,41	29,96	42,70	21,03	21,64	17,63	26,28	42,98	20,01	24,13	24,46	27,23	36,28	28,29	7,76	27,41	14,04	31,18	6,83	13,71	14,04	12,62	16,55	13,26	10,38
1985	28,37	39,57	43,35	21,42	21,97	27,50	27,41	43,05	20,11	24,27	24,80	27,43	36,28	28,42	7,98	26,91	13,92	31,03	7,08	14,06	14,05	12,45	15,92	13,79	10,44
1986	28,43	39,84	43,44	21,58	22,07	27,56	36,74	44,07	19,55	27,58	25,27	27,85	36,20	28,92	8,20	26,83	14,01	32,48	6,98	13,98	13,90	12,42	15,31	13,85	10,63
1987	28,44	39,59	43,35	21,45	22,20	27,80	38,11	44,94	19,04	27,52	25,29	28,17	36,20	28,99	7,22	27,48	14,08	31,53	7,26	14,25	13,98	12,71	14,77	14,11	10,67
1988	28,47	39,66	43,88	21,38	22,30	28,30	38,42	45,56	19,27	27,29	25,29	28,43	36,20	29,44	7,36	27,46	14,21	31,80	7,32	14,18	13,50	12,71	14,06	14,16	10,78
1989	28,86	39,89	45,26	20,80	22,20	29,02	38,64	45,90	19,30	27,11	25,38	28,42	36,20	29,85	7,22	25,65	14,73	32,21	7,55	14,08	13,22	12,82	13,55	14,14	11,00
1990	28,91	40,18	44,95	20,63	22,44	30,55	34,72	47,04	18,90	27,26	25,57	28,73	36,20	30,20	7,28	25,99	14,83	33,30	7,68	13,55	12,80	12,57	12,96	14,17	11,23
1991	28,84	41,37	44,51	20,21	22,27	30,74	34,87	46,34	19,01	27,17	25,85	28,22	36,13	30,76	7,41	25,79	15,71	33,19	7,44	14,66	13,02	12,68	11,39	13,16	11,41
1992	31,24	43,53	44,55	20,55	23,00	31,70	40,14	45,05	24,79	28,06	25,69	27,68	36,13	31,31	7,91	25,83	16,88	33,46	7,83	15,16	13,22	12,87	11,50	13,23	12,27
1993	32,49	43,65	48,55	20,73	23,81	35,49	41,07	50,29	25,18	29,24	25,25	27,09	36,06	31,95	8,57	25,61	18,27	33,49	7,30	15,58	13,25	12,81	11,64	14,24	12,68
1994	32,46	44,60	50,98	20,46	25,60	37,56	43,14	52,34	25,33	31,61	27,02	25,93	36,06	32,84	9,00	25,65	18,05	32,55	7,61	15,86	13,30	13,09	12,18	13,92	12,57
1995	35,35	46,32	51,61	21,47	26,57	41,38	44,45	53,91	25,88	42,63	26,26	35,28	36,27	33,80	9,45	26,43	18,75	33,39	7,71	15,57	13,26	13,70	11,96	14,44	12,53
1996	38,68	46,92	67,45	33,93	36,87	41,46	46,51	55,00	26,71	43,58	27,79	36,52	38,86	35,46	9,42	29,32	21,32	36,76	9,30	14,90	13,19	13,54	12,35	14,57	13,80
1997	40,72	48,59	68,19	34,99	40,73	43,86	48,65	54,74	37,47	44,26	38,24	39,01	42,54	37,82	10,23	30,14	22,28	38,20	9,84	15,26	14,62	14,70	12,24	16,57	15,69
1998	41,65	48,93	70,10	37,14	41,17	43,67	48,31	56,14	38,81	45,62	40,75	40,34	48,38	38,74	12,29	30,94	23,22	41,23	10,55	17,87	16,67	16,71	12,66	17,51	16,57
1999	42,87	49,18	70,90	38,15	40,52	44,27	48,65	57,30	42,25	45,94	39,62	42,12	47,92	38,84	14,62	32,99	24,87	43,39	11,12	19,27	16,49	18,13	13,13	19,38	17,97
2000	42,44	50,95	72,27	39,49	43,07	45,54	50,14	58,32	43,16	46,26	39,03	40,38	50,69	39,15	15,63	33,33	24,92	40,93	12,79	18,92	16,86	19,04	13,54	19,75	26,37
2001	42,12	51,61	74,96	41,09	43,37	46,25	50,97	59,24	44,31	46,81	38,91	40,82	52,89	40,68	16,59	32,88	25,76	42,14	13,63	20,71	17,14	19,33	14,46	20,23	25,38
2002	41,85	52,72	76,23	41,58	41,40	46,83	49,50	60,93	46,62	46,40	28,65	44,59	53,66	41,65	17,40	34,70	26,66	42,54	13,57	22,03	17,62	21,26	14,49	18,87	25,04

2003	41,44	51,78	75,28	41,90	41,47	46,10	49,10	60,65	46,15	45,27	30,49	44,52	55,50	41,08	16,90	34,35	26,01	43,09	13,47	21,59	19,83	21,93	14,92	20,59	21,14
2004	41,69	52,03	75,85	41,62	41,90	47,58	49,85	60,45	45,89	45,24	31,06	44,67	56,27	40,59	17,27	34,40	28,43	43,53	15,68	22,52	19,91	22,18	15,02	21,43	20,98
2005	41,67	52,87	75,31	42,45	43,35	47,57	64,38	61,68	45,61	45,02	31,96	46,26	54,22	40,09	17,95	32,66	27,96	43,33	15,37	21,78	18,62	22,43	15,09	20,62	21,96
2006	41,59	53,15	76,59	41,68	44,29	48,01	63,78	62,92	47,55	45,33	32,49	43,96	56,16	40,80	20,16	33,03	27,51	43,25	16,23	22,73	18,55	21,86	15,10	21,29	22,56
2007	42,42	51,90	76,61	44,28	45,20	47,73	64,96	62,80	46,94	45,64	33,79	44,53	59,13	40,60	21,11	32,87	27,09	43,42	16,73	23,32	18,21	22,63	15,36	19,70	23,07
2008	43,09	51,87	77,14	43,74	45,15	47,68	66,51	64,04	44,38	46,23	33,77	45,22	59,57	40,55	21,24	32,22	26,07	43,96	16,23	24,22	18,07	23,58	16,50	20,11	23,45
2009	43,40	53,76	76,28	43,22	45,79	48,71	66,57	62,48	46,31	46,70	34,60	44,92	59,59	40,31	22,24	31,60	25,37	43,43	15,52	24,31	19,79	23,22	16,98	20,91	24,14
2010	43,68	52,73	75,61	42,85	46,21	48,82	66,74	63,14	46,78	47,39	33,78	43,90	59,30	40,81	22,51	31,35	25,39	42,68	16,25	24,43	19,88	22,04	17,12	21,19	26,49
2011	44,40	52,57	74,40	42,78	48,08	49,67	67,37	63,37	46,92	47,44	34,22	44,06	59,95	40,49	23,42	29,75	25,72	42,20	14,57	23,93	18,40	22,26	17,03	21,39	26,22
2012	44,56	51,87	74,40	42,93	48,28	63,59	67,51	63,97	46,37	47,55	33,88	44,01	59,35	40,66	24,35	30,43	24,98	42,63	15,35	23,97	18,75	21,66	17,36	21,63	26,53
2013	44,95	51,57	73,81	42,80	49,22	63,76	67,23	62,95	46,49	46,97	35,94	43,34	58,58	40,52	23,92	30,59	25,14	42,23	16,11	22,70	18,07	21,89	17,50	21,36	26,36
2014	43,61	51,79	74,61	42,35	47,51	49,97	65,67	63,04	47,02	50,06	35,48	44,6	60,16	40,95	24,42	30,48	27,26	46,05	15,6	25,11	20,81	23,43	18,26	21,65	27,08
2015	44,24	51,52	74,65	42,6	47,51	49,97	65,67	63,4	46,48	48,89	35,48	44,6	60,16	40,95	24,21	30,87	36,7	46,73	15,6	29,11	20,81	23,43	17,91	22,03	27,17

الملحق رقم 15 : تطور مؤشر الفرعي للعولمة السياسية في الدول العينة

Countr	BRA	MEX	MYS	PER	PRY	THA	TUR	CRI	ECU	ZAF	BOL	HND	MDA	PHL	BGD	CIV	KEN	GTM	ETH	RWA	TZA	UGA	CAF	MDG	NPL
1981	66,54	61,59	46,38	60,14	40,76	44,14	60,19	55,54	58,64	32,41	47,15	44,36	6,26	50,75	35,34	44,35	51,50	52,65	41,03	29,63	35,81	41,06	36,18	34,04	44,70
1982	65,99	60,23	44,89	60,12	38,90	43,86	58,29	55,79	58,85	31,59	45,51	43,81	6,26	50,50	35,84	44,10	51,71	51,82	41,28	30,14	34,45	39,95	35,69	34,24	44,38
1983	66,52	62,40	45,98	62,57	41,63	45,75	61,00	57,41	61,03	31,37	48,51	47,62	6,26	51,07	35,59	44,88	53,61	54,53	41,55	30,44	35,27	42,13	37,55	35,61	24,09
1984	66,78	56,06	44,32	61,53	40,76	47,07	61,30	57,12	60,96	30,30	48,76	46,26	6,26	52,64	35,10	45,65	53,26	54,24	41,05	30,70	37,63	41,60	41,09	37,02	25,38
1985	67,03	60,93	45,86	61,53	43,38	48,38	62,37	57,37	61,51	30,56	50,85	47,06	6,26	53,41	35,92	46,92	55,11	55,29	41,81	31,22	38,71	43,46	41,58	37,82	46,44
1986	66,76	64,18	46,15	62,03	44,19	48,38	62,92	57,37	61,53	30,56	51,42	47,33	6,26	53,65	36,72	47,44	56,18	56,09	42,57	31,99	39,53	45,06	41,85	38,82	46,89
1987	64,55	62,76	43,95	60,65	42,29	46,43	61,27	54,40	58,30	30,29	48,15	43,52	6,26	51,20	38,03	47,14	53,17	53,64	42,57	31,44	35,70	41,80	38,60	37,22	47,41
1988	60,73	60,01	57,76	74,31	41,18	43,71	74,14	50,04	53,65	30,28	44,87	39,71	6,26	49,55	53,90	47,88	65,86	51,41	42,57	31,95	30,79	38,24	36,15	35,09	48,21
1989	71,19	56,47	60,02	71,60	39,28	41,55	71,08	46,50	49,79	29,72	41,90	37,24	6,26	47,65	54,38	47,04	67,82	49,69	42,58	32,17	27,03	34,51	34,23	33,75	48,74
1990	72,48	57,21	58,63	71,79	39,29	43,04	70,79	46,23	50,64	29,72	42,17	37,50	6,26	47,91	52,29	45,72	66,46	49,94	43,35	32,45	27,82	35,80	32,74	33,30	49,47
1991	80,64	64,35	59,54	74,76	42,51	60,11	77,13	49,51	70,56	29,15	46,20	40,76	6,26	50,92	56,64	47,43	66,63	51,56	46,04	35,90	32,77	38,84	35,92	35,70	50,09
1992	82,67	82,39	64,56	74,74	42,77	63,90	77,37	47,91	72,56	29,40	45,91	57,97	10,88	68,30	60,74	46,08	70,86	68,21	46,56	35,40	32,77	39,10	35,18	37,58	51,06
1993	84,27	82,64	66,84	59,51	43,86	64,95	82,73	50,52	71,73	31,38	46,70	59,12	14,41	70,93	57,82	44,41	72,42	53,17	47,11	35,15	32,52	40,17	35,47	37,58	51,83
1994	85,71	83,06	70,58	58,96	46,55	63,00	87,37	50,52	70,84	33,24	63,55	60,74	18,05	69,76	67,00	44,11	74,60	68,53	66,10	36,70	32,52	42,79	34,93	37,63	53,16
1995	85,46	84,03	71,75	59,51	47,09	64,07	87,55	52,14	55,23	41,71	48,33	64,84	20,18	71,20	68,68	47,07	76,53	74,80	67,41	36,00	49,25	43,94	36,47	38,70	53,48
1996	88,59	68,08	69,66	59,47	47,61	65,14	85,04	52,39	56,05	46,90	47,83	64,01	22,57	56,02	69,10	46,77	75,22	71,54	50,04	37,04	49,47	43,95	36,73	38,38	54,40
1997	87,71	68,08	70,40	60,84	48,18	67,86	86,37	55,14	73,03	52,53	48,90	63,71	27,27	57,07	69,44	47,54	75,49	56,43	51,54	37,04	50,56	44,38	38,64	38,14	56,06
1998	86,77	68,58	70,36	60,84	48,18	66,98	85,83	55,40	58,23	53,82	64,51	63,71	29,86	56,52	68,67	67,99	73,73	56,43	51,55	37,55	50,56	44,38	38,14	39,21	57,07
1999	86,81	69,67	71,13	62,18	48,44	69,14	86,85	55,65	58,23	71,38	68,48	63,48	33,08	72,91	69,73	69,87	77,25	58,05	52,35	38,12	52,64	45,70	38,96	41,34	57,88
2000	86,61	69,67	71,81	78,21	49,51	74,54	88,06	55,11	58,23	73,22	70,60	63,74	33,59	77,83	70,65	66,75	79,70	58,05	53,67	38,12	53,88	45,96	38,96	42,16	60,54
2001	87,15	69,95	74,93	80,27	67,94	78,47	89,33	56,16	58,04	77,13	71,16	64,80	35,65	79,70	72,07	68,49	81,45	58,05	53,67	39,92	54,40	46,47	38,47	42,42	61,90
2002	86,59	69,95	77,90	78,03	68,70	77,78	89,59	55,12	56,68	78,04	71,65	65,88	38,26	78,07	72,04	68,08	81,14	57,80	53,93	37,89	53,03	47,40	38,23	40,50	63,49

2003	86,64	70,72	78,48	78,30	68,93	78,04	89,59	57,03	73,40	80,57	73,01	67,50	56,49	77,61	71,87	69,40	82,22	57,76	71,10	38,15	53,85	47,66	38,77	41,30	63,20
2004	89,96	69,66	79,80	81,48	72,57	74,51	89,47	56,49	76,95	83,55	75,73	68,07	58,75	81,53	72,75	70,38	81,67	75,99	75,18	38,09	54,67	65,23	37,73	59,08	65,77
2005	90,91	69,91	79,41	83,52	73,05	76,14	89,47	56,49	78,73	84,06	76,24	67,83	61,09	82,01	73,25	70,38	81,71	78,19	76,76	55,90	54,45	66,18	54,65	60,29	66,25
2006	90,91	70,44	81,12	84,36	73,60	78,22	90,22	57,29	79,23	84,60	76,20	67,27	65,32	82,45	73,75	71,07	82,57	79,56	79,22	61,05	55,44	68,30	56,87	63,69	67,04
2007	91,70	71,28	82,17	84,38	75,41	77,91	87,63	58,65	80,31	85,21	76,97	69,43	67,68	83,32	75,33	71,47	83,45	81,68	80,65	61,69	56,22	69,58	58,46	65,43	67,56
2008	92,49	70,98	83,74	84,86	75,37	78,76	92,45	59,74	80,12	85,93	77,49	69,68	67,41	83,58	75,89	73,00	82,70	82,20	80,40	63,75	56,24	70,78	59,95	65,59	68,62
2009	92,77	72,04	83,42	84,59	76,91	79,78	92,48	59,74	80,64	85,91	77,24	69,73	67,46	83,58	75,84	73,22	83,73	82,19	80,62	67,66	57,11	72,12	61,21	66,07	69,36
2010	93,73	72,04	83,95	85,28	77,16	79,61	92,48	59,44	80,62	87,22	77,00	70,76	68,21	85,04	76,12	71,91	82,10	82,46	81,16	66,80	57,58	71,58	60,62	66,24	69,60
2011	93,95	72,29	83,95	84,96	77,56	81,79	92,50	59,15	80,40	86,73	77,32	70,98	67,94	85,08	76,65	71,91	81,58	83,28	82,15	68,91	57,58	70,39	60,73	64,38	70,11
2012	94,23	72,29	83,39	86,35	78,33	81,44	92,75	59,45	80,67	87,27	76,48	72,06	69,56	85,13	76,15	74,01	82,94	83,82	83,06	70,00	59,49	70,44	60,06	66,56	70,91
2013	94,31	72,29	83,42	86,57	78,11	79,25	92,53	59,45	80,67	87,27	77,83	71,83	69,78	84,90	76,42	74,46	82,94	83,82	83,06	70,55	59,93	70,44	59,39	66,79	71,68
2014	94,72	72,74	85	85,49	77,78	82,83	92,94	60,07	81,14	87,51	77,88	71,97	68,93	85,6	77,46	73,68	82,86	83,74	83,43	70,17	58,97	71,68	62,17	65,34	71,14
2015	94,23	72,24	83,7	86,56	78,35	81,99	90,97	59,65	81,13	87,53	76,78	72,3	69,35	85,34	76,68	74,24	83,48	84,29	81,62	70,77	60,05	70,96	61,04	67,04	71,19

الملحق رقم 19 : مخرجات برنامج Eviews9 أثر العولمة على توزيع الدخل في دول النامية

الجدول رقم01 :

Dependent Variable: GINI
Method: Panel Least Squares
Date: 02/03/17 Time: 00:29
Sample: 1981 2015
Periods included: 35
Cross-sections included: 25
Total panel (balanced) observations: 875

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.308168	0.027467	47.62675	0.0000
INGLO	0.214146	0.016939	12.64231	0.0000

R-squared	0.154748	Mean dependent var	1.653814
Adjusted R-squared	0.153780	S.D. dependent var	0.084703
S.E. of regression	0.077919	Akaike info criterion	-2.264019
Sum squared resid	5.300263	Schwarz criterion	-2.253106
Log likelihood	992.5083	Hannan-Quinn criter.	-2.259845
F-statistic	159.8279	Durbin-Watson stat	0.051972
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم02 :

Dependent Variable: GINI
Method: Panel Least Squares
Date: 02/03/17 Time: 00:37
Sample: 1981 2015
Periods included: 35
Cross-sections included: 25
Total panel (balanced) observations: 875

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.543305	0.019996	77.17950	0.0000
INGLO	0.068466	0.012365	5.536981	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.820238	Mean dependent var	1.653814
Adjusted R-squared	0.814945	S.D. dependent var	0.084703
S.E. of regression	0.036438	Akaike info criterion	-3.757166
Sum squared resid	1.127218	Schwarz criterion	-3.615303
Log likelihood	1669.760	Hannan-Quinn criter.	-3.702900
F-statistic	154.9570	Durbin-Watson stat	0.234577
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم03:

Dependent Variable: GINI
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 02/03/17 Time: 00:43
Sample: 1981 2015
Periods included: 35
Cross-sections included: 25
Total panel (balanced) observations: 875
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.538824	0.024201	63.58534	0.0000
INGLO	0.071242	0.012296	5.794169	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.068976	0.7818
Idiosyncratic random	0.036438	0.2182

Weighted Statistics

R-squared	0.036890	Mean dependent var	0.147089
Adjusted R-squared	0.035787	S.D. dependent var	0.037182
S.E. of regression	0.036510	Sum squared resid	1.163712
F-statistic	33.43885	Durbin-Watson stat	0.227290
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.085837	Mean dependent var	1.653814
Sum squared resid	5.732380	Durbin-Watson stat	0.046141

الجدول رقم04:

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	8262.220 (0.0000)	5.561800 (0.0184)	8267.782 (0.0000)
Honda	90.89675 (0.0000)	2.358347 (0.0092)	65.94131 (0.0000)
King-Wu	90.89675 (0.0000)	2.358347 (0.0092)	71.11137 (0.0000)
Standardized Honda	94.47036 (0.0000)	2.567396 (0.0051)	63.23809 (0.0000)
Standardized King-Wu	94.47036	2.567396	68.77397

	(0.0000)	(0.0051)	(0.0000)
Gourierioux, et al.*	--	--	8267.782 (< 0.01)

*Mixed chi-square asymptotic critical values:

1%	7.289
5%	4.321
10%	2.952

الجدول رقم05:

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ01
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	4.486591	1	0.0342

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
INGLO	0.068466	0.071242	0.000002	0.0342

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: GINI
Method: Panel Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:16
Sample: 1981 2015
Periods included: 35
Cross-sections included: 25
Total panel (balanced) observations: 875

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.543305	0.019996	77.17950	0.0000
INGLO	0.068466	0.012365	5.536981	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.820238	Mean dependent var	1.653814
Adjusted R-squared	0.814945	S.D. dependent var	0.084703
S.E. of regression	0.036438	Akaike info criterion	-3.757166
Sum squared resid	1.127218	Schwarz criterion	-3.615303
Log likelihood	1669.760	Hannan-Quinn criter.	-3.702900
F-statistic	154.9570	Durbin-Watson stat	0.234577
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم06:

Dependent Variable: GINI
Method: Panel Least Squares
Date: 02/07/17 Time: 23:05
Sample: 1981 2015
Periods included: 35
Cross-sections included: 25
Total panel (balanced) observations: 875

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.292156	0.028909	44.69661	0.0000
ECGLO	0.159472	0.024143	6.605336	0.0000
SOGLO	0.011058	0.020751	0.532912	0.5942
POGLO	0.051946	0.015998	3.246988	0.0012

R-squared	0.209465	Mean dependent var	1.653814
Adjusted R-squared	0.206742	S.D. dependent var	0.084703
S.E. of regression	0.075441	Akaike info criterion	-2.326373
Sum squared resid	4.957151	Schwarz criterion	-2.304548
Log likelihood	1021.788	Hannan-Quinn criter.	-2.318024
F-statistic	76.92859	Durbin-Watson stat	0.057299
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم07:

Dependent Variable: GINI
Method: Panel Least Squares
Date: 02/07/17 Time: 23:05
Sample: 1981 2015
Periods included: 35
Cross-sections included: 25
Total panel (balanced) observations: 875

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.532732	0.018165	84.37646	0.0000
ECGLO	0.125798	0.016717	7.525327	0.0000
SOGLO	-0.056197	0.018310	-3.069215	0.0022
POGLO	0.000804	0.012404	0.064836	0.9483

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.829049	Mean dependent var	1.653814
Adjusted R-squared	0.823600	S.D. dependent var	0.084703
S.E. of regression	0.035575	Akaike info criterion	-3.802851
Sum squared resid	1.071968	Schwarz criterion	-3.650076
Log likelihood	1691.747	Hannan-Quinn criter.	-3.744411
F-statistic	152.1351	Durbin-Watson stat	0.259286
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم08:

Dependent Variable: GINI
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 02/07/17 Time: 23:06
Sample: 1981 2015
Periods included: 35
Cross-sections included: 25
Total panel (balanced) observations: 875
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.528496	0.022541	67.81031	0.0000
ECGLO	0.126223	0.016640	7.585489	0.0000
SOGLO	-0.052287	0.018054	-2.896125	0.0039
POGLO	-0.000383	0.012258	-0.031270	0.9751

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.067225	0.7812
Idiosyncratic random	0.035575	0.2188

Weighted Statistics

R-squared	0.083452	Mean dependent var	0.147347
Adjusted R-squared	0.080295	S.D. dependent var	0.037184
S.E. of regression	0.035660	Sum squared resid	1.107582
F-statistic	26.43499	Durbin-Watson stat	0.250754
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.116435	Mean dependent var	1.653814
Sum squared resid	5.540508	Durbin-Watson stat	0.050127

الجدول رقم09:

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	7873.675 (0.0000)	13.27272 (0.0003)	7886.947 (0.0000)
Honda	88.73373 (0.0000)	3.643175 (0.0001)	65.32033 (0.0000)
King-Wu	88.73373 (0.0000)	3.643175 (0.0001)	70.28176 (0.0000)
Standardized Honda	95.45436 (0.0000)	3.876631 (0.0001)	63.67759 (0.0000)

Standardized King-Wu	95.45436 (0.0000)	3.876631 (0.0001)	69.29162 (0.0000)
Gourierioux, et al.*	--	--	7886.947 (< 0.01)

*Mixed chi-square asymptotic critical values:

1%	7.289
5%	4.321
10%	2.952

الجدول رقم10:

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ02
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	8.140026	3	0.0436

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
ECGLO	0.125798	0.126223	0.000003	0.0705
SOGLO	-0.056197	-0.052287	0.000009	0.0698
POGLO	0.000804	-0.000383	0.000004	0.0311

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: GINI
Method: Panel Least Squares
Date: 02/07/17 Time: 23:24
Sample: 1981 2015
Periods included: 35
Cross-sections included: 25
Total panel (balanced) observations: 875

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.532732	0.018165	84.37646	0.0000
ECGLO	0.125798	0.016717	7.525327	0.0000
SOGLO	-0.056197	0.018310	-3.069215	0.0022
POGLO	0.000804	0.012404	0.064836	0.9483

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.829049	Mean dependent var	1.653814
Adjusted R-squared	0.823600	S.D. dependent var	0.084703
S.E. of regression	0.035575	Akaike info criterion	-3.802851
Sum squared resid	1.071968	Schwarz criterion	-3.650076
Log likelihood	1691.747	Hannan-Quinn criter.	-3.744411
F-statistic	152.1351	Durbin-Watson stat	0.259286
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم11:

Dependent Variable: GINI
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)
Date: 02/08/17 Time: 15:20
Sample: 1981 2015
Periods included: 35
Cross-sections included: 25
Total panel (balanced) observations: 875
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.522727	0.031349	48.57405	0.0000
INGLO	0.062258	0.021231	2.932434	0.0035
LOW	-0.313189	0.067420	-4.645333	0.0000
UPP	0.350212	0.040799	8.583855	0.0000
UPPINGLO	-0.168488	0.025879	-6.510672	0.0000
LOWINGLO	0.200655	0.042192	4.755748	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.443801	Mean dependent var	2.639489
Adjusted R-squared	0.440601	S.D. dependent var	1.960870
S.E. of regression	0.072511	Sum squared resid	4.569012
F-statistic	138.6782	Durbin-Watson stat	0.125490
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.245892	Mean dependent var	1.653814
Sum squared resid	4.728733	Durbin-Watson stat	0.057282

الجدول رقم12:

Dependent Variable: GINI
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)
Date: 12/28/16 Time: 21:02
Sample: 1981 2015
Periods included: 35
Cross-sections included: 25
Total panel (balanced) observations: 875
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.681821	0.044164	38.08154	0.0000
ECGLO	0.123787	0.022222	5.570384	0.0000
SOGLO	0.187157	0.033071	5.659276	0.0000
POGLO	-0.282168	0.036394	-7.753255	0.0000
LOW	-0.488720	0.067876	-7.200205	0.0000
UPP	0.113852	0.066965	1.700169	0.0895
LOWECGLO	0.383891	0.060943	6.299190	0.0000
LOWSOGLO	-0.535698	0.063369	-8.453596	0.0000
LOWPOGLO	0.361472	0.043666	8.278011	0.0000
UPPECGLO	-0.141935	0.041278	-3.438556	0.0006
UPPSOGLO	-0.250612	0.043306	-5.786983	0.0000
UPPPOGLO	0.298700	0.044041	6.782262	0.0000

Weighted Statistics			
R-squared	0.496408	Mean dependent var	2.256664
Adjusted R-squared	0.489990	S.D. dependent var	1.212134
S.E. of regression	0.065553	Sum squared resid	3.708437
F-statistic	77.33549	Durbin-Watson stat	0.152664
Prob(F-statistic)	0.000000		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.338034	Mean dependent var	1.653814
Sum squared resid	4.150944	Durbin-Watson stat	0.086309